

التقرير السنوي

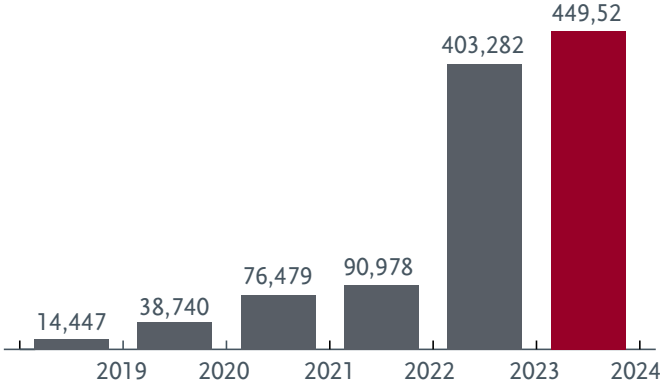


2024

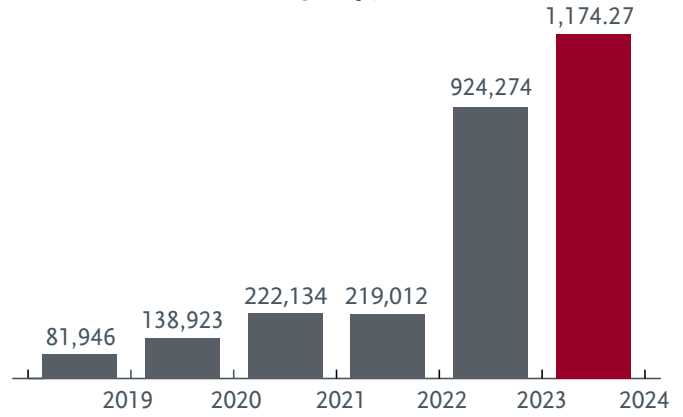
اخترنا أن يحمل التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤، وإلى جانب العرض الوافي لنشاط المصرف كما هو الحال في كل سنة، عرضاً موجزاً لسيرة سوريين وسوريات تولوا في مرحلة تاريخية تقع في الفترة ما بين عام ١٥٠ وعام ٥٥٠ ميلادي مهاماً وسلطات عظام طبعت بامتياز مسار الإمبراطورية الرومانية خلال هذه الحقبة.

مؤشرات الأداء المالي الرئيسية

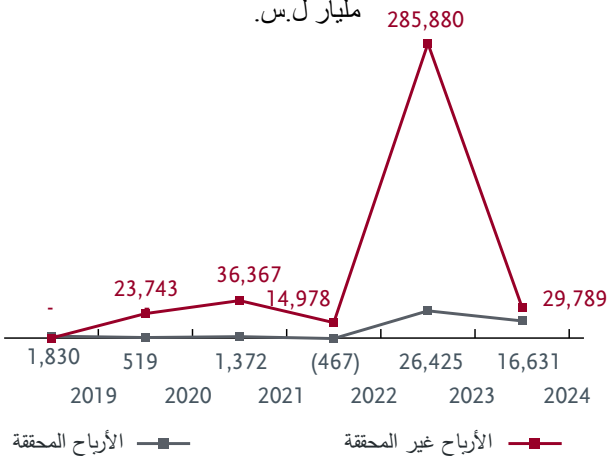
حقوق الملكية
مليار ل.س.



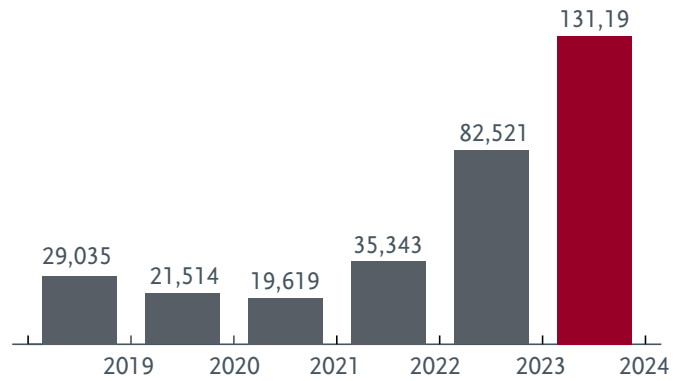
مجموع الموجودات
مليار ل.س.



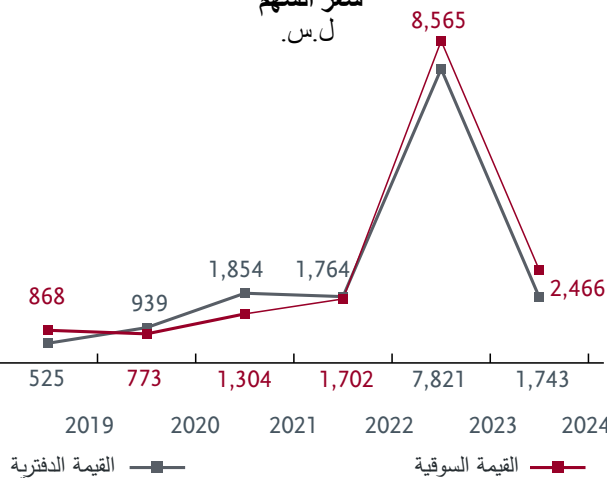
صافي الأرباح
مليار ل.س.



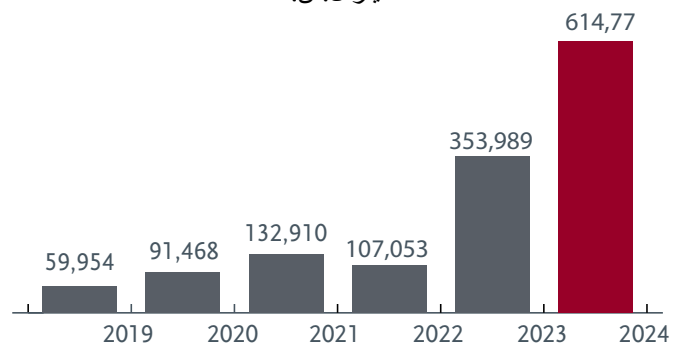
صافي التسهيلات الائتمانية
مليار ل.س.



سعر السهم
ل.س.



ودائع الزبائن
مليار ل.س.



دخلت سورية في بداية الألفية الثالثة في مرحلة جديدة شهدت تحولات اقتصادية مهمة نحو سياسات الإنفتاح والتحرير الاقتصادي، ففي العام 2001 صدر القانون رقم 28 الذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة، هذه الإصلاحات شملت أيضاً تحديث القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار، وتطوير قطاع التأمين بإنشاء شركات تأمين خاصة، وإصدار قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم 22 لعام 2005، وإنشاء سوق دمشق للأوراق المالية، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتطوير قطاعي التكنولوجيا والاتصالات.

في ضوء ذلك تعززت قناعة البنك اللبناني الفرنسي وبالتنسيق مع السيدين مصطفى جانودي وعلي جانودي لتأسيس المصرف من خلال دعوة عدد من كبار رجال الأعمال السوريين لتأسيس المصرف برأسمال مقداره مليارين وخمسمائة مليون ليرة سورية، وقد حصل المؤسس الرئيسي البنك اللبناني الفرنسي على موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 12 كانون الأول 2007 بالسماح له في المساهمة بتأسيس بنك الشرق وذلك استناداً لأحكام القانون رقم 28 لعام 2001.

ويعتبر المؤسس الرئيسي البنك اللبناني الفرنسي أحد أهم البنوك اللبنانية ويكتسب ثقة كبيرة في الأوساط المصرفية حيث تأسس عام 1967 كشركة مساهمة لبنانية ويقع مقره الرئيسي في العاصمة بيروت، وقد شهدت أنشطته المصرفية توسعاً دولياً في لبنان وفرنسا وقبرص وسويسرا والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا.

بتاريخ 10/04/2008 صدر قرار مجلس الوزراء القاضي بترخيص بنك خاص على شكل شركة مساهمة سورية (قيد التأسيس) باسم بنك الشرق ومقره الرئيسي في دمشق، وسمح للمؤسسين بالاكتتاب بـ 1,987,500 سهم بقيمة اسمية 1,000/ل.س. للسهم الواحد أي ما يعادل 79.5% من رأسمال المصرف، وطلب مصرف سورية المركزي من المؤسسين استكمال إجراءات التأسيس وفق الأحكام النافذة في قانون الشركات والقانون رقم 28 لعام 2001 وتعليماته التنفيذية، والقانون رقم 23 لعام 2002 لاسيما لجهة طرح أسهم البنك الفائضة عن حصص المؤسسين ونسبتها 20.5% على الاكتتاب العام.

كما تمت الموافقة على النظام الأساسي للمصرف من قبل رئيس مجلس الوزراء بموجب القرار رقم 402/م.ن/ب4 تاريخ 23/07/2008، التي تلاها اعتماد السيد وزير الاقتصاد والتجارة للنظام الأساسي للمصرف، بموجب كتابه رقم 2249 تاريخ 13/08/2008، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 9/9/2008.

غابات المصرف الأساسية قبول الودائع وتوظيفها والقيام لمصلحته أو لمصلحة الغير، أو بالاشتراك معه، في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بكافة الأعمال المصرفية والمالية المتاحة بموجب القوانين والأنظمة النافذة وخاصة القانون رقم 28 تاريخ 16/04/2001 والمواد 85 و86 من القانون رقم 23 لعام 2002 ووفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 29/ لعام 2011 بحيث تكون لهذا المصرف الشخصية القانونية والاعتبارية المستقلة للقيام بكافة النشاطات التي رخصت من أجلها.

مهمة بنك الشرق

بنك الشرق هو مصرف سوري شامل يتميز بمنتجاته وخدماته المصرفية والمالية في خدمة الاقتصاد السوري. نلتزم في بنك الشرق:

- ببناء علاقات ثقة مع عملائنا فنكون المساهم الحقيقي في طموحاتهم.
- بالعمل على تحقيق ربحية مستمرة للمساهمين.
- بالعمل على توفير بيئة عمل تحفز على التقدم والنمو الذاتي للموظفين وتأمين المستقبل الآمن لهم.
- بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في سورية.

قيم بنك الشرق

المسؤولية

- نطّيق أفضل الممارسات والمعايير المهنية المتعارف عليها محلياً ودولياً.
- لا نهّاب المقارنة مع منافسينا، ونتقبّل محاسبتنا وفق نتائجنا.
- نشجّع المسؤولية الفردية لضمان المسؤولية الجماعية. نؤهل موظفينا ليتمكّنوا من استباق المخاطر وإدارتها والالتزام بتعهداتهم وتحمل مسؤولية قراراتهم والحرص الدائم على جودة الخدمة والعمل بتفاعل مع بعضهم البعض وتقييم نتائج أفعالهم.

النزاهة

- تتميّز أفعالنا بالاستقامة والولاء والانضباط والشفافية.
- يحرص مصرفنا على سمعته كمصرف "جدير بالثقة".
- مهما تكن ظروف مبادرتنا والمشاريع التي نتبنّاها، فإننا لا نتساهل حول النزاهة والأخلاق وسلوكيات المهنة، ولا نتنازل عن مبادئنا الراسخة التي نفتخر بتطبيقها أينما كان وفي جميع الأحوال.

المهارات

- نستثمر باستمرار في تطوير معارف العاملين في مصرفنا وفي تأهيل كفاءاتهم ومهاراتهم من خلال رعايتهم وتدريبهم بغية الاستجابة لمتطلبات زبائننا وترقياتهم ولمواكبة تطوّرات الأسواق والتقنيات.

الإنسانية

- نحترم زبائننا ونخلص لهم وندعمهم في فترات الازدهار كما في الفترات الصعبة التي يمرون بها.
- بالتوازي، تمثّل مواردنا البشرية رأسماً أساسياً لمصرفنا. نسهر على ارتباطها برويته وقيمه في جوّ من الاحترام والعدالة ممّا يساعد على تحفيزهم وتطويرهم وإشراقهم.
- نسعى إلى دعم احتياجات المجتمع والمحافظة على البيئة.

الالتزام

- نلتزم تجاه جميع أصحاب المصالح: مساهميننا، زبائننا، موظفينا، وبشكل أعمّ الاقتصاد السوري.
- نلتزم بدعم مشاريع زبائننا الكبيرة منها والصغيرة والتي تساهم جميعها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، انطلاقاً من ايماننا بقدرات سورية وثرواتها الطبيعية والبشرية.

الفهرس

10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	حوكمة بنك الشرق
16	– تنظيم حوكمة بنك الشرق
17	– توزيع المسؤوليات
18	– أعضاء مجلس الإدارة
21	– لمحة تعريفية عن الأعضاء
27	نشاط مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام 2024
27	1. نشاط المجلس
30	2. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
37	فعالية مجلس الإدارة
41	إقرارات مجلس الإدارة
42	هيكلية رأس المال
48	الإدارة التنفيذية
56	اللجان الإدارية
60	الهيكل التنظيمي المعتمد للمصرف
64	تطور الاقتصاد السوري في العام 2024
64	– الأداء الاقتصادي
68	– أداء القطاع المصرفي

71	موجز عن القوانين والقرارات التي أثرت على نشاط المصرف خلال العام 2024
76	عرض نشاط المصرف خلال العام 2024
76	1. النشاط التجاري
76	1.1 نشاط شبكة الفروع وصيرفة التجزئة خلال العام 2024
78	1.2 نشاط العمليات المركزية
78	1.3 نشاط التسليف
79	1.4 نشاط الخزينة
80	1.5 عمليات التجارة الخارجية
80	2. إدارة الموارد البشرية
85	3. على صعيد الإعلام والإعلان
86	4. إدارة المخاطر
90	5. مراقبة الالتزام
93	6. التدقيق الداخلي
95	7. كفاية سياسات المصرف وإجراءات العمل
98	الأداء المالي
115	خطة بنك الشرق المستقبلية لعام 2025
118	تقرير مدقق الحسابات للسنة المنتهية 31/12/2024



الإمبراطورة جوليا دومنا

فترة الحكم: ١٩٣-٢١٧م

الإمبراطورة جوليا دومنا، أولى "الإمبراطورات السوريات" وواحدة من أشهر زوجات الأباطرة الرومان، وأكثرهن ثقافة وأعظمن نفوذاً وتأثيراً. الأميرة الحمصية ابنة رئيس كهنة معبد إله الشمس يوليوس باسيانوس، وزوجة الإمبراطور الروماني لوشينوس سبتيموس سيفيروس*.

كانت الإمبراطورة جوليا دومنا قارئة جيدة وسياسية بارعة، وكانت تدعم المفكرين والعلماء وتستشيرهم في شتى المجالات، مما خلق دائرة مؤثرة في البلاط الملكي كُرِّسَ فيها تطور الفلسفة. وغالباً ما رافقت سيفيروس في حملاته العسكرية، مما أكسبها لقب "والدة المخيم" و"والدة الأباطرة ومجلس الشيوخ، والدولة"؛ وكانت شخصية معروفة جداً في السياسة الإمبراطورية لا سيما إثر وفاة زوجها الإمبراطور سبتيموس وتولي ابنها كاركلا الذي منحها صلاحيات واسعة في إدارة الإمبراطورية نيابةً عنه خلال حملاته العسكرية الكثيرة؛ فتعاملت مع المراسلات الرسمية وترأست حفلات الاستقبال العامة، وأُدرجَ اسمُها إلى جانب اسم كاركلا في الرسائل المرسلة إلى مجلس الشيوخ الروماني.

*الإمبراطور لوشينوس سبتيموس سيفيروس الإمبراطور الروماني الحادي والعشرون ولد بمدينة لبدة في ليبيا، فترة الحكم (١٩٣-٢١١م) تزوج من الأميرة الحمصية جوليا دومنا ابنة كاهن معبد الشمس في حمص، وأنجب منها ابنه كاركلا وغيثا اللذين توليا عرش الإمبراطورية بعده، ويعد سبتيموس سيفيروس مؤسس الأسرة السيفيرية التي حكمت روما.

كلمة رئيس مجلس الإدارة



حضرة المساهمين الكرام،

أشكركم باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة لحضوركم هذا الاجتماع السنوي لهيئتكم العامة.

نضع بين أيديكم جدول أعمال هذا الاجتماع لمناقشة بنوده واتخاذ القرارات المناسبة بشأن كل منها.

كما نضع بين أيديكم التقرير السنوي لمجلس الإدارة لعام 2024 الذي نعرض فيه حوكمة بنك الشرق ونشاطه المهني وأدائه المالي، والذي يتضمن أيضاً تقرير مدقق الحسابات الخارجي السيد أحمد رضوان الشرابي عن بيانات المصرف المالية الموقوفة في 31/12/2024 والذي سيتلوه عليكم لاحقاً، على أن يبقى التقرير الشامل بما فيه الإيضاحات الملحقه بتقرير مدقق الحسابات الخارجي والقوائم المالية متوفراً على الموقع الإلكتروني للمصرف، كما وعلى الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. كما يتضمن هذا التقرير واقع محفظة التسهيلات الائتمانية للدورة المالية المذكورة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.

وقد نشرنا هذه البيانات المالية مرفقة بالدعوة لحضور هذا الاجتماع لهيئتكم العامة الكريمة بتاريخ 04/05/2025 في كل من صحيفتي الحرية والثورة. كما أعدنا نشر هذه الدعوة للمرة الثانية في كل من الصحيفتين المذكورتين بتاريخ 11/5/2025.

تظهر البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 31/12/2024، مقارنة مع البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 31/12/2023، النتائج الرئيسية التالية:

- زيادة في إجمالي الموجودات بنسبة 27.05%
- زيادة في حجم ودائع الزبائن بكافة العملات بنسبة إجمالية 73.67%
- زيادة في صافي التسهيلات بكافة العملات بنسبة 58.98%
- ارتفاع بنسبة 47.12% في حجم صافي إيرادات الفوائد
- ارتفاع بنسبة 2.80% في صافي الإيرادات من العمولات
- زيادة في إجمالي المصاريف التشغيلية بعد استبعاد المؤونات بنسبة 100%
- انخفاض بنسبة حوالي 37% في صافي الربح المحقق بعد الضريبة
- انخفاض في حجم الأرباح غير المحققة المدورة بنسبة 90%

ونبين أنّ هذه النتائج في مجملها متأثرة نسبياً من جهة بفارق سعر الصرف، ومن جهة ثانية هي حصيلة توجهات مختلفة رافقت الأداء الاقتصادي الكلي في البلاد، نعرض منها على سبيل المثال:

- سياسة المصرف التي ما زالت متحفظة درءاً للمخاطر الناتجة عن الأزمة الحالية.
- ارتفاع معدلات الفائدة، ناتجة عن زيادة الفوائد المعروضة لاستقطاب الودائع بالليرة السورية بهدف تأمين مصادر تمويل بما يسمح بزيادة نسبة نمو محفظة التسليف، مع استمرار ندرة الودائع الفردية للأشخاص.
- الضغوطات السلبية المستمرة منذ بدء هذه الأزمة والنتيجة بصورة خاصة عن العقوبات الخارجية على البلاد، مما ينعكس سلباً وبشكل رئيسي على حركة التجارة الخارجية، وبالتالي على نشاط مصرفنا التجاري على هذا الصعيد.

سيداتني سادتي،

سجل بنك الشرق نهاية عام 2024 معايير التقييم المصرفي التالية:

1. ملاءة مالية بنسبة 132.45%

2. سيولة بنسبة 74.7% بالليرة السورية وبنسبة 140% بكافة العملات

وشهد سهم بنك الشرق في الأسواق المالية خلال عام 2024 حركة تداول نشطة، حيث ارتفع التداول على أسهم البنك بنسبة 176% وقد أقل سعر السهم بنهاية العام 2024 على سعر 2,466.29 ل.س.

يدعم كل ذلك من متانة وصلابة مصرفكم، الأمر الذي يسمح بتفعيل أوسع لنشاطه بهدف تعزيز وزيادة حصته من السوق المصرفي.

سيداتني سادتي،

حمل العام 2024 في طياته العديد من التحديات التي انعكست على الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها بلادنا، لقد كان عاماً مليئاً بالتحويلات، حيث شهدنا تقلبات في الأسواق، وتحديات تشغيلية وتنظيمية.

وقد تمكنا من الحفاظ على استقرارنا المالي وتعزيز خدماتنا، لقد واصلنا العمل بجد لضمان استمرارية العمليات المصرفية وتقديم الحلول المالية التي تدعم عملائنا، كما كثفنا جهودنا لتوسيع نطاق خدماتنا وتعزيز انتشارها، وترسيخ حضور المصرف كمؤسسة مصرفية رائدة قادرة على تجاوز الأزمات والاستمرار في النمو.

إننا اليوم أكثر إصراراً على تعزيز مكانة مصرفنا في السوق المصرفي في سورية، وخلق فرص قيمة مضافة لعملائنا، انطلاقاً من مهمته وقيمه التي تقتضي أساساً بمساهمة المصرف الدائمة والثابتة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في سورية.

سيداتني سادتي،

يبقى التقرير الشامل السنوي للمصرف والموضوع بين أيديكم بموجب CD إضافة لوسائل نشره الرقابية المرجع الرئيسي والأساسي للاطلاع على تطور نشاط المصرف وإيجاد الإجابة على أية أسئلة و/أو استفسارات.

أكرر باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة شكرنا لحضوركم هذا الاجتماع، ولا بد لنا من أن نوجه إلى فريق العمل التنفيذي وإلى أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وإلى أمانة السر الشكر والتقدير لنشاطهم وجهودهم الحثيثة بهدف إنجاح مهمة المصرف.

ناجي الشاوي

رئيس مجلس الإدارة





الإمبراطور بوبيليوس سبتيموس غيتا فترة الحكم: ٢٠٩-٢١١م

بوبيليوس سبتيموس غيتا، هو الابن الأصغر للإمبراطور الروماني سبتيموس سيفيروس، بأصول بونيقية (ليبية) من ناحية أبيه، وسورية من ناحية أمه جوليا دومنا ابنة مدينة حمص في ولاية سورية الرومانية، ولد في روما في العام ١٨٩م، وشارك في الإدارة والحكم مع أخيه كاراكلا إلى جانب أبيه سبتيموس سيفيروس الذي توفي في العام ٢١١م، واعترف مجلس الشيوخ الروماني بولاية ولدي سبتيموس. وتولى كلاهما الإمبراطورية بسلطة متكافئة ومستقلة بوصفهما وريثين شريكين في العرش الروماني، وبسبب النزعة الاستقلالية للتفرد في الحكم فقد كان التوتر واضحاً بين الشقيقين في الأشهر القليلة التي حكما فيها الإمبراطورية معاً؛ ووصلت الأمور إلى حافة الحرب الأهلية، حتى أنهما فكرا في تقسيم الإمبراطورية إلى قسمين بحيث يحتفظ كاراكلا بأوروبا ويتخذ من روما عاصمة له، وأن تُترك آسيا ومصر لأخيه غيتا الذي يمكن أن يتخذ من أنطاكية أو الإسكندرية عاصمة له لكن يبدو أن جوليا دومنا كانت قد عارضت هذا الفعل، وحالت دون وقوعه، وفي النهاية نجح كاراكلا باغتيال أخيه والتفرد في الحكم وأمر بإعدام كل من له علاقة بأخيه ونتيجةً لذلك أصبح الإمبراطور كاراكلا مكروهاً من الشعب.



حوكمة بنك الشرق

يجسّد دليل الحوكمة الخاص ببنك الشرق التزام المصرف بقيمه واحترامه للقوانين والتشريعات المصرفية النافذة.

وتتجلى حوكمة بنك الشرق في منظومة إدارة المصرف وفي عمل مجلس إدارته من خلال:

- قيام مجلس الإدارة في رسم استراتيجيات المصرف ومتابعته الحثيثة لأداء الإدارة التنفيذية في تطبيق هذه الاستراتيجيات.
- المتابعة الدائمة للتعديلات الطارئة على الأداء الاقتصادي وعلى التشريعات الرقابية النافذة للعمل المصرفي، وتحليل أثرها على تطور نشاط المصرف والتحوط لها.
- الرعاية والحرص الدائمين لتوفير البيئة المناسبة التي تسمح للعاملين بالالتزام بمسؤولياتهم بكفاءة وموضوعية واستقلالية، وذلك من خلال دعم قنوات التواصل وتأمين الشفافية في الإفصاح وتبادل المعلومات.
- الإقرار بأنّ الحوكمة والإدارة السليمة تسمح بخلق القيم المضافة وتحفيز التنمية المستدامة لكافة أصحاب المصالح: مساهمي المصرف وزبائنه وموظفيه.
- خلق ثقافة مصرفية هدفها تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة وضوابط إدارة المخاطر المصرفية والالتزام بمعايير الرقابة والجودة في الأداء المصرفي. وتنعكس هذه الثقافة في كافة السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والناظمة للعمل اليومي، كما تنعكس في نظام المصرف الأساسي وميثاق الأخلاق والنظام الداخلي للعاملين.

يؤكد مجلس الإدارة التزام المصرف بكافة مديرياته عام 2024 بتطبيق معايير الرقابة والجودة المعتمدة لقياس الأداء المصرفي المبينة في ما يلي:

- دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف بموجب القرار رقم 489/م.ن.ب/4 لعام 2009.
 - القرار 31 لعام 2008 الخاص بنظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
 - القرار 110 لعام 2019 الخاص بنظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف ورقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
 - التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية وبشكل خاص تلك الصادرة عن مصرف سورية المركزي لجهة حوكمة المصرف وحسن إدارة نشاطه وعملياته.
 - أحكام بازل الدولية الخاصة بمتطلبات وقواعد الحوكمة السليمة للمصارف.
 - أحكام بازل 2 الدولية للإدارة المالية والسلامة المصرفية المعتمدة من السلطات الرقابية السورية.
 - معايير المحاسبة الدولية IFRS والمعتمدة من السلطات الرقابية السورية، بما فيها تطبيق المعيار المحاسبي رقم 9، حيث تضمن هذه المعايير جودة الإجراءات والأنظمة الخاصة بالإدارة المالية والمحاسبية كما وشفافية الإفصاحات.
 - معايير التدقيق الدولية IAS والمعتمدة من السلطات الرقابية السورية، حيث تضمن هذه المعايير جودة إجراءات التدقيق على نظم الرقابة وعمليات المصرف.
 - معايير الجودة الدولية ISO 27001 الخاص بإجراءات الضبط والرقابة على أنظمة المصرف المعلوماتية وISO 22301 الخاص بضوابط كفاية الخطط المعتمدة لتأمين استمرارية العمل عند الطوارئ.
- تابع مجلس الإدارة خلال العام 2024 التزام أعضائه وسائر أقسام المصرف والأطراف ذات العلاقة بتطبيق قواعد الحوكمة المعتمدة من خلال:

1. تقارير مراقبة الالتزام والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي الدورية حول التقيد بسياسات وإجراءات العمل.
 2. تقرير لجنتي الحوكمة والتدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة حول نتائج التدقيق على ممارسات الحوكمة في المصرف وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي بيّنت التزام جيد في تطبيق ممارسات الحوكمة وكفاية مقبولة في أنظمة الرقابة عموماً.
 3. الإبلاغ الدائم وبموضوعية عن المخالفات والتجاوزات، ومتابعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لأي انحراف عن تطبيق مبادئ المصرف وإجراءاته.
- يمكن الاطلاع على دليل الحوكمة الخاص ببنك الشرق المعتمد من قبل مصرف سورية المركزي أصولاً من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمصرف.

تنظيم حوكمة بنك الشرق

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المحافظة على أنظمة فعّالة للإدارة السليمة للمصرف

آلية عمل مجلس الإدارة ونمط اتخاذ القرارات

- ← تقع مسؤولية إدارة المصرف وحمايته من الأعمال غير القانونية بشكل رئيسي على أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وبالتضامن.
- ← استقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية وتكريس مبدأ الفصل التام بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام. توفير القنوات المناسبة لمراقبة حسن تطبيق الإدارة التنفيذية للاستراتيجيات والسياسات المعتمدة.
- ← عقد مجلس الإدارة 6 اجتماعات خلال العام 2024، بما يلتزم مع المتطلبات الرقابية. تأمن النصاب القانوني لاجتماعات المجلس ولجانه المقررة في دمشق بالإضافة إلى مشاركة أي عضو من الأعضاء عند الحاجة في هذه الاجتماعات من خلال منظومة التواصل الإلكتروني التي سمحت لهم بالتداول المباشر بالصوت والصورة بالمواضيع المطروحة.

- ← حضر الأعضاء المستقلون اجتماعات المجلس. كما التزم أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحضور اجتماعاتها السنوية المقررة.
- ← تتسم تداولات المجلس بالموضوعية، وبمشاركة كافة الأعضاء في النقاشات والتعبير بحرية عن رأيهم.
- ← يحرص رئيس مجلس الإدارة على توفير كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالمواضيع قيد البحث إلى أعضاء المجلس لتأمين اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

- ← تقوم أمانة سر مجلس الإدارة بوظيفة أمانة سر كل من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- ← بشكل عام، يطلع الأعضاء الحاضرون كما الغائبون والمشاركون الآخرون (وفق الحالة) على محاضر اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه للمصادقة بالتوقيع على القرارات المتخذة أو تسجيل أي تحفظ (عند الحاجة).

تقع على مجلس الإدارة مسؤولية الإفصاح بشفافية وبموضوعية عن البيانات المتعلقة بأنشطة المصرف وغيرها من المعلومات ذات الأثر، بشكل يسمح للمساهمين والعملاء والسلطات الرقابية وعامة أقطاب المجتمع دون تمييز الاطلاع عليها وتكوين رأي عن الأداء المالي والتشغيلي للمصرف وأفاق نموه.

مجلس الإدارة

مسؤول عن:

- تأمين قيادة لأعمال المصرف.
- رسم الاستراتيجيات والأهداف العامة.
- الإشراف والرقابة الدورية على نشاط المصرف.
- الحرص على سلامة المصرف المالية.
- تأمين إحلال لأعضاء مجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية بما يسمح باستمرار نشاط المصرف بمستوى مناسب.
- اعتماد ميثاق أخلاق المصرف والنظام الداخلي للعاملين والحرص على الالتزام بهما.
- التأكد من كفاية وفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- التأكد من كفاية أنظمة وإجراءات تقييم المخاطر والتحوط لها.
- التزام الحرص والإخلاص تجاه المساهمين.
- أداء المصرف بشكل عام وتطور نشاطه بصورة مستدامة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

- بتفويض من مجلس الإدارة، تتابع هذه اللجان فعالية وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وترفع التوصيات للمجلس في قرارات الاستثمار والتوظيف والتسليف ومواضيع التدقيق ومراقبة الالتزام، إدارة المخاطر، التوظيف، الرواتب والأجور والتعويضات والمخصصات، خطط الإحلال، الإفصاح، عضوية مجلس الإدارة وتنظيم أعماله، والحوكمة.
- يراجع مجلس الإدارة ميثاق عمل اللجان المنبثقة عنه سنوياً، ويحرص على قيام كافة اللجان بمسؤولياتها ومشاركة أعضائها خلال 2024.

ثقافة المصرف

- نؤمن أنّ إرساء قواعد الثقافة المؤسسية تعزّز تطور نشاط المصرف وحماية أصوله من المخاطر.
- تتجلى ثقافة مصرفنا في القيم والمبادئ الموثقة في بداية هذا التقرير وبالتفصيل في أحكام ميثاق الأخلاق وفي النظام الداخلي للذين يشكلان إطاراً جوهرياً لتعاملاتنا مع الموظفين والعملاء وأصحاب المصالح الآخرين.
- نعتبر أنّ واجب الإبلاغ عن المخالفات أمراً أساسياً يهدف إلى تحسين جودة الخدمة والتأكد من احترام القوانين، ونؤمن بالتحقيق بمسؤولية بالمخالفات وحالات الاشتباه بها.
- نؤكد أنّ للمدراء التنفيذيين دور هام في ترسيخ هذه الثقافة وهذه القيم واتباع نهج القيادة النموذجية، فيكونوا قدوة بالتصرف.

توزع المسؤوليات

رئيس مجلس الإدارة	الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين	أمانة سر مجلس الإدارة
مسؤول عن قيادة المجلس والإشراف الفعال على أعماله	متابعة دائمة لحقوق المساهمين	إدارة شؤون مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه
يجتمع دورياً مع الإدارة التنفيذية للاطلاع على آخر المستجدات وإعطاء التوجيهات وفق قرارات مجلس الإدارة	المساهمة في تطوير استراتيجية المصرف ونشاطه	تقديم المأزرة إلى رئيس وأعضاء المجلس بشؤون الحوكمة تأمين حصول مجلس الإدارة ولجانه على كافة المعلومات ذات الصلة بنشاط المصرف
يتأكد من إيصال المعلومات الكافية للإدارة التنفيذية وللمساهمين	مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والنقد البناء لمدى التزامها بتطبيق الاستراتيجيات ومعالجة المخاطر	تأمين الترابط بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية متابعة العلاقات مع المساهمين
مسؤول عن إدارة وتنفيذ متطلبات الإفصاح		تحضير اجتماعات الهيئات العامة السنوية تأمين الاتصال بين المصرف وهيئات الأسواق المالية حفظ وإدارة سجلات المصرف القانونية والإدارية

لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر	لجنة التسليف	لجنة الترشيحات والتعويضات	لجنة الحوكمة
تقييم ملاءمة وكفاية السياسات المحاسبية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وفعاليتها بما فيها أنشطة التدقيق الداخلي والخارجي ومراقبة الالتزام	تقييم ملاءمة وكفاية سياسات وأنظمة إدارة المخاطر وفعاليتها بما فيها استقلالية مديرية إدارة المخاطر	إقرار المنتجات المصرفية والاستثمارات والتوظيفات الانتمائية المرتفعة المخاطر ومتابعة إجراءات تحصيل الديون غير المنتجة	وضع سياسات تنظيم عضوية المجلس وتقييم أدائه، وسياسات توظيف العاملين وتقييم أدائهم وتدريبهم وضع سياسات الأجور والمكافآت والتعويضات والمنافع	مراجعة أسس الحوكمة وضع الهيكلية الإدارية السليمة، والتأكد من تطبيقها
راجع الصفحة 30 أهداف ونشاط لجنة التدقيق	راجع الصفحة 31 أهداف ونشاط لجنة إدارة المخاطر	راجع الصفحة 32-33 أهداف ونشاط لجنة التسليف	راجع الصفحة 34 أهداف ونشاط لجنة الترشيحات والتعويضات	راجع الصفحة 35 أهداف ونشاط لجنة الحوكمة

المدير العام التنفيذي	اللجنة التنفيذية	اللجان الإدارية
مسؤول عن قيادة النشاط التنفيذي وتطبيق استراتيجية المصرف	مسؤولة عن تطبيق استراتيجيات وأهداف المصرف المعتمدة وتحقيق أداء تجاري تنافسي وفقاً لضوابط إدارة المخاطر وسياسات الالتزام وأنظمة الرقابة الداخلية ومتطلبات الإفصاح	لجنة الموارد البشرية لجنة مراقبة الالتزام الإدارية لجنة التسليف الإدارية لجنة الامن لجنة الموجودات والمطلوبات
يرأس اجتماعات اللجنة التنفيذية وباقي اللجان الإدارية يتخذ الإجراءات لتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر		راجع الصفحة 56 - 59 للاطلاع على مهام ومسؤوليات هذه اللجان

أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المكتب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	تاريخ التعيين	غير تنفيذي	مستقل	تنفيذي
السيد ناجي الشاوي	الرئيس	نفسه	0.617%	17/12/2008	*		
السيد غسان الكسم	نائب الرئيس	نفسه	0.038%	27/05/2021		*	
السيد بشار الدبل	عضو	نفسه	0.029%	27/05/2021		*	
السيد باسل القتابي	عضو	نفسه	0.036%	08/05/2024		*	
السيد جمال الدين منصور	عضو	نفسه	-	13/05/2015	*		
السيدة فريال خليل*	عضو	نفسه	-	29/07/2019	*	*	
السيد نوار سكر	عضو	نفسه	0.132%	02/10/2024		*	
السيدة سلمى صبرا (استقالت بتاريخ 4/3/2024)	عضو	نفسه	-	30/04/2018	*		
السيد فتحي انطاكي (انتهت ولايته بتاريخ 7/5/2024)	عضو	نفسه	0.971%	30/04/2018	*		
السيد نجيب برازي (استقال بتاريخ 1/7/2024)	عضو	نفسه	0.065%	17/12/2008	*		
- أمين سر مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه الدكتور وائل جقميري							
مدقق الحسابات الخارجي السيد أحمد رضوان الشرايبي							
المستشار القانوني الخارجي مكتب سر كريس للمحاماة							

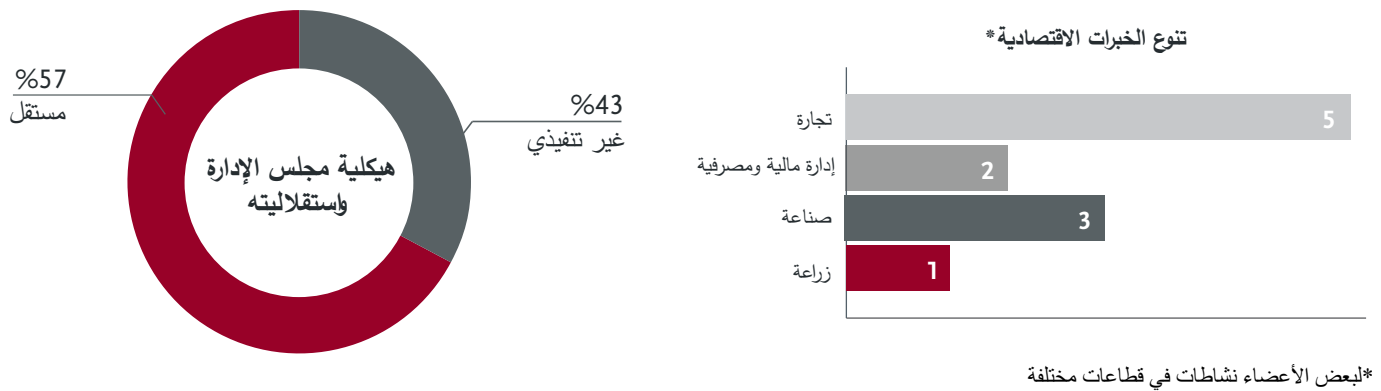
*تمثل الفترة بين 1/1/2024 و 7/5/2024 تمثيل السيدة فريال خليل في عضوية مجلس الإدارة كعضو مستقل.

- يتولى إدارة بنك الشرق مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء، غالبيتهم من الأعضاء المستقلين، التزاماً بمتطلبات الحوكمة مما يخفف من احتمالات نشوء حالات تضارب المصالح لدى اتخاذ القرارات الاستراتيجية ويضمن وجود رقابة كافية لحماية مصالح المصرف ومصالح المساهمين.
- يتمتع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بصوت واحد في المجلس أسوة بباقي الأعضاء، فيتحملون جميعاً متضامين كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات المساهمين والمودعين الدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن إدارة المصرف تتم بشكل سليم وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للمصرف. ويتابع مجلس الإدارة سنوياً أداء الأعضاء المستقلين وبخاصة احترامهم معايير ضمان استقلاليتهم المعتمدة في دليل الحوكمة، حيث لم يسجل أي تجاوز خلال العام 2024.

تغييرات على عضوية مجلس الإدارة خلال العام 2024

- أقرت الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 8/5/2024 تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة الى سبعة أعضاء وزيادة مدة ولاية المجلس لتصبح أربع سنوات سداً لأحكام المادة 139/5 من قانون الشركات بدلاً من ثلاثة وتعديل الفقرتين أ، ب من المادة 16 من النظام الأساسي تبعاً لذلك.
- استقالت السيدة سلمى صبرا من عضوية مجلس إدارة بنك الشرق بتاريخ 4/03/2024.
- انتهاء ولاية السيد فتحي أنطاكي بتاريخ 7/05/2024.
- استقال السيد نجيب برازي من عضوية مجلس إدارة بنك الشرق بتاريخ 1/07/2024.
- تعيين عضو مجلس إدارة السيد نوار محمد صياح سكر ليحل محل سلفه السيد نجيب البرازي المستقيل بتاريخ 7/7/2024 / 1 للفترة المتبقية من الولاية الحالية وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي بتاريخ 2/10/2024.

- بتاريخ 30/10/2024 أقر مجلس الإدارة إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة نتيجة دمج لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مع لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتشكيل لجنة الإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.



يظهر الجدول التالي التزام المجلس ولجانه بدورية الاجتماعات وفق متطلبات الحوكمة. وقد عقدت لجنة الترشيحات والتعويضات اجتماعات إضافية لها عن الحد الأدنى المطلوب خلال العام 2024، بهدف تخصيص الوقت الكافي لاستكمال البحث في المواضيع التي كانت مطروحة على جدول أعمالها.

اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه 2024

شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	تشرين الأول	كانون الأول	نسبة الإلتزام بالحد الأدنى
*	*	*	*	*	*	*		%100
*	*	*			*	*		%100
*	*	*			*	*		%100
*	*	*			*	*		%150
				*				%100
				*				%100

* تم عقد اجتماع واحد للجنة الحوكمة خلال العام 2024، حيث تم دمج اللجنة مع لجنة الترشيحات والتعويضات بتاريخ 30/10/2024.
* تم تأجيل عقد اجتماع لجنة التسليف الذي كان مقرراً بتاريخ 8/12/2024 بسبب الظروف التي مرت بها البلاد في ذلك التاريخ، وتم في وقت لاحق عقد هذا الاجتماع المؤجل للجنة بتاريخ 7/1/2025 وبحضور غالبية أعضائها.

تم تشكيل لجنة الإلتزام بتاريخ 30/10/2024، ولم تعقد اللجنة خلال العام 2024 أي اجتماعات لها، حيث انعقد الاجتماع الأول للجنة بتاريخ 13/2/2025

وبين الجدول التالي التزام أعضاء مجلس الإدارة في المشاركة في حضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه. حيث أن إشارة (-) تشير إلى عدم مشاركة العضو المعني باجتماعات اللجنة كونه ليس عضواً فيها.

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه 2024

نسبة التزام الأعضاء بالحضور	لجنة التسليف لمجلس الإدارة	لجنة الحوكمة	لجنة الترشيحات والتعويضات	لجنة إدارة المخاطر	لجنة التدقيق	مجلس الإدارة	
رئيس مجلس الإدارة							
%190	1/1	1/1	3/3	4/4	4/4	6/6	السيد ناجي الشاوي ١
الأعضاء المستقلين							
%100	-	1/1	3/3	-	4/4	6/6	السيد غسان الكسم
%100	-	-	-	2/2	2/2	3/3	السيد باسل القتابي
%100	1/1	-	3/3	-	-	6/6	السيد بشار الدبل
%100	-	-	-	-	-	1/1	السيد نوار سكر
الأعضاء غير التنفيذيين							
%173	1/1	1/1	3/3	4/4	4/4	6/6	السيد جمال الدين منصور ٢
%100	-	-	-	4/4	4/4	6/6	السيدة فريال خليل
%38	-	-	-	2/1	2/1	4/1	السيد نجيب برازي
%83	-	-	3/3	-	-	3/2	السيد فتحي انطاكي
%100	-	-	1/1	1/1	1/1	1/1	السيدة سلمى صبرا ٣
نسبة المشاركة							
% 100	% 100	% 100	% 94	% 95	% 90		

1 شارك رئيس مجلس الإدارة في اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر، بالإضافة إلى عضويته في اللجان الأخرى.
2 شارك السيد منصور في اجتماعات مختلف اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإضافة إلى عضويته في لجنة إدارة المخاطر ولجنة التسليف لمجلس الإدارة بموجب تفويضه بالإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.
3 شاركت السيدة صبرا في اجتماعات مختلف اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإضافة إلى عضويتها في لجنة التسليف لمجلس الإدارة تبعاً لكونها أمين سر مجلس الإدارة وأمين سر اللجان المنبثقة عنه.

فيما يلي النبذة التعريفية لأعضاء مجلس الإدارة المنتخب والتي تشير إلى تنوع المهارات المهنية والخبرات العملية لأعضاء مجلس إدارة بنك الشرق

لمحة تعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة



السيد ناجي الشاوي

سوري الجنسية، مواليد سنة 1949.

- رئيس مجلس إدارة بنك الشرق منذ 31/10/2014. أعيد انتخابه لرئاسة المجلس في 08/05/2024.
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ كانون الأول 2008، وأعيد انتخابه لدورة خامسة في 08/05/2024.
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2028.
- رئيس لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- عضو غير تنفيذي في لجنة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- عضو غير تنفيذي في لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة.
- حائز على شهادة في التجارة من مدرسة لندن للتجارة الخارجية في بريطانيا.

الخبرات المهنية

تعاطى السيد شاوي في الشؤون المصرفية منذ فترة طويلة، بحيث أصبح متابعاً بفعالية لمتطلبات العمل المصرفي. فهو من مؤسسي بنك الشرق، حيث كان له دور ريادي كعضو في لجنة المصرف التأسيسية بين العام 2004 و2008. وقد شارك بعدها في عضوية عدد من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة منذ العام 2010 لتاريخه. وقد أثبت السيد ناجي الشاوي خلال ممارسته لمهامه كرئيس مجلس إدارة مقدرته على متابعة متطلبات العمل المصرفي على مستوى مجلس الإدارة بما فيها المتطلبات والضوابط الصادرة عن السلطات الرقابية على المصارف في سورية.

ويعمل السيد ناجي الشاوي في مجال التجارة والصناعة منذ عام 1974، حيث هو شريك ورئيس مجلس إدارة لعدة شركات منها شركة شاوي للاستثمار المساهمة المغفلة وشركة العناية للأغذية والأدوية والأجهزة الطبية والصيدلانية م.م.، هو أيضاً شريك ومدير عام الشركة السورية للورق م.م. وشريك ورئيس مجلس المديرين في شركة شاوي وشركاه م.م. ومدير عام ومؤسس في شركة ناجي شاوي للاستثمار والتجارة م.م.

مناصب واهتمامات أخرى

- رئيس غرفة التجارة الدولية – سورية.
- نائب رئيس جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية.
- عضو مجلس إدارة في عدة مؤسسات خيرية ومؤسسات مسؤولة عن الأيتام والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، نذكر منها "دير مار بولس على السور" و"السفينة".
- القنصل الفخري لإيرلندا وهو حائز على ميدالية الوردة البيضاء الفنلندية.



السيد باسل القتابي

سوري الجنسية، مواليد عام 1971

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 08/05/2024
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028
- رئيس (مستقل) في لجنة إدارة المخاطر
- رئيس (مستقل) في لجنة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة
- حائز على بكالوريوس في التجارة / مرتبة الشرف من جامعة كاربتون في كندا – أوتاوا

الخبرات المهنية

يعمل السيد القتابي كشريك ومالك ومدير إداري لشركة النهضة للتعهدات والآليات المحدودة المسؤولية. وهو من رجال الأعمال المعروفين في الأوساط المالية والاقتصادية السورية، ويتمتع بعلاقات جيدة مع العديد من الهيئات والجهات الحكومية المحلية والخارجية.

ويتمتع السيد قتابي بخبرات مالية استشارية تفوق 27 عاماً، عمل خلالها على تقديم الاستشارات وتمثيل الشركات وتملك الوكالات، كما قام بتقديم المشورة المالية والتخطيط للحسابات وتحليل الوضع المالي للعملاء في رويال بنك / كندا لمدة عامين، وهو عضو مؤسس وأمين عام المبادرة الأوروبية العربية للسلام وإعادة الإعمار ومقرها فيينا / النمسا.



السيد غسان الكسم

سوري الجنسية، مواليد عام 1961

- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الشرق منذ 08/05/2024
- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 27/05/2021، أعيد انتخابه لدورة ثانية في 08/05/2024
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028
- رئيس (مستقل) في لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة
- عضو مستقل في لجنة التدقيق
- حائز على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة Saint Mary's University في كندا

الخبرات المهنية

يعمل السيد الكسم في قطاع التجارة والصناعة في سورية منذ العام 1983، حيث أسس عدد من الشركات الصناعية في سورية في قطاعات الصناعات الهندسية والإلكترونية. وهو مؤسس لمجموعة الكسم لصناعة الغسالات والأفران الكهربائية والمجمدات ومؤسس لشركة الكسم للصناعات الإلكترونية (كيترون)، ومؤسس لشركة رامكو لصناعة التكييف والتبريد ومؤسس لشركة رامكو لصناعة الأدوات المنزلية الكهربائية، ومؤسس لشركة ميركو لاستيراد الإلكترونيات. كما ينشط السيد الكسم في قطاع تعهدات البناء والتطوير العقاري في الخارج. ويتمتع بسمعة جيدة في عالم الأعمال وبالعلاقات مميزة مع مختلف الهيئات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، حيث كان شغل منصب عضو مجلس إدارة هيئة الاستثمار في رئاسة مجلس الوزراء ممثلاً لغرفة الصناعة، ومنصب عضو مؤسس وأمين سر اتحاد المصدرين، ومنصب نائب رئيس مجلس رجال الأعمال السوري، وممثل لاتحاد غرف الصناعة لدى مديرية الجمارك والتسعير ووزارة الاقتصاد ووزارة الكهرباء.



السيد جمال الدين منصور

لبناني الجنسية، مواليد سنة 1940

- عضو مجلس إدارة تنفيذي منذ أيار 2015 ولغاية نيسان 2018، وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ نيسان 2018 ولتاريخه.
- أعيد انتخابه لدورة رابعة في 08/05/2024
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028
- عضو غير تنفيذي في لجنة إدارة المخاطر
- عضو غير تنفيذي في لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة
- حائز على شهادة في علوم الإحصاء والاقتصاد من المعهد الوطني للإحصاء والعلوم الاقتصادية (فرنسا) وشهادة في الدراسات المعمقة في اقتصاد ومالية المؤسسات من جامعة بوردو (فرنسا)

الخبرات المهنية

للسيد منصور خبرات مصرفية منها 47 سنة لدى البنك اللبناني الفرنسي، حيث انضم منذ العام 1978 إلى هذا المصرف فعمل أولاً كمدير فرع لغاية عام 1988 ومن ثم كمدير إقليمي خلال الفترة ما بين 1988-1991 وأخيراً كنائب مدير عام منذ العام 1991 لتاريخه. وللسيد منصور معرفة وثيقة بنشاط بنك الشرق ومتطلبات إدارة هذا النشاط إذ شغل منصب المدير العام لبنك الشرق في سورية منذ العام 2009 ولغاية انتخابه عضواً لمجلس إدارة المصرف في 13/5/2015 بموافقة مصرف سورية المركزي. ويحوز على سمعة طيبة في عالم المصارف والأعمال.

مناصب واهتمامات أخرى

- عضو مجلس إدارة في بنك SBA – فرنسا
- عضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. في لبنان (ممثل البنك اللبناني الفرنسي)



السيد بشار الدبل

سوري الجنسية، مواليد سنة 1971

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 27/05/2021، أعيد انتخابه لدورة ثانية في 08/05/2024
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028
- عضو مستقل في لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة
- عضو مستقل في لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة
- حائز على إجازة في الهندسة الميكانيكية / تصميم وإنتاج من جامعة دمشق في سورية

الخبرات المهنية

يعمل السيد الدبل في مجال التجارة والصناعة في سورية منذ العام 1994. وهو من رجال الأعمال الشباب في سورية، مؤسس وشريك ومدير تنفيذي لعدة شركات إنتاجية في قطاع صناعة وتجارة مواد البناء الأساسية في سورية، لاسيما مؤسس وشريك في شركة الدبل – حمصي (معمل بئرا) لصناعة خزانات المياه البلاستيكية ومؤسس وشريك في شركة أبناء إلياس الدبل للاستيراد والتصدير المتخصصة في تجارة المواد الصحية، ومؤسس والمدير التنفيذي للإنتاج الصناعي وتصريف المنتجات لمعامل بئرا لتصنيع القرميد الإسمنتي والملون ومواد البناء الباطونية. ويتمتع السيد دبل بسمعة جيدة وعلاقات ومعارف في عالم الأعمال في سورية وخارجها. وقد لعب دوراً ناشطاً وملزماً بسياسة المصرف في استقطاب عملاء جدد ولاسيما شركات صناعية وتجارية متوسطة الحجم التي هي في صلب نشاط المصرف الائتماني.



السيد نوار سكر

سوري الجنسية، مواليد عام 1966

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 02/10/2024. مطلوب مصادقة الهيئة العامة للمساهمين على تعيينه في أول اجتماع لها عام 2025
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028 في حال انتخابه
- حائز على بكالوريوس في المحاسبة / من جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

الخبرات المهنية

يعمل السيد سكر كشريك في الشركة السورية للخدمات الزراعية. ويتمتع بمؤهلات علمية عالية وخبرات في إدارة الأعمال لشركات تجارية مختلفة، ويمتلك خبرة مصرفية تفوق 6 سنوات شغل فيها منصب عضو مجلس إدارة بنك سورية والمهجر منذ العام 2017 إلى عام 2022 وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة هذا المصرف منذ حزيران 2020 ولغاية تموز 2022، يتمتع السيد سكر بسمعة طيبة في مجتمع رجال الأعمال، وعلاقات جيدة ووثيقة مع رجال وسيدات الأعمال في سورية وخارجها، ومع الجهات والهيئات الحكومية محلياً وخارجياً.



السيدة فريال خليل

لبنانية الجنسية، مواليد عام 1950

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ تموز 2019 ولغاية أيار 2024، وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ أيار 2024 ولتاريخه. أعيد انتخابها لدورة ثالثة في 08/05/2024
- تنقضي مدة عضويتها بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028
- عضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق
- عضو غير تنفيذي في لجنة إدارة المخاطر
- حائزة على بكالوريوس في التجارة وإدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت - لبنان

الخبرات المهنية

تحوز السيدة خليل على خبرة مصرفية تفوق 35 سنة، عملت خلالها لدى بنك بيروت والبلاد العربية في قطاعات مختلفة، وبشكل خاص كمدير رئيسي للتسليف وإدارة المخاطر الائتمانية ومعالجة الديون المتعثرة. كما تابعت شؤون إدارة الخزينة وعمليات الفروع والبيع بالتجزئة.

وهي محاضرة ومدربة معتمدة منذ 28 عاماً لتاريخه لدى جمعية المصارف في لبنان واتحاد المصارف العربية والمعهد العالي للدراسات المصرفية في جامعة القديس يوسف - لبنان.



السيدة سلمى صبرا

لبنانية الجنسية، مواليد عام 1971

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ 30/4/2018. أعيد انتخابها لدورة ثانية في 27/5/2021
- حائزة على إجازة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ESA/HEC في لبنان وفرنسا
- حائزة على إجازة ماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأميركية في بيروت - لبنان
- استقالت من منصبها في مجلس الإدارة بتاريخ 04/03/2024

الخبرات المهنية

تعمل السيدة صبرا في مجال قطاع الخدمات المالية والمصرفية منذ العام 1998. وهي تحوز على خبرة في التدقيق الخارجي والاستشارات المالية والإدارية في نشاطات مختلفة: تجارية، صناعية، خدماتية ومالية. كما تحوز السيدة صبرا على خبرة في العمل المصرفي تفوق 23 سنة، منها 17 عاماً لدى مجموعة البنك اللبناني الفرنسي حيث تابعت عدد من المشاريع الإنمائية ضمن المجموعة، منها إدارة مشروع تأسيس بنك الشرق في سورية منذ العام 2006، وكانت قد شغلت منصب الأمين العام للمصرف منذ تأسيسه ولغاية العام 2014. وللسيدة صبرا اطلاع كامل ومعرفة وثيقة بكافة نشاطات بنك الشرق ومتطلبات إدارة المصرف وعلاقاته بالسلطات الرقابية، كما تحوز على معرفة وثيقة بمتطلبات الحوكمة وبآليات الملائمة لتوفر وتحقيق هذه المتطلبات. وتتمتع بعلاقات جيدة مع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

مناصب واهتمامات أخرى

- عضو مجلس إدارة مجاز (Certified Corporate Director) من مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation).



السيد فتحي انطاكي

سوري الجنسية، مواليد سنة 1979

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ 30/4/2018. أعيد انتخابه لدورة ثانية في 27/5/2021
- حائز على إجازة في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت - لبنان
- انتهت ولايته في عضوية مجلس الإدارة بتاريخ 07/05/2024

الخبرات المهنية

يعمل السيد فتحي انطاكي في مجال التجارة والصناعة منذ العام 2001، ويحوز على خبرات عملية في قطاعات إنتاجية أساسية مختلفة في سورية لاسيما في تجارة وصناعة الورق والكرتون ومشتقاته، في قطاع التعبئة والتغليف، في قطاع الأغذية، في قطاع الاستثمار العقاري. وهو مؤسس ومدير تنفيذي وعضو مجلس إدارة لعدد من الشركات في سورية والخارج منها شركة NanoReality Games وشركة ميريام شاوي وأولادها وشركة Omnipap. ويتمتع السيد انطاكي بعلاقات جيدة ووثيقة في سورية وخاصة في مدينة حلب.



السيد نجيب البرازي

سوري الجنسية، مواليد سنة 1966

- عضو مجلس إدارة منذ كانون الأول 2008. أعيد انتخابه لدورة خامسة في 27/5/2021
- حائز على إجازة في إدارة الأعمال وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيوستن في الولايات المتحدة
- استقال من منصبه في مجلس الإدارة بتاريخ 01/07/2024

الخبرات المهنية

السيد نجيب البرازي مدير عام لشركة الوكالات السورية للصناعة والآليات (سيما) الناشطة في تمثيل كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال المعدات الثقيلة والإنشائية – محركات الديزل ومجموعات التوليد – ضواغط الهواء – المعدات المقلعية والمنجمية والآلات الطرقية والزراعية. وهو أيضاً مساهم ونائب رئيس مجلس إدارة شركة غدير لحفر الآبار ومساهم في الشركة الوطنية للعلوم والتنمية وهي الشركة المؤسسة للجامعة الوطنية الخاصة بحماه. وإن السيد برازي مطلع على متطلبات العمل المصرفي حيث سعى خلال فترات عضويته السابقة في مجلس إدارة بنك الشرق متابعة تطور نشاط المصرف وكفاية أنظمة الرقابة على عملياته.

نشاط مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام 2024

1. نشاط مجلس الإدارة

تركزت اهتمامات مجلس الإدارة خلال العام 2024 حول ما يلي:

1.1. تجارياً:

- أ. زيادة حجم التسليف قدر المستطاع، وفق ما تسمح به ضوابط التسليف الرقابية وكفاءات الموارد البشرية المتوفرة خدمةً لذلك بموازاة الحفاظ على جودة وسلامة محفظة التسليف، من خلال توجيه الإدارة بما يلي:
 - تكيف استراتيجية التسليف بما يتوافق مع أحكام القرارات الرقابية بشأن سماحيات التسليف وخاصةً لأحكام ومتطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 204/م.ن لعام 2023.
 - استقطاب عملاء تسليف جدد من جميع المناطق الآمنة وتوجيه خدمات التسليف لتشمل عدد أوسع من القطاعات الإنتاجية بكامل نشاطاتها (صناعي- زراعي) وما يتضمنه من تركيز على الصناعات الغذائية، الصناعات الطبية، الصناعات الزراعية، وعلى تمويل الأنشطة الزراعية وما تتضمنه من القطاعات الحيوية المتعلقة بتربية الدواجن والمواشي وغيرها.
 - العمل مع المؤسسات والبرامج المرتبطة بمنح القروض:
 1. القروض ذات الفوائد المدعومة
 - التعاون مع وزارة الاقتصاد ممثلة بهيئة دعم وترويج الصادرات والإنتاج المحلي للحصول على دعم الفوائد المطبقة على القروض (بمقدار 7% مدعومة من إجمالي الفائدة المطبقة) لبعض البرامج المحددة ووفق الشروط المتفق عليها.
 - التعاون مع وزارة الكهرباء ممثلة بصندوق دعم الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة من خلال برامج دعم أسعار الفائدة المطبقة على القروض لتمويل مشاريع الطاقة البديلة.
2. القروض التي تستفيد من ضمان مؤسسة ضمان مخاطر القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
 - زيادة عدد الكفاءات العاملة في مديرية التسليف ودعمها بموظفين من أصحاب المهارات التجارية والخبرات المصرفية في التسليف.
- ب. الحرص على جودة التسليف لجهة:
 - اعتماد سياسة انتمائية متحفظة من حيث التركيز على القطاعات الإنتاجية من جهة وعلى مخاطر السداد من جهة ثانية، بحيث يتم توجيه نحو التعامل مع عملاء مليونيين وذات مصداقية في عالم الأعمال.
 - الحصول على ضمانات كافية ومقبولة تغطي على الأقل كامل قيمة التسهيلات الممنوحة وخفض نسبة التسهيلات الممنوحة دون ضمانات، ما سمح بخفض نسب الخسائر الانتمائية المتوقعة والحد من المؤنات المطلوب تكوينها لقاء مخاطر محفظة التسليف.
 - الالتزام بمراجعة الخسائر الانتمائية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف بشكل ربعي وتكوين المخصصات المناسبة لقاءها بما يتوافق مع أحكام المعيار المحاسبي رقم 9 والتعليمات الرقابية بهذا الشأن.
 - متابعة كفاية إجراءات تحصيل الديون المتعثرة بما فيها إجراءات الملاحقة القضائية وعمليات التفاوض المرن مع العملاء المتعثرين لتحفيزهم على سداد مديونيتهم. وأكد المجلس على التزامه بسياسة عدم شطب أصل أي دين متعثر مهما تدنت قيمة هذا الدين.
- ج. الحفاظ على مصادر تمويل متنوعة ومستقرة بكلفة مقبولة وضبط مخاطر السيولة من خلال:
 - التأكيد على تنويع وتوسيع قاعدة ودائع المصرف بالليرة السورية والعملات الأجنبية ورفع نسبة العملاء من صغار المودعين الذين يؤمنون استقراراً في مصادر التمويل بما يسمح بمنح تسهيلات انتمائية للشركات الصغرى والمتوسطة.
 - السعي المستمر لاستقطاب قدر المستطاع حسابات المنظمات الدولية بهدف تأمين مصادر قطع بالعملات الأجنبية تدعم نشاط عمليات تمويل التجارة الخارجية.
 - خفض كلف الودائع من خلال تشجيع زيادة الإيداعات في الحسابات الجارية غير المكلفة للفوائد.
- د. رفع حجم العوائد المالية الناتجة عن توظيف فوائض السيولة بالليرات السورية والعملات الأجنبية في استثمارات مالية مجدية، وذلك مع الحرص على التوفيق بين المخاطر الناتجة عن هذه الاستثمارات من جهة والأعباء المتعلقة بها من جهة أخرى.

1.2. تطوير خدمات المصرف الالكترونية:

تابع مجلس الإدارة مواكبة مساعي الإدارة بما يلي:

- أ. تأسيس إدارة متخصصة لتطوير المنتجات الرقمية والتسويق، وتعيين الكوادر المؤهلة لها.
- ب. تقديم خدمة الانترنت المصرفي والموبايل المصرفي My Sharq عبر تطبيق الموبايل المصرفي My Sharq على Google Play: ويتم تحديث تطبيق الانترنت والموبايل المصرفي بشكل دوري بما يتوافق مع متطلبات بنك الشرق وتعليمات مصرف سورية المركزي وحاجات العملاء، وبلغ عدد المشتركين في الخدمة 4,752 مشترك حتى نهاية العام 2024.
- ج. تقديم خدمات نقاط البيع POS: تمّ إنهاء الربط مع كامل شبكة بيترامونتكس بخدمة نقاط البيع بإجمالي أجهزة نقاط بيع تصل تقريباً إلى 3,000 نقطة موزعة في جميع المحافظات.
- د. تقديم خدمة إنشاء الحساب الرقمي: ويتيح هذا الحساب للعميل الاستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك عبر خدمتي الانترنت والموبايل المصرفي ويسقف تعامل يومي 5 مليون ليرة سورية، وبلغ عدد هذه الحسابات المفتوحة لدى المصرف 92 حساب بتاريخ 31/12/2024.
- هـ. تقديم خدمة تسديد فواتير الشركة السورية للمدفوعات عبر قنوات الدفع الإلكتروني الموبايل المصرفي والانترنت المصرفي، بما يسمح للعملاء بتسديد الرسوم والفواتير لعدد من الخدمات والمرافق العامة المقدمة من الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتمّ عن طريق المصرف تسديد 2,034 فاتورة بقيمة إجمالية 131 مليون ل.س. في العام 2024.
- و. إطلاق خدمة طلب فتح حساب مصرفي عبر الانترنت والموبايل المصرفي: حيث تمّ إطلاق الخدمة بتاريخ 22/02/2024 والتي تمكّن المتعاملين من تقديم طلب فتح الحساب المصرفي عبر واجهة على الانترنت والتطبيق لتخفيض زمن فتح الحساب إلى الحدود الدنيا، بحيث يتم استكمال الوثائق المطلوبة لدى مراجعة العميل للمصرف.
- ز. إطلاق خدمات السحب والإيداع مع شركة الفؤاد للحوالات المالية: حيث تمّ إطلاق الخدمة بتاريخ 12/06/2024، وبلغ عدد العمليات المنفذة خلال العام 2024 عبر هذه الخدمة 472 عملية بقيمة إجمالية 1.4 مليار ل.س.
- ح. استكمال إجراءات الربط لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني مع شركة الاتصالات MTN: والتي تتيح تقديم خدمات الدفع الإلكتروني من خلال خدمتي الانترنت والموبايل المصرفي، ويتم العمل على إطلاق الخدمة والإعلان عنها للعملاء خلال الربع الأول من العام 2025.
- ط. إطلاق خدمة QR Code مع شركة بترامونتكس: بهدف تمكين عملاء البنك من إتمام عمليات الدفع الإلكتروني باستخدام رمز الاستجابة السريع QR Code والذي سيظهر ضمن تطبيق الموبايل المصرفي الخاص بالشركة ولاحقاً سيتم ربطها مع تطبيق المصرف My Sharq.
- ي. تقديم خدمات السحب والإيداع مع شركة الهرم للحوالات المالية: والتي سيتم إطلاقها قريباً.

1.3. تعرضات المخاطر المتعلقة بأصول المصرف المالية:

- تابع المجلس اعتماد سياسة متحفظة في مقارنته تعرضات مخاطر أصوله المالية ومراجعة سقف التعامل مع المصارف في سورية والخارج، ملتزماً بأحكام المعيار المحاسبي رقم 9 وتوجيهات مصرف سورية المركزي في تصنيف هذه المخاطر واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنشأ عنها. بحيث:
- أ. يسجل في 31/12/2024 فائض عن نسبة التغطية المعتمدة للأرصدة الجارية لدى البنك اللبناني الفرنسي والبالغة 57.18%، بقيمة 375 ألف د.أ.، في حين استمرت التغطية بنسبة 100% لتعرضات المخاطر المتبقية مع البنك اللبناني الفرنسي في لبنان في الحسابات التي تعتبر مقيدة.
 - ب. استمر بالاحتفاظ بمخصصات مالية بكامل قيمة الاستثمار السابق في سندات سيادية لبنانية كانت استحققت منتصف عام 2020 ولم تسد بقيمة حوالي 329 ألف د.أ.
 - ج. السعي باستمرار لاستثمار أرصدة المصرف الخارجية في توظيفات مالية مجدية ذات مخاطر منخفضة، تساهم في دعم إيرادات المصرف.

1.4. إدارة عقارات المصرف:

- أ. عقار منطقة عدرا الصناعية: سيتم المباشرة بأعمال التشييد والإنشاء في منشأة المصرف المقررة في منطقة عدرا الصناعية وفقاً للمخططات النهائية التي أقرها مجلس الإدارة عام 2024، تمهيداً لبحث البدائل الاستثمارية المتاحة لدى المصرف لاستثمار العقار، على ضوء تطور الأنشطة الاقتصادية في هذه المنطقة وحاجاتها الحالية والمستقبلية.
- ب. عقار فرع حلب – شارع أبو فراس الحمداني – مقابل مشفى الرازي: تمّ نقل ملكية العقار لاسم المصرف، وترقين كافة الإشارات الموضوعية على صحيفة العقار، وسيتم المباشرة بأعمال تأهيل وإكساء العقار لفتح هذا الفرع بأقرب تاريخ ممكن ببداية عام 2026.

1.5. متابعة أداء المصرف المالي والتأكد من صحة الإفصاح بهذا الشأن:

- أ. اعتماد خطط العمل والموازنة السنوية ومراجعتها دورياً عند كل اجتماع للمجلس.
- ب. مراجعة التقارير الدورية الصادرة عن مدقق الحسابات لأغراض الهيئة العامة عن وضع المصرف المالي وحجم عملياته والتقارير الخاصة بمتابعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والإجراءات المتخذة لتداركها، وإقرار صحة الإفصاحات المالية وغير المالية الربعية والسنوية والاستثنائية بناءً عليه.
- ج. مراجعة التقارير الربعية لتطور أداء القطاع المصرفي السوري مقارنة بأداء المصرف.
- د. متابعة متطلبات رأس مال المصرف وملاءته المالية.
- هـ. مراجعة صحة ودقة الإفصاح الضريبي والتأكد من كفاية المؤونات المكونة خلال السنة لهذا الغرض.

1.6. توفّر أنظمة ضبط ورقابة داخلية والتأكد من كفايتها:

- أ. الاطلاع بشكل ربعي على تقارير إدارة المخاطر حول كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومدى التزامه بسقوف ومستويات المخاطر التي يمكن القبول بها.
- ب. الاطلاع بشكل ربعي على تقارير التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام ومتابعة التوصيات الصادرة عن مهامها بما فيها التقارير الصادرة عن المراقبين المصرفيين الداخليين حول كفاية إجراءات عمل الفروع والمديريات المركزية، ومدى التزام العاملين بضوابط الرقابة المعتمدة. كما الاطلاع على تقييم سنوي يقوم به التدقيق الداخلي حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ككل، حيث يسجل المصرف كفاية مقبولة في هذه الأنظمة والرقابة عليها.
- ج. البحث في نتائج تقرير التدقيق الداخلي السنوي موضوع الالتزام بأنظمة وإجراءات مراقبة الالتزام وإدارة المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسجلاً كفاية مقبولة. كما البحث في نتائج التقرير موضوع الالتزام بأحكام الحوكمة المصرفية والتوصيات الصادرة عن لجنتي التدقيق والحوكمة بذلك، مسجلاً التزاماً جيداً.
- د. الاطلاع على التقرير السنوي الصادر عن مدقق الحسابات الخارجي حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بما فيها كفاية الأنظمة المعلوماتية التي قد تؤثر على صحة الإفصاحات المالية، مسجلاً كفاية جيدة.
- هـ. متابعة معالجة القصور التي كانت سجلت من قبل شركة السمان ومشاركوه للتدقيق المعلوماتي الخارجي وفقاً لمتطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 115/م.ن لعام 2022 وذلك بهدف:
 - التأكد من سرية المعلومات والبيانات الحساسة وأمنها وحمايتها من الإفصاح غير المصرح به نتيجة لعوامل داخلية وخارجية.
 - التأكد من سلامة البيانات ودقة وكفاية وكفاءة وفعالية المعلومات وصلاحياتها وموثوقيتها واعتماديتها في اتخاذ القرارات.
 - التأكد من توافر المعلومات وتكاملتها وشموليتها عند طلبها وحماية الموارد المرتبطة بها ومدى استمرارية العمل والاستعادة عند الاقتضاء.
 - التأكد من موثوقية البنى التقنية ونظم المعلومات واستقلاليتها ومدى قدرتها على تنفيذ كافة أنواع الوظائف والعمليات الاستثمارية في مختلف الظروف التشغيلية، ومدى كفاية متطلبات استمراريته واستقلاليتها.
 - تقييم الامتثال للضوابط واللوائح والتعاميم والالتزامات القانونية والتنظيمية المعتمدة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والمعايير الوطنية والعالمية.
- و. التأكد من كفاية أنظمة وسياسات مديريات الرقابة الداخلية لاسيما إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام، بما في ذلك:
 - عمل كل من التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وإدارة المخاطر باستقلالية عن الإدارة التنفيذية، وموضوعية التقارير الصادرة عنهم والمرفوعة إلى مجلس الإدارة.
 - دعم هذه المديريات بالموارد البشرية وغيرها المطلوبة وفق توفرها للقيام بالمهام الموكلة إليها وتأمين التدريب المستمر لها.
 - ز. التأكيد على أهمية متابعة شكاوى واقتراحات العملاء لما لها من دور إيجابي في تحسين جودة خدمات المصرف والحفاظ على سمعته، والطلب من الإدارة توجيه أقسام المصرف برفع الاقتراحات والشكاوى الواردة والإجابة عليها ضمن مهلة زمنية معقولة.

1.7. إدارياً:

- أ. تسجيل تقدم في تطبيق خطة التدريب التي كانت مقررة عام 2024 لمساعد مدير العام، وقد اعتمد المجلس نتائج تقييم أداء كل منهما عن العام 2024، وأهداف العمل ومواضيع التدريب لكل منهم لعام 2025.
- ب. اتخاذ قرار بتعيين السيدة ناديا الشعار بمنصب نائب للمدير العام اعتباراً من 1/1/2025، وبما يوفر إحلالاً للمدير العام أثناء غيابه على كامل أعمال المصرف.
- ج. مواكبة جهود الإدارة في دعم الهيكليّة الإدارية وملء حاجات التوظيف التي كانت ملحوظة لعام 2024 بما يعزز قدرة المصرف على زيادة حجم النشاط التجاري وتأمين كفاية مقبولة لإجراءات الرقابة. ولاسيما في ما يلي:
- دعم كوادرات التسليف والبرمجة المعلوماتية بشكل خاص، بالإضافة إلى ملء الشواغر المستجدة نتيجة الاستقالات. غير أن المصرف واجه صعوبة في تعيين مدير أصيل لإدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة لندرة أصحاب الاختصاص والخبرة في سورية.
 - تأمين إحلال الوظائف الإدارية والرئيسية بالاعتماد على التوظيف من الداخل وتطوير المسار المهني ومهارات العاملين الذين أثبتوا عن جدارة في تحمل المسؤوليات وتأهيلهم بما يعزز ولائهم للمصرف والحفاظ على استمرارية عملهم.
 - استمرار الاستثمار في تأهيل وتدريب الموظفين في مختلف المديريات واعتماد خطط تدريب وموازنة سنوية لذلك، والحرص على التدريب في المواضيع ذات الصلة في الرقابة المصرفية (راجع ص 84 للتفاصيل).
 - توفير الدعم والمواظرة الفنية والإشراف على جودة الأداء عند الحاجة لمختلف مديريات المصرف من قبل المديريات المختصة لدى الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي وفق حاجة وطلب الإدارة.

2. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

2.1. لجنة التدقيق

عضوية اللجنة خلال العام 2024

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء وأمين سر اللجنة وهم السادة:

نوار سكر	رئيساً / مستقل
غسان الكسم	عضواً / مستقل
فريال خليل	عضواً / غير تنفيذي
وائل جقميري	أمين سر اللجنة

- تشترط عضوية لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تكون مؤلفة من 3 أعضاء على الأقل وأن يكون ثلثي أعضائها من المستقلين بهدف تأمين الاستقلالية المرجوة للقيام بمسؤولياتها، بالإضافة إلى توفر الخبرات في المحاسبة والإدارة المالية والمصرفية.
- وقد تأمن خلال العام 2024 الالتزام بشروط العضوية هذه، وشهد العام 2024 تعديلات على عضوية اللجنة نتيجة انتخاب المجلس للولاية السادسة بتاريخ 8/5/2024 وتعيين السيد نوار سكر بتاريخ 2/10/2024.
- بتاريخ 30/10/2024 صدر قرار مجلس الإدارة لجهة فصل مراقبة الالتزام عن لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وتشكيل لجنة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل مستقل، بموجب موافقة مصرف سورية المركزي بتاريخ 19/9/2024 وتم إعادة تشكيل لجان مجلس لإدارة بحسب التعديلات ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية، ومعايير وضوابط الحوكمة المرعية التطبيق.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة التدقيق إلى مساعدة مجلس الإدارة بما يلي:

- مراجعة التقارير المالية وتقييم فعالية وكفاية نظم الرقابة الضبط والرقابة الداخلية.
- التأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت كافة الإجراءات لتصحيح القصور التي تمت الإشارة لها ضمن تقارير مهام التدقيق.
- تحديد اطر عمل المدقق الخارجي وتنسيق مهامه وتقييم استقلاليته وعمله بموضوعية وقبول خطاب تعيينه وتحديد تعويضاته.

اجتماعات اللجنة

التزاماً بمتطلبات الحوكمة وميثاق عملها المعتمد، عقدت لجنة التدقيق أربع اجتماعات لها خلال العام 2024 بوتيرة اجتماع واحد كل ربع.

نشاط اللجنة خلال العام 2024

1. رفعت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2024:
1. صحة ودقة وشفافية البيانات المالية والإفصاح عنها، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات السلطات الرقابية بهذا الشأن، بما في ذلك تطبيق أحكام معايير المحاسبة الدولية رقم IFRS9 الخاص بتصنيف مخاطر الأصول المالية.
2. مراجعة سياسات تصنيف وقياس مخاطر الأصول المالية عملاً بالمعيار رقم 9 والتأكيد على كفايتها، بما فيه آليات ومنهجيات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومعايرة احتمال التعثر التاريخي لقاء مخاطر التسليف ومخاطر الاستثمار المالي.
3. التأكد وبشكل ربعي، من خلال تقارير مدقق الحسابات الخارجي، من صحة النماذج والمنهجيات المعتمدة لتصنيف المخاطر الائتمانية، ومن دقة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف ومخاطر الأصول المالية.
4. مقارنة أداء المصرف بنتائج المصارف المنافسة للتأكد من اعتماد التحفظ في إدارة هذه المخاطر.
5. الشؤون الضريبية والقضايا ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
6. حاجة مديرية التدقيق الداخلي لدعم كوادرها بالكفاءات والخبرات المطلوبة، وضرورة ردها بمدقق داخلي معلوماتي لتغطية متطلبات القرار 15، وأكدت اللجنة توفر نظام رقابة داخلي جيد نسبياً في المصرف نتيجة أداء فريق عمل التدقيق الداخلي مهام التدقيق الموكلة له بكفاءة جيدة. كما أكدت على موضوعية تقاريرها واستقلاليتها.
7. الوقوف عند التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، حيث يسجل خلال العام 2024 حالتين للتعامل مع الأطراف ذوي العلاقة (راجع ص. 38 للتفاصيل).
8. تحديد نطاق عمل مدقق الحسابات الخارجي وكفايته ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنه.
9. تقييم أداء مدقق الحسابات الخارجي المعتمد بناءً لمعايير اعتمدها مجلس الإدارة تم التأكيد من خلالها على موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي المعتمد عام 2024 وكفاية خبرات فريق عمله والتزامه بخطاب تعيينه. واعتمدت آلية التقييم على الحصول على ردود أعضاء لجنة التدقيق بالإضافة إلى ردود أعضاء الإدارة التنفيذية التي لها تعامل مستمر مع المدقق الخارجي.
10. تقييم أداء اللجنة عن العام 2024 بمستوى جيد جداً ورفع مقترحات بشأن أي من الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

2.2. لجنة إدارة المخاطر

عضوية اللجنة خلال العام 2024

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء وأمين سر اللجنة وهم السادة:

باسل القتابي	رئيساً / مستقل
فريال خليل	عضواً / غير تنفيذي
جمال منصور	عضواً / غير تنفيذي
وائل جقميري	أمين سر اللجنة

- تشترط عضوية لجنة إدارة المخاطر، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، على ألا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد وعلى أن يكون رئيسها عضواً مستقلاً.
- وقد تأمن خلال العام 2024 الالتزام بشروط العضوية هذه، وشهد العام 2024 تعديلات على عضوية اللجنة نتيجة انتخاب المجلس للولاية السادسة بتاريخ 8/5/2024.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة إدارة المخاطر إلى ما يلي:

- ترسيخ ثقافة إدارة مخاطر بكافة أشكالها على مختلف مستويات المصرف.
- مساعدة مجلس الإدارة على وضع سياسة إدارة مخاطر المصرف بما ينسجم وقدرته ومدى قبوله على تحمل المخاطر.
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية في إدارة كافة المخاطر المصرفية من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها.
- تقييم خطط طوارئ لإدارة الأزمات التي يكون المصرف عرضة لها.
- التأكد من استقلالية مديرية إدارة المخاطر وضمان توافر الموارد البشرية والنظم الكافية لإدارتها.

اجتماعات اللجنة

التزاماً بمتطلبات الحوكمة وميثاق عملها المعتمد، عقدت لجنة إدارة المخاطر أربعة اجتماعات لها خلال العام 2024 بوتيرة اجتماع واحد كل ربع، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

نشاط اللجنة خلال العام 2024

رفعت لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2024:

1. التأكيد على فعالية واستقلالية وظيفة إدارة المخاطر: أكدت اللجنة توفر رقابة جيدة جداً على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وقيام مديرية إدارة المخاطر بمتابعة بكفاءة جيدة جداً لهذه المخاطر من قبل مختلف وحداتها.
2. مراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر في المصرف بما يتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي رقم 9 وتطور نشاط المصرف وكفاءتها.
3. نتائج التقارير الدورية واختبارات الجهد حول تعرضات المصرف للمخاطر وحجمها، بما فيه سبل ترشيد توظيف سيولة المصرف ودعم الإيرادات.
4. كفاية المخصصات المكونة لقاء مخاطر التسليف من جهة، ومن جهة أخرى لقاء الأصول المالية الموظفة في لبنان.
5. كفاية الإجراءات العلاجية المتخذة لقاء المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف.
6. التزام المصرف بمستويات وحدود للمخاطر التي يمكن للمصرف القبول بها بالإضافة إلى الحدود الرقابية المفروضة من مصرف سورية المركزي.
7. التزام المصرف بتطبيق أحكام بازل وفق متطلبات السلطات الرقابية والإدارة المصرفية السليمة، وتسجيل تقدم مستمر في إعداد منظومة التقارير لمتابعة مختلف المخاطر المصرفية.
8. تقييم أداء اللجنة عن العام 2024 بمستوى جيد جداً ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

2.3. لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة

عضوية اللجنة خلال العام 2024

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء وأمين سر اللجنة وهم السادة:

رئيساً / غير تنفيذي	ناجي الشاوي
عضواً / غير تنفيذي	جمال منصور
عضواً / مستقل	بشار الدبل
أمين سر اللجنة	وائل جقميري

- تشترط عضوية اللجنة، وفق المعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وعملاً بالمسؤوليات الموكلة إليها بناءً لتعليمات السلطات الرقابية، أن تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل وأن يكون أعضاؤها من الأعضاء غير التنفيذيين وغير المشاركين في لجنة التدقيق لضمان الفصل بين المهام الرقابية، فضلاً عن إلزامية توفر الخبرات في إدارة المخاطر الائتمانية المصرفية والمعرفة المعمقة في السوق المحلي.

- وقد تأمن خلال العام 2024 الالتزام بشروط العضوية هذه، وشهد العام 2024 تعديلات على عضوية اللجنة نتيجة انتخاب المجلس للولاية السادسة بتاريخ 8/5/2024.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى اتخاذ قرارات التسليف التي تتضمن تعرضات مخاطر ائتمانية كبيرة ذات أثر جوهري يفوق مبلغها الصلاحيات الممنوحة للجنة التسليف الإدارية، بالإضافة إلى مراجعة قرارات التسليف المتخذة من قبل هذه اللجنة والتأكد من كفاية المخصصات المتخذة لقاء هذه المخاطر. كما تقوم بمتابعة الديون المتعثرة ولاسيما غير المنتجة منها وإجراءات تحصيلها ومراجعة شروط وضوابط المنتجات المصرفية التي تقترح الإدارة تسويقها والتأكد من كفايتها.

اجتماعات اللجنة

تعقد لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة اجتماعان لها خلال العام بوتيرة اجتماع واحد بشكل نصف سنوي، ويدعى لحضور اجتماعات اللجنة المدير العام ومدير إدارة المخاطر، وقد عقدت لجنة التسليف اجتماعاً واحداً خلال العام 2024، وتم تأجيل عقد اجتماع لجنة التسليف الذي كان مقرراً بتاريخ 8/12/2024 بسبب الظروف التي مرت بها البلاد في ذلك التاريخ، وتم في وقت لاحق عقد هذا الاجتماع المؤجل للجنة بتاريخ 7/1/2025 وبحضور غالبية أعضائها.

نشاط اللجنة خلال العام 2024

بغرض تحقيق أهدافها، تلخص نشاط لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2024 بما يلي:

1. مراجعة ضوابط وصلاحيات منح التسهيلات الائتمانية المفوضة للجنة التسليف الإدارية ولجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة بما ينسجم مع المسؤوليات الموكلة لكل منها في تطبيق متطلبات متابعة المخاطر الائتمانية وفق المعيار المحاسبي 9 والتعليمات الرقابية.
2. مراجعة وضع محفظة التسليف ككل بما فيها قروض التجزئة الممنوحة من قبل المصرف.
3. تحديد نسبة من الأموال الخاصة لمنح قروض للعاملين في المصرف واعتماد شروط وضوابط منح هذه القروض على ضوء التعليمات المستجدة الصادرة عن المصرف المركزي بهذا الشأن.
4. الاطلاع والمصادقة على التسهيلات العادية المقبولة المصنفة ضمن فئة ديون المرحلة الأولى والممنوحة من لجنة التسليف الإدارية ضمن الصلاحيات المفوضة لها، ودراسة طلبات التسليف الجديدة بما يفوق تلك الصلاحيات وإقرار منحها.
5. مراجعة إجراءات تصنيف وإدارة الديون المصنفة ضمن فئة المرحلة الثانية والتأكد من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عنها وإقرار المخصصات المكونة لقاءها.
6. متابعة كفاية إجراءات تحصيل الديون غير المنتجة المصنفة ضمن فئة المرحلة الثالثة والتأكد من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عنها وإقرار المخصصات المكونة لقاءها. ومتابعة التطورات في الإجراءات القضائية لهذا الغرض، وإقرار المبالغ المحصلة و/أو المشطوبة.
7. مراجعة سقوف التعامل مع المصارف المعتمدة في سورية والخارج وإقرارها.
8. التأكد من الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي أصولاً على التسهيلات الممنوحة لرئيس مجلس الإدارة.
9. تقييم أداء اللجنة عن العام 2024 بمستوى جيد جداً ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

2.4. لجنة الترشيحات والتعويضات

عضوية اللجنة خلال العام 2024

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء وأمين سر اللجنة وهم السادة:

غسان الكسم	رئيساً / مستقل
بشار الدبل	عضواً / مستقل
ناجي الشاوي	عضواً / غير تنفيذي
وائل جقميري	أمين سر اللجنة

- تشترط عضوية اللجنة، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، غالبية من الأعضاء المستقلين، وعلى أن يكون رئيسها عضواً مستقلاً، بهدف ضمان استقلالية القرار وموضوعية الحوار عند تحديد سياسات التوظيف والرواتب والتعويضات لموظفي المصرف ولاسيما المدراء التنفيذيين منهم، كما وتحديد معايير تعيين أعضاء مجلس الإدارة وسياسة تعويضاتهم.

- وقد تأمّن خلال العام 2024 الالتزام بشروط العضوية هذه، وشهد العام 2024 تعديلات على عضوية اللجنة نتيجة انتخاب المجلس للولاية السادسة بتاريخ 8/5/2024، واستقالة السيد نجيب البرازي بتاريخ 1/7/2024.

- بتاريخ 30/10/2024 صدر قرار مجلس الإدارة لجهة دمج لجنة الحوكمة مع لجنة الترشيحات والتعويضات، بموجب موافقة مصرف سورية المركزي بتاريخ 19/9/2024 وتم إعادة تشكيل لجان مجلس لإدارة بحسب التعديلات ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية، ومعايير وضوابط الحوكمة المرعية التطبيق.

أهداف اللجنة

1. مراقبة وضمان شفافية عمليات اختيار أعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم وتبديلهم وتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية أعضائه بشكل مستقل وضمان شفافية سياسات تعويضات ومكافآت أعضاء المجلس.
2. مراجعة سياسة التوظيف المعتمدة في المصرف لضمان شفافية عملية اختيار المدير العام ونائبه وتعيينهما وإقالتها بالإضافة إلى تعيين المدراء وتقييم أدائهم وتحديد تعويضاتهم بما ينسجم مع أهداف المصرف.
3. مراقبة صلات القرابة المسجلة حتى الدرجة الرابعة بين الأطراف ذوي العلاقة بالمصرف، فيما بين الموظفين، وفيما بينهم وبين أعضاء مجلس إدارة المصرف، وصلات القرابة بين أعضاء مجلس الإدارة.
4. مراجعة سياسة الرواتب وسلم الرتب والرواتب وسياسة التدريب المعتمدة لضمان كفايتها وعدالتها بهدف استقطاب ذوي الكفاءات.
5. التأكد من وجود سياسة إحلال على كافة مستويات المصرف وخاصة على مستوى إدارة المصرف لضمان استمرارية العمل.

اجتماعات اللجنة

تعقد لجنة الترشيحات والتعويضات اجتماعان لها بوتيرة اجتماع واحد خلال النصف الأول من السنة واجتماع ثان خلال النصف الثاني منه وفق متطلبات الحوكمة وميثاق عملها. وقد عقدت لجنة الترشيحات والتعويضات اجتماعاتها الدورية أصولاً. بالإضافة إلى اجتماع إضافي خلال العام 2024 من أجل استكمال البحث في أمور التحضيرات لانتخاب مجلس إدارة بنك الشرق الولاية السادسة. وقد شارك في هذه الاجتماعات المدير العام ومدير الموارد البشرية للتداول في كفاية سياسات وإجراءات إدارة الموارد البشرية في المصرف وفي استقطاب أصحاب الكفاءات.

وتم تأجيل عقد اجتماع لجنة الترشيحات والتعويضات الذي كان مقرراً بتاريخ 8/12/2024 بسبب الظروف التي مرت بها البلاد في ذلك التاريخ، وتم في وقت لاحق عقد هذا الاجتماع المؤجل للجنة بتاريخ 8/1/2025 وبحضور غالبية أعضائها.

نشاط اللجنة خلال العام 2024

رفعت لجنة إدارة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2024:

1. لجنة شؤون مجلس الإدارة:

- أ. التزام الأعضاء بحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه وبتخصيص الوقت اللازم خلال عام 2024 لممارسة واجباتهم.
- ب. الالتزام بصرف التعويضات المقررة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2024 وفق قرار الهيئة العامة بهذا الشأن.
- ج. نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والأعضاء عن العام 2024 بمستوى جيد جداً.
- د. الالتزام بتعريف أعضاء مجلس الإدارة على مسؤولياتهم وواجباتهم وأحكام الحوكمة وإطلاعهم على القوانين الراعية لنشاط المصرف.
- هـ. تقييم أداء اللجنة عن العام 2024 بمستوى جيد ورفع نتائج التقييم والمقترحات العلاجية بشأن الملاحظات الواردة إلى المجلس.

2. لجنة شؤون الموظفين:

أ. اعتماد موازنة التدريب، ومتابعة إجراءات تنفيذها وفعاليتها.

- ب. سياسة التوظيف قائمة على الحفاظ على التوازن الممكن بين ملء حاجات التوظيف الملحة والمطلوبة لزيادة حجم الإنتاج وتأمين متطلبات إحلال الوظائف الرئيسية والنتائج التشغيلية للمصرف وقدرته على تحمل الأعباء الإضافية. ويسجل كفاية مقبولة في الكوادر الإدارية و فرق العمل المساندة لها على صعيد مختلف الأنشطة في المصرف، باستثناء استمرار الحاجة الملحة لتعيين مدير متفرغ من أصحاب الخبرة لمديرية شبكة الفروع.
- ج. اعتماد خطة وبرامج تأهيل مساعدي المدير العام لإحلال المدير العام ومواكبة تنفيذ هذه الخطة وتقييم بشكل نصف سنوي تطور أداء كل منهما المهني والتقني وفق معايير التقييم التي تم اعتمادها لذلك، ومواكبة نسب انجاز أهداف العمل التي تم تحديدها لكل منهما بداية كل فترة.
- د. اعتماد معايير الأهلية المطلوبة لتعيين المدير العام وموظفي المصرف وتقييم أدائهم، وتؤكد اللجنة أن نتائج تقييم أداء المدير العام لسنة 2024 هي بمستوى جيد جداً، وأوصت بتجديد التعاقد معه.

2.5. لجنة الحوكمة

عضوية اللجنة خلال العام 2024

ناجي الشاوي	رئيساً / غير تنفيذي
غسان الكسم	عضواً / مستقل
نجيب البرازي	عضواً / غير تنفيذي
وائل جقميري	أمين سر اللجنة

- تشترط عضوية اللجنة، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، على أن تضم أحد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين وعلى أن يرأسها رئيس مجلس الإدارة.
- وقد تأمن الالتزام بشروط العضوية هذه، وشهد العام 2024 تعديلات على عضوية اللجنة نتيجة استقالة السيد نجيب البرازي من عضوية مجلس الإدارة تاريخ 1/7/2024.
- بتاريخ 30/10/2024 صدر قرار مجلس الإدارة لجهة دمج لجنة الحوكمة مع لجنة الترشيحات والتعويضات، بموجب موافقة مصرف سورية المركزي بتاريخ 19/9/2024 وتم إعادة تشكيل لجان مجلس إدارة بحسب التعديلات ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية، ومعايير وضوابط الحوكمة المرعية التطبيق.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة الحوكمة إلى وضع دليل الحوكمة وسياسة الإفصاح في المصرف وتعديلها عند الضرورة، بما في ذلك مراجعة الهيكل التنظيمي الوظيفي للمصرف وإجراءات الإفصاح الإداري، وتبني دليل الإجراءات التنظيمية الداخلية، مراجعة ميثاق أخلاق المصرف ونظام السلوكيات الداخلي، والتأكد من الالتزام بدليل الحوكمة المعتمد وحسن تطبيقه. كما تحدد هذه اللجنة مهام أمين سر مجلس الإدارة.

اجتماعات اللجنة

تم عقد اجتماع واحد للجنة خلال العام 2024، حيث تم دمج اللجنة مع لجنة الترشيحات والتعويضات بتاريخ 30/10/2024.

نشاط اللجنة خلال العام 2024

رفعت لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2024:

1. مراجعة وتحديث دليل حوكمة المصرف وموائيق عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
2. مراجعة سياسة الإفصاح في المصرف.
3. كفاية مقبولة لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وأنظمة مكافحة غسل الأموال والتزام جيد بأحكام الحوكمة بناءً لمخرجات مهام التدقيق الداخلي.
4. مراجعة ميثاق الأخلاق. والتأكيد على التزام أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بأحكام هذا النظام وبأحكام النظام الداخلي.
5. اعتماد خطط توثيق واستكمال دليل إجراءات عمل المصرف ودليل التوصيف الوظيفي، ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بالمصادقة على إجراءات العمل والتوصيفات الوظيفية المنجزة.
6. التغييرات الطارئة على سياسة وصلاحيات التوقيع عن المصرف وفق التعديلات المقررة على الهيكلية التنظيمية.
7. مراجعة الهيكل التنظيمي العام للمصرف والتراتبية الهرمية، حيث تؤكد اللجنة توفر هيكلية إدارية متينة يمكن الاتكال عليها للقيام بالمهام والمسؤوليات المطلوبة. وتشدد على أولوية ملء الشواغر من بين الكفاءات التي أثبتت عن جدارة في عملها داخل المصرف ومتابعة تأهيلها بالإضافة إلى استقطاب أصحاب الاختصاص من خارج المصرف بما يعزز خبرات فرق العمل لديه. وتبقى الحاجة إلى ملء الشاغر في إدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة وأهمية ذلك في تعزيز دور الفروع في زيادة الإنتاج وجودة الخدمة، بالإضافة إلى دعم كادر التسليف في المحافظات خارج دمشق وريفها بهدف زيادة نشاط التسليف.
8. أهمية خدمات الدعم الفني المقدمة من قبل الشريك الاستراتيجي خلال عام 2024 وكفايتها لاسيما في إدارة شؤون المعلوماتية على طلب من إدارة المصرف لرفع مستوى الأداء. وتبقى هذه الخدمة مجانية ولا يتحمل بنك الشرق سوى تكاليف موفدي الشريك الاستراتيجي إلى سورية.
9. تقييم أداء اللجنة عن العام 2024 بمستوى جيد جداً ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

فعالية مجلس الإدارة

1. شروط ومعايير عضوية مجلس الإدارة

راجع مجلس الإدارة خلال العام 2024 المعايير والإجراءات المعتمدة سابقاً لتعيين أعضاء مجلس إدارة المصرف وأكد على دقتها وشفافيتها والتزامها بالقوانين المرعية الإجراء ولاسيما متطلبات الحوكمة قبل اعتمادها. بحيث تتم الموافقة على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة بناء على الكفاءة والأهلية بهدف ضمان تعدد الخبرات المصرفية والمالية والإدارية والتجارية والمهارات الفنية فضلاً عن السمعة الحسنة وإمكانية تخصيص الوقت اللازم للقيام بالمسؤوليات المطلوبة من عضو مجلس الإدارة. على أن يحصل مجلس الإدارة على موافقة مصرف سورية المركزي على المرشحين المنتخبين و/أو المعيّنين.

2. تقييم أداء وفعالية المجلس ولجانه وأعضائه

قام مجلس الإدارة بنهاية العام 2024 بتقييم كفاءته وفعاليته كما وفعاليته مشاركة أعضائه. كما قامت كافة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بتقييم أداءها وفعاليتها. ويهدف هذا التقييم السنوي إلى تدارك القصور لتحسين أداء مجلس الإدارة وتعزيز تواصله مع الإدارة التنفيذية. وقد أظهرت نتائج التقييم التزام المجلس واللجان بممارسة مسؤولياتهم المناطة بهم بمستوى "جيد جداً" خلال العام 2024 باستثناء لجنة الترشيحات والتعويضات بمستوى «جيد». كما أظهرت نتائج التقييم التزام الأعضاء بالمشاركة الفعالة وتخصيص وقت كافٍ للقيام بمسؤولياتهم في مجلس الإدارة ولجانه، وانخراط جيد من جميع الأعضاء في التداولات في متطلبات إدارة المصرف ومخاطره.

ويجري التقييم وفقاً لمعايير موضوعية وضعتها لجنة الترشيحات والتعويضات ضمن استمارات تقييم خاصة لكل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه إضافة إلى معايير وضعت لتقييم مشاركة الأعضاء كل بمفرده. حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة واللجان بالإجابة على استمارات التقييم وإعادتها إلى أمانة سر مجلس الإدارة التي تقوم بتجميع النتائج وتعرضها على رئيس مجلس الإدارة الذي يناقشها مع المجلس مجتمعاً.

ويشمل التقييم مدى الاطلاع على نشاط المصرف وأهدافه واكتمال مصفوفة التقارير المرفوعة وإمكانية إبداء رأي مستقل وموضوعي خلال النقاشات. كما شملت عملية التقييم قيام لجنة التدقيق بتقييم أداء المدققين الخارجيين المعتمدين خلال العام 2024 بناءً لمعايير موضوعية واستمارة تقييم خاصة تم من خلالها أيضاً رصد رأي وملاحظات أعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم تواصل مهني مع المدققين الخارجيين خلال العام.

3. التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

اعتمد مجلس الإدارة بداية عام 2024 برنامجاً تدريبياً لأعضاء مجلس الإدارة بمواضيع ذات صلة بمسؤولياتهم. ولكن تعذر إجراء برنامج التدريب الملحوظ نتيجة الإنشغال بالتحضيرات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة للولاية السادسة، وملء الشاغر الحاصل نتيجة استقالة أحد الأعضاء، والمحددات الأخرى المتعلقة بالظروف التي تمر بها سورية ولبنان والتي لم تسمح بوجود دورات تدريبية ذات قيمة ومضمون تلبي حاجات التدريب لدى الأعضاء.

وتؤكد المجلس ومن خلال أمانة السر وعمل مختلف اللجان المنبثقة عنه، توفير اطلاع الأعضاء على أهم القرارات والتشريعات النازمة للعمل المصرفي بما فيها اطلاعه على تلك الصادرة خلال العام 2024 ومدى تأثيرها على نشاط المصرف. ذلك بالإضافة إلى توفير بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية تواصل أعضاء مجلس الإدارة مع مختلف المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين ما سمح لهم التعرف عن قرب عن متطلبات العمل والمعوقات والمخاطر التشغيلية.

4. تعارض المصالح

تتسأ حالات تعارض المصالح حين يتأثر قرار الموظف أو عضو مجلس الإدارة وأداؤه بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه شخصياً أو تهم أحد أقربائه حتى الدرجة الرابعة.

يعتمد مجلس الإدارة عدد من السياسات والإجراءات الضابطة لحالات تعارض المصالح. تقوم كل من مديرية التدقيق الداخلي ومديرية إدارة المخاطر برفع تقارير إلى مجلس الإدارة عن أي حالة تعارض للمصالح تسجل في المصرف. كما تقوم أمانة السر سنوياً بتحديث البيانات الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة وبأعضاء مجلس الإدارة، ما يسمح لمجلس الإدارة الاطلاع على كافة التزامات ومسؤوليات أعضائه الشخصية والتأكد من عدم تعارضها مع مصالح المصرف ومسؤولياتهم في عضوية المجلس وفق أحكام الحوكمة والنظام الأساسي المعتمد والقوانين المرعية الإجراء. ويقع على أعضاء مجلس الإدارة واجب إبلاغ رئيس المجلس و/أو أمانة السر عند وجود أي تعارض في المصالح وتجنب المشاركة في النقاشات و/أو المشاركة في اتخاذ أي قرار بذلك.

يفيد مجلس الإدارة أنه لم تنشأ خلال العام 2024 أي حالة تعارض في المصالح، خارجة عن الأطر المسموح بها، مع تسجيل استثناء واحد من خلال استمرار التعاملات مع شركة العناية (كفالات مصرفية) التابعة لرئيس مجلس الإدارة وتم الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على هذا الاستثناء أصولاً (راجع الفقرة الخاصة بذلك أدناه). وفيما عدا ذلك فقد اقتصر التعاملات المسجلة في بيانات المصرف كما في 31/12/2024 مع كل من العملاء والموردين وممثلي السلطات الرقابية والمدققين الخارجيين ومصارف مجموعة الشريك الاستراتيجي على اعتباره يملك مصلحة مؤثرة في بنك الشرق بما يفوق 10% من رأسماله، وأعضاء مجلس إدارة المصرف ومديره العام وأي موظف من موظفيه وأقرباء جميع المذكورين حتى الدرجة الرابعة، على التعاملات المصرفية العادية ضمن الضوابط بهذا الشأن الصادرة عن السلطات الرقابية ومبادئ ميثاق الأخلاقيات المعتمد في المصرف.

5. التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة

يشمل مفهوم الأطراف ذوي علاقة

- أ. أعضاء في مجلس إدارة المصرف أو أيًا من المؤسسات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للمصرف، أو المدققين الخارجيين، أو مستشاري المصرف أو إدارته التنفيذية أو أي موظف يتبع مجلس الإدارة ويرفع إليه تقاريره بشكل مباشر، أو أقارب المذكورين من الزوج أو الزوجة والأولاد.
 - ب. أي شخص طبيعي وأقاربه من الزوج أو الزوجة والأولاد، أو أي شخص اعتباري، يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر مصلحة مؤثرة بنسبة 10% أو أكثر في المصرف أو في الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة.
 - ج. المؤسسات الأم والشقيقة والتابعة والحليفة للمصرف، علماً أنه لا يوجد لبنك الشرق أية شركات تابعة أو شقيقة.
- حرص مجلس الإدارة خلال العام 2024 على الالتزام بأن تكون تعاملاته مع الأطراف ذوي العلاقة ضمن الضوابط الناضجة لذلك وفق أحكام الحوكمة وقواعد الإدارة السليمة للشركات والقوانين المرعية الإجراء.
- وقد سجل المجلس نشوء التعاملات التالية الاستثنائية مع الأطراف ذوي العلاقة:

1. تجديد إصدار، على طلب من شركة «العناية للمواد الغذائية والدوائية» التابعة لرئيس مجلس الإدارة، 4 كفالات حسن تنفيذ بقيمة 1,322,425.30 يورو لصالح المؤسسة العامة للتجارة لتوريد أدوية سرطانية. وقد وافق مصرف سورية المركزي أصولاً على هذا التجديد لغاية نهاية شهر تموز 2025 قابلة للتجديد، انطلاقاً من غاية الكفالة في تسهيل توريد أدوية سرطانية إلى سورية في ظل المعوقات التي تفرضها العقوبات الخارجية على سورية وللسماع للمؤسسة العامة للتجارة من رصد كامل قيمة الاعتماد المطلوب بالقطع الأجنبي لذلك. وتم الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على هذا الاستثناء أصولاً.
2. تنظيم تعهدات إعادة قطع تصدير عن طريق بنك الشرق لشركة الكسم التابعة لنائب رئيس مجلس الإدارة السيد غسان الكسم، بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي لجهة السماح لشركة الكسم استخدام جزء أو كامل القطع الأجنبي الناجم عن صادراتها لتمويل مستورداته من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعمل منشأته. وبلغت إجمالي تعهدات إعادة قطع التصدير المنظمة خلال عام 2024 لهذه الشركة ماقيمته 2,674,413 د.أ. وتبقى كافة هذه التعاملات ضمن القوانين المرعية الإجراء دون تسجيل أي استثناء.

كما يسجل المجلس في العام 2024:

1. ممارسة عضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور أعمال مصرفية مشابهة لتلك التي يمارسها في بنك الشرق لدى البنك اللبناني الفرنسي في لبنان، فضلاً عن كونه عضو مجلس إدارة في بنك SBA في فرنسا وعضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. (ممثلاً للشريك الاستراتيجي) التي تعنى بضمان القروض في لبنان.
 2. ممارسة السيدة سلمى صبرا أعمالاً مصرفية مشابهة للأعمال التي تمارسها في بنك الشرق، لدى البنك اللبناني الفرنسي، علماً أن السيدة صبرا استقالت من منصبها بتاريخ 4/03/2024.
- ويتم بصورة سنوية رفع توصية إلى الهيئة العامة للمساهمين لتجديد الترخيص للسيد جمال الدين منصور لممارسة هذه الأعمال عملاً بأحكام الفقرة 4 من المادة 152 من قانون الشركات.

6. التعامل مع الموردين والامتيازات الحكومية

يفيد المجلس أن المصرف لم يتمتع بأي حماية أو امتياز حكومي خاص خلال العام 2024.

كما يفيد المصرف حرص الإدارة الدائم خلال العام 2024 على عدم الاعتماد على العملاء الرئيسيين في توفير الإيرادات، مما ساهم في المحافظة على نسب تركيز إجمالي إيرادات المصرف من هؤلاء العملاء دون السقف الرقابي المحدد بنسبة 10% من إجمالي الإيرادات.

لجهة التعامل مع الموردين، لم يسجل أي تجاوز على السقف الرقابي المحدد بنسبة 10% خلال العام 2024.

7. التعاملات مع الشركة الحليفة وخدمات الدعم

تقتصر علاقات بنك الشرق بهذا الشأن بوجود تعاملات مصرفية مع كل من:

1. البنك اللبناني الفرنسي بصفته شريك استراتيجي، حيث يحتفظ بنك الشرق لدى هذا المصرف بحسابات جارية تسهيلاً لحركة حوالاته عملاته من الخارج.
 2. الشركة العربية المصرفية (بنك SBA) في فرنسا بصفقتها مصرف حليف، لبنك الشرق تعاملات مصرفية معه يقوم من خلالها بخدمة تحاويل عملاته من وإلى الخارج، بالإضافة إلى توظيف جزء من سيولته بالعملات الأجنبية في حسابات مجددة للفوائد تدعم إيرادات المصرف بالعملات الأجنبية.
- وبقيت كافة هذه التعاملات ضمن النشاطات الاعتيادية وباعتماد الفوائد والعمولات المعتادة بين المصارف.
- كما تشمل هذه التعاملات أيضاً خدمات الدعم الفني والتقني التي يقدمها الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي إلى بنك الشرق بناءً لطلب صريح من الإدارة العامة للمصرف. وقد تلخصت هذه الخدمات خلال العام 2024 على ما يلي:
- الإشراف على نشاطات مديريات التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وإدارة المخاطر والموارد البشرية لدى بنك الشرق ومساندة فريق عملها وتدريبه فنياً بناءً لطلب محدد بذلك من إدارة بنك الشرق، دون أي مقابل، بقيام البنك اللبناني الفرنسي متابعة التزام بنك الشرق بضوابط الممارسات السليمة لإدارة المصرف وتحفيز عملية رقابة فعالة كافية وضمان الإشراف على المخاطر.
 - تقديم المشورة الفنية والتقنية والمهنية في إدارة المخاطر السيبرانية، دعماً لجهود مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في هذا الجانب، والتزاماً بمتطلبات القرار 15/م.ن لعام 2024.
 - تقديم الخدمات الاستشارية لمديرية الخدمات المصرفية الإلكترونية في بنك الشرق في كافة المواضيع المتعلقة بالخدمات الإلكترونية إلى جانب دراسة المخاطر المرتبطة بهذه الخدمات وبالعقود التي يتم إبرامها مع شركات الدفع الإلكتروني.
 - وضع بعض موظفيه تحت تصرف بنك الشرق لتقديم الاستشارة والدعم التقني في إدارة شؤون المعلوماتية والإشراف المباشر على فريق عمل مديرية المعلوماتية ومديرية الأمن بشقيها المادي والمعلوماتي وتدريبه، وفي تأمين الأجهزة التقنية والبرمجيات المصرفية المتخصصة بالإضافة إلى خدمات الدعم في صيانة وتأهيل شبكة اتصالات المصرف دون أي مقابل. ذلك بالإضافة إلى إفاد موظفين اثنين من قبله إلى بنك الشرق وعلى طلب من إدارة هذا الأخير لتحديث عدد من أنظمة المصرف المعلوماتية التشغيلية وتطوير برمجياته والتأكد من سلامة إجراءات الأمن والحماية عليها. وتحمل المصرف عن الفترة الممتدة بين 1/1/2024 و 31/12/2024 مصاريف إنتقال وإقامة هؤلاء الموظفين الموفدين بقيمة إجمالية بلغت حوالي 10,053,500 ل.س.
 - تقديم المساندة في عمليات تأهيل مقرات المصرف وصيانتها، وتلبية طلبات إدارة المصرف في إبداء الرأي والاستشارة حول التصميم الهندسية والإنشائية للمقرات الجديدة المنوي تجهيزها، وذلك دون مقابل.
 - إفاد 4 أشخاص من موظفي بنك الشرق ضمن المديريات (أمانة السر، التسليف، المالية، المعلوماتية) لدى نظرائهم في البنك اللبناني الفرنسي دون أي مقابل.
 - توفير بعض الخدمات الفنية المطلوبة لجهة منشورات ومطبوعات المصرف من قبل مديرية الإعلام والإعلان لدى الشريك الاستراتيجي دون أي مقابل.
 - تطوير برنامج مراقبة الدوام (Time Attendance System) الموجود لدى الشريك الاستراتيجي ليتناسب مع متطلبات المصرف بالتنسيق مع مديرية الموارد البشرية ومديرية المعلوماتية لديهم، حيث تم إطلاق النظام للعمل فعلياً في 1/7/2024.
 - يستعمل بنك الشرق على جميع وثائقه الشعار المعد خصيصاً له ضمن تسميته القانونية الذي يقع في ملكية الشريك الاستراتيجي، كما يستعمل بنك الشرق العلامات التجارية المسجلة كلها باسم البنك اللبناني الفرنسي في سورية دون أي مقابل. يتوقف هذا الاستعمال تلقائياً دون ترتب أي حقوق مكتسبة لبنك الشرق أو أي أجور أو تعويض من أي نوع كان، عندما لا يعود للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. صفة الشريك الاستراتيجي.

8. سياسة التعويضات المعتمدة

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة

التزاماً بأحكام دليل الحوكمة وقانون الشركات، تحدد الهيئة العامة، وبناءً على اقتراح من مجلس الإدارة، المكافآت لأعضاء المجلس على أن لا تتعدى 5% من الأرباح السنوية الصافية، كما تحدد بدلات الحضور والتعويضات والمزايا الأخرى لهم على ضوء نشاطات المصرف.

وبناءً لقرار الهيئة العامة في اجتماعها تاريخ 8/5/2024، اعتمد مجلس الإدارة ما يلي:

- عدم صرف أية مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن نشاطهم لعام 2023، بناءً لرغبة أعضاء مجلس الإدارة.
 - صرف تعويض سنوي مقطوع بقيمة مئة وخمسون مليون ليرة سورية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويته في المجلس، كل بنسبة فترة عضويته في المجلس خلال العام 2024، بحيث تم صرف مبلغ إجمالي بقيمة 1,062,704,918 ل.س. بما فيها مصروف الضريبة المتوجبة على هذا التعويض.
 - صرف مصاريف النقل والانتقال والإقامة بموجب فواتير محددة لبعض أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 142,639,530 ل.س. لحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه كون مكان إقامتهم يقع خارج مكان الاجتماع المحدد، وذلك تطبيقاً لسياسة تعويضات أعضاء المجلس المعتمدة عام 2024.
 - صرف تعويض خاص لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا بقيمة 300,000,000 ل.س. بما فيها مصروف الضريبة، لقاء قيامها بمهام أمانة سر مجلس الإدارة ولجانته بتكليف من مجلس الإدارة.
 - صرف نفقات ضريبة تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 71,542,008 ل.س.
- أيضاً، عملاً بأحكام هذه السياسة، استفاد بعض أعضاء مجلس الإدارة من شروط بوليصة التأمين الصحي المعتمدة لموظفي المصرف عن العام -2023- 2024، وذلك على نفقتهم الخاصة.

ويقترح مجلس الإدارة عرض على الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي الناظر في المصادقة على بيانات المصرف المالية الموقوفة كما في 31/12/2024 بالموافقة على عدم تخصيص أية مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن نشاطهم لعام 2024.

تعويضات الإدارة التنفيذية

عملاً بأحكام دليل حوكمة المصرف، يحدد مجلس الإدارة بناءً لتوصية من لجنة الترشيحات والتعويضات، كافة التعويضات والمستحقات للإدارة التنفيذية وفقاً لتقييم أدائها. وقد سدد المصرف خلال العام 2024 إجمالي تعويضات لأعضاء الإدارة التنفيذية والتي تشمل المدير العام ونوابه ومساعديه ومديري المديريات والأقسام التابعة له ومديري المكاتب التابعة لمجلس الإدارة بقيمة إجمالية حوالي 7.29 مليار ل.س. (وفقاً للبيانات المالية المنشورة فقد بلغت تعويضات الإدارة التنفيذية 10.16 مليار ل.س. وتمثل هذه الإفصاحات مبلغ التعويض قبل تعديل تعريف الإدارة التنفيذية العليا بالمصرف) مقابل 5.38 مليار ل.س. في العام 2023 شملت مجموع الرواتب والتعويضات والمكافآت.

تعويضات مدقق الحسابات الخارجي

بموجب قرار الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية في اجتماعها السنوي تاريخ 8/5/2024 والذي انتخبت من خلاله «المحاسب القانوني أحمد رضوان الشراي» مدققاً لحسابات المصرف للسنة المالية 2024، وفوّضت مجلس الإدارة للتعاقد معه وتحديد أتعابه، فقد قام مجلس الإدارة بالتعاقد مع المدقق الخارجي السيد أحمد رضوان الشراي كمدقق حسابات خارجي للمصرف وصرف مبلغ وقدره 15 مليون ل.س. فقط لا غير الذي يشمل مراجعة البيانات المالية المرحلية الربعية والتدقيق بالبيانات المالية الموقوفة بنهاية العام 2024، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، والمعايير الدولية للتقارير المالية، والقوانين السورية النافذة.

9. العمليات غير المتكررة ذات الأثر المالي

لم يسجل المصرف خلال العام 2024 أية عمليات ذات طبيعة غير متكررة كان لها أثر مالي جوهري يؤثر على استمرار عمل المصرف.

10. الجزاءات والعقوبات المقررة على المصرف

أقرّ مجلس النقد والتسليف في 16/04/2024 فرض غرامة مالية على بنك الشرق بقيمة 1 مليون ل.س. نتيجة مخالفة المصرف لأحكام المادة 14 من دليل الحوكمة لدى المصارف رقم 489/م.ن/ب4 لعام 2009، لجهة عدم مراعاة مبادئ الضبط الداخلي (فصل المهام، الفحص المزدوج، الرقابة المزدوجة، التوقيع المزدوج) واعتمادها بالشكل الكافي في نظام إدارة الموارد البشرية HRMS، وقد تمّت معالجته.

كما وفرض غرامة مالية قدرها 1 مليون ل.س. نتيجة مخالفة المصرف لأحكام المادة 2 من القرار رقم 120/م.ن/ب4 لعام 2005، المتضمن التعليمات الخاصة بأنظمة الضبط الداخلي. وقد تمّ تسديد هذه الغرامات، علماً أنّ المصرف يقوم حالياً بمعالجة هذه المخالفة.

إقرارات مجلس الإدارة

يقرّ مجلس إدارة بنك الشرق ما يلي:

1. أن المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لسنة 2024 هي صحيحة ودقيقة ومكتملة.
2. أنه قد اطلع على إعداد البيانات المالية المرفقة لبنك الشرق والمنتبهة بتاريخ 31/12/2024 ولا يوجد أي تحفظ صادر عن مدقق الحسابات الخارجي على هذه البيانات المالية.
3. أنه قد وضع أنظمة تؤمن الرقابة الفعالة على عمليات ونشاط المصرف.
4. أنه لا يوجد أي أمر جوهري قد يؤثر على استمرارية ونشاط بنك الشرق ش.م.م.ع.

هيكلية رأس المال

1. رأس المال المكتتب والمدفوع

تأسس بنك الشرق في العام 2008 برأسمال مدفوع بالكامل بلغ /2,500,000,000/ ل.س. موزع على /2,500,000/ سهماً بقيمة إسمية ألف ليرة سورية للسهم الواحد. وفي العام 2012، والتزاماً بمتطلبات أحكام المادة 91 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة أصولاً، تم تجزئة أسهم المصرف بواقع عشرة أسهم من فئة المئة ليرة سورية لكل سهم من فئة الألف ليرة سورية، بحيث عدلت القيمة الاسمية للسهم الواحد إلى 100 ل.س. وأصبح رأسمال المصرف موزعاً على خمس وعشرون مليون سهماً.

التزاماً بمتطلبات مصرف سورية المركزي بضرورة العمل على زيادة رأس مال المصرف إنفاذاً لأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 والذي قضى بزيادة الحد الأدنى لرأسمال المصارف التقليدية العاملة في سورية ليصبح 10 مليارات ل.س.، فقد قام بنك الشرق بين الأعوام 2017 و2024، بموجب قرار الهيئة العامة غير العادية لمساهمين المصرف وبموافقة السلطات الرقابية أصولاً، زيادة رأسماله عن طريق ضم جزء من الأرباح المحققة المدورة. ويلخص الجدول التالي عمليات زيادة رأس مال المصرف المسجلة لغاية 31/12/2024:

السنة المالية	تاريخ قرار الهيئة العامة غير العادية	رأس المال قبل الزيادة (مليار ل.س.)	الزيادة المقررة على رأس المال	آلية الزيادة	نسبة التوزيع	رأس المال بعد الزيادة (مليون ل.س.)	عدد الأسهم بعد الزيادة	مصاريف زيادة رأس المال منزلة من حقوق الملكية
31/12/2017	30/4/2018	2.500	250 مليون ل.س.	ضم جزء من الأرباح + جزء من الاحتياطي الخاص وتوزيع أسهم مجانية	10% (سهم مجاني واحد لكل عشرة أسهم)	2,750	27,500,000	3,075,088 ل.س.
31/12/2018	9/5/2019	2.750	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف
31/12/2019	8/7/2020	2.750	1.375 مليار ل.س.	ضم جزء من الأرباح وتوزيع أسهم مجانية	50% (سهم مجاني لكل ساهمين)	4,125	41,250,000	12,412,705 ل.س.
31/12/2020	27/5/2021	4.125	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف
31/12/2021	13/6/2022	4.125	1.031 مليار ل.س.	ضم جزء من الأرباح وتوزيع أسهم مجانية	25% (سهم مجاني مقابل أربع أسهم)	5,156.250	51,562,500	12,559,955 ل.س.
31/12/2022	30/4/2023	5.156	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف	لا تعديل في رأس مال المصرف
31/12/2023	8/5/2024	5.156	20.682 مليار ل.س.	ضم جزء من الأرباح وتوزيع أسهم مجانية	400% (4 أسهم مجانية لكل سهم)	25,781.250	257,812,500	179,188,000 ل.س.

2. مركز القطع البنوي

2.1. مركز القطع البنوي لدى التأسيس

يشكل مركز القطع البنوي لدى بنك الشرق الجزء المدفوع بالدولار الأميركي من رأس مال المصرف. وقد بلغ هذا المركز لدى تأسيس المصرف /28,954,529/ دولار أميركي. إنفاذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، كان المصرف قد قام بتحويل بين العامين 2011 و2012 مبلغاً إجماليًا بقيمة /7,209,126/ دولار أميركي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأميركي إلى الليرة السورية، ثم أعاد ترميمه كاملاً خلال العام 2017 بموافقة مصرف سورية المركزي، ليعود ويرتفع مركز القطع البنوي إلى ما كان لدى التأسيس بقيمة /28,954,529/ دولار أميركي.

وفي العام 2021 وافق مجلس النقد والتسليف بموجب قراره 283/م.ن تاريخ 17/08/2021 إضافة مبلغاً إجمالياً بقيمة /884,894/ دولار أميركي إلى مركز القطع البنوي. وهي تمثل قيمة أسهم الزيادة على رأس مال المصرف الخاصة بالمساهمين غير المقيمين - التي تكونت خلال عمليات زيادة رأس المال التي أقرت من قبل الهيئة العامة بين عامي 2018 و 2020 - والقابلة للتحويل إلى العملات الأجنبية انطلاقاً من قيام هؤلاء المساهمين بالاكتتاب برأس المال بالعملات الأجنبية. وقد قام المصرف بشراء القطع لتكوين هذه الزيادة على أساس أسعار القطع الرسمية بتاريخ صدور موافقة مصرف سورية المركزي بذلك، بحيث ارتفع هذا المركز بنهاية العام 2021 إلى /29,839,423/ د.أ.

وفي العام 2023 وافق مجلس النقد والتسليف بموجب قراره 173/م.ن تاريخ 10/4/2023 إضافة مبلغاً إجمالياً بقيمة /181,441/ دولار أميركي إلى مركز القطع البنوي. وهي تمثل قيمة أسهم الزيادة على رأس مال المصرف الخاصة بالمساهمين غير المقيمين - التي تكونت خلال عملية زيادة رأس المال التي أقرت من قبل الهيئة العامة لعام 2022 والقابلة للتحويل إلى العملات الأجنبية انطلاقاً من قيام هؤلاء المساهمين بالاكتتاب برأس المال بالعملات الأجنبية. وقد قام المصرف بشراء القطع لتكوين هذه الزيادة على أساس أسعار القطع الرسمية بتاريخ صدور موافقة مصرف سورية المركزي بذلك، بحيث ارتفع هذا المركز بنهاية العام 2023 إلى /30,020,864/ د.أ.

وفي العام 2024 وبانتظار تلقي موافقة مصرف سورية المركزي على طلب المصرف تكوين مركز قطع بنوي إضافي بقيمة أسهم زيادة رأس المال القابلة للتحويل نتيجة زيادة رأس مال المصرف العائدة لنتائج نهاية العام 2023 عبر ضم جزء من الأرباح المدورة، فقد قام المصرف بتكوين تدريجي لمركز قطع بنوي إضافي مؤقت لقاء زيادة رأس مال بنك الشرق لعام 2024 من الموارد المسموح تخصيصها لهذا الغرض تحوطاً لأي تغيرات في سعر الصرف، وذلك بموجب مراسلاتنا مع مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص، وبالتالي استكمل المصرف بتاريخ 20/01/2025 تكوين مركز القطع البنوي الإضافي المؤقت لديه بواقع /2,943,068/ درهم إماراتي لقاء زيادة رأس المال، ما يعادل /801,381/ د.أ.، مع الإشارة إلى صدور قرار مصرف سورية المركزي رقم 210/ل بتاريخ 13/03/2025 بالسماح لبنك الشرق - وذلك باستخدام مركز القطع المؤقت الذي تم احتجازه - زيادة مركز القطع البنوي بمبلغ /2,943,068/ درهم إماراتي، ليصبح مركز القطع البنوي المحمول لدى المصرف /8,965,788/ دولار أميركي، و /80,236,252/ درهم إماراتي أي بمجموع ما يعادل 30,822,245 مليون دولار أميركي.

2.2. التعديلات على مركز القطع البنوي

نتج عن عملية الزيادة على رأس المال المنفذة عام 2024 مركز قطع إضافي بقيمة 801,381.09 دولار أميركي يمثل قيمة أسهم الزيادة على رأس مال المصرف الخاصة بالمساهمين غير المقيمين والقابلة للتحويل إلى العملات الأجنبية انطلاقاً من قيام هؤلاء المساهمين بالاكتتاب برأس المال بالعملات الأجنبية. ولحين تحضير هذا التقرير، كان المصرف ما يزال بانتظار الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على زيادة هذا المبلغ إلى رصيد حساب مركز القطع البنوي، وبالتالي بقيت قيمة هذا الحساب كما كان عليه للعام 2023 ما يعادل 30,020,864 دولار أميركي*.

يلخص الجدول التالي هيكلية رأسمال المصرف كما في 31/12/2024.

القيمة المعادلة التاريخية بالليرة السورية	القيمة بالدولار الأميركي	عدد الأسهم
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	1,173,830,000	-
رأس المال المدفوع بالدولار الأميركي	1,326,170,000	11,738,300
زيادات رأس المال	10,918,917,600	-
عمليات تكوين مركز القطع البنوي 2018 - 2020	862,010,500	884,894
عمليات تكوين مركز القطع البنوي عام 2022	547,045,100	181,441
المجموع	14,827,973,200	*30,020,864
عمليات تكوين مركز القطع البنوي عام 2024**	10,953,276,800	801,381.09
		148,279,732
		109,532,768

* علماً أنّ مبلغ 21,055,076 دولار أميركي من أصل هذا المركز كان قد تحول إلى درهم إماراتي بما يعادل حوالي 77.29 مليون درهم إماراتي، وقد تمّ إيداعه بمصرف SBA باريس بعد الحصول على كافة الموافقات الرقابية أصولاً، ويستمر توظيفه كوديعة مجمدة بفوائد السوق الدولي النظامي.

** وافق مصرف سورية المركزي بموجب القرار رقم 210/ل بتاريخ 13/03/2025 بالسماح لبنك الشرق - وذلك باستخدام مركز القطع المؤقت الذي تمّ احتجازه - زيادة مركز القطع البنوي بمبلغ /2,943,068/ درهم إماراتي، ليصبح مركز القطع البنوي المحمول لدى المصرف /8,965,788/ دولار أميركي، و /80,236,252/ درهم إماراتي أي ما يعادل 801,381.09 دولار أميركي.

ويؤكد مجلس الإدارة سياسته بالمحافظة على مركز القطع البنوي كاملاً وعدم بيعه، وذلك حفاظاً على أصول المصرف المالية وحقوق المساهمين وبما يتوافق مع الضوابط المقررة من قبل مصرف سورية المركزي.

3. ملكية الأسهم وحركة التداول على أسهم المصرف

التعديلات على ملكية أسهم المصرف

أسفرت عملية زيادة رأس المال خلال العام 2024 وتوزيع الأسهم الناتجة عنها كأسهم مجانية على المساهمين وفق ماتمت الإشارة إليه أعلاه، إلى تعديل ملكية مساهمي المصرف بواقع 4 أسهم مجانية لكل سهم كانوا يملكونه بتاريخ 16/7/2024، من بينهم تعديل ملكية أسهم المساهم الرئيسي للمصرف البنك اللبناني الفرنسي بحيث ارتفع عدد الأسهم التي يملكها إلى 126,328,125/ سهماً كما في 31/12/2024 مقابل 25,265,625/ سهماً في 31/12/2023، مع الإشارة إلى المحافظة على نسبة ملكيته من رأسمال المصرف دون تعديل بنسبة 49%. ذلك ونفيد أنه لا يملك أي مساهم آخر ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم المصرف.

ونشير إلى تأثر ملكية عدد من أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة بالمصرف بهذه الزيادة، مع الإشارة إلى تسجيل بعض التعديلات في حجم ملكيتهم مقارنة بنهاية العام 2023 ناتجة عن عمليات تداول على أسهمهم خلال العام 2024. ويلخص الجدول أدناه مقدار تملك الأطراف ذوي العلاقة لأسهم بنك الشرق كما في 31/12/2024، والتعديلات المسجلة في حجم ملكيتهم.

التغيير في ملكية أسهم بنك الشرق من الأطراف ذوي العلاقة 2023-2024

اسم الطرف ذات العلاقة	الصفة	رصيد الأسهم المملوكة كما في 31/12/2023	رصيد الأسهم المملوكة كما في 31/12/2024	التغير في عدد الأسهم
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مساهم رئيسي	25,265,625	126,328,125	101,062,500
فتحي جورج انطاكي	عضو مجلس إدارة	500,685	2,503,425	2,002,740
فدوى مردم بك	زوجة عضو مجلس إدارة	652,162	3,260,810	2,608,648
ناجي بطرس إميل الشاوي	عضو مجلس إدارة	333,101	1,590,505	1,257,404
غسان عرفان الكسم	عضو مجلس إدارة	19,393	96,965	77,572
باسل محمد عدنان القتايي	عضو مجلس إدارة	0	75,050	75,050
بشار إلياس الدبل	عضو مجلس إدارة	18,750	93,750	75,000
نوار محمد صياح سكر	عضو مجلس إدارة	25,000	340,000	315,000
نجيب محمد سمير الباكير البرازي	عضو مجلس إدارة	33,742	168,710	134,968
لوي جرجس*	موظف في المصرف	475,675	280,203	-195,472
أشرف نبيل ديروان	موظف في المصرف	22	110	88

* بلغ عدد الأسهم للسيد لوي جرجس بتاريخ 9/7/2024 316,767/ سهماً وذلك قبل اعتماد زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم مجانية منحة بواقع 4 أسهم لكل سهم، حيث بلغ عدد أسهمه بعد زيادة رأس المال عن طريق توزيع أسهم مجانية 1,583,835/ سهماً وقد باع السيد لوي جرجس خلال الفترة من 10/7/2024 ولغاية 31/12/2024 1,303,632/ سهماً، ليصبح عدد الأسهم المملوكة من قبله نهاية العام 2024 280,203/ سهماً

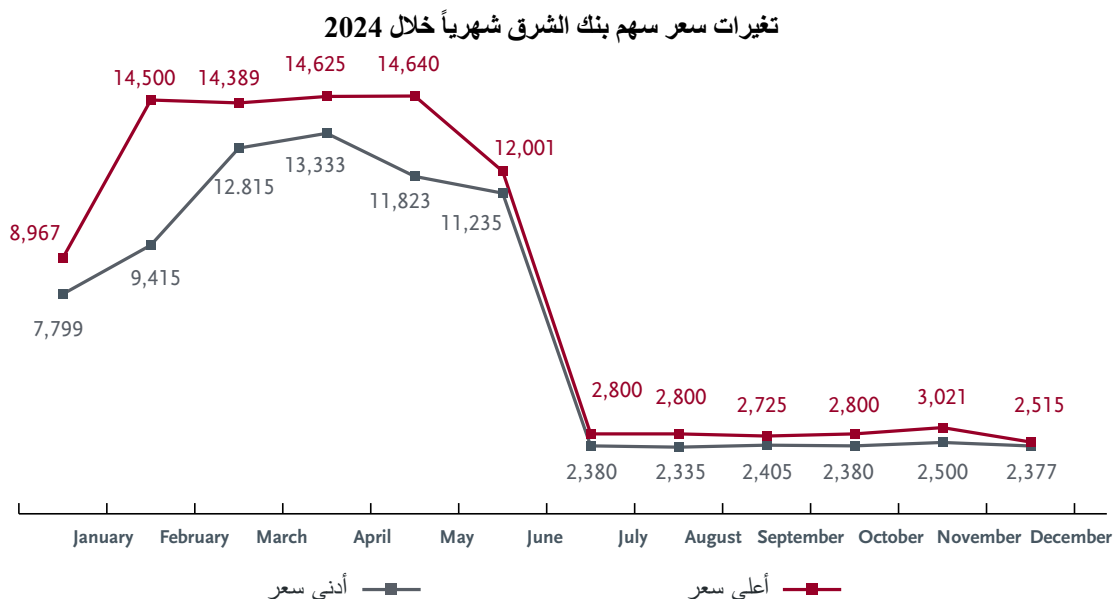
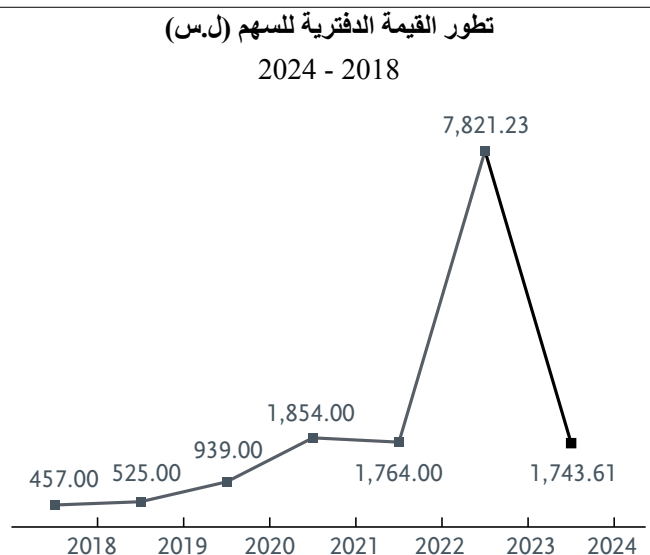
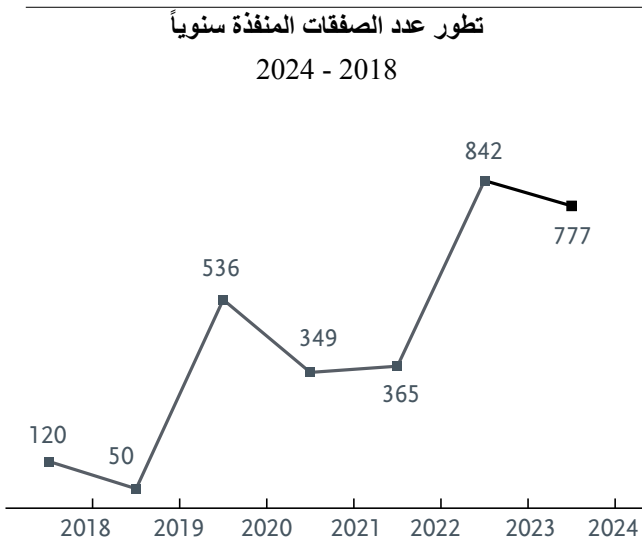
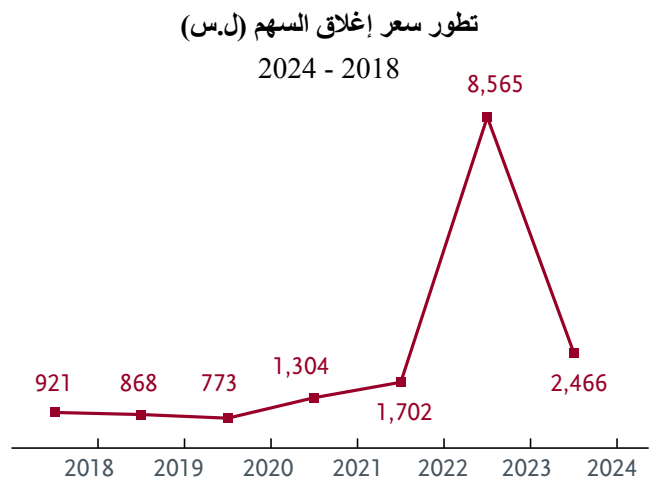
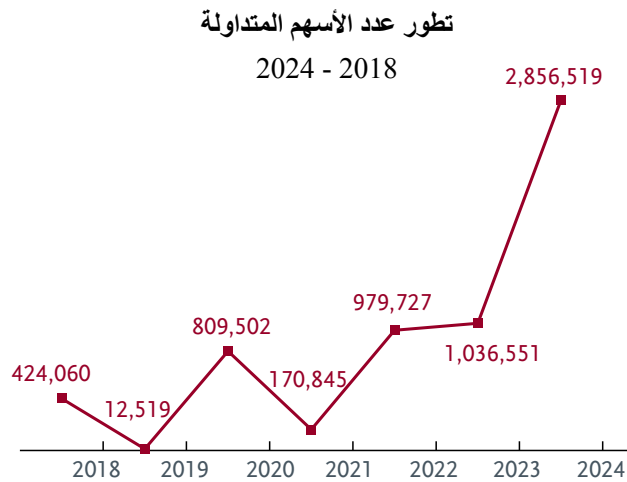
حركة التداول على أسهم المصرف

سجل سهم بنك الشرق حركة تداول نشطة على أسهمه خلال العام 2024 في الأسواق المالية، إذ بلغت القيمة التراكمية للتداولات على أسهم بنك الشرق نهاية العام 2024 ما يقارب 12.74 مليار ل.س. نتجت عن تداول ما مجموعه 2,856,519 سهماً خلال عام 2024 مقابل تداول ما مجموعه 1,036,551 سهماً خلال العام 2023، بقيمة إجمالية ما يقارب 4.36 مليار ليرة سورية.

وقد تراوح سعر سهم المصرف خلال العام 2024 بين حد أدنى بقيمة 2,335 ل.س. للسهم الواحد وكحد أعلى 14,640 ل.س. للسهم الواحد. وكان سعر السهم قد افتتح بداية العام على 8,565.08 ل.س. للسهم الواحد في 01/01/2024 وأقفل على 2,466.29 ل.س. للسهم الواحد بنهاية العام 2024 مسجلاً بالتالي انخفاضاً سنوياً بنسبة 71.21%. ويعزى الانخفاض في سعر السهم إلى تعديل السعر المرجعي للسهم بتاريخ 10/07/2024 من 11,799.59 ل.س. ليصبح 2,359.91 ل.س. وذلك بناء لقرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية القاضي باعتماد أسهم زيادة رأس مال بنك الشرق، وقد بلغت القيمة الدفترية لسهم بنك الشرق 1,743.61 ل.س. بنهاية العام 2024 مقابل 7,821.23 ل.س. بنهاية العام 2023.

وتظهر البيانات أدناه تطور الحركة على سهم بنك الشرق للسنوات الخمسة السابقة (2018 إلى 2024)، بالإضافة إلى تذبذبات سعر سهم بنك الشرق خلال العام 2024.

حركة التداول على أسهم المصرف





الإمبراطور لوسيوس سبتيموس باسيانوس "كاراكلا"

فترة الحكم: ٢١١-٢١٧م

الإمبراطور لوسيوس سبتيموس باسيانوس الشهير بـ "كاراكلا"، وهو الابن الأكبر للإمبراطور الروماني سبتيموس سيفيروس، من أصول بونيقية (ليبية) من ناحية أبيه، وسورية من ناحية أمه جوليا دومنا ابنة مدينة حمص في ولاية سورية الرومانية، ولد في لوغدونم (ليون)، اشتهر بإصلاحاته الإدارية والمالية، منها إصداره لمرسوم كاراكلا الذي منح الجنسية الرومانية لجميع الرجال الأحرار في جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات؛ مما ساعد في زيادة الضرائب وانتعاش الخزنة، إلى جانب إصلاحه النقدي الذي تضمن تخفيض عيار العملة الفضية بنسبة ١٠٠/٢٥ وزيادة الإصدارات من الوحدات النقدية الجديدة المعدلة لتأمين الرواتب للفرق العسكرية في الجيش الروماني، ومن قيامه بإصلاحه النقدي من خلال إصداره للأنطونينوس الجديد "الديناريوس المزدوج المعدل"، وعلى الصعيد العمراني، قيامه بتشييد الحمامات العامة في مدينة روما الشهيرة باسم حمامات كاراكلا "تيرمي دي كاراكلا"، التي أصبحت ثاني أكبر الحمامات في العالم بعد حمامات الإمبراطور ديوكلتيانوس في روما.

الإدارة التنفيذية

الإدارة العامة

المدير العام التنفيذي	شربل فرام
مساعد مدير عام تنفيذي*	ناديا الشعار
مساعد مدير عام غير تنفيذي	ميشيل معماري
مساعد مدير عام تنفيذي	يارا سليمان

المديريات التجارية

مديرية الخزينة	شادي نصرالله
مديرية التسليف	مجد سليمان
مديرية العمليات المركزية والعلاقة مع المصارف	ناديا الشعار
مديرية إدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة	ناديا الشعار

مديريات الدعم

مديرية إدارة المخاطر	ميشيل معماري
مديرية الموارد البشرية	هوفيك سانسويان
المديرية المالية	علي علي
وحدة المشتريات والخدمات الإدارية	فارس سمان تكليفاً
وحدة التنظيم والاجراءات	فارس سمان
مديرية المعلوماتية	عبد القادر الصواف
وحدة الأمن المادي والمعلوماتي	نيكول زيات
مديرية التدقيق الداخلي	سماح الخضري
مديرية مراقبة الالتزام	يزن ديروان

* تم تعيينها نائب للمدير العام منذ ٢٠٢٥/١/١



السيد شربل فرام

مواليد سنة 1974

- المدير العام منذ 11/08/2015 لتاريخه
- حائز على إجازة في علوم الإدارة تخصص مصارف وتمويل من جامعة سيدة اللويزة في لبنان.
- حائز على شهادة INSEAD Executive Certificate in Global Management من معهد INSEAD في فرنسا

الخبرات المهنية

- يحوز السيد شربل فرام على خبرة مصرفية تناهز 25 عاماً، منها 18 عاماً في سورية بما فيها 13 عاماً في بنك الشرق، حيث شغل منصب مدير التسليف ومشرف على وحدة الخزينة ووحدة شبكة الفروع وخدمات التجزئة بين العام 2011 و2014، ليتولى بعدها منصب مساعد المدير العام بين عام 2014 و2015.
- قبل عمله في بنك الشرق، عمل السيد شربل فرام في مجال التسليف المصرفي في كل من لبنان وسورية بين العام 1999 و2011، حيث شغل المناصب التالية:
- بين العام 2007 و2011: منصب رئيس قسم التسليف لمحافظة دمشق لدى أحد المصارف التقليدية في سورية.
 - كما عمل بين عام 1999 و2007 في التسليف لدى مصارف تقليدية في لبنان.



السيد ميشيل معماري

مواليد سنة 1983

- مساعد مدير عام غير تنفيذي اعتباراً من 1/7/2023 – إدارة المخاطر
- مدير إدارة المخاطر منذ عام 2016 لتاريخ 30/06/2023
- ماجستير في قانون الأعمال من المعهد العالي لإدارة الأعمال، سورية عام 2023
- إجازة في العلوم الإدارية اختصاص مالية ومصارف، من المعهد العالي لإدارة الأعمال، سورية عام 2008
- شهادة ” General Management Program “ من ESA Business School لبنان 2024

الخبرات المهنية

يحوز السيد معماري على خبرة مصرفية تفوق 16 سنةً اكتسبها منذ تاريخ انضمامه إلى بنك الشرق في مرحلة تأسيس المصرف في العام 2008 لتاريخه.

وقد ساهم السيد معماري في عملية إطلاق نشاط المصرف في سورية، حيث تولى تباعاً عدد من المسؤوليات ضمن مديرية المخاطر، كما اكتسب السيد معماري مهارات في الإدارة المصرفية العامة من خلال إشرافه على مديرية إدارة المخاطر المصرفية بالإضافة إلى مهام إشراف على عمل مديريات أخرى.



السيدة ناديا الشعار

مواليد سنة 1984

- مساعد مدير عام تنفيذي بين 31/12/2024-01/01/2023 وتمت ترقيتها إلى نائب مدير عام بدءاً من عام 2025
- مدير العمليات المركزية بين 2016 - 2022
- مدير إدارة شبكة الفروع وخدمات التجزئة بين 2018 و 2022
- حائزة على إجازة في الاقتصاد اختصاص المصارف والتأمين من جامعة دمشق – سورية عام 2006
- حائزة على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من المعهد العالي لإدارة الأعمال في سورية عام 2018
- أتمت دراسة برنامج ” General Management “ من ESA Business School في لبنان عام 2024

الخبرات المهنية

اكتسبت السيدة الشعار خبرة في الإدارة المصرفية تفوق 16 عاماً، وذلك منذ تاريخ التحاقها ببنك الشرق في مرحلة تأسيس المصرف في عام 2008 ولتاريخه، فساهمت في عملية إطلاق نشاط المصرف في سورية وتطور إعماله. وتتركز مهارات السيدة الشعار في إدارة العمليات المصرفية ولاسيما في إدارة عمليات التجارة الخارجية فضلاً عن عمليات النقاص والتحويل والمدفوعات، إذ شغلت تباعاً بين العام 2009 و2016 عدداً من المسؤوليات في إدارة العمليات المركزية في المصرف، لترقى إلى منصب مدير أصيل لمديرية العمليات المركزية ابتداءً من العام 2016 كما اكتسبت السيدة الشعار خبرة في إدارة شؤون وعمليات الفروع وتطوير المنتجات المصرفية وتسويقها خدمةً للعملاء. حيث شغلت منصب مدير لإدارة شبكة الفروع وخدمات التجزئة بدءاً من عام 2018 بالإضافة إلى مهامها كمدير لمديرية العمليات المركزية.

ثم مساعد مدير عام تنفيذي تعنى بشؤون إدارة الفروع والخزينة وإدارة العمليات المصرفية بدءاً من 1/1/2023 لغاية 31/12/2024 .

تم ترقيع السيدة الشعار لمنصب نائب مدير عام تعنى بشؤون إدارة الخزينة وإدارة العمليات المصرفية إضافة إلى تطوير المنتجات الرقمية والتسويق والمشتريات والشؤون الإدارية والإعلام والإعلان بدءاً من تاريخ 1/1/2025 على أن تؤمن إحلالاً للمدير العام أثناء غيابه.



السيد مجد سليمان

مواليد سنة 1986

- مدير التسليف
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة عام 2009

الخبرات المهنية

يحوز السيد سليمان على خبرة مهنية مصرفية تفوق 15 عاماً في مجال خدمات التجزئة المصرفية والتسليف اكتسبها من خلال عمله في القطاع المصرفي السوري، متدرجاً من موظف خدمات تجزئة إلى مسؤول رئيسي في مديرية التسليف. وقد التحق عام 2019 ببنك الشرق بصفة رئيس وحدة التسليف في المنطقة الساحلية ليتولى بعدها منصب قائم بمهام مدير التسليف ثم مديراً للتسليف منذ عام 2023.



السيدة يارا سليمان

مواليد سنة 1979

- مساعد مدير عام تنفيذي
- حائزة على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.
- شهادة ماجستير إدارة الأعمال MBA من الجامعة اللبنانية الأمريكية.

الخبرات المهنية

تحوز السيدة يارا سليمان على خبرة مصرفية تتجاوز 21 سنة في القطاع المصرفي السوري وتدرجت في العديد من المناصب الوظيفية ضمن مجال التسليف وصولاً لمنصب نائب رئيس اقراض للشركات بين عامي 2011 و 2013 ثم منصب رئيس قسم الإقراض للشركات بين عامي 2013 و 2014 ثم منصب مساعد مدير عام تشرف على قسم الإقراض للشركات والتمويل المشترك في الفترة بين عامي 2014 و 2018 ثم مساعداً للمدير العام للتمويل التجاري والديون المصرفية والشؤون القانونية والتسويق في الفترة من عام 2018 وحتى عام 2024.

انضمت إلى فريق العمل في بنك الشرق بتاريخ 2/7/2024 بصفة مساعد مدير عام تنفيذي تعنى بشؤون التسليف وشبكة الفروع والمديرية القانونية.



السيد هوفيك سانوسيان

مواليد سنة 1982

- مدير الموارد البشرية
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة جامعة دمشق عام 2004
- حائز على شهادة محاسب قانوني سوري صادرة عن وزارة المالية عام 2021
- حائز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من المعهد العالي لإدارة الأعمال في سورية اختصاص موارد بشرية عام 2023

الخبرات المهنية

يحوز السيد سانوسيان على خبرة مصرفية تفوق 18 عاماً منها 15 سنة في مراقبة عمليات في الفروع وإدارتها. وقد التحق عام 2016 ببنك الشرق كمدير الفرع الرئيسي في الشعلان سمحت له التعرف على مختلف المستويات الإدارية في المصرف ومتطلباتها. وقد تمّ تعيينه عام 2024 بمنصب مدير الموارد البشرية.



السيد علي علي

مواليد سنة 1986

- نائب المدير المالي، يعنى بشؤون المديرية المالية منذ استقالة المدير المالي الأسبق السيد سليمان بري بتاريخ 03/08/2023
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق عام 2010
- حائز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من المعهد العالي لإدارة الأعمال في دمشق عام 2015

الخبرات المهنية

يحوز السيد علي على خبرة مصرفية تناهز 14 عاماً، اكتسبها منذ انضمامه إلى بنك الشرق عام 2010، حيث بدأ عمله ضمن فروع المصرف، ثمّ انتقل إلى المديرية المالية منذ العام 2012 وتدرج ضمنها بعدة مناصب وظيفية مكتسباً الخبرات والمهارات اللازمة، وليعيّن بصفة نائب مدير مالي منذ 2021/01/01.



السيد فارس سمان

مواليد 1993

- رئيس وحدة التنظيم والاجراءات
- مكلف بإدارة وحدة الخدمات الإدارية والمشتريات منذ تاريخ 2024/3/3
- حائز على إجازة في إدارة الأعمال من جامعة البلمند عام 2014

الخبرات المهنية

التحق السيد سمان ببنك الشرق عام 2014 وتدرج في الوظائف، لحين تعيينه بداية العام 2021 رئيساً لوحدة التنظيم والإجراءات بالإضافة إلى مواكبة إدارة المشاريع التنظيمية في المصرف. وقد تمّ تكليفه بإدارة وحدة المشتريات والخدمات الإدارية منذ تاريخ 2024/3/3، بانتظار تعيين مديراً أصيلاً يحوز على الخبرات والكفاءات المطلوبة لهذه المديرية.



السيد شادي نصرالله

مواليد سنة 1982

- مدير الخزينة
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص اقتصاد من جامعة دمشق عام 2004
- حائز على دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الاقتصادية والدولية عام 2005
- بصدد الحصول على شهادة الماجستير في الإقتصاد المالي من جامعة دمشق

الخبرات المهنية

يحوز السيد نصرالله على خبرة عملية تفوق 17 عاماً اكتسبها في القطاع المصرفي السوري في إدارة عمليات القطع وشؤون الخزينة المصرفية. منها ما يفوق 11 سنة في إدارة شؤون خزينة بنك الشرق تدرج فيها من مسؤول رئيسي في الخزينة ليتولى بعدها منصب رئيس وحدة الخزينة في العام 2018، ومن ثمّ مديراً للخزينة منذ عام 2022.



السيدة نيكول زيات

مواليد سنة 1990

- موظف رئيسي في وحدة الأمن المادي والمعلوماتي
- حائزة على إجازة في إدارة نظم وتقانات المعلومات من المعهد العالي لإدارة الأعمال عام 2014

الخبرات المهنية

تحوز السيدة زيات على خبرة عملية تفوق 8 أعوام في مجال أمن أنظمة المعلومات واستمرارية العمل في عدة بنوك سورية قبل أن تلتحق السيدة نيكول زيات ببنك الشرق عام 2022 كموظف في وحدة الأمن المادي والمعلوماتي، وتم ترقيتها إلى منصب موظف رئيسي في وحدة الأمن المادي والمعلوماتي مع بداية عام 2024.



السيد عبد القادر الصوّاف

مواليد سنة 1981

- منسق شؤون مديرية المعلوماتية
- حائز على إجازة في تكنولوجيا المعلومات من الجامعة الافتراضية السورية – سورية عام 2005

الخبرات المهنية

اكتسب السيد الصوّاف خبرة عملية تفوق 22 عاماً في مجال تقانة المعلومات وبرمجيتها، منها 19 عاماً في شؤون المعلوماتية المصرفية. وقد تولى السيد صوّاف مسؤوليات عدة لدى بنك الشرق في إدارة المعلوماتية شملت عمله في وحدة البرمجة المعلوماتية بين عام 2013 و2016، ليتولى بعد ذلك تبعاً لمسؤولية الإشراف على قسم العمليات وإدارة الشبكات بين العام 2016 و2017، و ثم رئاسة وحدة إدارة قواعد البيانات والمعطيات المعلوماتية منذ العام 2017 حتى نهاية 2021، حين رُفِعَ لمنصب منسق شؤون مديرية المعلوماتية في البنك مطلع عام 2022.



السيد يزّن ديروان

مواليد سنة 1984

- مدير مراقبة الالتزام
- حائز على إجازة في الحقوق جامعة دمشق عام 2005

الخبرات المهنية

يحوز السيد ديروان على خبرة مهنية تتجاوز 20 عاماً، منها 12 عاماً خبرة مصرفية كمدير شؤون قانونية في أحد المصارف السورية وقد تولى مهام أمين سر مجلس الإدارة لديه، فضلاً عن عمله بصفة مستشار قانوني خارجي في عدد من مكاتب الاستشارات القانونية محلياً وفي الخارج. التحق السيد ديروان ببنك الشرق بنهاية عام 2022 كنائب مدير مراقبة الالتزام، وتم تعيينه أصولاً كمدير مراقبة التزام في المصرف بداية عام 2023.



الآنسة سماح الخصري

مواليد سنة 1983

- مدير التدقيق الداخلي
- حائزة على شهادة جامعية في الاقتصاد اختصاص المحاسبة من جامعة دمشق – سورية عام 2005
- حائزة على شهادة المدقق الداخلي CIA عام 2008
- شهادة ماجستير التأهيل التخصصي في إدارة الأعمال من الجامعة الافتراضية في سورية عام 2023

الخبرات المهنية

تحوز الآنسة الخصري على خبرة عملية تتجاوز 18 سنة في التدقيق الداخلي اكتسبتها في القطاع المصرفي السوري، من خلال تدرجها تبعاً من مشرف في إدارة التدقيق الداخلي بين العام 2007 و2008، إلى مدير في إدارة التدقيق الداخلي بين عامي 2008 و2010، ومن ثم توليها منصب مدير إدارة التدقيق الداخلي بين عامي 2010 و2020. كما للآنسة الخصري اطلاع على مسؤوليات الإدارة المصرفية حيث عملت كمساعد الرئيس التنفيذي لإدارة الشؤون المالية بنهاية عام 2020 وبداية عام 2021 في أحد المصارف السورية. انضمت إلى فريق العمل في بنك الشرق بتاريخ 9/5/2021 بصفة مدير التدقيق الداخلي.

اللجان الإدارية

تعمل إدارة المصرف من خلال لجان إدارية تنفيذية تساهم في اتخاذ القرارات التنفيذية وتحقيق أداء منافساً ضمن الضوابط الرقابية وسقوف المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها. ولكل لجنة من هذه اللجان ميثاق يحدد عضويتها لجهة العدد والوظيفة كما يحدد مهامها وأهدافها ودورية اجتماعاتها.

1. اللجنة التنفيذية

تعنى اللجنة التنفيذية بالإدارة العامة للمصرف ومتابعة تنفيذ خطته بما يضمن تحقيق أهداف ورؤية مجلس الإدارة في النمو والتوسع ويدعم فعالية في الأداء مع إرساء قواعد الالتزام التام بسياسات المصرف الداخلية والقوانين النافذة. وتستهدف تعزيز نمو النشاط التجاري للمصرف، وتطور وضعه المالي بالإضافة إلى إدارة شؤونه التنظيمية مقارنةً بالموازنة السنوية والأهداف المحددة من قبل مجلس الإدارة. تتألف اللجنة التنفيذية من أربعة أعضاء من المدراء التنفيذيين ويترأسها المدير العام وتجتمع بشكل دوري وكلما دعت الحاجة. ومن مسؤولياتها الرئيسية متابعة مايلي:

- تمويل مشاريع برامج دعم الفائدة وتهيئة كوادر ضمن مديرية التسليف مخصصة لمحفظه قروض المشاريع الصناعية والتي تتضمن المشاريع المشملة ببرامج الدعم.
- إدارة مركز القطع البنوي لبنك الشرق.
- مراجعة صلاحيات التوقيع لدى الموظفين المسؤولين لدى المصرف.
- مراجعة البيانات المالية الختامية والمرحلية والشهرية.
- متابعة مشروع الخدمات المصرفية الالكترونية E-BANKING .
- تطوير مستند ملف مخاطر المصرف RISK APPETITE STATEMENT بما يتوافق مع مستويات المخاطر التي يمكن القبول بها، والحدود الرقابية الداخلية الموضوعة ومؤشرات الإنذار المبكر.

2. لجنة الموجودات والمطالب

تعنى اللجنة بمراقبة تطور موجودات ومطالب المصرف وإدارة المخاطر المتعلقة بها الناتجة عن تغيّر أسعار الفائدة وتقلبات أسواق العملات ومخاطر السيولة.

تتألف هذه اللجنة من خمسة أعضاء هم المدير العام ومساعد مدير عام تنفيذي، ومساعد مدير عام غير تنفيذي، ومدير الخزينة، ونائب المدير المالي. وتجتمع عند الحاجة وفق تطور نشاط المصرف برئاسة المدير العام بما لا يقل عن ستة اجتماعات خلال العام. وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2024 على ما يلي:

- إدارة سيولة المصرف، بحيث تتوفر القدرة على تأمين طلبات السحب والإيداع لدى فروع من جهة واتخاذ القرارات بتوظيف فوائض السيولة المتوفرة من جهة أخرى.
- متابعة وتعديل مصفوفة الفوائد على الودائع بالعملات (ليرة سورية، يورو والدولار الأمريكي) وفقاً لتوجيهات السلطة الرقابية. ووضع سياسة عامة لقبول ودائع الزبائن بالليرة السورية وبالعلاات الأجنبية تماشياً مع تعليمات مصرف سورية المركزي.
- البحث في بدائل فرص الاستثمار المالي المتاحة في الأسواق المالية المحلية والدولية واتخاذ القرار المناسب بشأن ترشيد التوظيف المالي على ضوء قرارات مصرف سورية المركزي ومتطلبات الإدارة السليمة للمخاطر المتعلقة بهذه الاستثمارات.
- تعديل لائحة الرسوم والعمولات الخاصة بالعمليات المصرفية لدى بنك الشرق.

3. لجنة التسليف الإدارية

تعنى هذه اللجنة بدراسة واتخاذ القرارات بشأن مختلف المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف ضمن منظومة الصلاحيات المعتمدة لها من قبل مجلس الإدارة. وتتابع هذه اللجنة إجراءات تحصيل الديون المتعثرة بما في ذلك إجراءات الملاحقة القانونية وعمليات التفاوض مع العملاء المتعثرين، والتوصية بقرارات تملك عقارات من خلال المزادات العلنية ضماناً لسداد الديون المتعثرة، ورفع تقارير بكل ذلك للجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تجتمع لجنة التسليف الإدارية بمعدل مرتين شهرياً وعند الحاجة وفق متطلبات نشاط المصرف برئاسة المدير العام ومدراء تنفيذيين يشاركون كأعضاء يمتلكون حق التصويت على القرارات بالإضافة لإلزامية حضور مدير إدارة المخاطر ورئيس وحدة تحليل المخاطر الائتمانية لعرض التوصيات دون حق التصويت على القرارات. كما يدعى المسؤول عن الدائرة القانونية كلما دعت الحاجة وعند عرض ومتابعة ملفات التحصيل. وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2024 على ما يلي:

- متابعة إجراءات التحصيل للديون المتعثرة والتي ساهمت بتحصيل جزء من هذه المديونيات بقيمة 552 مليون ل.س.
- مراجعة سياسة واستراتيجية التسليف والاستثمار وسياسة قروض الموظفين ولما يتعلق بسياسة التحصيل تم تعليق مراجعتها لحين الحصول على رد من مصرف سورية المركزي حول قانونية تطبيق القرار رقم (78/م.ن) تاريخ 12/5/2024 وملحقاته المتعلقة بالإجراءات التنفيذية الخاصة بالعقارات المرهونة من قبل المصارف العاملة استيفاءً لديونها والتي آلت بالمزاد العلني للمصارف المنفذة.
- مراجعة كفاية وجودة الضوابط الداخلية لعملية الائتمان بما في ذلك كفاءة نتائج نماذج التصنيف الائتماني الداخلي والموافقة على التصنيف الائتماني لكافة التعرضات الائتمانية ومراجعة المنهجيات والافتراضات لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتكوين المخصصات الكافية لقاء هذه الخسائر.
- متابعة طلبات التسهيلات الجديدة واتخاذ القرارات بشأنها أو رفع توصية للجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- متابعة تجديد الملفات الائتمانية.
- متابعة تحصيل المستندات المطلوبة من عملاء التسليف.
- مراجعة السياسة الداخلية لنسب التغطية المطلوبة للضمانات المقبولة لقاء التسهيلات الائتمانية.
- مراجعة لوائح أسماء المخمنين العقاريين، إضافة إلى نموذج التعاقد معهم ونموذج تقرير التخمين العقاري.
- مراجعة التعديلات المقترحة على ميثاق لجان التسليف.
- متابعة الأصول المستملكة استيفاءً لديون وتخمينها والعمل على متابعة عملية تسيلها.
- متابعة الكفالات الخارجية الصادرة عن المصرف.
- متابعة نسب السيولة للمصرف وتوظيفاتها المحتملة.

4. لجنة مراقبة الالتزام الإدارية

تهدف هذه اللجنة إلى مناقشة قضايا مراقبة الالتزام وتوافق نماذج العمل الداخلية مع القوانين والقرارات النازمة للعمل المصرفي ومتابعة مخاطر عدم الالتزام والإشراف على تنفيذ توصيات مجلس الإدارة فيما يخص إدارة مراقبة الالتزام في المصرف، من خلال:

- مناقشة أنظمة الضبط الداخلي وآليات العمل المقترحة من قبل مديرية مراقبة الالتزام واستيفاء المقترحات اللازمة قبل رفعها إلى مجلس الإدارة.
- متابعة تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بأعمال مديرية مراقبة الالتزام.
- الإطلاع على التقارير الربعية لمديرية مراقبة الالتزام بشأن مخاطر عدم الالتزام التي قد يتعرض لها المصرف.
- الإطلاع ومناقشة التشريعات والضوابط الداخلية والدولية الجديدة وانعكاسها على سياسات وإجراءات العمل بالمصرف.
- الإطلاع على برامج العقوبات الدولية واقتراح مايلزم إلى كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، بغرض التخفيف من مخاطر تعرض المصرف لآثار هذه العقوبات.

تتألف هذه اللجنة من عشرة أعضاء دائمين يرأسهم مدير عام المصرف، إلى جانب مدير مراقبة الالتزام بصفته عضو مراقب كأمين سر، وتجتمع اللجنة بشكل ربعي أو عند الحاجة بناءً على طلب رئيس اللجنة أو مدير مراقبة الالتزام، ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع أو عن طريق التصويت بأكثرية الأعضاء الدائمين الحاضرين، ماعدا كل من مدير مراقبة الالتزام ومدير إدارة المخاطر ومدير مديرية التدقيق الداخلي يكون دورهم استشاري في القرارات المتخذة ولا يتمتعون بحق التصويت على قرارات اللجنة.

وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2024 على ما يلي:

1. تعديل سياسة تصنيف المخاطر بما يتناسب مع وضع قرارات الجهات الرقابية وسوق العمل المصرفي.
2. الاستمرار بمشروع إتلاف المستندات المتقدمة وفق السجلات التي تم إعدادها بعد التوصل إلى عرض من شركة إتلاف مستندات متخصصة، وفقاً لمتطلبات القرار رقم 19 لعام 2019.
3. بذل العناية الواجبة في مراقبة العمليات الخاصة بتسديد الفواتير والأقساط والرسوم إلكترونياً دون تحديد سقف شهري والتواصل مع مطور برمجي لضبط عملية تحريك الحسابات العائدة للأشخاص الاعتباريين إلكترونياً.
4. إعفاء عملاء المصرف متوسطي ومرفعي المخاطر من تقديم أي مستند يثبت الإقامة والاكتفاء بتصريح خطي من العميل.
5. وضع الحسابات المدرجة اسماً على اللوائح الدولية تحت المراقبة ومخاطبة الفروع بضرورة عدم القيام بأي عملية على هذه الحسابات قبل موافقة مديرية مراقبة الالتزام.

5. لجنة إدارة شؤون الموارد البشرية

تتألف هذه اللجنة من 6 أعضاء برئاسة المدير العام. تجتمع هذه اللجنة بشكل ربعي ووفق ما تدعو إليه الحاجة. تقترح لجنة إدارة الموارد البشرية على لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة السياسات والخطط النازمة للموارد البشرية (توظيف، تقييم أداء، تدريب، تخصيص أجور وتعويضات، الخ). وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2024 على ما يلي:

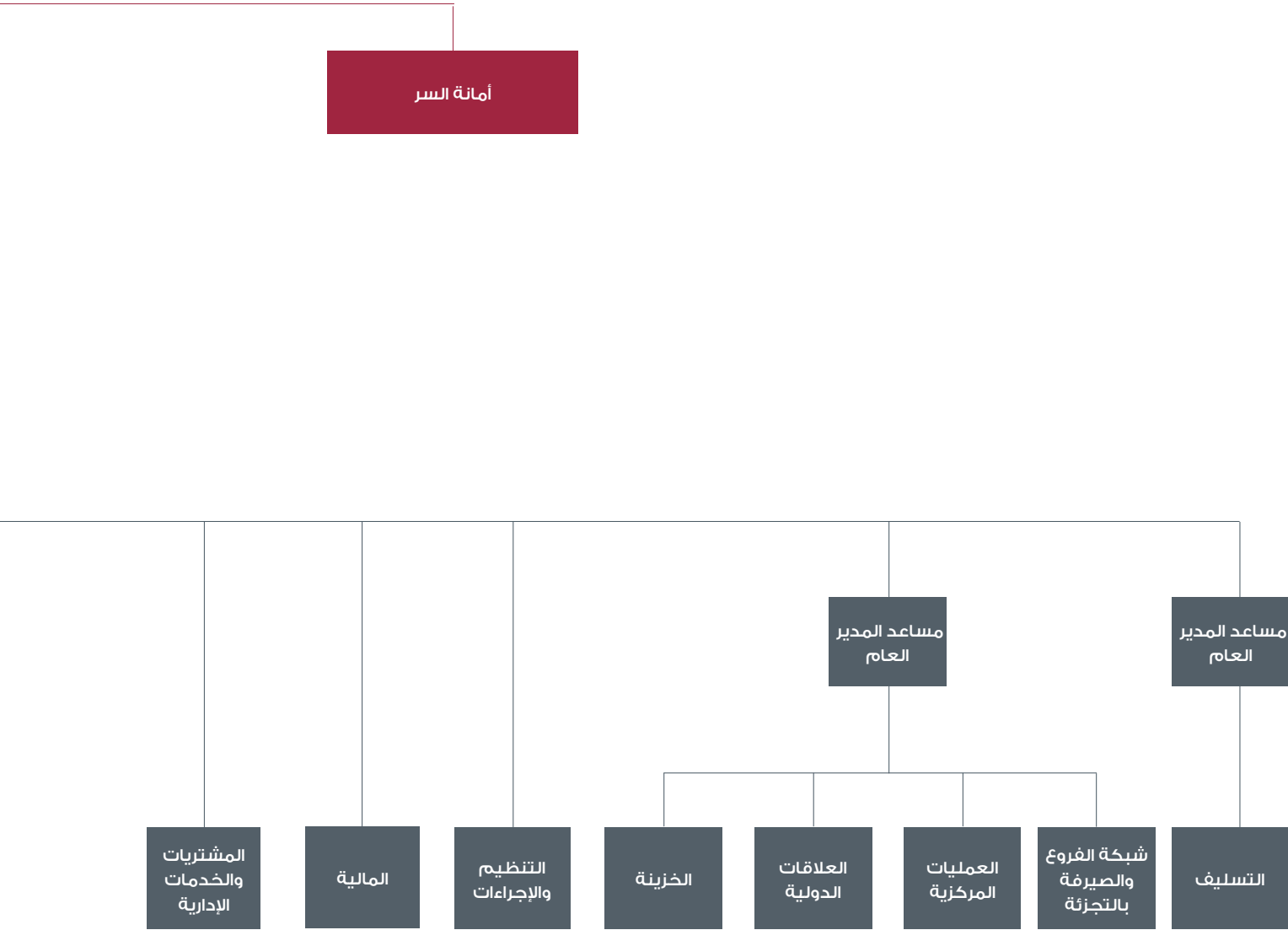
- مراجعة الهياكل التنظيمية للأقسام والفروع لتحديد الشواغر وحاجات التوظيف الملحة والسعي لتأمين التوظيف وفق الأولويات وتوفير متطلبات خطط الإحلال للوظائف الرئيسية.
- متابعة تداعيات الأزمة الاقتصادية وأثرها على القدرة الشرائية لمداخل الموظفين واقتراح التعديلات على أجور ومكافآت وتعويضات ومنافع الموظفين في المصرف لتواكب ما هو معمول به بين المصارف والشركات المنافسة وبما يؤمن الحفاظ على الكفاءات في المصرف.
- الإشراف على عملية تقييم الأداء السنوي للعاملين في المصرف.
- وضع برامج تدريب الموظفين والسعي لتأمين مشاركة أكبر عدد ممكن من الموظفين ببرامج التدريب سنوياً.
- متابعة التزام العاملين في المصرف بأحكام ميثاق الأخلاق والنظام الداخلي للعاملين المعتمدين من قبل مجلس الإدارة واقتراح الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة عند الاقتضاء.
- اتخاذ القرارات وفق الحاجة لمواجهة معوقات إدارة شؤون العاملين اليومية.

6. لجنة الأمن

تقترح لجنة الأمن سياسات وضوابط المصرف لجهة حماية أمن المنشأة وصون أمن قواعد وأنظمة المعلومات لديه، وتتابع التزام المصرف بهذه الضوابط واتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة في القصور المسجلة بهذا الشأن بما فيها التوصيات الصادرة عن مهام التدقيق المعلوماتي الداخلي والخارجي. وتشرف اللجنة على كفاية خطط استمرارية العمل عند الطوارئ. وتتألف اللجنة من 10 أعضاء يرأسها المدير العام. وتجتمع بشكل ربعي ووفق الحاجة. وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2024 على ما يلي:

- متابعة مهمة التدقيق الخارجي لتنفيذ القرار رقم 115 الصادر عن مصرف سوريا المركزي، حيث تم إجراء اختبار اختراق شامل لكافة تجهيزات وأنظمة البنك، بالإضافة إلى عملية تدقيق معلوماتي شاملة لكامل البيئة التقنية في البنك. بالإضافة إلى متابعة مراحل شراء وتنصيب النظام المركزي لكشف التهديدات والاستجابة لها - EDR، والفحوص الأمنية الشاملة لنظام انترنت البنك.
- متابعة تنفيذ الخطة التي تم إعدادها لتطبيق القرار رقم 15 الصادر عن مجلس النقد والتسليف المتضمن مجموعة من المتطلبات والإجراءات الواجب تنفيذها بخصوص الأمن السيبراني، حيث تم إعداد دراسة للاستعانة بشركة أمن خارجية لضمان الحماية من مخاطر وتهديدات الهجمات السيبرانية على مدار 24/7.
- متابعة حالة مشروع ترقية البيئة التقنية إلى Windows 10 مع كافة المشاريع المرتبطة بها.
- متابعة نتائج التقييم الشامل لحالة فروع المصرف وإصدار التوصيات والقرارات اللازمة بهذا الخصوص.
- مراجعة السياسات والإجراءات المنشأة حديثاً والتي تم إجراء تعديلات عليها خاصة بالأمن المادي والمعلوماتي.

الهيكل التنظيمي المعتمد للمصرف



تبعية إدارية

تبعية مباشرة

* شاغر / قيد البحث عن مرشح مؤهل

تبعية مباشرة لمجلس الإدارة

ترفع تقارير مباشرة الترشيحات والتعويضات





الإمبراطورة جوليا ميسا

فترة الحكم: ٢١٨-٢٢٤م

جوليا ميسا الحمصية المرأة الحديدية التي حكمت روما، شخصية درامية تستحق التأمل، انتقلت مع شقيقتها الصغرى جوليا دومنا زوجة الإمبراطور سبتيموس سيفيروس للعيش في روما، وتزوجت من يوليوس أفيتوس عضو مجلس الشيوخ الروماني الثري وأنجبت منه ابنتان، جوليا سوامياس وجوليا ماميا. استطاعت أن تستعيد السيطرة على العرش للأسرة السيفيرية الحمصية*، بعد مقتل ابن شقيقتها الإمبراطور كاراكلا على يد ماكرينوس، حيث تمكنت من تنصيب اثنتان من أحفادها على عرش الإمبراطورية الرومانية هما ايلاجبالوس، ومن ثم الكسندر سيفيروس.

بقيت جوليا ميسا ذات دور خفي في إدارة شؤون الدولة طوال فترة حكم حفيديها، وضربت النقود المختلفة التي تحمل صورتها، وأقيمت لها التماثيل في روما، تم تأليها قبيل وفاتها بفترة قصيرة في العام ٢٢٤م. تركت وفاتها فراغاً ملحوظاً في المجال السياسي الروماني.

لقد شكلت مناوراتها السياسية الذكية ومشاركتها في الصراعات على السلطة ديناميكيات الإمبراطورية.

استمر إرث براعة جوليا ميسا السياسية ودورها كأم للأباطرة في إلهام الأجيال اللاحقة، مما عزز تأثيرها الدائم على تاريخ روما.

*أسرة إمبراطورية حكمت روما بين ١٩٣-٢٣٥م، أسسها سبتيموس سيفيروس الليبي المولد وزوجته جوليا دومنا الأميرة الحمصية السورية، أم الأباطرة كاراكلا وغيثا. وأخت جوليا ميسا وأحفادها الأباطرة السقيريين ايلاجبالوس والكسندروس سيفيروس.

تطور الاقتصاد السوري في العام 2024

الأداء الاقتصادي

واجه الاقتصاد السوري خلال هذا العام تحديات ناجمة عن عوامل داخلية وخارجية، قوامها:

- ارتفاع معدلات الفائدة:** في مواجهة التضخم المتصاعد اضطرت المصارف في سورية إلى رفع معدلات الفائدة المدينة على الودائع المجمدة، حيث بلغت في بعض الحالات بين 15% - 16% مما سبب رفعاً في الفائدة الدائنة على التسليفات، ما جعل تكاليف الاقتراض ترتفع بشكل غير مسبوق وصلت في بعض الأحيان إلى 25% - 26%، والذي أثر بدوره في الحد من القدرة على إنشاء أو توسيع المشاريع الإنتاجية الحقيقية، نتيجة ارتفاع التكاليف المالية، وفقدت بالتالي مهمتها الأساسية في توسيع خدمات المشاريع الإنتاجية لتساعد على النمو الاقتصادي والاجتماعي في سورية.
 - انقطاع سلاسل التوريد:** تسبب الصراع المستمر والعقوبات الدولية المفروضة على سورية في نقص حاد في السلع الأساسية والمواد الخام مثل الوقود والأدوية والمواد الغذائية والمعدات الصناعية، مما أدى إلى جعل الأسواق تعاني من أزمات في توفير السلع الأساسية من جهة، وتوقف العديد من خطوط الإنتاج وبالتالي وتراجع الناتج المحلي من جهة ثانية. كما أنّ تدمير البنية التحتية للموانئ والمطارات وتأثير العقوبات على حركة التجارة الدولية ساهم في زيادة تكاليف الشحن والوقود.
 - زيادة الدين العام والعجز المالي:** لجأت الحكومات السورية المتعاقبة خلال فترة الأزمة إلى الاقتراض بشكل مستمر لتغطية العجز في الموازنة العامة الناتج عن تراجع الإيرادات بسبب تدمير العديد من المنشآت الاقتصادية ففي العام 2023 بلغ العجز في الموازنة حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره أدى إلى تزايد الديون العامة وارتفاع تكلفة سداد هذه الديون، مما جعل الحكومة تواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المالية، ولم تحقق سندات الخزينة التي بدأ إصدارها عام 2020 أهدافها الحقيقية في تمويل عجز الموازنة، وخفض التضخم، مما شكل أعباء إضافية على الموازنة العامة، وأدى بالنتيجة خلال العام 2024 لتقليص حجم الإنفاق الحكومي على العديد من الخدمات والمرافق الحيوية، وزيادة الضغط على الطبقات الفقيرة.
 - تقليص الدعم الحكومي:** في ضوء الأزمة المالية التي تعيشها سورية، قررت الحكومة تقليص الدعم للعديد من السلع الأساسية مثل الوقود والغاز والطحين، هذه الإجراءات كان لها تأثير مباشر على أسعار السلع في السوق، مما جعل تكاليف المعيشة ترتفع بشكل غير مسبوق، حيث أضحي معظم المواطنين السوريين غير قادرين على تأمين احتياجاتهم اليومية، وفي تموز 2024 أعلنت الحكومة السورية عن نيتها البدء بعملية إلغاء الدعم الحكومي عن السلع والمواد الأساسية وتحويله إلى دعم نقدي، لأسباب تتعلق بالوضع الاقتصادي والتضخم وعجز الموازنة العامة الذي بلغ 26% في العام 2024.
 - تباطؤ النمو الاقتصادي:** عكس الركود الاقتصادي في سورية حالة من الجمود في النشاط الاقتصادي لكافة القطاعات الحيوية، بسبب عدة عوامل منها انخفاض الإنتاج المحلي، وضعف الطلب على السلع، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة التي تشير تقديرات لارتفاعه لأكثر من 50% خلال العام 2024، وهذا بدوره ساهم في ازدياد أعداد المهاجرين الباحثين عن فرص عمل خارج البلاد، والذي يعيق بدوره أي فرص للنمو على المدى الطويل.
- هذه العوامل مجتمعة أدت إلى استمرار حالة التراجع في الناتج المحلي الحقيقي، مصحوباً بتصاعد مستمر للتضخم خلال عام 2024، ولمواجهة ذلك اتخذت السلطات الحكومية الاقتصادية حزمة من الإجراءات للحد من التداعيات السلبية المشار إليها أعلاه، حيث تمّ إصدار القانون رقم 3 لعام 2024 الذي يهدف إلى إحداث وحوكمة وإدارة الشركات المساهمة العمومية، والشركات المشتركة، ويركز هذا القانون على تنظيم إنشاء وإدارة هذه الشركات مع مراعاة معايير الحوكمة لضمان الكفاءة الإدارية والاقتصادية، كما يهدف إلى المساهمة في تنمية القطاع العام الاقتصادي من خلال تنظيم إحداث الشركات المساهمة العمومية، والشركات المساهمة العمومية القابضة، والشركات المشتركة التي تشارك فيها الدولة، سواء عبر الخزينة العامة أو المؤسسات والشركات العامة في ملكية أو إدارة هذه الشركات، ويأتي هذا القانون في إطار الجهود المبذولة لتعزيز البيئة الاستثمارية في سورية وتحسين إدارة الشركات ذات الطابع العام.
- كما وافقت الحكومة بناءً لتوصيات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تمديد برنامج دعم أسعار الفائدة للإنتاج المحلي، حتى نهاية عام 2024، والذي يهدف إلى دعم القطاعات الإنتاجية من خلال تخفيض تكاليف التمويل، مما يساهم في تعزيز الإنتاج المحلي، حيث تتحمل الموازنة العامة للدولة نسبة 7% من سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمشاريع المشمولة بالبرنامج، وحتى كانون الثاني 2024 بلغ عدد المشاريع المستفيدة من البرنامج 423 مشروعاً، موزعة بين القطاعين الزراعي والصناعي، وفقاً لما يلي:

- في القطاع الزراعي: استفاد 381 مشروعاً بقيمة دعم فوائد تقارب 5.7 مليار ل.س.، شملت مشاريع مثل تشغيل وتأهيل المداجن، وإنشاء وتأهيل المبادق، وتربية أغنام العواس والماعز الشامي.
- أما في القطاع الصناعي: فاستفاد 42 مشروعاً بقيمة دعم فوائد تصل إلى حوالي 4.2 مليار ل.س.، تضمنت مشاريع في مجالات إنتاج الأسمدة، والأدوية، والورق، وإعادة تدوير البطاريات، وصناعة الألمنيوم.

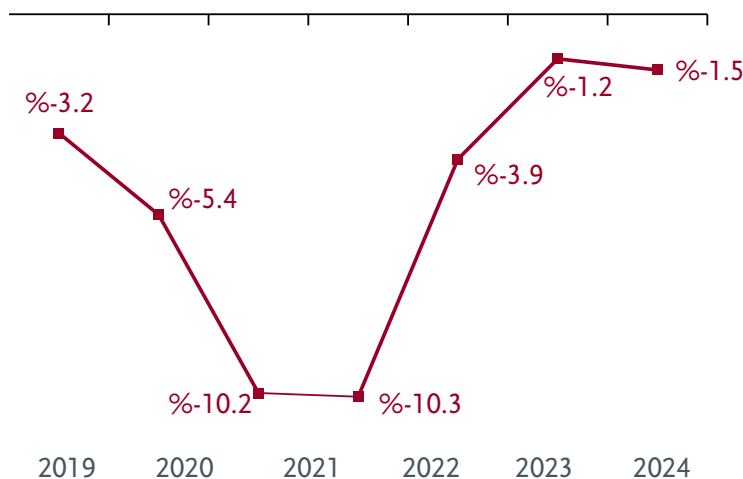
كما أصدر مصرف سورية المركزي عدة قرارات وتعليمات تهدف إلى تنظيم وتعزيز القطاع المصرفي والاقتصادي في البلاد أبرزها:

- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (ل.ل/21) تاريخ 09/01/2024 الذي سمح بموجبه للمصدرين الصناعيين باستخدام القطع الأجنبي الناجم عن عائدات صادراتهم لتمويل مستوردات المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج لمنشأتهم التي تصدر من إنتاجها.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (ل.ل/1683) تاريخ 15/12/2024 بالسماح للمستوردين بتمويل مستورداتهم من المواد المسموح استيرادها بغاية وضعها في الاستهلاك المحلي، بغض النظر عن مصدر القطع الأجنبي المستخدم للتمويل، مالم يتعارض مع القوانين والأنظمة العالمية والمحلية المتعلقة بغسل الأموال.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (ل.ل/1695) تاريخ 24/12/2024 بالسماح بتسليم الحوالات الواردة من خارج سورية بالقطع الأجنبي أو بالليرة السورية، وذلك نقداً أو قيداً على الحساب بحسب رغبة المستفيد.

الناتج المحلي الإجمالي

أفاد تقرير صادر عن الأمم المتحدة بأن الناتج المحلي لسورية انخفض بالقيمة الحقيقية بنسبة 64% من عام 2011 وحتى عام 2024. وتوقع البنك الدولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5% خلال عام 2024، مع وصول معدل الفقر إلى 69% من السكان في العام 2022 أي نحو 14.5 مليون سوري، وارتفاع معدل الفقر المدقع إلى 27% حيث لم يكن هذا المؤشر موجوداً قبل اندلاع الأزمة في عام 2010.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسورية من 2019 إلى 2024



المصدر: تقرير البنك الدولي، (يمثل العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ التوقعات لتطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سورية)*

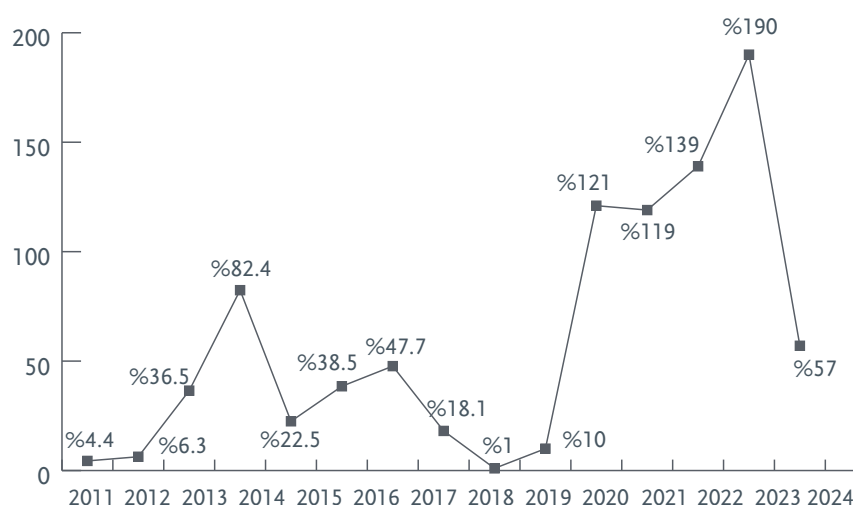
* تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن البنك الدولي المنشورة صيف العام 2024، نظراً لعدم توفر مصادر رسمية موثوقة لنسب النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سورية.

المستوى العام للأسعار

استمر ارتفاع الأسعار خلال عام 2024 متأثراً بتأثير التضخم إجمالاً، بما فيها وتيرة تراجع سعر صرف العملة الوطنية، حيث تراجع سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي بحسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنسبة 8% في العام 2024 مقارنة بنهاية عام 2023.

وقد شهدت سورية تضخماً مرتفعاً خلال السنوات الماضية، حيث بلغ ذروته 190% في العام 2023، وفي نيسان 2024 بلغ معدل التضخم السنوي إلى 124.4%، لتتراجع وتيرة هذا التضخم السنوي في نهاية العام 2024 ليلبلغ 57%، نتيجةً لحالة الإنكماش التي يواجهها الاقتصاد السوري والضغط التضخمي الناتجة عن ارتفاع التكاليف، مما أدى إلى تراجع الطلب المحلي على السلع الأساسية بسبب انخفاض الدخل الحقيقي وتدهور القدرة الشرائية (الركود التضخمي).

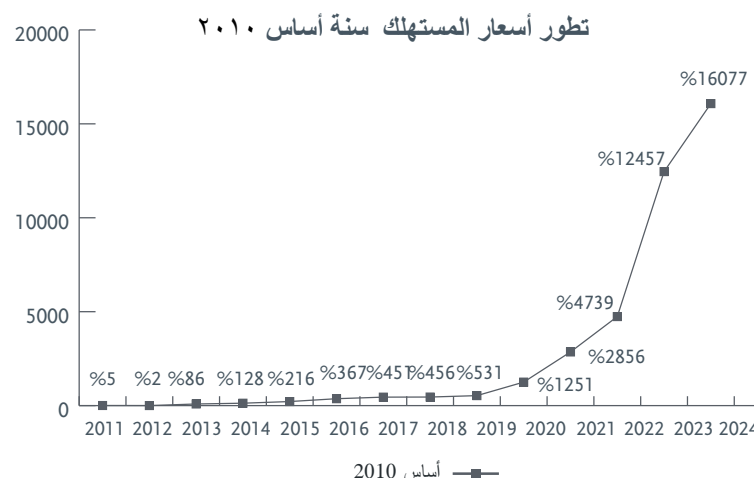
التضخم السنوي



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء لغاية العام 2021، وتقرير مديرية الأبحاث الاقتصادية لمصرف سورية المركزي للأعوام الأخرى

ونشير إلى أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك* بلغ 22,988 نقطة عام 2024، مقارنة مع 17,843 نقطة لعام 2023، (وفقاً لمديرية الأبحاث الاقتصادية لمصرف سورية المركزي)، وذلك بحسب سنة أساس أسعار عام 2010 والذي بلغ 142.1 نقطة (وفقاً للمكتب المركزي للإحصاء).

تم احتساب نسبة تطور أسعار المستهلك للعام 2024 وفقاً للمعادلة التالية: $\frac{142.1}{22,988 - 142.1} = 16077\%$ ، وبنفس المعادلة بالنسبة للسنوات السابقة.



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء لغاية العام 2021، وتقرير مديرية الأبحاث الاقتصادية لمصرف سورية المركزي للأعوام الأخرى

يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه مقياس إحصائي للتغيرات في أسعار سلة سوق ثابتة من السلع والخدمات، ويتم احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة أسعار سنة المقارنة على أسعار سنة الأساس.

حركة التجارة

- سجلت سورية عجزاً تجارياً بلغ 17.38 تريليون ليرة سورية في عام 2022، حيث لا تتوفر بيانات متاحة من مصادر موثوقة لعجز ميزان المدفوعات (يمثل الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات والاستثمارات) للأعوام 2023 و 2024.
- ويسجل تحسناً ملحوظاً في قيمة الصادرات المحلية خلال النصف الأول من العام 2024، حيث تجاوزت قيمتها 500 مليون يورو، بزيادة تقارب 39% مقارنة بنفس الفترة من عام 2023، وبتاريخ 8 نيسان 2024 أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن استمرار العمل بتصديق شهادات المنشأ لتسهيل عمليات التصدير وضمان مطابقة المنتجات للمعايير المطلوبة في الأسواق الخارجية.
- في حين أنه لم تتوفر أي بيانات من مصادر رسمية أو موثوقة حول إجمالي قيمة الواردات لعام 2024، وتركزت عملية الاستيراد على قائمة المواد التي صنفت ضمن «أولويات التمويل»، وأبرزها حليب الأطفال، الأدوية، المستلزمات الطبية، المواد الزراعية، الأرز، الشاي، السكر، الحبوب، كما أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً يسمح باستيراد الزجاج الملون وذلك لتلبية احتياجات السوق المحلية ودعم قطاع البناء والتشييد.

أداء القطاع المصرفي

ما يزال القطاع المصرفي في سورية يواجه العديد من التحديات قوامها استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها البلاد، ومفاعيل العقوبات الدولية وقانون قيصر، واستمرار انخفاض العملة الوطنية. وتركز اهتمام المصارف خلال العام 2024 على تحقيق نمو في محافظ التسليف يسهم في زيادة مداخيلها الإجمالية لتغطية الارتفاع الكبير في الكلف التشغيلية والمالية.

موجودات القطاع المصرفي

أظهرت النتائج الأولية لمصارف القطاع الخاص نمواً في حجم الموجودات المجمعة للمصارف الخاصة بنهاية العام 2024 والمحتسب بالليرات السورية فبلغ حوالي 50.64 تريليون ل.س مقابل حوالي 40.36 تريليون ل.س بنهاية العام 2023، أي بزيادة سنوية بنسبة 25.45%. ومن الجدير بالذكر أن هذه الزيادة ناتجة بشكل أساسي عن تأثير أصول هذه المصارف بالعملة الأجنبية بتدني سعر صرف الليرة السورية بين عامي 2023 و 2024، وبالتالي ارتفاع القيمة المحتسبة بالليرات السورية لحجم موجودات وأصول المصارف بالعملة الأجنبية بالإضافة إلى ارتفاع قيمة مركز القطع البنوي المحتسب بالليرات السورية، حيث أنه وفي حال تم احتساب تطور حجم الموجودات المجمعة للمصارف الخاصة بالدولار الأميركي، يسجل نمواً بنسبة حوالي 16% حيث بلغت في نهاية العام 2024 حوالي 3.73 مليار د.أ. مقابل حوالي 3.21 مليار د.أ. بنهاية العام 2023. علماً أن سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي قد تراجع بنسبة 8% في العام 2024 مقارنة بنهاية عام 2023. ويتصدر مصرفان إسلاميان قائمة المصارف الخاصة من حيث حجم الموجودات يليهما مصرف تقليدي بالمرتبة الثالثة.

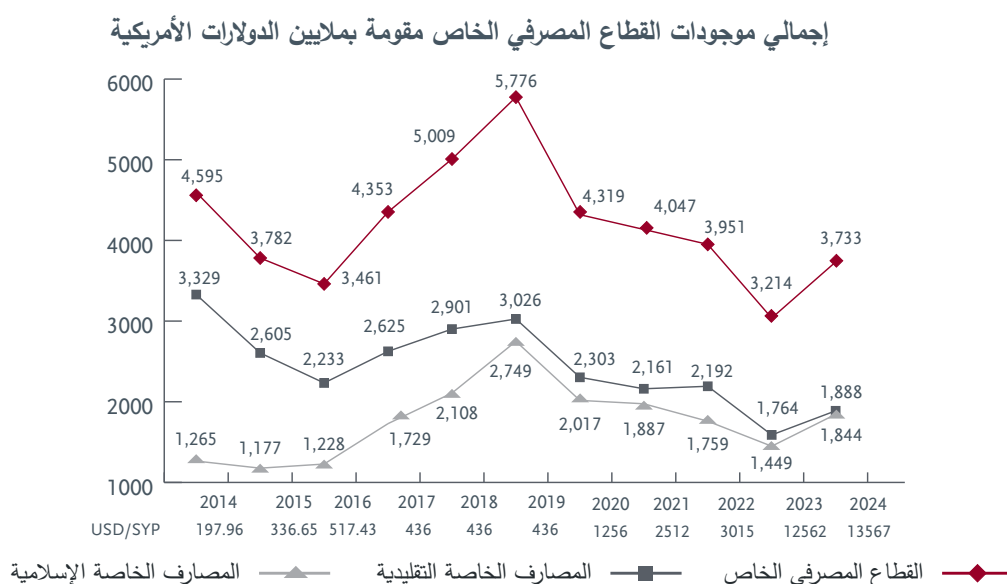
أما بنك الشرق، فسجل زيادة في حجم موجوداته بنسبة حوالي 27% حيث بلغت حوالي 1,174.27 مليار ل.س نهاية العام 2024 مقابل 924.27 مليار ل.س للعام 2023، مسجلاً المرتبة 14 بين المصارف الخاصة من حيث حجم الموجودات.

شهدت معظم المصارف خلال العام 2024 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم ودائع عملائها المحتسب بالليرات السورية مقارنةً بالعام 2023 نتيجة تأثير الجزء بالعملة الأجنبية منها بتدني سعر صرف الليرة السورية، بالإضافة إلى الزيادة الحاصلة في الودائع نتيجة القرار 1130 الخاص بتمويل المستوردات، حيث يحتل مصرف تقليدي أكبر محفظة ودائع زبائن في القطاع المصرفي يليه مصرفان إسلاميان، أما بنك الشرق فقد بلغ حجم الودائع لديه 614.76 مليار ل.س.

أما لجهة التسليف، شهدت غالبية المصارف نمواً في نشاط التسليف لديها، وهي زيادة محققة بسبب الضوابط التي تنص على منح التسهيلات باليرة السورية تحديداً، حيث تصدر مصرف تقليدي قائمة المصارف بالنسبة لمحفظة التسهيلات المباشرة المنتجة، يليه مصرف إسلامي أما أكبر محفظة تسهيلات مباشرة غير منتجة تصدر بها مصرف تقليدي أيضاً وذلك بسبب الارتفاع المستمر في أرصدة الديون المتعثرة بالعملة الأجنبية لديه، يليه مصرف إسلامي.

هذا وقد شهدت محفظة التسهيلات المباشرة لبنك الشرق نمواً ملحوظاً بحجم صافي بلغ 131,19 مليار ل.س. مقارنة مع 82.52 مليار ل.س. في نهاية العام 2023 أي بنسبة نمو حوالي 60%.

يوضح البيان أدناه حركة إجمالي موجودات القطاع المصرفي الخاص مقومة بملايين الدولارات الأمريكية للأعوام 2014 - 2024:



حقوق المساهمين في المصارف الخاصة

شهد القطاع المصرفي الخاص ككل في العام 2024 زيادة في حقوق المساهمين المحتسبة بالليرات السورية نشأت بشكل أساسي عن تسجيل كافة المصارف أرباحاً غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي تأثراً بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وتحقيق أرباحاً محققة (من قبل أغلب المصارف) نتيجة أوضاع الأنشطة التشغيلية فيها.

وكانت نسبة ارتفاع حقوق المساهمين لدى المصارف الإسلامية أكبر من نسبة ارتفاع حقوق المساهمين لدى المصارف التقليدية حيث بلغت الزيادة في حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية بنهاية العام 2024 نسبة 20.44%، وفي المصارف التقليدية زيادة بنسبة 1.89% مقارنةً بنهاية العام 2023. ويحتل بنك الشرق المرتبة الثالثة عشر من أصل خمسة عشر مصرفاً خاصاً بقيمة بلغت 449.52 مليار ل.س. وبلغت القيمة الدفترية لسهم بنك الشرق 1,743.61 ل.س. في نهاية عام 2024.

في ما يخص العائد على متوسط حقوق الملكية، فقد سجل نهاية عام 2024، بشكل عام، بين كافة المصارف التقليدية والإسلامية زيادة ملحوظة في هذا العائد مقارنةً بنهاية عام 2023 (بما فيها الأرباح غير المحققة). وقد تراوح العائد على متوسط حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية الخاصة بين 2.10% كحد أدنى و 14.71% كحد أقصى وبمعدل وسطي بلغ 8.88%، في حين تراوح هذا العائد لدى المصارف الإسلامية بين 7% كحد أدنى و 14.71% كحد أعلى. أما بالنسبة لبنك الشرق فسجل عائد على متوسط إجمالي حقوق الملكية بنسبة 10.89% نهاية العام 2024 (بما فيه احتساب الأرباح غير المحققة).

ربحية القطاع المصرفي

يسجل ارتفاع في حجم إيرادات الفوائد لدى كافة المصارف خلال العام 2024، غير أنه يسجل تفاوت في مصادر الإيراد بين المصارف حيث:

- إن أغلب إيراد الفوائد المسجلة لدى أربع مصارف تقليدية من أصل أحد عشر ناتجة عن إيرادات فوائد توظيفات مالية بالعملات الأجنبية في الخارج.
- يتوزع إيراد الفوائد لدى بنك الشرق بشكل متقارب بين إيرادات من فوائد التسليف، وإيرادات من توظيف أرصدة مركز القطع البنوي في حسابات منتجة للفائدة، حيث سجلت الإيرادات من الفوائد 35.49 مليار ل.س. في نهاية العام 2024.
- يسجل ارتفاع ملحوظ في حجم إيرادات فوائد التسليف لدى معظم المصارف الإسلامية.
- سجل مصرف تقليدي أعلى نسبة نمو في حجم إيرادات من الفوائد يليه مصرف إسلامي، أما بنك الشرف فقد سجل نمو بنسبة 93.25% في حجم إيرادات الفوائد.

- تصدر مصرف تقليدي قائمة المصارف المحققة للدخل من العمليات التشغيلية، يليه مصرف إسلامي، أما بنك الشرق فحقق دخل من العمليات التشغيلية بقيمة حوالي 85.98 مليار ل.س. وفي حال تمّ استبعاد فروقات أسعار الصرف غير المحققة فيتمّ لحظ أن مصرف إسلامي يسجل أعلى دخل من العمليات التشغيلية، أما بنك الشرق فحقق دخل تشغيلي من العمليات بعد استبعاد فروقات أسعار الصرف غير المحققة 56.19 مليار ل.س.

- أما بالنسبة لصافي الربح قبل الضريبة وبعد استبعاد فروقات أسعار الصرف غير المحققة ومصرفات الخسائر الائتمانية المتوقعة فقد سجل ثلاث مصارف تقليدية خسائر محققة، بينما يسجل مصرف إسلامي أكبر حجم أرباح محققة، أما بنك الشرق فيحتل المرتبة التاسعة في حجم الأرباح المحققة قبل الضريبة حيث بلغت 20.3 مليار ل.س. نهاية العام 2024 مقابل 34 مليار نهاية العام 2023.

أما لجهة تطور صافي الدخل المحقق بعد الضريبة يظهر الجدول أدناه تطور إيرادات وأرباح القطاع المصرفي الخاص المحققة/ دون احتساب أثر إعادة تقييم القطع البنوي بين العام 2023 والعام 2024:

المصارف الخاصة التقليدية			المصارف الإسلامية			القطاع المصرفي الخاص ككل		
البيان (القيم بالمليارات ل.س.)	2023	2024	%	2023	2024	%	2023	2024
إجمالي الدخل التشغيلي	6,976	1,418	(79.67%)	1,847	1,547	(16.22%)	8,823	2,966
إجمالي المصاريف التشغيلية	638	614	(3.87%)	284	1,019	258.82%	922	1,633
صافي الدخل بعد الضريبة	6,014	667	(88.92%)	1,525	438	(71.26%)	7,539	1,105

التداول على أسهم المصارف في سوق دمشق المالي

توزعت المصارف إلى ثلاثة مجموعات من حيث حجم التداول على أسهمها خلال عام 2024:

1. المجموعة الأولى: شملت مصرفين، شهد كل منهما حجم تداول مرتفع على أسهمه (60.46% و 22.20% من أسهم المصرف) وقد شكل حجم التداول على أسهم هذه المجموعة 44.94% من إجمالي أسهم المصارف التي تمّ التداول بها في سوق دمشق المالي خلال العام 2024.
 2. المجموعة الثانية: شملت خمس مصارف، شهد كل منها حركة تداول متوسطة على أسهمه، إذ تراوحت نسبة تداول الأسهم بين 2.57% من إجمالي أسهم المصرف كحد أدنى و 6.41% من إجمالي أسهم المصرف كحد أقصى وتداول بنسبة 43.87% من إجمالي تداول كامل الأسهم.
 3. المجموعة الثالثة: وهي مؤلفة من ثمانية مصارف، شهد كل منها حركة تداول ضعيفة على أسهمه، بنسبة تراوحت بين 0.57% من إجمالي أسهم المصرف كحد أدنى و 1.91% من إجمالي أسهم المصرف كحد أقصى، وتداول بنسبة 11.18% من إجمالي تداول كامل الأسهم.
- هذا وقد تراوحت نسب التغير في القيمة السوقية لأسهم المصارف بين سلبي 75.06%- كحد أدنى، وإيجابي 135.34% كحد أقصى بمعدل ربح وسطي بنسبة سالب 8.88%.
- وسجل بنك الشرق تراجعاً في سعر سهمه بنهاية العام 2024 بنسبة سالب 71.21%- مقارنةً بنهاية العام 2023، (بعد أن ارتفع من 8,967 ل.س. نهاية العام 2023 إلى 14,640 ل.س. في أيار من العام 2024) ويعزى هذا الانخفاض إلى تعديل السعر المرجعي للسهم بتاريخ 10/7/2024 من 11,799.59 ل.س. ليصبح 2,359.91 ل.س. نتيجة زيادة رأس المال، وبمعدل دوران بلغ 1.11% من إجمالي أسهم المصرف، وتداول بنسبة 1.77% من إجمالي تداول كامل الأسهم خلال العام.

موجز عن القوانين والقرارات التي أثرت على نشاط المصرف خلال العام 2024

أصدرت الجهات الوصائية الاقتصادية خلال عام 2024 العديد من القرارات التي كان لها تأثير على القطاع المصرفي والكثير منها له انعكاسه المباشر على الوضع الاقتصادي والتجاري. فيما يلي موجز بأهم القرارات والقوانين والتعاميم الصادرة خلال العام 2024 والتي عالجت المواضيع المذكورة أدناه:

1. إدارة عمليات التجارة الخارجية:

- خلال عام 2024 أصدر مصرف سورية المركزي عدة قرارات لتنظيم تعهدات التصدير وتمويل المستوردات والكفالات، أهم هذه القرارات:
- القرار رقم 20/ل.إ تاريخ 09/01/2024 الذي نص على إعادة صياغة إجراءات تنظيم وتسديد وإلغاء تعهدات إعادة قطع التصدير وأنواعها وطرق تسديدها، وتم إلغاء القرار رقم 1071 تاريخ 31/08/2021، والقرار رقم 113/ل.إ تاريخ 26/01/2023 الخاصة بتعهدات التصدير سابقاً.
- القرار رقم 21/ل.إ تاريخ 09/01/2024 اللاحق للقرار 20/ل.إ سمح للمصدر الصناعي بعد حصوله على موافقة مصرف سورية المركزي، باستخدام القطع الأجنبي الناجم عن صادراته لتمويل مستورداته من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج لمنشأته التي يصدر من إنتاجها، وأنهى العمل بالقرار 112/ل.إ تاريخ 26/01/2023 الخاص بتسديد تعهدات التصدير العائدة للمصدرين الصناعيين سابقاً.
- وقد صدر العديد من التعديلات والملحقات للقرار رقم 20/ل.إ تاريخ 09/01/2024 ومنها: القرار رقم 2/1/ص تاريخ 09/01/2024 الذي أكد على ضرورة دراسة الملاءة المالية للمصدرين وحدد نسب العملات الجديدة المسموحة لتنظيم وتسديد تعهدات التصدير، التعميم رقم 83/8 تاريخ 10/01/2024 الخاص بآلية تسديد تعهدات إعادة قطع بوساطة شركات الصرافة أو المراسلين في الخارج أو نقداً، القرار 60/ل.إ تاريخ 16/01/2024، القرار رقم 309/ل.إ تاريخ 05/03/2024، التعميم رقم 501 تاريخ 23/04/2024.
- القرار رقم 495/ل.إ تاريخ 22/04/2024 والذي يبين إجراءات تنظيم وتسديد وإلغاء تعهدات إعادة قطع التصدير الخاصة بذكور الأغنام العواس والماعز الجبلي، وتعديلاته بالقرار رقم 1243/ل.إ تاريخ 12/09/2024.
- القرار رقم 1684/ل.إ تاريخ 15/12/2024 الذي ينص على إلغاء العمل بكافة القرارات العائدة لتعهدات إعادة قطع التصدير بأنواعها، وبالتالي إنهاء العمل بالقرارات أرقام 20/ل.إ، والقرار 21/ل.إ تاريخ 09/01/2024، والقرار رقم 495/ل.إ تاريخ 22/04/2024 واعتبار كافة التعهدات المنظمة قبل صدور هذا القرار مسددة حكماً وإعادة مبالغ كافة التأمين النقدي العائدة لهذه التعهدات إلى حسابات المصدرين على أن يتم جدولة سحب هذه المبالغ على ثلاثة أشهر بقيم متساوية.
- التعميم رقم 6064/16/ص تاريخ 29/12/2024 تمديد فترة حظر التأمينات الخاصة بالمناقصات والعقود الجارية لجميع المؤسسات ذات العلاقة بوزارة الاقتصاد والموارد فقط، وعدم فك الحظر عن أي تأمين إلا بناءً على طلب رسمي صادر عن الوزارة أو الجهة المفوضة بذلك.
- القرار رقم 1683/ل.إ تاريخ 15/12/2024 الذي ألغى العمل بقرارات تمويل المستوردات القرار رقم 1814/ل.إ تاريخ 15/12/2019 المتعلق بالأحكام النازمة لعمليات تمويل المستوردات للقطاعين الخاص والمشارك والقرار رقم 1130/ل.إ تاريخ 20/08/2023 النازم لعملية تمويل المستوردات عن طريق شركات الصرافة عبر برنامج المنصة، والقرار رقم 100/ل.إ تاريخ 24/01/2024 والذي يبين الحالات التي يسمح فيها باستخدام مصدر تمويل المستوردات من حساب المستورد في الخارج.

2. التسهيلات الائتمانية وضوابط منحها وآلية دعمها

استمر المصرف المركزي خلال عام 2024 بعملية ضبط التسهيلات الممنوحة بحيث تكون موجهة لقطاعات منتجة وتمويل مشاريع استثمارية تنموية من خلال متابعة التزام المصارف بالقرار رقم 169/م.ن المتضمن السماح للمصارف بمنح القروض بالعملات الأجنبية لتمويل مشاريع استثمارية تنموية في القطر والقرار رقم 204/م.ن المتضمن الضوابط الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية لتمويل القطاعات الانتاجية والقطاعات الأخرى.

إضافة لذلك قام المصرف المركزي بإصدار مجموعة من القرارات والتعاميم من أهمها :

- القرار رقم 2580/16/ص تاريخ 30/05/2024 بخصوص توضيح وتوحيد كافة المفاهيم الصادرة سابقاً بما يخص فوائد التأخير على التسهيلات الائتمانية المستحقة وغير المسددة.
- التعميم رقم 2198/16/ص تاريخ 13/05/2024 الذي يهدف إلى معالجة الحالات التي تؤدي إلى تملك المصرف للعقارات المرهونة استيفاء لديونها نتيجة لاتخاذ الإجراءات التنفيذية. علماً أن مصرفنا كان قد قام بإرسال كتاب حول إشكاليات تطبيق القرار على المصارف الدائنة ومقترحات تهدف لمعالجة الآثار السلبية التي يمكن أن تقع على العملاء المتعثرين نتيجة بيع عقاراتهم بثمن زهيد بالمزادات العلنية.
- التعميم رقم 4446/16/ص تاريخ 11/09/2024 الذي يخص دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضمن الإجراءات المتخذة والمزمع اتخاذها من قبل المصرف بهدف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والصعوبات التي تواجهها في هذا الخصوص.
- القرار رقم 1699/ل.إ تاريخ 30/12/2024 وعدد من التعاميم اللاحقة والذي يسمح للمصارف العاملة وبعد دراسة التدفقات النقدية للعملاء المتأثرين من الظروف الحالية الطارئة ومن أجل ضمان عدم تأثر هؤلاء العملاء، تأجيل كافة الأقساط المستحقة اعتباراً من تاريخ 01/12/2024 وذلك لمرة واحدة ولمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ القرار، وذلك في حال رغبة العميل بتأجيل الأقساط المستحقة، دون اعتبار ذلك هيكله أو جدولة.

3. خدمات الدفع الإلكتروني وضوابطها:

تابعت الجهات الوصائية خلال عام 2024 عملية تنظيم وضبط منظومة الدفع الإلكتروني، بما في ذلك متابعة كافة المصارف لتطوير خدمات الدفع الإلكتروني لديها، ذلك استمراراً للتوجه العام للاعتماد على الدفع الإلكتروني بكافة التعاملات التجارية.

أهم ما صدر خلال عام 2024:

- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 12/م.ن تاريخ 25/1/2024 المتضمن تعديل بعض أحكام القرار رقم 96/م.ن تاريخ 16/9/2019 الخاص بتعليمات ممارسة نشاط تقديم خدمات الدفع المصرفية الإلكترونية.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 408/16/ص تاريخ 28/01/2024 الذي يتضمن الضوابط الخاصة بالعمولات لكافة خدمات الدفع الإلكتروني.
- القرار رقم 202/ل.إ تاريخ 12/02/2024 الذي يحدد ضوابط البطاقات مسبقة الدفع.
- تعميم مدير مفوضية الحكومة لدى المصارف رقم 869/16/ص تاريخ 18/2/2024 لتمكين المنشآت السياحية من فتح الحسابات المصرفية وتركيب أجهزة نقاط البيع.
- القرار رقم 467/ل.إ تاريخ 04/04/2024 الذي يتضمن الضوابط الخاصة بقنوات الدفع الإلكتروني.
- القرار رقم 493/ل.إ تاريخ 22/04/2024 الذي يتضمن تعديل سقف العمولة لعمليات الدفع أو الشراء التي تتقاضاها المصارف العاملة وشركات الدفع الإلكتروني من خلال قنوات الدفع الإلكتروني ونسب توزيع العمولة.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 96/م.ن تاريخ 30/05/2024 المتضمن الضوابط الخاصة لإصدار بطاقات مصرفية مسبقة الدفع للمنظمات الدولية المتعاقد مع المصارف.
- تعميم مدير مصرف سورية المركزي رقم 451/15/ص تاريخ 31/07/2024 بخصوص نظام الترخيص النمطي لتقديم خدمة من خلال تطبيق الكتروني.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 3202/16/ص تاريخ 10/07/2024 الذي سمح لكافة المؤسسات المالية بتقديم الخدمات المتاحة مع شركات الحوالات المالية الداخلية عبر التطبيقات الإلكترونية.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 102/م.ن ص تاريخ 11/7/2024 لتقديم خدمة نقاط المعتمدين لكافة المؤسسات المالية المصرفية.
- القرار رقم 1027/ل.إ تاريخ 05/08/2024 الذي ينص على مراجعة دورية شهرية للتأكد من نشاط نقاط البيع.
- القرار رقم 1114/ل.إ تاريخ 22/08/2024 الذي رفع سقف التحويلات الإلكترونية اليومي من قبل المفوض المسمى من قبل الشركة الحاصلة على الخدمة.

- تعميم مدير مصرف سورية المركزي رقم 528/15/ص تاريخ 01/09/2024 بخصوص منظومات الدفع الالكتروني التي تدعم رمز الاستجابة السريع.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 783/15/ص تاريخ 27/11/2024 الذي يتضمن إضافة تطبيقات الهاتف المحمول ورمز الاستجابة السريع.
- القرار رقم 1619 /ل.إ تاريخ 28/11/2024 الذي يسمح للمصارف بإصدار بطاقات مصرفية لحسابات الأشخاص الاعتباريين أصحاب السجلات التجارية أو الصناعية أو السياحية.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 843/15/ص تاريخ 22/12/2024 الذي يؤكد على التعميم رقم 7173/16/ص تاريخ 13/12/2021 المتضمن تحرير سقف السحب اليومي من حسابات التجار الخاصة بحصيلة مبيعات أجهزة نقاط البيع.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 856/15/ص تاريخ 30/12/2024 الذي يوجيه المصرف لإنشاء حسابات على تطبيق «شام كاش».

4. إدارة الحوالات المصرفية وضوابطها والقطع الأجنبي

- القرار رقم 1199 /ل.إ تاريخ 5/9/2024 المتضمن الآلية النازمة لحوالات المساعدات الانسانية الواردة من الخارج إلى الجمعيات الخيرية.
- القرار رقم 1695 /ل.إ تاريخ 24/12/2024 الناظم لتسليم الحوالات الواردة من الخارج عبر المصارف.

5. ضوابط شراء السيارات والعقارات

- التعميم رقم 3555/16/ص بتاريخ 29/07/2024 الصادر عن حاكم مصرف سوريا المركزي بخصوص تزويد مصرف سوريا المركزي بالبيانات التفصيلية للحسابات الفردية وتجهيز قاعدة بيانات للحسابات المصرفية والتي يتم رفعها على منصة الحسابات العائدة لمصرف سورية المركزي بهدف إعادة هيكلة الدعم باتجاه الدعم النقدي.

6. مزادات الاكتتاب بالأوراق المالية الحكومية

- التعميم رقم 221/16/ص تاريخ 14/01/2024 الصادر عن حاكم مصرف سورية المركزي المتضمن التوجيه بعدم قبول تصديق أي شريك من حساب الساحب المحرر لصالح المستفيد مديرية الجمارك العامة ما لم يتم تغذية الحساب نقداً بمبلغ لا يقل عن قيمة الشيك المحرر وبمدة أقصاها 72 ساعة سابقة لطلب التصديق.



الإمبراطورة جوليا سؤامياس

فترة الحكم: ٢١٨-٢٢٢م

جوليا سؤامياس سورية نبيلة من الأسرة الملكية الحاكمة في إميسا "حمص"، وهي ابنة الإمبراطورة جوليا ميسا، وزوجة السوري النبيل غايوس يوليوس أفيتوس ألكسيانوس الذي ولد وترعرع في أفاميا وينتمي إلى الأسرة الإمبراطورية السيفيرية، وأم الإمبراطور ماركوس أوريلوس أنطونيوس الذي حكم الإمبراطورية الرومانية بين عامي ٢١٨-٢٢٢م باسم إيلاجباليوس. بعد مقتل ابن عمها الإمبراطور كاراكلا واعتلاء ماركوس أوريلوس سيفيروس ماكريينوس العرش الإمبراطوري، سمح لها ولعائلتها بالعودة إلى إميسا في سورية حيث صعد نجم ابنها باسيانوس كرئيس لكهنة معبد إله الشمس إيلاجبال؛ وبدعم من جدته جوليا ميسا وأمه جوليا سؤامياس وبالتنسيق مع جنود الفيلق الغالي الثالث* المرابط قرب إميسا، تم استدعاء باسيانوس إلى المخيم العسكري حيث توجّه الجنود إمبراطوراً رومانياً باسم ماركوس أوريلوس أنطونيوس أغسطس، ومنحوا والدته اسم جوليا سؤامياس لقب أوغوستا "المعظمة".



*الفيلق الغالي الثالث: فيلق في الجيش الإمبراطوري الروماني، تشكل من قدامى المحاربين الذين كانوا ضمن الفيلق الذي حارب في بلاد الغال "فرنسا" تحت إمرة الإمبراطور يوليوس قيصر. تمركز الفيلق بشكل عام في رافينا "إيطاليا" وسورية الرومانية واستقر في مصر في بداية القرن الرابع الميلادي.

عرض نشاط المصرف خلال العام 2024

1. النشاط التجاري

1.1 نشاط شبكة الفروع وصيرفة التجزئة خلال العام 2024

الوظيفة الأساسية لمديرية شبكة الفروع هي الإشراف على الفروع المختلفة وتنسيق العمليات بينها لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية، والعمل على تنفيذ السياسة الموضوعية من قبل مجلس الإدارة، وتركز نشاط هذه المديرية خلال العام 2024 بما يلي:

• أهداف إدارية:

- مراجعة دورية لإجراءات العمل وتحديثها.
- تطوير الأنظمة المعلوماتية بهدف تحسين أداء العمل.
- استخراج تقارير يومية، أسبوعية، شهرية لضمان صحة تنفيذ العمليات اليومية من قبل الفروع.
- متابعة تنفيذ خطة الإحلال في الفروع بين الموظفين ضماناً لاستمرارية العمل.
- تأمين برامج تدريبية مستمرة للموظفين بالتعاون مع قسم الموارد البشرية بهدف تطوير مهارات الموظفين.
- مراجعة دورية لملاحظات الجهات الرقابية الداخلية والخارجية والعمل على تطبيق التوصيات ضماناً لحسن سير العمل.
- إعداد التعليمات التنفيذية للقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومتابعة حسن تنفيذها من قبل الفروع.

• أهداف إنتاجية:

- استقطاب عملاء جدد سواء كانوا مودعين أو مقترضين أو طالبي خدمات مصرفية أخرى، وذلك بهدف زيادة عدد العملاء وبالتالي دعم نمو النشاط التجاري وزيادة حجمه لدى المصرف.
- استقطاب الودائع المستقرة نسبياً، وخاصة تلك غير المكلفة للفوائد فشكّلت بنهاية العام الإيداعات في الحسابات الجارية حوالي 72% من أرصدة ودائع المصرف مقابل 66% في العام السابق.
- ضبط كلفة الودائع ما سمح بخفض متوسط الكلفة الإجمالي على الودائع بالليرة السورية والعملات الأجنبية وزيادة هامش الإيراد المحقق من التوظيفات بهذه العملات. كما أدى إلى تأمين إدارة ملائمة لكلفة الودائع لأجل بالليرة السورية.
- استقطاب إيداعات المنظمات الدولية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات المهنية ما سمح بتوفير سيولة دائمة طويلة الأجل بكافة العملات لخدمة بوالص الاستيراد من جهة ومنح تسهيلات طويلة الأجل لخدمة المشاريع الإنتاجية من جهة أخرى.
- توفير عروض أسعار مميزة للخدمات التي من الممكن تقديمها للأفراد والشركات والمنظمات الدولية.
- تطوير مجموعة متنوعة من منتجات وخدمات التجزئة.
- متابعة تفعيل الحسابات الجامدة وإدارتها بطرق أكثر فاعلية.
- متابعة الحسابات المكشوفة والتنسيق مع الفروع لتسويتها.
- متابعة التزام الفروع بتطبيق قرارات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.
- المتابعة مع الفروع من أجل إغلاق الحسابات الراكدة أو إعادة تفعيلها قدر المستطاع، وتحديث بيانات العملاء للحسابات التي تتطلب ذلك.

• خدمات الدفع الإلكترونية وتطويرها

- بطاقة صراف آلي (Cash Blue Card) وبطاقة صراف آلي (Cash Platinum Card) وذلك بسقوف وصلاحيات مختلفة.
- خدمة الصراف الآلي: تخول شبكة الصراف الإلكترونية الخاصة ببنك الشرق (9 بمحافظة دمشق، 1 محافظة طرطوس، 1 محافظة اللاذقية و1 في محافظة حلب) حاملي البطاقات المصرفية إجراء سحبات نقدية وغيرها من العمليات المصرفية كالإطلاع على أرصدة حساباتهم وتغيير الرقم السري. وقد تم إضافة صراف آلي جديد لشبكة الصرافات الآلية التابعة لبنك الشرق بمحافظة اللاذقية ضمن التجمع التجاري "أورانج مول" - المشروع العاشر - الطريق الرئيسي وجاري العمل على توسيع شبكة الصرافات الآلية التابعة للبنك.

• الخدمات الرقمية

- إطلاق خدمات السحب والإيداع مع شركة الفؤاد للحوالات المالية.
- خدمة الانترنت المصرفي "الشرق أون لاين" والموبايل المصرفي "My Sharq".
- إطلاق خدمة سداد فواتير بالتعاون مع شركة SEP.
- إطلاق خدمة نموذج فتح الحساب المصرفي عبر التطبيق الإلكتروني.
- يتم العمل على إطلاق خدمة رمز الاستجابة السريع QR لتمكين عملاء البنك من تسديد ثمن المشتريات عن طريق تطبيق الموبايل المصرفي.
- يتم العمل على إطلاق خدمات السحب والإيداع مع شركة الهرم للحوالات المالية.
- يتم العمل على إطلاق خدمة التجارة الإلكترونية مع شركة E-Cash.
- يتم العمل على إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني مع شركة الاتصالات MTN وذلك لدفع فواتير وتعبئة الرصيد.
- يتم العمل على دراسة إطلاق المشاريع التالية: بطاقات المسبقة الدفع - بطاقات الانتماء - تقديم خدمات الدفع الإلكتروني مع شركة الاتصالات Syriatell.

• تقديم خدمات التجزئة

- استمرت الإدارة خلال عام 2024 بتوفير قروض تجزئة موجهة إلى الشرائح القادرة على الاستدانة بالليرات السورية وأهمها القروض الشخصية، السلف بضمانة الراتب والقروض السكنية، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار العاملين التاليين:
- توفر الخبرات القادرة على إدارة هذه الخدمات بأقل مخاطر ممكنة في المصرف.
- تراجع القوة الشرائية لدى المستهلكين.
- ولهذه الأسباب نرى أن حجم هذا النشاط المصرفي مازال محدوداً، ويتم حالياً دراسة إمكانية تقديم مقترح مخصص للقروض للمنتسبين والموظفين لدى النقابات المهنية والمنظمات الدولية.

• التوسع والانتشار

- شراء فرع في محافظة حلب العنوان المنشية القديمة شارع الرازي، يجري حالياً تجهيزه وإعداده لاستقبال العملاء خلال العام القادم بعد إنهاء أعمال تأهيل المقر والحصول على الموافقات المطلوبة.

• خدمة المنظمات الدولية وكبار العملاء

- بذلت إدارة شبكة الفروع خلال عام 2024 العناية الواجبة بالمحافظة على كبار عملاء المصرف من منظمات دولية ومؤسسات غير ربحية، واستمرت في متابعة دورها في استقطاب كبار العملاء وفتح حسابات جارية لمنظمات دولية جديدة وتقديم الخدمات المصرفية المتاحة، وخاصةً على صعيد تطوير أنشطة الدفع الإلكتروني لخدمة برامجها الإنسانية.

• خدمات تسديد أقساط الجامعات

- تقوم فروع بنك الشرق بتلبية تسديد أقساط طلاب الجامعات السورية وبكافة العملات تسهياً لعمليات التسجيل.

1.2. نشاط العمليات المركزية

يعنى قسم العمليات المركزية وبشكل يومي بما يلي

1. تدقيق وتنفيذ جميع الحوالات الصادرة والواردة المحلية والخارجية من وإلى حسابات العملاء عبر نظام SYGS و المقاصة وسويقت.
2. تنفيذ جميع عمليات الخزينة المنفذة مع البنوك المراسلة من شراء وبيع قطع أجنبي وتحويلات مصرفية مما يساهم في تأمين مراكز قطع تشغيلية كافية لتمويل عمليات التجارة الخارجية.
3. إدارة وتنفيذ عمليات دفع قيمة الشيكات المسحوبة على العملاء وتحصيل قيم الشيكات المدفوعة لصالح العملاء من خلال غرف المقاصة.
4. إدارة وتنفيذ عمليات دفع فواتير الهاتف الخليوي وتوطين الرواتب.
5. إعداد جميع التقارير المطلوبة وتزويد جميع الجهات الرقابية بها خلال المدة المحددة.
6. إدارة النقد المتوفر في الفروع وتلبية طلبات الفروع للسحوبات النقدية والفوائض النقدية كإدارة يومية وإيجاد حلول من خلال التعاون مع بعض شركات الحوالات الداخلية لتسهيل عمليات السحب والإيداع.
7. إدارة النقد والإيداعات المرتبطة بقرارات تمويل المستوردات الصادرة بشكل يومي.
8. تنفيذ جميع نشرات أسعار الصرف للعملاء مقابل الليرة السورية ونشرة العملات الأجنبية المقابلة لليرة السورية على النظام البنكي.
9. إدراج جميع نماذج توافيق العملاء على النظام البنكي.
10. تنفيذ طلبات العملاء من دفاتر شيكات على النظام البنكي وإرساله إلى الشركة المعنية لطباعة هذه الدفاتر.
11. إدارة مخزون الشيكات المصرفية وإرسال المطلوب إلى فروع المصرف.
12. تسديد جميع مدفوعات المصرف عن طريق حوالة صادرة داخل سورية و خارجها.

إن آلية الربط التي تم اعتمادها بين النظام المعلوماتي المصرفي الخاص بالبنك ونظام التسويات الإجمالي السوري ساهم في زيادة عدد الحوالات المنفذة بالعملة المحلية لشبكة المصارف المحلية ضمن الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على عملاء المصرف من حيث تسهيل أوامر الدفع والسرعة والدقة في تنفيذ الحوالات كبدل عن التعامل النقدي بالإضافة إلى إعفاء العملاء من أية عمولات مرتبطة بالتحويل عن طريق نظام التسويات الإجمالي وذلك بناء على طلب مصرف سورية المركزي خلال عام 2024.

1.3 نشاط التسليف عام 2024

بلغ حجم صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة المنتجة بالليرة السورية مبلغ وقدره 131.2 مليار مقابل مبلغ وقدره 82.5 مليار في عام 2023 ليسجل زيادة بمقدار 58.98% في عام 2024. مقابل مستهدفات محددة بقيمة 150 مليار ل.س.، متأثراً بمجموعة من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية وأبرزها الصعوبات الاقتصادية المستمرة على المستوى الوطني والتي استمرت نتيجة العقوبات من جهة، ونتيجة الصعوبات المستمرة في عمليات الاستيراد من جهة أخرى، بالإضافة إلى صعوبة تأمين موارد الطاقة والارتفاع الكبير جداً في تكاليفها، وأبرز الصعوبات على مستوى القطاع المصرفي تجسدت بتأمين سيولة نقدية تسمح للمصارف بالاستمرار والتقدم في عملية التسليف ومنح القروض. وقد تمكن المصرف على الرغم من هذه الصعوبات من المضي لتحقيق الخطة الإستراتيجية للإدارة العليا ممثلة بمجلس إدارة المصرف، والتي تمثلت بالمزيد من التوسع والنمو للمصرف على كافة الأصعدة.

وقد استمر المصرف بالالتزام التام ببنود القرار رقم 204/م.ن تاريخ 18/6/2023 محافظاً بذلك على النسب المطلوبة في توزيع المحفظة الائتمانية، حيث شكلت التسهيلات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية لدى بنك الشرق 75.43% من إجمالي التسهيلات المباشرة المنتجة، مقابل ما نسبته 24.57% للقطاعات الأخرى (غير الإنتاجية).

وتوزعت محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصرف بنهاية عام 2024 كما يلي: قطاع الصناعة 65.1%، قطاع الزراعة 5.3%، قطاع التجارة 13.2%، قطاع السياحة والخدمات 2.8%، والقطاع العقاري 0.3%، قطاع المنظمات والهيئات 9.6%، قطاعات أخرى 3.7%.

وقد استمر المصرف بالتزامه بضوابط متشددة نسبياً في منح التسهيلات بما يخفف احتمالية التعثر وعدم السداد للديون الجديدة واستمر بسياسة عدم التهاون بتغطية معظم الديون الممنوحة بضمانات عينية مقبولة مصرفياً. فقد بلغت في نهاية عام 2024 نسبة الديون المغطاة بضمانات عقارية من إجمالي محفظة الديون المنتجة 87% والديون المغطاة بضمانة نقدية شكلت ما نسبته 12.5% من إجمالي محفظة الديون المنتجة. وبقي حجم الديون المتعثرة محدود جداً بنهاية عام 2024 بقيمة حوالي 20.79 مليار ليرة سورية، منها ما يعادل بالعملات الأجنبية 20 مليار ليرة سورية، حيث أن تغير سعر الصرف يؤثر على حجم مثل هذه الديون محتسبةً بالليرة السورية دون أي تغيير في بنيتها، وقد تم تغطيتها بمخصصات لقاء المخاطر المتعلقة بها بنسبة 98.32% من إجمالي هذه الديون.

1.4 نشاط الخزينة عام 2024

تركز نشاط مديرية الخزينة خلال العام 2024 على ما يلي:

- تأمين خدمات القطع الأجنبي للمصرف وعملائه سواء مع المصارف المحلية أو الخارجية التي يتعامل معها وذلك من خلال إدارة مركز القطع التشغيلي الخاص بالمصرف.
- تأمين السيولة النقدية بالليرة السورية أو بالعملات الأجنبية المتعامل بها للمصرف وللعلماء على حد سواء، مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط والقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية لجهة تحديد سقف السحب النقدي للعلماء بالليرة السورية ضمن السياسة التي ينتهجها المصرف المركزي لضبط حركة السيولة.

• إدارة مركز القطع التشغيلي OPERATIONAL POSITION:

- تهدف هذه العمليات إلى تأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل عمليات التجارة الخارجية ضمن الضوابط الرقابية الملزمة بالإضافة إلى تأمين خدمات بيع وشراء القطع الأجنبي تبعاً لطلبات العملاء.
- وقد سجل المصرف تراجعاً في حجم عمليات تمويل التجارة الخارجية خلال العام 2024 عما كان عليه في العام 2023، حيث بلغت نسبة الانخفاض بحدود 27 %، ويعزى هذا التراجع لمجموعة من العوامل أهمها:
- حصر المواد المسموح بتمويلها لتشمل فقط الأدوية البشرية، والقمح.
- توجه حجم كبير من الأرصدة بالليرة السورية نحو ما يعرف بـ“المنصة“ لتأمين القطع الأجنبي اللازم لعمليات الاستيراد.
- انخفاض بقيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 8% خلال العام 2024 حيث كان سعر الصرف نهاية العام 2023 12,562 ل.س. لينخفض لمستوى 13,668 ل.س. نهاية العام 2024، حيث اتخذ سعر الصرف حركة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال العام 2024 بلغ أعلاه 15,075 ل.س. وأدناه 12,562 ل.س..

• التوظيف مع المصارف وإدارة السوق النقدي MONEY MARKET:

- تهدف هذه العمليات إلى إدارة سيولة المصرف لجهة توظيف الفوائض المتاحة بهدف دعم إيرادات المصرف ولجهة تأمين وتوفير السيولة المطلوبة حسب كل عملة لتطوير أنشطة المصرف الائتمانية و/أو الحفاظ على سلامة إدارته المالية التزاماً بالمتطلبات الرقابية بهذا الشأن.
- وقد توفرت لدى بنك الشرق نهاية العام 2024 نسب سيولة إجمالية بكافة العملات بلغت 140 %، وبالليرة السورية 75 %.
- وفي ظل ندرة فرص التوظيف المجدي للفوائض بالقطع الأجنبي داخل و/أو خارج سورية نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي من جهة والقيود الناتجة عن العقوبات الخارجية على سورية من جهة أخرى، تابع المصرف سياسته في توظيف فوائض سيولته بالقطع الأجنبي كما يلي:
- لدى مصرف سورية المركزي: تابع المصرف تجديد توظيف جزء من فوائض سيولته بالعملات الأجنبية في إيداعات لأجل ذات عوائد مقبولة.
- لدى مصارف المجموعة المصرفية التابعة للشريك الاستراتيجي في الخارج وفق الضوابط المعتمدة لذلك، حيث يتابع المصرف توظيف/ تجديد توظيف جزء من فوائض سيولته بالعملات الأجنبية في حسابات إيداع لأجل مجدية الفوائد وداعمة لإيرادات المصرف.

• إدارة محفظة الاستثمارات المالية PORTFOLIO:

- لم يقدّم بنك الشرق بأية اكتتاب لمزادات الأوراق المالية الحكومية بالليرة السورية التي تم طرحها خلال عام 2024 وذلك لسبب توجيه السيولة نحو عمليات التسليف والإقراض، بالمقابل استحوذت الأوراق المالية الحكومية التي اكتتبت بها المصرف عام 2022، وذلك خلال الربع الثالث من العام 2024 بقيمة 2.1 مليار ل.س.

1.5 عمليات التجارة الخارجية

- يمثل تمويل التجارة الخارجية نشاطاً مصرفياً مهماً، حيث تقوم المصارف العاملة في سورية والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية مثل عمليات التحويل وتحصيل البوالص والاعتمادات المستندية والكفالات والعقود الخارجية وتنظيم تعهدات إعادة قطع التصدير، مما يساهم في تنوع محفظة المصرف من أعمال التجارة الخارجية بأشكالها المختلفة.
- فيما يتعلق بتعهدات إعادة قطع التصدير، فقد تم تنظيم تعهدات إعادة قطع التصدير وفق القرار 1071/ل.أ. الصادر بتاريخ 31/8/2021، والقرار رقم 20/ل.أ. تاريخ 09/01/2024، والذي ألزم جميع المصدرين بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير للبضائع المراد تصديرها قبل القيام بعملية التصدير لدى أحد المصارف العاملة في القطر، حيث وصل إجمالي حجم تعهدات إعادة قطع التصدير المنظمة لدى المصرف خلال عام 2024 بقيمة 7.14 مليون دولار أميركي تقريباً بزيادة نسبتها 17% عن عام 2023 التي بلغت ما يقارب 6.09 مليون دولار أميركي، محققاً أرباحاً بلغت قيمتها 732 مليون ليرة سورية بنسبة زيادة 88% عن سنة 2023.
- أما بالنسبة للكفالات المصرفية، حقق المصرف زيادة ملحوظة في محفظة الكفالات كتسهيلات إئتمانية غير مباشرة، حيث بلغت نهاية العام 2024 حوالي 22.67 مليار ل.س.، مقارنة بقيمة 689 مليون ل.س. نهاية العام 2023، محققاً زيادة أرباح بنسبة 56% مقارنة بين العاملين، حيث حقق دخلاً خلال عام 2024 بقيمة حوالي 737 مليون ليرة سورية.
- يقتصر العمل المصرفي في سورية فيما يتعلق بتمويل المستندات الواردة برسم التحصيل، قد اقتصر فقط على تمويل القمح والأدوية البشرية للعقود مع بعض الجهات العامة وحبليب الأطفال الرضع والمواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية استناداً للتعميم رقم 2369/7 تاريخ 21/08/2022 وملحقاته، الصادرة عن مصرف سورية المركزي والمتعلقة بتعديل المواد المسموح بتمويلها عن طريق المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، ليأتي بعدها التعميم رقم 3166/7 تاريخ 01/10/2023 والذي حذف مادة حبليب الأطفال الرضع من قائمة المواد المسموح بتمويلها عن طريق المصارف، وبناء عليه كان حجم المستندات الواردة برسم التحصيل المقبولة من قبل المصرف لتمويل مواد أولية لصناعة الأدوية البشرية فقط خلال عام 2024 بقيمة تقريبية بلغت 2.34 مليون يورو مقابل 313 ألف يورو لعام 2023 محققاً زيادة بنسبة 647%.
- وفيما يخص قرارات تمويل المستوردات عن طريق شركات الصرافة العاملة في سورية المتعلقة بالقرار رقم 1130 تاريخ 20/08/2023، الذي ألزم المصارف العاملة في سورية بحجز المبالغ النقدية المودعة في حسابات المستوردين لديها، لصالح شركات الصرافة، لتقوم الأخيرة بتمويل هذه المواد لاحقاً استناداً للقرارات المحددة لتمويل كل مادة بحسب ورودها ضمن قوائم التمويل المرفقة بهذا القرار. كان للمصرف دوراً هاماً لاستكمال عمليات التمويل حيث قام بحجز مبالغ لصالح شركات الصرافة لعام 2024 بإجمالي قيمة 571 مليار ليرة سورية مقارنة بعام 2023 بقيمة 177 مليار ليرة سورية وقد حقق المصرف أرباحاً من خلال العملات المقطعة منها لعام 2024 بقيمة تقريبية 2.61 مليار ليرة سورية مقارنة بعام 2023 والتي بلغت 880 مليون ليرة سورية بزيادة 196%.

2. إدارة الموارد البشرية

تركزت اهتمامات الإدارة على الحفاظ على الكوادر العاملة في المصرف وخاصة أصحاب الخبرات والكفاءات لتأمين حسن استمرارية نشاط المصرف بظل استمرار الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد من خلال ما يلي:

2.1 التوظيف

شهد المصرف في عام 2024 ارتفاعاً في حركة دوران العاملين لديه فبلغت 33% مقابل 31% في العام 2023، وذلك نتيجة لاستمرار مفاعيل الأزمة الاقتصادية التي كانت تشهدها البلاد بالإضافة إلى فرص السفر خارج البلاد.

وعملًا بتوجيهات مجلس الإدارة لجهة دعم الهيكلية الإدارية للمصرف بما يعزز قدرة المصرف على زيادة حجم نشاطه التجاري، فقد نجحت الإدارة في توظيف 70 موظفاً جديداً خلال عام 2024 مما سمح بملء جزء كبير من الشواغر الناجمة عن الاستقالات بالإضافة إلى ملء عدد من حاجات التوظيف الجديدة الملحوظة ضمن خطة التوظيف. بالموازاة وانطلاقاً من ندرة الكوادر المصرفية المؤهلة في السوق المحلية والتنافس على استقطابها، اعتمدت إدارة المصرف تطوير المسار المهني ومهارات العاملين في المصرف الذين أثبتوا عن جدارة في تحمل المسؤوليات وفتح الأفق لهم لتحمل المناصب الإدارية بمختلف مستوياتها. كل ذلك سمح بتفعيل جيد للمراكز الإدارية وتأمين إحلال بمستوى جيد لها على صعيد مختلف المديرات.

وتتلخص أهم عمليات التوظيف خلال عام 2024 بنجاح الإدارة في التعيينات التالية ما سمح بضبط عمل هذه المديریات ورفع مستوى انتاجيتها:

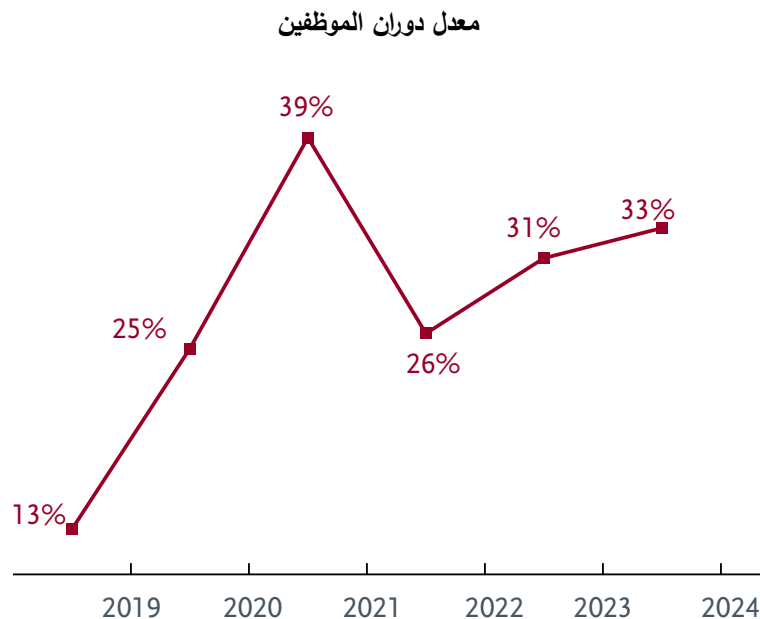
1. تعيين السيدة يارا سليمان مساعد مدير عام تنفيذي لتشرف على مديرية التسليف، ولاحقاً لمديرية الشؤون القانونية ومديرية شبكة الفروع.
2. تعيين السيدة مروى الحاج حميد مدير دائرة تطوير المنتجات الرقمية والتسويق.
3. تعيين مستشاريين قانونيين داخليين لدى المصرف وهما الأستاذ هاني خوري والاستاذ أحمد الحسن.
4. تعيين السيد سليمان الصوفي مدير فرع الحريقة.

كما كان المصرف حريصاً على زيادة الاعتماد على الكوادر الوطنية الشابة والكفوءة حيث شكلت نسبة العمالة السورية حوالي 99.5% من إجمالي الموظفين.

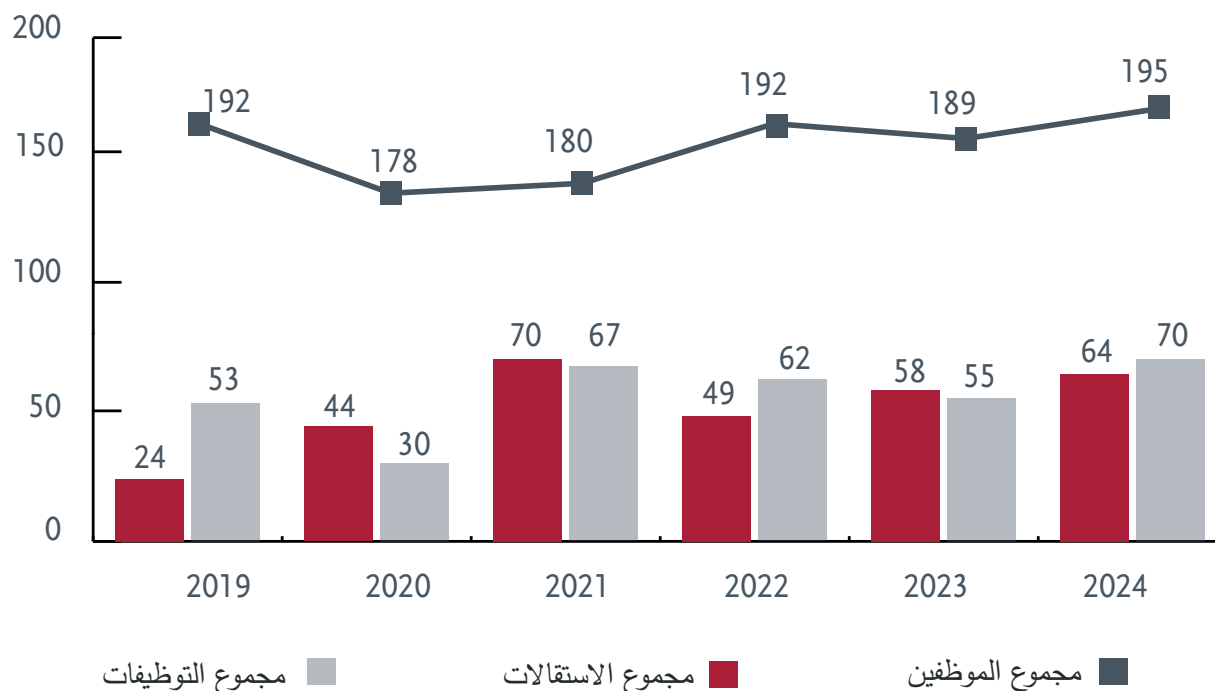
وعليه فقد بلغ بنهاية العام 2024 عدد العاملين في المصرف 195 موظفاً، مقابل 189 موظفاً في العام 2023، وفق التفاصيل التالية:

البند	31/12/2023	31/12/2024
عدد العاملين الكلي	189	195
عدد موظفي الإدارة	113	110
عدد موظفي الفروع	76	85
التعيينات خلال العام	55	70
معدل الدوران	31 %	33 %

وتلخص البيانات ادناه تطور عدد الموظفين ومعدل الدوران في المصرف بين عامي 2019 وحتى عام 2024.

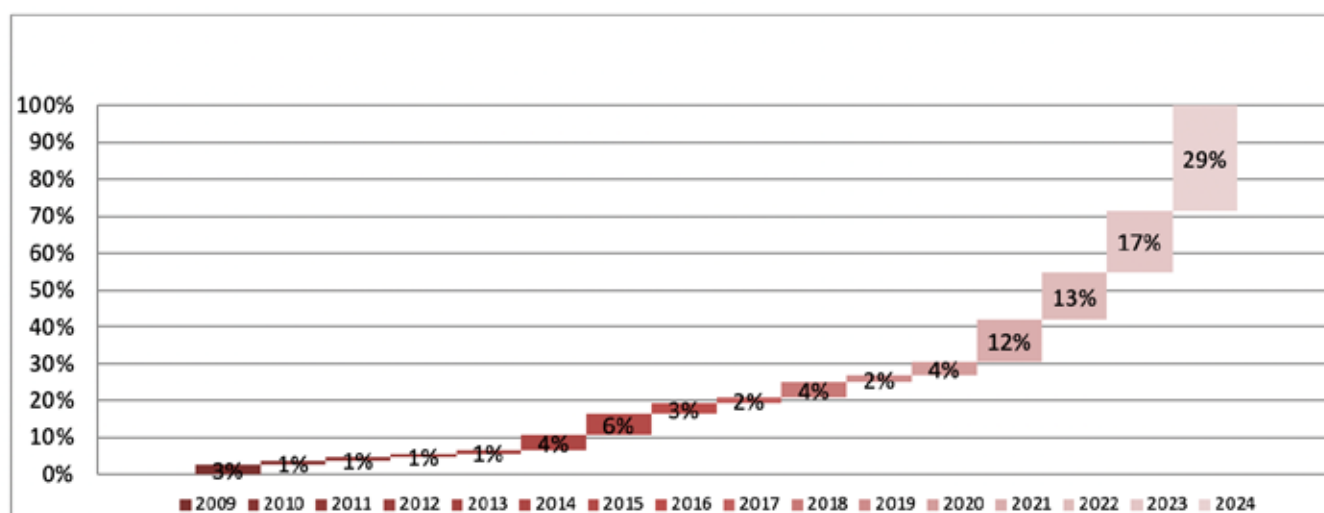


تطور مجموع الموظفين بين 2019-2024



وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من حركة دوران العاملين التي يشهدها المصرف هي نتيجة استمرار مفاعيل الأزمة الراهنة والأوضاع الاقتصادية في البلاد والتي تدفع أصحاب الكفاءات على الهجرة وبالتالي تؤثر سلباً على نسب أقدمية العاملين في المصرف، وبالتالي على الاستفادة من ثبات وتراكم المهارات المصرفية المكتسبة.

هيكلية الموارد البشرية وفق الأقدمية 31/12/2024



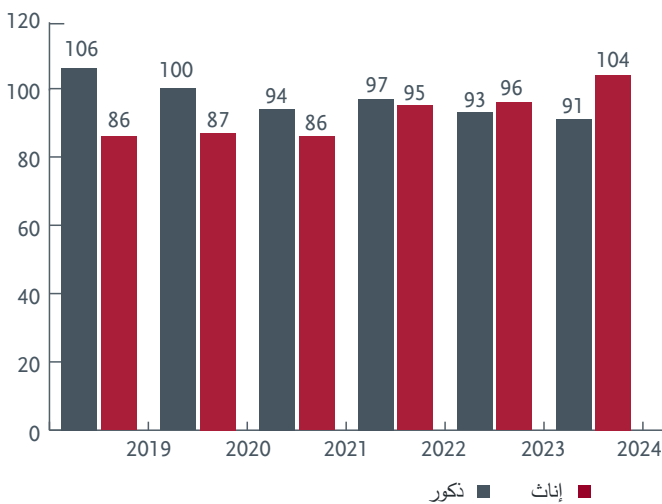
وبهدف التعويض عن هذا التناقص في الأقدمية وتأمين استمرار نشاط المصرف بأقل المخاطر، تعتمد إدارة المصرف بشكل مستمر على استقطاب الكفاءات الشابة السورية من أصحاب الخبرات المصرفية والمهنية وأصحاب المؤهلات الفنية من حاملي الشهادات الجامعية التي يتم تدريبها وتطويرها وتشجيعها على تحمّل المسؤوليات للحفاظ عليها ضمن فريق عمل البنك.

بفضل هذه السياسة تكوّن لدى المصرف فريق من الكوادر الوسطى التنفيذيين ممن يتمتعون بخبرة مصرفية مهنية أصبحت مقبولة تتراوح بين الست والعشر سنوات على الأقل على رأس معظم وحدات المصرف، يعاون كل منهم فريق عمل يتراوح عدده بين ثلاث و10 عاملين وفق حاجات العمل، مما ساهم في تعزيز كفاية الكادر البشري ومتانة البنية الإدارية، والحفاظ على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية. وانطلاقاً من هذا الواقع نجحت الإدارة في تأمين الاحلال المناسب لمعظم المناصب الإدارية في الهيكل التنظيمي.

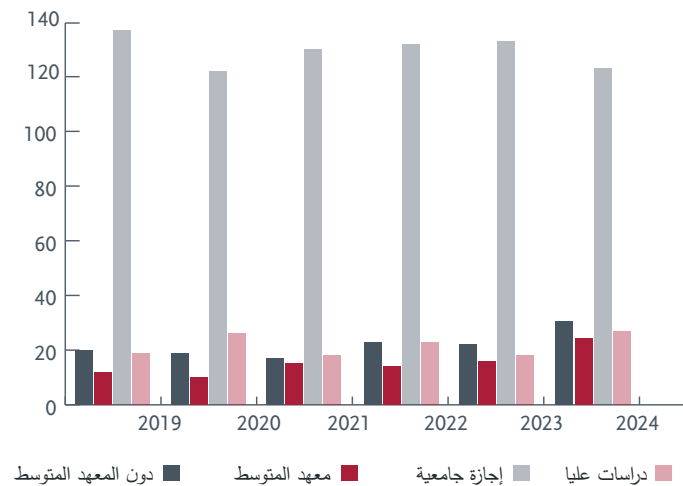
2.2 السهر على تكافؤ الفرص والمحافظة على مستوى تعليمي مرتفع

تابعت إدارة المصرف سعيها على التوظيف بناءً على الكفاءات والمؤهلات وبما يحقق التوازن بين الإناث والذكور ويوفر تطور المسار المهني للموظفين انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص. وقد شكل الموظفون الإناث بنهاية العام 2024 ما نسبته 53% من إجمالي الموظفين مقابل 51% عام 2023. بينما شكل حاملي الشهادات الجامعية 78% من موظفي المصرف عام 2024 (66% إجازة البكالوريوس و12% ماجستير)، مؤكداً بذلك على محافظة المصرف على سياسته في استقطاب ذوي المؤهلات العلمية العالية. مع منح الفرص لفئة الشباب حديثي التخرج. وتقوم الإدارة على تشجيع الموظفين لاستكمال تحصيلهم العلمي ونيل الشهادات العليا مما يرفع من سوية المعلومات والمؤهلات العلمية. وخلال العام 2024 تابع العديد من الموظفين الحصول على شهادات دراسات عليا من العديد من الجامعات السورية وبعده اختصاصات مثل قانون الأعمال وإدارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية.

نسبة الذكور والإناث بين 2019-2024



المستوى العلمي بين 2019-2024



2.3 دعم أجور الموظفين

بهدف التخفيف من الأثر السلبي للغلاء المعيشي وتدني القدرة الشرائية المسجل خلال العام 2024 وانعكاسات ذلك على متوسط الأجور اتخذت إدارة المصرف وبتوجيه من مجلس الإدارة سلسلة من الاجراءات:

1. رفع الحد الأدنى المعتمد في المصرف لأجور العاملين بمختلف مستوياتهم.
2. تخصيص بدل غلاء معيشي استثنائي للموظفين على مدار النصف الثاني من العام.
3. الاستمرار في تقديم منافع مختلفة للعاملين تساند وضعهم الاجتماعي منها تعويض أقساط مدارس وحضانة للأطفال وتخصيص لباس رسمي للموظف والتأمين الاستشفائي له ولعائلته بالإضافة للتأمين على الحياة. كما قامت الادارة بتوفير عدد من التسهيلات المالية للموظف من سلف و قروض سكنية واستهلاكية ودراسية و بفوائد تفضيلية.
4. استمرار المصرف بالتعاقد مع شركة نقل خاصة لتوفير باصات حديثة هدفتم تأمين خدمة النقل لموظفي المصرف إلى مراكز عملهم في دمشق وريفها بظل استمرار ارتفاع أسعار المحروقات والصعوبات التي يمكن ان يواجهها للتأمين تنقلاته.
5. التأكيد على حصول الأمهات العاملات في المصرف على كامل حقوق الأم العاملة. علماً أنهم يشكلون 29% من إجمالي الإناث العاملات في المصرف، أي ما يعادل 15% من إجمالي العاملين.

ارتفعت اجمالي ميزانية الموارد البشرية بنسبة 102% مقارنة بنهاية عام 2023. مما ساهم من جهة أولى في دعم القوة الشرائية والأوضاع الاجتماعية للموظفين، ومن جهة ثانية تحقيق تطلعات وأهداف الادارة بالمحافظة على استمرار عمل الكوادر أصحاب المؤهلات المصرفية في المصرف والحيلولة دون استقطابهم من قبل المصارف المنافسة، بالإضافة إلى الحفاظ على قدرة المصرف التنافسية في استقطاب كفاءات مصرفية جديدة.

2.4 متابعة دورات التدريب تطويراً للكفاءات العاملة:

تابعت مديرية الموارد البشرية خلال عام 2024 تنظيم دورات تدريب موجهة للعاملين في المصرف هدفتم إلى ترسيخ الخبرات التقنية في مختلف مجالات الإدارة المصرفية.

وقد تابعت مديرية الموارد البشرية تأمين تدريب الموظفين على المواضيع الملحوظة في خطة التدريب للعام 2024 لدى مراكز التدريب المتخصصة، بالإضافة للمشاركة في دورات مركز التدريب والتأهيل المصرفي والدورات التي يتم إعدادها من قبل مصرف سوريا المركزي بالتعاون مع مراكز ومؤسسات من خارج سورية، كما عملت الإدارة على استكمال تلبية بعض الاحتياجات التدريبية من خلال دورات تدريبية تم إعدادها وتقديمها من قبل الكوادر البشرية المؤهلة من داخل المصرف وبلغت 7 دورات استفاد منها 74 موظف، بالإضافة إلى تأمين مشاركة الموظفين بدورات تدريبية لدى الشريك الاستراتيجي، والمشاركة بورشات عمل وندوات علمية داخل سورية حيث بلغ عددها 53 دورة متضمنة دورات مركز التدريب والتأهيل المصرفي حيث استفاد منها 147 موظف.

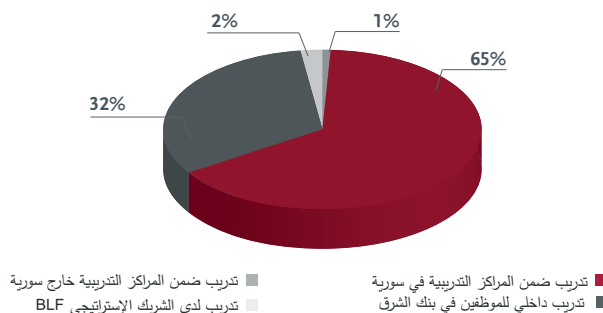
كما تم التحاق كل من السادة ناديا الشعار و ميشيل معماري بالبرنامج التدريبي (General Management Program) في المعهد العالي للأعمال ESA في لبنان، حيث أن البرنامج يتألف من خمس محاور انتهى بتقديم مشروع بحثي للتخرج.

كل ذلك ساهم في رفع مستوى المؤهلات والمهارات لدى الموظفين في مختلف المجالات الادارية والمصرفية والمالية والبيعية والمحاسبية والمعلوماتية.

وقد بلغت نفقات التدريب لعام 2024 مبلغ وقدره 585.56 مليون ليرة سورية، متضمنة مبلغ قدره 280 مليون ليرة سورية تم تحويله لمركز التدريب والتأهيل المصرفي التابع لمصرف سورية المركزي كمساهمة سنوية إلزامية عن عام 2024.

وقد استقبل المصرف عدد من الطلاب الجامعيين لفترات تتراوح بين أسبوعين لثلاث أسابيع لمتابعة تدريبات مهنية عملية لدى مختلف أقسام ومديريات المصرف، ساهم من خلالها بتعزيز معرفتهم بواقع العمل المصرفي وتمكنهم من تنفيذ مشاريع تخرج جامعية.

توزيع التدريب خلال عام 2024



3. على صعيد الإعلام والإعلان

3.1 في تنظيم نشاط الإعلام والإعلان

تعمل وحدة الإعلام والإعلان على نشر وترسيخ صورة بنك الشرق كمصرف تجاري يقدم خدمات مصرفية شاملة وفق الخطة السنوية المرصودة وتحقيقاً لذلك ساهمت هذه الوحدة بالتنسيق وبإشراف مديرية الإعلام والإعلان لدى الشريك الحليف بإصدار ونشر ما يلي:

- الإفصاحات الدورية المالية وغير المالية المتعلقة بالمصرف وفقاً للأنظمة والقوانين.
- البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية.
- المساهمة بتنظيم أعمال انعقاد الهيئة العامة للمساهمين بكافة عناصرها.
- متابعة تحديث المعلومات على الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف.
- الإشراف على تصميم ونشر الإعلانات عن المنتجات المصرفية للبنك وكافة أنشطته.

3.2 أنشطة العلاقات العامة

- تخصيص وصرف موازنة خاصة لنشاطات العلاقات العامة وذلك سعياً لاستمرار العلاقات الجيدة مع العملاء وبهدف تنمية هذه العلاقات، اعتمد بنك الشرق استراتيجية التواصل المباشر من خلال توفير وسائل ترويجية للمصرف أظهرت انتماءه العضوي للمجتمع وأسهمت في تثبيت العلاقة مع العملاء والمساهمين والسلطات الرقابية وغيرهم من أصحاب المصالح مع المصرف، نذكر منها:
- المساهمة في إعداد وتصميم المفكرة السنوية لعام 2025 بالتعاون مع أحد الخبراء المتخصصين موضوع شخصيات لسيرة سوريين وسوريات تولوا في مرحلة تاريخية تقع في الفترة ما بين 150 و 550 ميلادي مهاماً وسلطات عظام طبعت بامتياز مسار الإمبراطورية الرومانية خلال هذه الحقبة.
 - التواصل مع العملاء والمتعاملين مع المصرف في الأعياد والمناسبات المختلفة.

3.3 أنشطة المسؤولية الاجتماعية

لجنة العلاقة مع المساهمين

- تقوم هذه الوحدة بناءً على طلب مجلس الإدارة وأمانة السر بوضع سبل التواصل مع المساهمين وتسهيل الإجابة على طلباتهم لدى الجهات المعنية بالمصرف. يقوم المصرف بالحفاظ على حقوق مساهميه ومتابعة الإجراءات المتعلقة بمساهمتهم في رأس مال المصرف. حيث:
- يبذل جهود مستمرة للتواصل الدائم مع مساهميه.
 - يتابع تحديث عناوين إقامتهم بهدف الاتصال بهم كلما دعت الحاجة.
 - يجيب على استفساراتهم وتوفير المعلومات المطلوبة من كل منهم حول وضع مساهمتهم في المصرف بالإضافة إلى أي معلومات حول نشاط المصرف واستبيان رأيهم بالأداء.

لجنة ممارسات المساهمات والتبرعات الاجتماعية

تسعى إدارة بنك الشرق بالمساهمة في رعاية النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك قدر ما تسمح به الميزانية الموضوعة لهذا الغرض وعليه تمّ خلال العام 2024 مايلي:

- رعاية المؤتمر الطبي في نقابة الأطباء بقيمة 378,000 ل.س.
- رعاية اجتماع الهيئة الاستشارية لنقابة اطباء سورية بقيمة 14,781,000 ل.س.
- المشاركة باحتفال العيد الثلاثين لدائرة العلاقات المسكونية بقيمة 25,000,000 ل.س .
- رعاية مالية لورشة عمل حول واقع سوق التمويل للمشاريع المتناهية الصغر بقيمة 10,000,000 ل.س.

أما بالنسبة للتبرعات فقد شملت مايلي:

- تبرع لبطركية انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس - كنيسة القديس جاورجيوس - شرقي التجارة بمبلغ 100,000 ل.س.
- تبرع لفوج مار أفرام السرياني البطريركي بدمشق بمبلغ 25,000,000 ل.س.
- تبرع لدائرة العلاقات المسكونية والتنمية GPA بمناسبة مرور 30 عام على تأسيسها بمبلغ 25,000,000 ل.س.

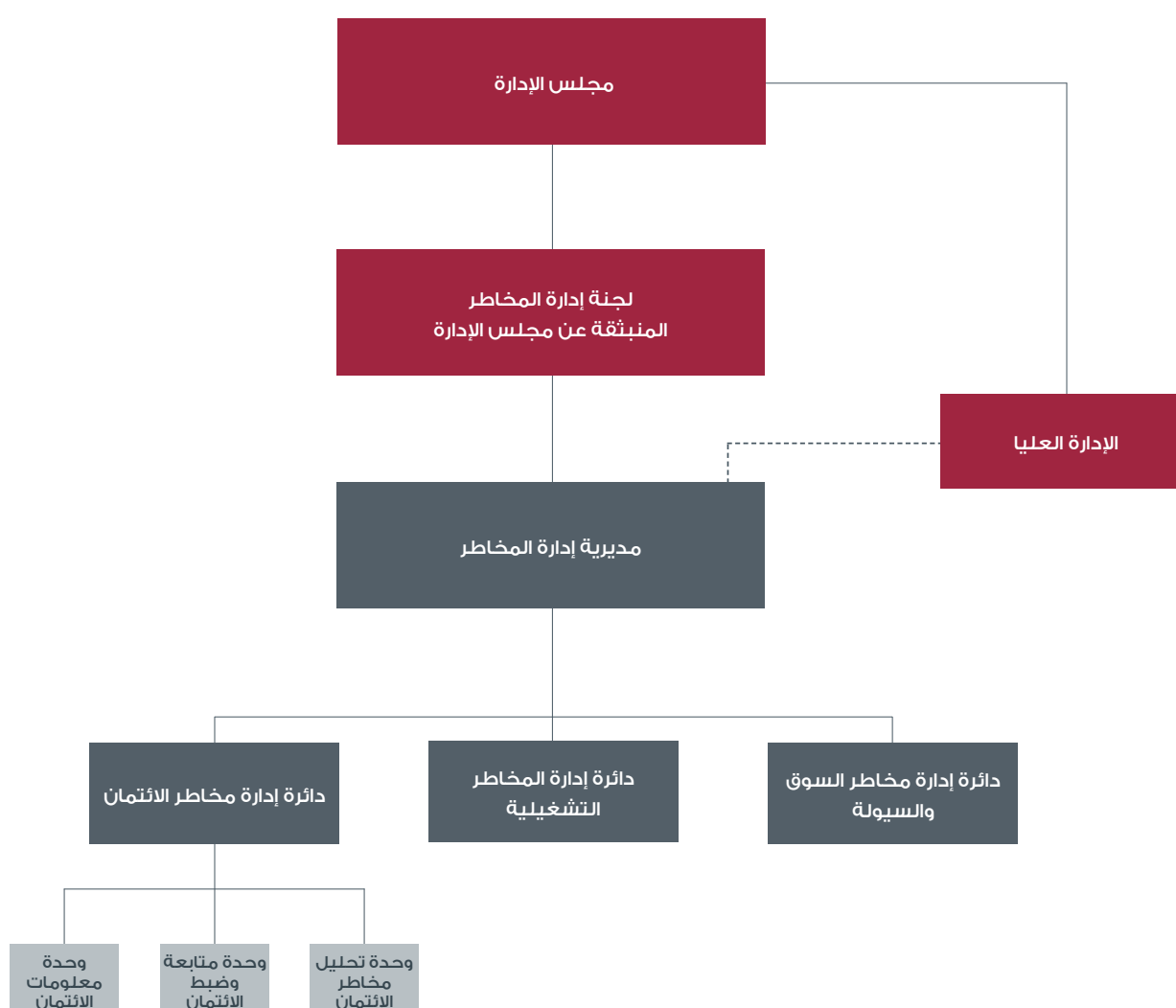
4. إدارة المخاطر

دور إدارة المخاطر أساسي في ضمان تحقيق أهداف أصحاب المصلحة كافة وضمان التطور المستقر وتحقيق أهداف المصرف ضمن حدود المخاطر المقبولة، من خلال منهجية إدارة مخاطر مدعومة بأسس ومبادئ الحوكمة العالمية من خلال كوادرات طموحة.

يقوم دور مديرية إدارة المخاطر على كشف مصادر المخاطر والعمل على تقييم أثاره المحتملة والرقابة المستمرة للمخاطر ومتابعة الحدود الرقابية الداخلية ويشمل ذلك كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ائتمانية، سيولة، سعر الفائدة، سعر الصرف، تشغيلية، سمعة، قانونية، وأي مخاطر أخرى) للمساعدة على رفع التوصيات من قبل لجنة المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة من قبل مجلس الإدارة.

ويتم بشكل سنوي مراجعة ملف إدارة مخاطر المصرف لتعزيز فعالية مؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر وفق تطور حجم أعمال المصرف.

الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة المخاطر



يتكون الهيكل التنظيمي ضمن مديرية إدارة المخاطر من 16 منصب وظيفي ويوجد 3 شواغر وظيفية وهي رئيس وحدة لكل من وحدة مخاطر السوق والسيولة، ووحدة المخاطر التشغيلية، إضافة إلى موظف ضمن وحدة ضبط الائتمان، ونظراً لندرة الكوادر المصرفية المؤهلة في هذه المجالات في السوق المحلية والتنافس على استقطابها، فإنه يتم الاعتماد على مبدأ مداورة الأدوار وتطوير مهارات العاملين في مديرية المخاطر للقيام بالمهام المختلفة الأخرى، وبما يضمن إحلال بمستوى جيد على صعيد مختلف أقسام مديرية المخاطر، تزامناً مع استمرار البحث عن أصحاب الخبرة والكفاءة المناسبة لملء الشواغر الوظيفية.

منهجية خطوط الدفاع الثلاثة

تعتمد مديرية إدارة المخاطر منهجية خطوط الدفاع الثلاثة في عملية إدارة المخاطر الشمولية، حيث تؤمن بأن كل موظف هو شريك بعملية إدارة المخاطر من موقعه ومسؤولياته، ويوضح الشكل التالي عملية إدارة المخاطر في بنك الشرق.



وفي ما يلي عرض لأكبر مصادر المخاطر التي يتعامل معها المصرف.

خط الدفاع الأول / خطوط العمل:

تشكل خطوط العمل التي يتولد ضمنها المخاطر خط الدفاع الأول في عملية إدارة المخاطر وهي المسؤولة عن تحديد وإدارة المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة التي تكون مسؤولة عنها، حيث يعتبر الإبلاغ من قبلهم عن المخاطر المحتملة والتوصيات أساسياً في عملية إدارة المخاطر.

خط الدفاع الثاني / المديرية الرقابية:

تشكل المديرية الرقابية خط الدفاع الثاني لجهة القيام بدورهم بنشر الوعي والعمل مع خط الدفاع الأول بتحديد المخاطر وتقييمها ووضع التوصيات لتجنب حدوثها أو تكرارها، وتلعب مديرية إدارة المخاطر دوراً محورياً بنشر ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية ومنهجية خطوط الدفاع الثلاثة حيث تضع إطار عمل للبيئة الرقابية من خلال تعزيز التعاون والانسجام بين خطوط الدفاع ودراسة التوصيات المناسبة مع كافة الجهات المعنية وترفعها للإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة للوصول إلى بيئة رقابية أفضل.

خط الدفاع الثالث / مراجعة مستقلة:

خط الدفاع الثالث حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لضوابط وعمليات وأنظمة إدارة المخاطر للمصرف، الأمر الذي يساعد بتقييم المخاطر ومتابعة تنفيذ التوصيات عند مراجعة أدوات الضبط الداخلي لتعزيز البيئة الرقابية.

4.1 مخاطر الائتمان

- تتألف دائرة إدارة المخاطر الائتمانية من ثلاث أقسام: قسم تحليل مخاطر الائتمان، قسم متابعة وضبط الائتمان، قسم معلومات الائتمان.
- تمثل مخاطر الائتمان أكبر فئة من فئات المخاطر المالية لدى المصرف وهي احتمال عدم وفاء العميل بالتزاماته التعاقدية تجاه بنك الشرق الأمر الذي يمكن أن يؤثر على إعادة سداد الديون بمواعيدها، قمنا خلال العام 2024 بتعزيز البيئة الرقابية لإدارة مخاطر الائتماني من خلال مايلي:
- استقطاب رئيس لوحدة تحليل مخاطر الائتمان والعمل على متابعة عمليات التدريب لموظفي مديرية المخاطر ضمن المصرف إضافة إلى الدورات المتوفرة لدى مركز التدريب المصرفي أو مراكز تدريب متخصصة وذلك لتأمين استمرارية العمل والحفاظ على مستوى الجودة والدقة بعملية تحديد وتقييم مخاطر الائتمان والمخاطر المرتبطة بها.
 - مراجعة مستندات التوصيف الوظيفي لكافة وحدات مديرية إدارة المخاطر ولكافة المناصب الوظيفية ضمنها، مع ضمان وجود فصل المهام والرقابة والتوقيع المزدوج ضمن الكادر المتوفر.
 - واصلنا تعزيز تطبيق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م.ن) تاريخ 14/2/2019 المتضمن التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS 9). من خلال مراجعة كافة المستندات المتعلقة بتطبيق المعيار من سياسات وإجراءات واختبار جودة نتائج التطبيق.
 - تطوير كفاءة عمل دائرة مخاطر الائتمان حيث قمنا بمراجعة نماذج عقود القرض وعقود التعامل مع الخبراء العقاريين ومعقبي المعاملات إضافة إلى نموذج تقرير التخمين العقاري ليعكس بشكل أفضل المخاطر المحتملة من جراء اعتماد العقار كضمانة مقابل التسهيلات الممنوحة.
 - المراجعة الدورية لحدود المخاطر الداخلية إضافة إلى الحدود المحددة ضمن سياسة واستراتيجية التسليف لعام 2024 ورفع تقارير دورية للإدارة العليا ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالانحرافات في حال وجودها.
 - نتيجة للتطورات التي تشهدها البلاد منذ تاريخ 08/12/2024، يتم بشكل مستمر متابعة الوضع الاقتصادي وبيئة العمل المصرفي والتي لا تزال غير مستقرة بدرجة كافية لرسم سياسة واستراتيجية تفصيلية للمصرف للعام 2025، علماً أن الإطار العام والتوجهات المستقبلية محددة.
 - مراجعة سياسة التسهيلات الائتمانية لموظفي بنك الشرق لعام 2025 متضمنة معدل الفائدة الجديد بناء على كلفة مصادر التمويل للعام 2024، وعرضها على لجنة المخاطر والحصول على مصادقة مجلس الإدارة.
 - مراجعة سياسة التحصيل وتوفيقها مع الصلاحيات المحددة ضمن موثيق لجان التسليف وتضمينها بإيضاحات تتعلق باتعاب المحاماة وعرضها على لجنة المخاطر والحصول على مصادقة مجلس الإدارة.
 - مراجعة كافة مخاطر التعرضات مع المؤسسات المالية داخل وخارج سورية ووضع التوصيات حول المخاطر المتعلقة بها والخسائر الائتمانية المتوقعة الواجبة التكوين ورفعها إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة.
 - تنفيذ جرد ورقي والكتروني مفصل لكافة الضمانات والوثائق لعملاء محفظة التسليف الائتمانية عن عام 2024 ورفع تقرير للجنة المخاطر بعدم وجود أي نواقص.

4.2 مخاطر السوق والسيولة

تعنى دائرة إدارة مخاطر السوق والسيولة التي تتبع لمديرية المخاطر بضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وعلى توفر السيولة الكافية التي يمكن استغلالها ضمن فرص استثمارية تحقق هامش فوائد صافية مجدية للمصرف، كما تعنى بإدارة وتوقع العوائد والتكاليف ومدى تأثير التغيرات بأسعار الفائدة على صافي هامش الفائدة المرتقب ولاحقاً على قرارات الإدارة التشغيلية والاستثمارية قصيرة وطويلة الأجل.

4.2.1 مخاطر أسعار الفائدة

- يتم مراقبة مخاطر أسعار الفائدة عن طريق تحديد المخاطر وتحليلها والتنبؤ بالعوامل المؤثرة على قيمة هامش الفائدة الصافي بين الموجودات والمطالبات وعلى قيمة الأدوات المالية الحساسة لأسعار الفائدة؛ وبالتالي تحقيق الحد الأعلى الممكن من الأرباح بما يتوافق مع أهداف المصرف من خلال:
- مراقبة أسعار الفوائد العالمية وأثرها على الفوائد المطبقة بالعملة الأجنبية وفق القرارات النافذة.
 - مراقبة مستمرة للشروط والاتفاقيات ضمن عقود التسهيلات الائتمانية وآلية تطبيقها وتعديلها وفقاً لتغير أسعار الفوائد العالمية والمحلية وذلك لدرء المخاطر الناجمة عن تغير أسعار الفائدة.
 - وتحديد مخاطر أسعار الفائدة من خلال التقارير التي يتم إعدادها.

واعتمدت مديرية المخاطر في تحليل وقياس مخاطر أسعار الفائدة على النماذج التالية:

- I. نموذج تحليل الفجوة (Gap Analysis Model) بين الموجودات والمطالبات الحساسة لأسعار الفائدة: يتم دراسة وتحليل مدى تأثير تغيرات أسعار الفائدة السائدة والمتوقعة وتغيرات عناصر الموجودات والمطالبات على صافي هامش الربح المتوقع (Net Interest Margin)
 - II. نموذج تحليل الأجل (Duration Gap Analysis Model): يتم قياس حساسية سعر الفائدة للموجودات والمطالبات حيث يأخذ بالاعتبار وقت التدفقات النقدية ضمن فترات زمنية، تساعد طريقة المحاكاة على تقييم التأثير المحتمل للتغير بأسعار الفائدة على ربحية المصرف
 - III. التحليل بواسطة محاكاة (Simulation Analysis): وذلك من خلال إجراء عملية المحاكاة لاتجاهات أسعار الفائدة المتوقعة في المستقبل أو مدى تأثير اعتماد المصرف استراتيجيات معينة بخفض أو رفع أسعار الفائدة على عناصر الموجودات والمطالبات وفق تغيرات السوق واستراتيجية المصرف لرسم هيكلية بياناته المالية أو الوضع التنافسي ضمن السوق المصرفي
- ويتم مقارنة النتائج بالحدود والنسب الرقابية الداخلية الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة ورفع التوصيات للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ الاقرارات المناسبة وتطبيق استراتيجيات التحوط إذ لزم الأمر.

4.2.2 مخاطر أسعار الصرف

خلال عام 2024، تمت مراجعة سياسة إدارة مخاطر أسعار الصرف ومراكز القطع البنوي والتشغيلي من قبل مديرية المخاطر ومديرية الخزينة حيث يتم من خلال هذه المراكز كافة عمليات القطع الأجنبي، ويحوز المصرف مراكز القطع الأجنبي التالية:

1. مركز قطع بنوي هو عبارة عن الجزء المدفوع بالقطع الأجنبي من رأس المال عند الاكتتاب، مضافاً إليه مبالغ مركز القطع البنوي الناتجة عن زيادة رأسمال المصرف تبعاً خلال السنوات الماضية، حيث يبلغ إجمالي هذا المبلغ ما يعادل 30.82 مليون د.أ. ولا تعتبر الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي ضمن الأرباح القابلة للتوزيع والأرباح الخاضعة للضريبة، كما لا تحتسب هذه الأرباح ضمن الأموال الخاصة الأساسية عند احتساب كفاية رأس المال، إنما تعتبر من ضمن الأموال الخاصة المساندة.
2. مركز قطع تشغيلي هو عبارة عن صافي مجموع المراكز التشغيلية للعملاء الأجنبية الناتجة عن عمليات بالقطع الأجنبي مقابل الليرة السورية. ويمثل مركز القطع التشغيلي الصافي الفرق بين مجموع الموجودات ومجموع المطالبات بكافة العملات الأجنبية. ويجوز للمصارف العاملة في القطر المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي الاحتفاظ بمركز قطع تشغيلي صافي مدين أو دائن بنسبة 2% (علماً أنه تم رفع هذه النسبة إلى 5% بداية من عام 2025) بموجب القرار رقم (87/ل.أ) تاريخ 04/02/2025 كحد أقصى من الأموال الخاصة الأساسية الصافية.

تابعت مديرية إدارة المخاطر خلال عام 2024 مراقبة أصول ومطالبات المصرف بكافة العملات الأجنبية والتأكد من توفر مصادر النقد الأجنبي لتأمين متطلبات العملاء، واختبرت تحليل الحساسية لمراقبة أثر تغيرات أسعار الصرف على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير مفاجئ في أسعار الصرف.

وبناءً على قرار مجلس النقد (206/م.ن) تاريخ 24/12/2024 قام مصرفنا بنكويين مؤونة مقابل تقلب أسعار القطع الأجنبي تعادل (5%) من وسطي مركز القطع التشغيلي الصافي عن الشهر السابق بالعملات الأجنبية للتخفيف من المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار القطع الأجنبي للمراكز المحتفظ بها.

4.2.3 مخاطر أسعار الفائدة

تهدف عملية إدارة مخاطر السيولة إلى المراقبة والمتابعة المستمرة لتحقيق التوازن بين قدرة المصرف على تلبية احتياجات والتزامات العملاء وعدم وجود فائض سيولة إضافي لا يتم استغلاله لتوليد أرباح تشغيلية.

خلال العام 2024 تم مراجعة سياسة إدارة مخاطر السيولة وتعزيزها من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات كافة المديرية المعنية واعتماد مجموعة من التقارير التي تقيس وتحدد وتقيم المخاطر الكامنة في السيولة من خلال الاعتماد على دراسة طبيعة الودائع الحساسة لتغيرات السوق والودائع المستقرة وتبويبها ضمن شرائح تخصص كل منها لمنح تسهيلات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل بما يضمن سيولة متينة ضمن تغيرات السوق المختلفة وبما يساهم بتعزيز ثقة المودعين وأصحاب المصلحة دون تأثير سلبي كبير على الأرباح، وتابعنا الحفاظ على جودة إدارة مخاطر السيولة من خلال أدوات الضبط الداخلي لإدارة مخاطر السيولة من خلال الوظائف التالية:

1. تحليل وتوازن هيكل الموجودات والمطلوبات ومراقبة فجوات الاستحقاق.
2. مراقبة نسب السيولة التنظيمية وتتبع الحدود الرقابية الداخلية ومؤشرات الإنذار المبكر.
3. محاكاة سيناريوهات أزمات سيولة وتنفيذ اختبارات ضغط دورية وتقييم قدرة المصرف ووضع خطط طوارئ السيولة.

4.4 المخاطر التشغيلية

تقوم دائرة إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مديرية إدارة المخاطر، بدور تحسين مستوى وفعالية أنظمة الرقابة بالإضافة لتلبية معدل كفاية رأس المال وتلعب الدور الرئيسي في إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف.

كما يكون أحد أهدافها التأكد من أنّ المخاطر مسيطر عليها إلى المستوى الذي يعتبره مجلس الإدارة مقبولاً، وإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالمخاطر التشغيلية غير المسيطر عليها أو التي تتجاوز القدرة على التحمل.

وفي العام 2024، تمت مراجعة سياسة إدارة المخاطر التشغيلية والتي تتضمن تصنيف المخاطر التشغيلية السبعة في حال وقوعها ومثال على كل منها كما يلي:

1. الاحتيال الداخلي: النشاط غير المصرح به.
2. الاحتيال الخارجي: السرقة والاحتيال وأمن المعلومات والقرصنة الإلكترونية.
3. ممارسات التوظيف وسلامة موقع العمل: علاقات الموظفين والبيئة الآمنة وحالات التمييز.
4. العملاء والمنتجات وممارسة الأعمال: الممارسات التجارية أو السوقية غير السليمة.
5. الأضرار التي تلحق بالأصول المادية: الكوارث الطبيعية والإرهاب وأعمال التخريب.
6. اضطرابات الأعمال وتعطل الأنظمة: انقطاع الخدمات وتعطل الأنظمة والأجهزة الإلكترونية.
7. التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات: المراقبة وإعداد التقارير الأطراف المقابلة كالبائعين والموردين.

وقامت إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الشرق بما يلي:

1. مراجعة سياسات واجراءات عمل دائرة المخاطر التشغيلية إضافة إلى مديريات المصرف وتقييم توافقها مع مبادئ الضبط الداخلي الفعال
 2. تقييم مخاطر عمليات الإسناد الخارجي للمخاطر التي تؤثر على ملف مخاطر المصرف كبوالص التأمين.
 3. تقييم مخاطر المنتجات والخدمات الجديدة بما فيها عمليات الإسناد الخارجي للأنشطة الإلكترونية من خلال تقييم كفاية ضوابط العقود مع الشركات الخارجية التي تزود هذه الخدمات للمصرف.
 4. وضع التوصيات وفق الآليات المعتمدة لدى بنك الشرق للحد من المخاطر
 5. تعريف ملفات مخاطر على مستوى دوائر - أنشطة عن طريق إدارة ورش العمل الخاصة بها بالاعتماد على منهجية التقييم الذاتي للمخاطر (RC-SA) من خلال تقييم أدوات الضبط الداخلي والاجراءات الرقابية في المصرف: حيث يتضمن ملف المخاطر تعريفاً للمخاطر والقدرة على التحمل والاجراءات الرقابية على مستوى كل وحدة.
 6. جمع وتحليل بيانات الخسارة الداخلية المتعلقة بالأحداث التشغيلية، لتقييم مدى تعرض البنك للمخاطر التشغيلية وفعالية الضوابط الداخلية.
 7. ينتهج بنك الشرق إطار الممارسات السليمة لإدارة المخاطر والمبنية على أساس إنّ عملية إدارة المخاطر هي عمل مشترك ومستمر بين وحدات ودوائر المصرف كل حسب دوره ويعتمد على وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة يتم بناؤها على أسس سليمة وبالتالي يتم الاعتماد عليها لتوفير حوكمة مصرفية سليمة لإدارة المخاطر وفق منهجية "خطوط الدفاع الثلاثة".
- ولمزيد من التفاصيل حول إفصاحات إدارة المخاطر يمكن مراجعة الإفصاح رقم 36 في تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

5. مراقبة الالتزام

تعنى مديرية مراقبة الالتزام بمراقبة التزام مختلف أنشطة المصرف بالأنظمة والقوانين النافذة ولاسيما النازمة للعمل المصرفي وتوجيهات مجلس النقد والتسليف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتشريعات الدولية، وتقوم هذه المديرية بإعداد ورفع تقاريرها الدورية بهذا الشأن لكل من مجلس إدارة المصرف ومفوضية الحكومة لدى المصارف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (حسب الاختصاص)، ويتولى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق* المنبثقة عنه الدور المناط به متضمناً رسم استراتيجية المصرف في إدارة مخاطر الالتزام والمتابعة والإشراف على أعمال هذه المديرية.

قامت مديرية مراقبة الالتزام خلال عام 2024 بالعديد من المشاريع النوعية بتوجيه من مصرف سورية المركزي ومجلس الإدارة، إضافة إلى المشاريع الداخلية المؤثرة على عمل المصرف والارتقاء بأعماله مع المهام والمتابعات اليومية من قبل الوحدات التابعة للمديرية، أهمها:

* تقرر تشكيل لجنة خاصة منبثقة عن مجلس الإدارة تسمى لجنة الالتزام خاصة بمتابعة كافة التقارير الصادرة عن مديرية مراقبة الالتزام وستبدأ أعمالها في عام 2025

- قامت مديرية مراقبة الالتزام بمشروع لمراجعة كافة بيانات الشركات والمفوضين بالتوقيع عنها وصلاحيات مجالس إدارتها والوقوف على تحديث البيانات بالتنسيق مع فروع المصرف المعنية مما يساعد على خلق قاعدة بيانات محدّثة متكاملة تساعد إدارة المصرف لتمويل العديد من المشاريع التجارية لهذه الشركات.
- كما تمّ العمل بالتنسيق مع شبكة إدارة الفروع على إعداد عرض تقني للدخول في مناقصة مشروع توزيع مساعدات نقدية إنسانية ومشروع تقديم قسائم مساعدات الكترونية إنسانية للعديد من المنظمات الدولية المرخصة للقيام بهذه الأعمال لجهة تنظيم آلية البحث على اللوائح السوداء المحلية والدولية للمستفيدين من المساعدات للتحوط لأي مخاطر عدم التزام محتملة.
- وشاركت مديرية مراقبة الالتزام في تطوير بنية الدفع الالكتروني الخاصة بتطبيق المصرف My Sharq لما يخص معلومات العملاء المطلوبة لجهة التحويلات الالكترونية بين الحسابات وبمراقبة كافة العمليات الالكترونية التي تخص تسديد الفواتير والرسوم والاقساط للتأكد من عدم وجود أي عملاء يستعملون حساباتهم على سبيل المهنة لإجراء عمليات تسديد فواتير الكتروني للمواطنين مقابل مبالغ مالية دون أن يكون مرخص لهم بذلك.
- والمشروع الأبرز كان خلال النصف الثاني من عام 2024 بفتح حسابات مصرفية لأكثر شريحة من المواطنين لتلقي الدعم الحكومي ضمن مشروع معد من قبل رئاسة مجلس الوزراء وبإشراف مصرف سورية المركزي وذلك بإنشاء منصة خاصة لتقديم الدعم الحكومي للمواطنين في ذلك الوقت، حيث عملت مديرية مراقبة الالتزام على تقديم الدعم الكامل لفروع المصرف خلال ساعات الدوام الإضافية وفي كافة أيام السبت من كل أسبوع لتلبية متطلبات فتح الحسابات لأكثر عدد ممكن من المواطنين.
- وتزامن ذلك مع تصحيح واستكمال كافة البيانات الناقصة لمعاملتي المصرف من رقم خليوي إلى رقم هوية وطني بحيث أصبحت قاعدة بيانات المتعاملين لدى بنك الشرق متوافقة مع المعايير الرقابية المطلوبة من قبل الجهات الرقابية وفق القوانين والأنظمة النافذة.
- دراسة الاتفاقية الموقعة مع شركة الهرم للحوالات المالية الداخلية بالليرة السورية مع المديريات المختصة في المصرف بما يضمن التزام كافة الأطراف بالقوانين والتشريعات المحلية إضافة إلى الوقوف على مخاطر عدم الالتزام بالتحقق من القوائم السوداء لعملاء الفريقين بما يضمن تقديم خدمة تحويل الأموال للمتعاملين من عملاء الطرفين بشكل دقيق وسريع مع القيام بكافة إجراءات العناية الواجبة وفق السياسات والإجراءات الداخلية الخاصة بالمصرف وتعليمات السادة مجلس الإدارة.
- أما بخصوص تقديم التدريب اللازم لكافة العاملين ضمن بنك الشرق فقد تمّ تقديم تدريب تخصصي ميداني على مستوى عالي من قبل مديرية مراقبة الالتزام لفروع المصرف في محافظات (طرطوس - اللاذقية) إضافة إلى ورشة عمل لكافة العاملين الجدد في الفروع العائدة لمحافظة دمشق وريفها وذلك لخلق ثقافة الالتزام ورفع مستوى الوعي لدى الموظفين لجهة أهمية الفروع في التعرف على عملائهم واعتبارهم خط الدفاع الأول لوقف أي عمليات أو حسابات قد تحمل مؤشرات غسل أموال أو تمويل الإرهاب والتوعية بخصوص الإبلاغ عن أي حالات مشتبّهة بشكل مباشر للسادة مسؤول الإبلاغ أو نائبه وقد أشرف على هذه الجلسات التدريبية مدير مديرية مراقبة الالتزام ورئيس وحدة التحقق بشكل مباشر.
- كما تمّ إجراء مهام ميدانية على فروع المصرف للتحقق من التزامها بمتطلبات الجهات الرقابية والسياسات والإجراءات الخاصة بمصرفنا وللوقوف على التزام الفرع بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقد شملت هذه المهام فروع محافظات (اللاذقية - طرطوس) وفروع جرمانا - الغساني - المالكي.

وفيما يلي ملخص عن الوحدات التابعة لمديرية مراقبة الالتزام وعن الأعمال والمهام اليومية المنجزة خلال عام 2024:

5.1 التحقق من الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الوحدة المسؤولة عن متابعة التزام المصرف بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن مهماتها:

1. الرقابة المستمرة على حركة حسابات العملاء والعمليات المصرفية بما فيها عمليات السحب والإيداع النقدي وتحويل العملات والخارجية والداخلية ضمن بنك الشرق والشيكات بهدف التأكد من مطابقة / تجانس العمليات المصرفية المطلوب تنفيذها مع طبيعة وحجم نشاط العميل وأصحاب الحقوق الاقتصادية، ومتابعة الملاحظات الناتجة لمعالجتها والتأكد من عدم تكرارها ويعتبر أداء الفروع جيداً حيث تمّ معالجة كافة الملاحظات المسجلة وفق توصيات وحدة التحقق سواء بما يتعلق بالعمليات النقدية أو بالحوالات والشيكات.
2. الرقابة المستمرة على حسابات العملاء الجديدة والمحدّثة وتطبيق إجراءات اعرف عمليّك وتجديد المعلومات التعريفية للعميل دورياً، ودراسة الحسابات المصنفة عالية المخاطر ومتابعة تحديث بياناتها حيث بلغت نسبة الملاحظات المسجلة 4% فقط من إجمالي الحسابات الجديدة التي تمّ فتحها خلال عام 2024 مما يعكس مؤشر جودة مرتفع عن أداء الفروع في طلب المستندات والأوراق اللازمة لفتح الحساب وفق تقييم وحدة التحقق أما فيما يخص تحديث بيانات العملاء فيعتبر أداء الفروع منخفض إلى متوسط بسبب عدم تجاوب العملاء للقيام بزيارة المصرف وتحديث بياناتهم وفق المتطلبات الرقابية رغم قيام المسؤولين بالاتصال بهم ومتابعتهم بشكل دوري.

3. متابعة الجزاءات الواردة إلى المصرف (حيث لم يسجل بحق المصرف سوى مخالفة واحدة خلال عام 2024)، والعمل على تحديث بيانات المصرف لدى المصارف المراسلة، وتحديث بيانات المصارف المراسلة لدى مصرفنا وفق السياسات والإجراءات المتبعة والتأكد من التزام نشاطاتها بمعايير مراقبة الالتزام المعتمدة مصرفياً.

4. متابعة الالتزام بالتشريعات والضوابط الدولية الواجبة مراعاة بطلب من السلطات الرقابية المحلية، وخصوصاً بمجال مكافحة التهرب الضريبي، والالتزام بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، وبمتابعة المخاطر المرتبطة ببرامج العقوبات الدولية.

5.2 وحدة مراقبة الامتثال

الوحدة المسؤولة عن متابعة التزام المؤسسة بكافة القوانين والقرارات والتعاميم وكفاية السياسات والإجراءات المعتمدة بما لا يتعارض مع مهام وحدة التحقق من الالتزام ومن مهامها:

1. متابعة تحديث قاعدة بيانات تتضمن القوانين والتعليمات الصادرة والكتب الواردة من الجهات الرقابية والرسومية، والتي بلغ عددها 330/ قرار وتعميم خلال عام 2024 إضافة إلى مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بعمل المديرية في المصرف، وفق الخطط المحددة وبما يتوافق مع القوانين النافذة.

2. مراجعة الإجراءات والوثائق المتعلقة بالمنتجات الجديدة (بما فيها التعاقد مع شركات الحوالات المالية الداخلية وشركات الدفع الإلكتروني) في ضوء التشريعات النافذة، إضافة لمتابعة الإجراءات المتخذة من قبل المصرف لمعالجة الشكاوى والإبلاغات الواردة حيث قامت وحدة الامتثال بمتابعة ردود المصرف ضمن المهل المحددة وفق تعاميم الجهات الرقابية وتحققت من التزامه بذلك.

3. متابعة الجزاءات الواردة إلى المصرف (حيث لم يسجل بحق المصرف سوى مخالفة واحدة خلال عام 2024)، والعمل على تحديث بيانات المصرف لدى المصارف المراسلة، وتحديث بيانات المصارف المراسلة لدى مصرفنا وفق السياسات والإجراءات المتبعة والتأكد من التزام نشاطاتها بمعايير مراقبة الالتزام المعتمدة مصرفياً.

4. متابعة الالتزام بالتشريعات والضوابط الدولية الواجبة مراعاة بطلب من السلطات الرقابية المحلية، وخصوصاً بمجال مكافحة التهرب الضريبي، والالتزام بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، وبمتابعة المخاطر المرتبطة ببرامج العقوبات الدولية.

5.3 وحدة المراقبين المصرفيين الداخليين

هي الوحدة المسؤولة عن مراقبة التقيد بالسياسة العامة للمصرف ومراجعة البيانات المالية للمصرف وضوابط وتعليمات العمل والتحقق من انسجامها مع القرارات والأنظمة والقوانين النافذة للناظمة للعمل المصرفي، والتحقق من كفاية التقيد بالعمل فيها، ومتابعة المخاطر المتنوعة التي يواجهها المصرف وتوجيهات مجلس الإدارة والإجراءات المتخذة للتقيد بالعمل فيها.

تقوم الوحدة بإنجاز مهام تدقيق سنوية وفق خطة موافق عليها من مفوضية الحكومة لدى المصارف ومعتمدة من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بالإضافة إلى تنفيذ مهام تدقيق طارئة بطلب من مصرف سورية المركزي.

من المهام الدورية السنوية والتي تم إنجازها التدقيق في صحة البيانات المالية المعدة للنشر عن كل ربع من عام 2024 والافصاحات بشأنها ونماذج الأوضاع المصرفية عن كل شهر من أشهر السنة إضافة إلى مهمة تدقيق نماذج القرار 4/م.ن المتعلق بتصنيف الديون وتكوين المخصصات عن كل ربع من عام 2024 وتدقيق كفاية الأموال الخاصة بشكل نصف سنوي.

قد أنجزت الوحدة ضمن خطة عملها المعتمدة مهام نوعية شملت عدة مديريات كالتجارة الخارجية ومديرية المالية ومديرية التسليف لجهة تدقيق عمليات التجارة الخارجية استيراد - تصدير وتدقيق قيود التسوية والعمليات الحرة وتدقيق مكافحة غسل الأموال.

وقد قام فريق عمل المراقبين المصرفيين الداخليين برفع التقارير بشأن الملاحظات والتوصيات الصادرة عن مهام التدقيق هذه إلى مفوضية الحكومة ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. ولحظت هذه اللجنة تنفيذ غالبية التوصيات الصادرة خلال العام 2024، ومتابعة تنفيذ المتبقي منها.

6. التدقيق الداخلي

تعد مديرية التدقيق الداخلي في بنك الشرق أحد الركائز الأساسية لضمان الامتثال والشفافية داخل المصرف، حيث تمارس دورها الاستشاري والرقابي وفق معايير مهنية متقدمة، ما يعزز من مصداقية العمليات المصرفية ويحمي المصرف من المخاطر المحتملة، وتعتبر هذه المديرية وحدة مستقلة وظيفياً، مما يكفل موضوعيتها في مراجعة وتقييم الأنظمة المالية والتشغيلية، ويساهم في تحسين أداء المصرف بشكل عام.

تتولى المديرية مسؤولية تقديم مجموعة من الخدمات التوكيدية والاستشارية والتي تهدف إلى فحص أنشطة وعمليات المصرف بهدف التحقق من كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وتعزيز الامتثال للسياسات والإجراءات، والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والحوكمة داخل المصرف.

تتبع مديرية التدقيق الداخلي بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تتولى هذه اللجنة مسؤولية متابعة نتائج أعمال المديرية وضمان استقلاليتها، مع تمكينها من أداء مهامها بكفاءة وبما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف، ويتحقق ذلك من خلال صلاحيات اللجنة في تعيين أو عزل مدير التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى تحديد تعويضاته ومكافآته، وكذلك قيام اللجنة باعتماد الموازنة التقديرية للمديرية وسياساتها وإجراءاتها وميثاقها وخطط عملها، قبل المصادقة عليها من مجلس الإدارة. علاوةً على ذلك تقوم مديرية التدقيق الداخلي برفع التقارير الدورية والخاصة والطارئة الناجمة عن مهام التدقيق الداخلي مباشرةً إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

يتم تحديد نطاق عمل مديرية التدقيق الداخلي من خلال ميثاق التدقيق الداخلي والذي تتم مراجعته واعتماده سنوياً من قبل لجنة التدقيق، ويتضمن هذا الميثاق تحديداً دقيقاً لأهداف ومسؤوليات المديرية والأنشطة التي تقوم بها، ويمكنها بشكل واضح من الوصول الكامل إلى جميع السجلات والبيانات والأنظمة والمستندات الخاصة بالمصرف والاتصال بجميع الموظفين العاملين فيه بمختلف مواقعهم الوظيفية لطلب أي معلومات أو توضيحات ضرورية لأداء مهام التدقيق بفعالية.

الخطة الاستراتيجية والسنوية

تقوم مديرية التدقيق الداخلي بمهامها ومسؤولياتها وفق خطة استراتيجية وسنوية يتم إعدادها وفق نهج استراتيجي مبني على المخاطر لضمان استغلال موارد التدقيق الداخلي بكفاءة وتوجيهها إلى المجالات الأكثر تأثيراً على أهداف المصرف واستراتيجياته، وتحقيق أعلى مستويات الحوكمة والشفافية وتعزيز قدرة المصرف على مواجهة التحديات التشغيلية والرقابية بفعالية.

تتضمن مسؤوليات المديرية إجراء عمليات تدقيق شاملة تغطي مختلف الجوانب التشغيلية والإدارية للمصرف. وتشمل هذه العمليات مراجعة وتقييم السياسات والإجراءات المعتمدة، والتأكد من فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة، وكذلك تقييم مدى الامتثال لهذه السياسات والإجراءات، واختبار كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى التحقق من مدى التزام المصرف بالمتطلبات القانونية والتشريعات المصرفية. كما يتم إجراء عمليات تدقيق خاصة على الأنظمة التقنية وأمن المعلومات، لضمان حماية البيانات المصرفية وتقليل مخاطر الاختراقات الإلكترونية. وتعتمد المديرية في عملها على منهجية تدقيق قائمة على تقييم المخاطر، وتساعد هذه المنهجية في تحقيق فعالية أكبر في عمليات التدقيق، من خلال تحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الأداء العام للمصرف، وتقديم التوصيات المناسبة لمعالجتها.

فيما يخص عام 2024، وعلى مدار العام، قامت مديرية التدقيق الداخلي بتنفيذ 15 مهمة تدقيق توكيدية وفق خطة عملها المعتمدة، حيث قدرت نسبة إنجاز مهام التدقيق وفق الخطة المعتمدة بـ 69%، وقد تضمنت هذه المهام:

- جميع فروع المصرف، وعدد من مديرياته المدرجة ضمن الخطة والتي شملت مديريات الموارد البشرية والخزينة والالتزام وأنظمة التحويل المالي.
- تم تنفيذ مراجعات تفصيلية لعمليات الائتمان، بهدف تقييم مدى التزام المصرف بسياسات الإقراض وضمان اتباع أفضل الممارسات في إدارة المخاطر الائتمانية.
- مراجعة الامتثال للمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية وقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لضمان تقليل أي مخاطر قانونية أو مخاطر التزام قد تؤثر على المصرف.
- تم القيام بعدد من المهام الدورية المستمرة التي هدفت لتدعيم الرقابة على العمليات الحساسة في المصرف والتحقق من سلامة الإجراءات المطبقة على هذه العمليات وتخفيض احتمالية وجود أي خطأ أو تلاعب يضر بمصلحة المصرف أو عملائه أو الجهات الأخرى ذات المصلحة، حيث تضمنت هذه المهام على سبيل المثال لا الحصر: الرقابة على حسابات الموظفين لضمان شرعية وقانونية العمليات المنفذة، مراقبة أي حركات على الحسابات الجامدة لضمان وجود مبررات سليمة لها، مراقبة الحوالات وعمليات القطع الأجنبي للتأكد من شرعيتها وسلامتها، وغيرها من العمليات.
- إضافة لما سبق، تم القيام بـ 15 مهمة تدقيق طارئة خارج نطاق الخطة المعتمدة سواء بموجب طلب من مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه، أو بتكليف من مصرف سورية المركزي، أو بنتيجة ملاحظة حالات خلل طارئة تستدعي المعالجة السريعة وذلك بهدف التحقق من أي حالات خلل وضبط أي قصور يتم لحظه في بيئة الرقابة في المصرف دون أي تأخير.

- أظهرت نتائج تقييم العمليات التشغيلية ومدى التزامها بالسياسات والإجراءات المعتمدة مستوى مقبول من الأداء. وأسفرت هذه العمليات عن تحديد عدد من المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
- كافة هذه المهام، تمت مناقشة نتائجها مع المديرية المعنية وتقديم التوصيات بشأنها والاتفاق على خطط عمل لتصحيح وتحسين الملاحظات الناجمة وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر المحتملة، ومن ثم القيام بتنفيذ متابعات دورية للتقدم المنجز في تنفيذ الخطط التصحيحية ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها والوقوف على أي انحرافات وتقييم مبرراتها، ورفع تقارير بالنتائج النهائية لهذه المهام والمتابعات إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- كما قامت مديرية التدقيق الداخلي بتقديم تقارير دورية ربع سنوية للجنة التدقيق، بينت فيها نسب إنجاز الخطة السنوية وبيان أي انحرافات مع مبرراتها، كما تضمنت ملخصاً للنتائج والملاحظات المنبثقة عن مهام التدقيق، إلى جانب التوصيات الهادفة إلى تحسين الأداء وتعزيز الامتثال، لاتخاذ القرارات وإعطاء التوجيهات اللازمة لتحسين أي جوانب قصور مسجلة.
- إضافة لما سبق، عملت مديرية التدقيق الداخلي على التنسيق والتعاون المستمر مع كافة الجهات الرقابية الأخرى الداخلية والخارجية كمديرية مراقبة الالتزام ومديرية إدارة المخاطر والمدقق الخارجي والمراقبين المصرفيين الداخليين والهيئات التنظيمية والتشريعية والرقابية، وذلك لضمان رفع سوية العمل وتجنب الازدواجية وتوحيد الجهود الساعية لتحسين عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في المصرف.

الخدمات الاستشارية

- اضطلعت مديرية التدقيق الداخلي بدور استشاري هام في المصرف من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية التي تهدف إلى دعم المصرف في تعزيز أنظمتها الرقابية وقدرته على إدارة المخاطر بفعالية، من خلال تقديم مجموعة من التوصيات المبنية على تحليل دقيق للعمليات والممارسات المصرفية، مع الحرص على الحفاظ على الاستقلالية التامة للمديرية عبر الامتناع عن تولي أي مسؤوليات تنفيذية في الأنشطة التي تقدم خدمات استشارية بشأنها.
- خلال العام 2024، شملت المهام الاستشارية المنفذة 9 مهام، تمحورت بشكل رئيسي حول ما يلي:
 - مراجعة سياسات وإجراءات عمل المصرف للتأكد من أنها تراعي معايير الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ومتوافقة مع استراتيجية وهيكلية المصرف العامة والقرارات والقوانين الرقابية والتشريعية ذات العلاقة.
 - مراجعة المنتجات والخدمات الجديدة في مجال الدفع الإلكتروني وإطلاق خدمات الانترنت والموبايل المصرفي والتي يعمل المصرف على إطلاقها بهدف ضمان تلافي أي ضعف في الضوابط الرقابية ومستوى المخاطر التي قد تنجم عنها قبل إطلاقها.
 - تقديم الدعم اللازم بالتنسيق مع المدقق الخارجي فيما يخص مهام تدقيق تقانة المعلومات للتحقق مدى كفاءة الضوابط الرقابية المرتبطة بالأنظمة المعلوماتية في الحماية من مخاطر الأمن السيبراني، وتعزيز قدرات الوحدات المتخصصة في الأمن من تنفيذ مهامها بكفاءة وبما يتوافق مع الضوابط الرقابية وأفضل الممارسات العالمية.

الوضع التنظيمي

- على الصعيد التنظيمي، تضم مديرية التدقيق الداخلي فريق عمل متفرغ لأداء مهم التدقيق الداخلي، مع ضمان عدم اضطلاع أي من أعضاء الفريق بأدوار تنفيذية تقع مسؤولياتها على عاتق الإدارة التنفيذية في المصرف، وتولي المديرية اهتماماً كبيراً بتطوير مهارات موظفيها من خلال الاستمرار بتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، تهدف إلى تعزيز مهارات المدققين الداخليين وتمكينهم من استخدام أحدث الأدوات والمنهجيات في عمليات التدقيق.
- استمر التزام المديرية خلال عام 2024 بتطوير المسار المهني للعاملين فيها وتنمية مهاراتهم بما يضمن قدرة المديرية على الاستمرار بتقديم الخدمات والقيام بالمهام المطلوبة بشكل مستمر وفعال، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والتي تضمنت على سبيل المثال:
- مراجعة هيكلية مديرية التدقيق الداخلي للتأكد من أنها تحقق أفضل أداء لكل من مواردها البشرية وفريق العمل ككل، بما يحقق أوسع نطاق عمل من جهة ويحد من التكاليف من جهة أخرى.
 - مراجعة أدلة إجراءات عمل المديرية وميثاقها والتوصيف الوظيفي للعاملين فيها بما يحقق انسيابية وسلاسة في العمل ويتمشى مع التحديثات في أفضل الممارسات العالمية في مجال عمل التدقيق الداخلي والمتغيرات في المتطلبات التنظيمية والتشريعية والرقابية.
 - الاستمرار بدعم الكوادر العاملة في المديرية والحفاظ على الكوادر الكفوة والجديرة وبما يضمن استمرارية العمل بالشكل الملائم.
 - التركيز على التدريب المهني والتخصصي لموظفي المديرية وتشجيعهم على الحصول على شهادات مهنية متقدمة، مثل شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA)، من خلال إلحاقهم بالدورات التدريبية الخاصة بها، مما ساهم في تعزيز كفاءة فريق التدقيق وتحقيق معايير عالية في جودة العمل.
- ويتم إعلام لجنة التدقيق بأي تطورات مستقبلية في مجال عمل المديرية أو أي تحديات محتملة، بالإضافة إلى تقديم تقارير حول كفاءة وفعالية عمل فريق التدقيق الداخلي وأي احتياجات للتدريب وتحسين الأداء.

توجهات المديرية لعام 2025

خلال الفترة القادمة ومع تطور المشهد المصرفي وزيادة التعقيدات التنظيمية، يركز المصرف على أهمية دور التدقيق الداخلي أكثر من أي وقت مضى لضمان الامتثال لمتطلبات المرحلة الجديدة والتي من المتوقع أن تشهد انفتاحاً اقتصادياً وتخفيفاً للعقوبات الدولية، وذلك من خلال إدخال آليات رقابية جديدة والتركيز على التدقيق الاستباقي وتعزيز استخدام التكنولوجيا في التدقيق الداخلي لضمان مستوى عالي من الامتثال وتعزيز الشفافية والحماية من الفساد المالي والإداري، ما يساهم في إعادة بناء الثقة في النظام المالي داخلياً وعلى المستوى الدولي.

في هذا الإطار، ستسعى مديرية التدقيق الداخلي ضمن خططها المستقبلية إلى الاستمرار في تعزيز دورها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك من خلال استخدام أدوات التحليل المتقدم، تعزيز ثقافة الامتثال داخل البنك من خلال تنظيم ورش عمل وتدريب للموظفين حول أفضل ممارسات التدقيق والامتثال، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية لضمان الامتثال للمعايير المصرفية المعتمدة ومواكبة تغيراتها بشكل دائم، مع التركيز على مخاطر الأمن السيبراني في ظل تطور وتعقد الخدمات المالية والتوسع في العمليات الرقمية.

7. كفاية سياسات المصرف وإجراءات العمل

7.1 لجهة السياسات:

يؤكد مجلس الإدارة على كفاية السياسات المعتمدة والتي أقرها مجلس الإدارة خلال عام 2024 بناءً على توصيات اللجان المنبثقة عنه ومقترحات الإدارة، علماً أنّ هذه السياسات تعتمد على أحكام ومقررات ومتطلبات السلطات الرقابية والوصائية على المصارف، وقد شملت هذه السياسات ما يلي:

- دليل حوكمة المصرف
- ميثاق الأخلاق
- سياسة الإفصاح
- سياسة وقواعد التفويض بالتوقيع
- سياسة وإجراءات الإبلاغ المهني عن المخالفات
- سياسة وبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- سياسة تدريب الموظفين
- سياسة معايير وعناصر سلم الرتب والرواتب

كما يؤكد مجلس الإدارة متابعته من خلال التقارير الدورية الرقابية لنتائج تنفيذ هذه السياسات واتخاذ القرارات التعديلية عند الضرورة و/أو التعديلات المتعلقة بتوجيهات السلطات الرقابية الطارئة.

7.2 لجهة إجراءات العمل

يؤكد مجلس الإدارة على كفاية إجراءات العمل التي تمت مراجعتها وأقرها خلال عام 2024 وقد شملت بناءً لتوصيات لجنة الحوكمة ومقترحات الإدارة، وشملت إجراءات العمل التالية:

- إجراءات مراقبة الالتزام
- إجراءات إدارة المخاطر
- إجراءات التدقيق الداخلي
- إجراءات المديرية المالية

إضافةً إلى ما سبق، فقد أقر مجلس الإدارة تشكيل لجنة لمراجعة الإجراءات المقترحة من الإدارة، قبل المصادقة عليها من قبله، وبحيث تكون هذه اللجنة مسؤولة عن معايينة التعديلات على أدلة الإجراءات المقترحة من قبل اللجان الإدارية المشكّلة بالمصرف، وضمان كفاية هذه الأدلة والمصادقة على المسودة النهائية المحدثة لها، بالتنسيق عند الضرورة مع خبراء الاختصاص لدى الشريك الحليف، ليتم بعد ذلك تقديم هذه المسودة إلى مجلس إدارة المصرف ليقوم بدوره باعتماد أدلة الإجراءات المحدثة والمصادقة على تعميمها على موظفي المصرف المعنيين، وتتألف هذه اللجنة من سبعة أعضاء دائمين لاسيما المدراء التنفيذيين الرئيسيين برئاسة المدير العام، كما وتتألف من أعضاء متغيرين من مدراء المديريات المسؤولة عن تطبيق دليل الإجراءات قيد الدراسة، وممثلين عن المديريات ذات الصلة المباشرة بدليل الإجراءات قيد الدراسة.



الإمبراطورة جوليا أفيتا ماميا

فترة الحكم: ٢٢٢-٢٣٥ م

جوليا أفيتا ماميا أميرة سورية نبيلة من الأسرة الملكية الحاكمة لإميسا "حمص"، وهي ابنة جوليا ميسا وأم الإمبراطور ماركوس الكسندر أغسطس، كانت الوصية الشرعية على عرش روما والحاكم الفعلي للبلاد عندما كان ابنها ماركوس لايزال قاصراً.

كانت صاحبة القرار والحكم في الإمبراطورية التي ادارتها بالوصاية وبمساعدة ستة عشر من أعضاء مجلس الشيوخ البارزين الذين عينتهم كمستشارين لها، واعتمدت كذلك على المحامي والمشرع القانوني السوري أولبيان اعتماداً كبيراً في اصدار القرارات والمراسيم، بعد أن نصبته قائداً للحرس البريتوري (الإمبراطوري)*؛ وعند بلوغ ابنها الكسندر أغسطس سن الرشد واستلامه لمقاليد السلطة بشكل مباشر وتقديراً منه لوالدته منحها لقب الشريكة الإمبراطورية، ذلك اللقب الذي سمح لها بمرافقته في حملاته العسكرية وفقاً للتقليد الذي سنته خالتها الإمبراطورة جوليا دومنا.

*الحرس البريتوري أو الإمبراطوري، وهو الحرس الشخصي المسؤول عن حماية الأباطرة الرومان في روما القديمة.

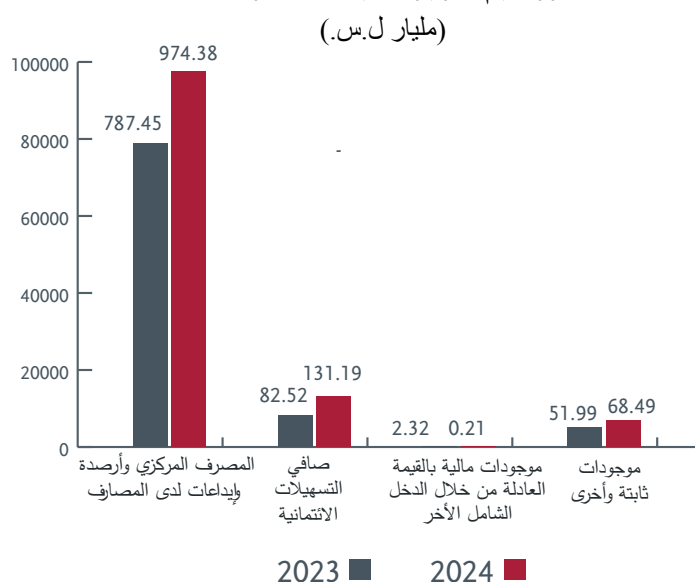
الأداء المالي

توضح بيانات المصرف بنهاية عام 2024 تغيراً في هيكلية موجوداته مقارنةً بنهاية عام 2023، ما نتج عن تحسن نوعي في النشاط الائتماني فمن الواضح استغلال المصرف لفائض السيولة الناتج عن استقطاب ودائع جديدة من المصارف والذباثن، مما أدى لزيادة صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 58.98%، إضافةً لزيادة في حجم ودائع الذباثن والمصارف بنسبة 75.95%. كما ازداد حجم الأرصدة والإيداعات لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 33.78%. وسجل المصرف ارتفاعاً بنسبة 11.47% في حقوق المساهمين نتجت عن تسجيل أرباحاً محققة بعد الضريبة واقتطاع الاحتياطي بقيمة 12.56 مليار ل.س. بالإضافة الى تسجيل أرباح غير محققة بلغت حوالي 29.78 مليار ل.س ناتجة عن فروقات تقييم أسعار صرف مركز القطع البنوي للفترة.

1. الموجودات

بلغ إجمالي مجموع موجودات بنك الشرق في 31/12/2024 حوالي 1,174 مليار ل.س. مقابل حوالي 924 مليار ل.س. نهاية العام 2023 أي بزيادة بلغت 27%، حيث ازداد حجم الموجودات بالعملة الأجنبية والمحتسب بالليرات السورية نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية من 12,563/ ل.س. نهاية عام 2023 إلى 13,567/ ل.س. نهاية عام 2024. بالمقابل ازداد حجم الأصول بالليرة السورية نتيجة لزيادة حجم كل من الأرصدة والإيداعات لدى مصرف سورية المركزي، وصافي التسهيلات الائتمانية والموجودات الثابتة والأخرى.

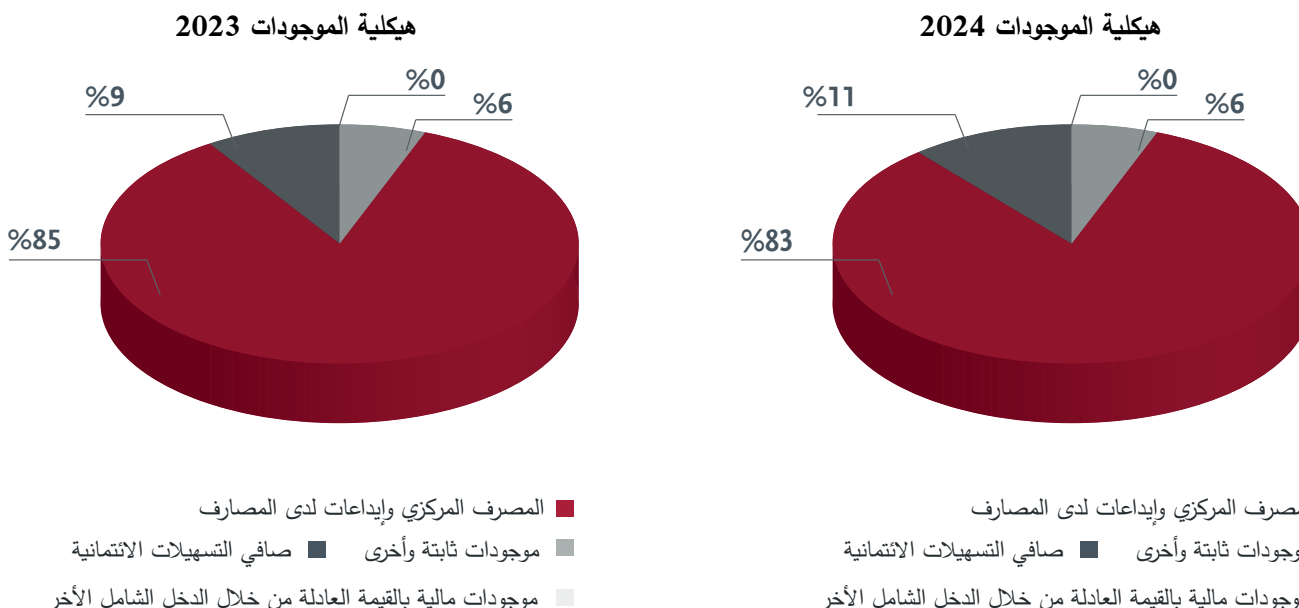
تطور حجم الموجودات بين 2023 و 2024



سجل المصرف تعديلاً طفيفاً في هيكلية موجوداته بنهاية العام 2024 مقارنةً بنهاية العام 2023، حيث شكلت أرصدة السيولة الأولية الناتجة عن الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والمصارف المعتمدة الأخرى حوالي 83% من إجمالي موجودات المصرف مقابل 85% نهاية العام السابق، في حين أن نسبة صافي التسهيلات الائتمانية أصبحت 11.17% من إجمالي الموجودات مقابل 9% نهاية العام 2023، وسجل المصرف انخفاض طفيف في نسبة صافي الموجودات المالية المنتجة للفوائد إلى إجمالي الأصول في نهاية العام 2024 إلى حوالي 43.35% من إجمالي صافي الموجودات مقابل 44.45% نهاية العام 2023، و بلغت نسبة صافي هامش الفائدة في نهاية العام 2024 4.58%، مقابل 5.38% في نهاية العام 2023.

تبين بيانات المصرف بنهاية العام 2024، زيادة بحجم الموجودات الثابتة والأخرى بنسبة 31.74% جاءت في معظمها نتيجة لاقتناء المصرف لمباني ومعدات وتجهيزات جديدة صنفت في بيان المركز المالي كموجودات ثابتة بالإضافة الى ارتفاع حجم الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي.

تبين المخططات البيانية أدناه تطور هيكلية موجودات المصرف بين العامين 2023 - 2024:



ويبين الجدول التالي التغير في حجم كل من مكونات الموجودات المالية المنتجة للفوائد بين العامين 2023 - 2024 ونسبتها من إجمالي الموجودات:

تطور حجم الموجودات المنتجة للفوائد بين عامي 2023 و 2024

كما في 31 كانون الأول

2023		2024		(الآلاف ل.س) (الأرصدة بالصافي)
الحجم	%	الحجم	%	
2,106,736	%0.23	0	%0.00	موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة، منها
283,434,778	%30.67	330,588,329	%28.15	توظيفات لدى المصارف المعتمدة
43,044,010	%4.66	47,417,421	%4.04	إيداعات لدى مصرف سورية المركزي
82,271,689	%8.90	131,072,861	%11.16	صافي التسهيلات الائتمانية المنتجة
410,857,215	%44.45	509,078,613	%43.35	إجمالي الموجودات المنتجة للفوائد *
924,274,405	%100	1,174,271,408	%100	إجمالي الموجودات *

* الفروقات تمثل الموجودات الغير منتجة للفوائد

• السيولة الأولية

حافظ المصرف خلال عام 2024 على سياسته في إدارة السيولة، حيث عمل على منح تسهيلات جديدة، وتوظيف غالبية فائض سيولته بكافة العملات على شكل ودائع قصيرة الأجل، مما ساهم في القدرة على الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة المخاطر وتوفير عائد مجدي من هذا الفائض، والذي تم توظيفه لدى مصرف سورية المركزي والمصارف المعتمدة في كل من سورية والخارج، فتشكل بالتالي أموال جاهزة ليتصرف بها المصرف عند أي طارئ، وبلغ حجمها بنهاية العام 2024 حوالي 1,005.37 مليار ل.س، مقابل حوالي 702.63 مليار ل.س. نهاية العام 2023، ومع أخذ هذه الزيادة بحجم الأموال الجاهزة بعين الاعتبار، إلا أننا نلاحظ انخفاض في نسبة الأموال الجاهزة إلي المطلوبات وعناصر خارج الميزانية، التي بلغت 140.34% في نهاية عام 2024 مقابل 157.20% نهاية عام 2023، مما يعكس توجه المصرف لتوظيف فائض السيولة في أصول منتجة للفائدة.

التغير في قيمة الأموال الجاهزة نتج بشكل أساسي كمحصلة عن ما يلي:

1. زيادة في حجم النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 33% حيث بلغ حجم النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي ما يقارب 630.92 مليار ل.س نهاية عام 2024 مقابل ما يقارب 474.31 مليار ل.س نهاية عام 2023.
 2. زيادة في حجم الأرصدة والإيداعات لدى المصارف المعتمدة المحلية والخارجية بنسبة 9.68% لتبلغ 343.45 مليار ل.س في نهاية العام 2024 مقابل حوالي 313.13 مليار ل.س بنهاية العام 2023. وقد نتجت هذه الزيادة بسبب ارتفاع حجم الجزء منها بالعملة الأجنبية والمحاسب بالليرات السورية، تأثراً بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وزيادة حجم الإيداعات بالدرهم الاماراتي بمقدار 4.65%.
- بالنسبة لودائع المصرف في الخارج، فتشكل غالبية السيولة الأولية لبنك الشرق لدى المصارف المعتمدة، وتتنحصر لدى مصارف مجموعة الشريك الاستراتيجي في كل من لبنان والخارج نظراً لعدم توفر مصارف مراسلة خارجية تقبل التعامل مع بنك الشرق نتيجة العقوبات المفروضة على سورية، وتتوزع هذه السيولة بين أرصدة في حسابات جارية تحت الطلب تسمح بتأمين خدمة التحويل المصرفي إلى الخارج لعملاء المصرف وفقاً لمتطلبات الالتزام حصراً، بالإضافة إلى إيداعات في حسابات لأجل بنسب فوائد تتناسب مع معدلات الفائدة العالمية.
- ونتيجة لما تقدم، تمكن بنك الشرق نهاية العام 2024 من توظيف فوائض السيولة لديه بالليرات السورية بشكل مجدي وعمل على التخلص من الودائع بالقطع الأجنبي التي لم يتمكن من توظيفها بما يخفف أعباء كلف الاحتفاظ بها، حيث بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 140.34% في نهاية عام 2024 مقابل 157.20% نهاية العام 2023، وارتفعت نسبة السيولة بالليرة السورية إلى 74.70% في نهاية عام 2024 مقابل 56.12% في نهاية عام 2023، كما ارتفعت نسبة السيولة بالعملات الأجنبية إلى 256.75% نهاية عام 2024 مقابل 218.93% نهاية عام 2023.
- ويخلص الجدول أدناه تطور حجم الأموال الجاهزة بين العام 2023 و2024 وهيكلتها.

تطور الأموال الجاهزة بين الاعوام 2023 - 2024

2023		2024		
المبالغ بالآلاف ل.س	%	المبالغ بالآلاف ل.س	%	
26,859,879	3.82%	32,310,633	3.12%	النقد
2,106,736	0.30%	0	0.00%	سندات الخزينة
330,922,381	47.10%	599,796,521	59.66%	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
5,644,726	0.80%	1,899,749	0.19%	أرصدة لدى المصارف المحلية
52,107,596	7.42%	35,565,860	3.54%	أرصدة لدى المصارف الأجنبية
284,987,977	40.56%	335,815,275	33.40%	ودائع لأجل لدى المصارف الأجنبية
702,629,296	100%	1,005,388,038	100%	مجموع السيولة الأولية

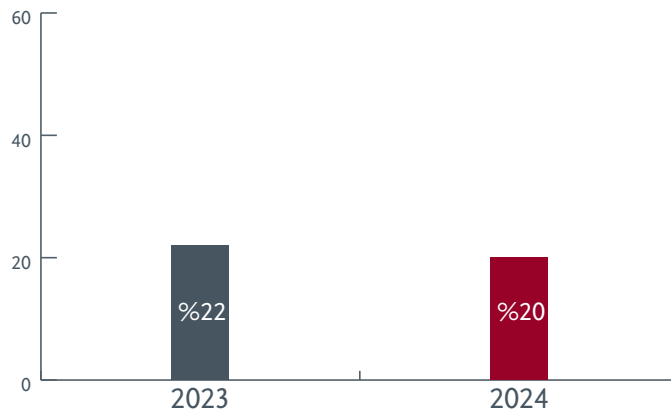
• محفظة الاستثمارات المالية

لم يسجل المصرف خلال عام 2024 أي توظيفات مالية في استثمارات مالية جديدة.

• محفظة التسهيلات الائتمانية

شهد عام 2024 تطور جوهري بحجم صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصرف والتي بلغت حوالي 131.19 مليار ل.س. في نهاية عام 2024 مقابل حوالي 82.52 مليار ل.س. نهاية العام 2023، أي تم تحقيق زيادة سنوية بنسبة 58.98%.

تطور نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع

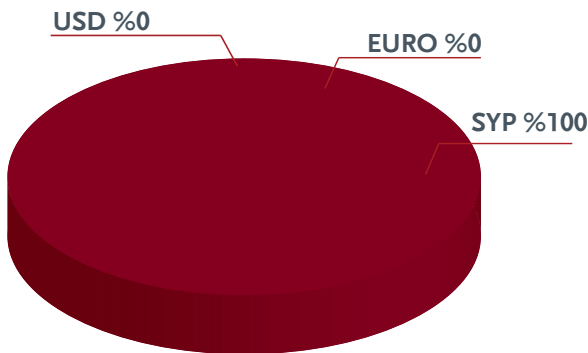


سجل المصرف تراجعاً في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع بكافة العملات حيث بلغت 20% نهاية العام 2024 مقابل 22% نهاية العام 2023، وذلك بسبب زيادة ودائع العملاء الخاصة بالقرار 1130 "تمويل المستوردات" (بعد تحريرها بموجب القرار رقم 1683/ل.إ. تاريخ 15/12/2024)، حيث سجلت أرصدة الودائع بالليرة السورية نمواً مقداره 190.72% في حين سجلت الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضاً مقداره 2.74%.

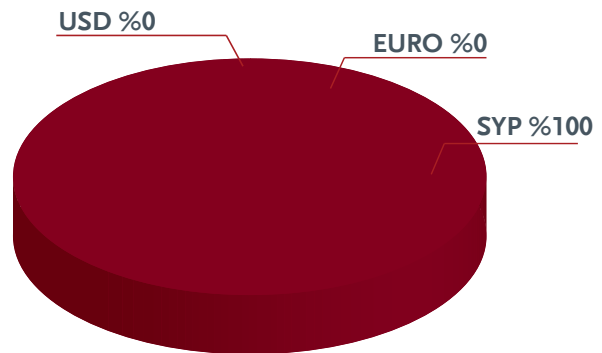
إنّ سياسة المصرف بشكل عام تهدف لزيادة عملية منح التسهيلات لكن وفق ضوابط التسليف المستحدثة، حيث انحصرت إجمالي محفظة تسليف المصرف (الممنوحة خلال العام 2024 والعام 2023) بالليرة السورية فقط.

تبيّن المخططات البيانية أدناه تطور هيكلية محفظة التسليف الممنوحة وفق العملات بين العامين 2024 و2023.

هيكلية تسليف الزبائن وفق العملات لعام 2023

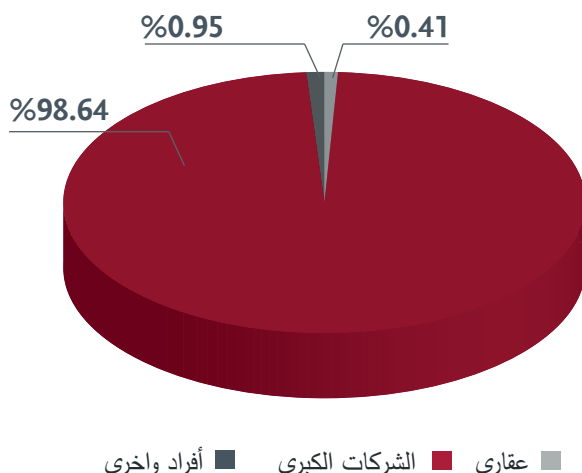


هيكلية تسليف الزبائن وفق العملات لعام 2024

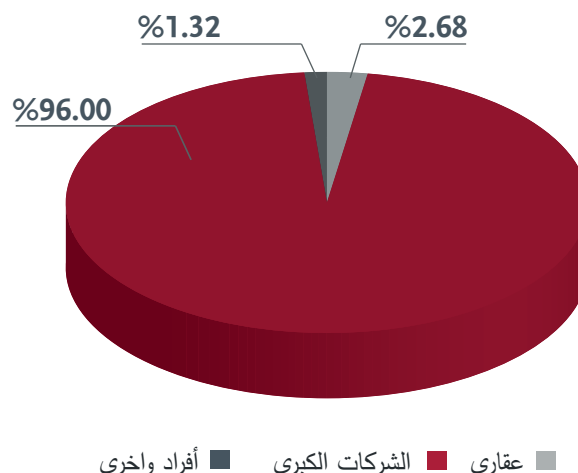


وقد استحوذت الشركات الكبرى على النسبة الأعلى من التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال العام 2024 فبلغت 96.00% نتيجة سياسة المصرف بتقديم التسهيلات إلى القطاعات الإنتاجية بحدود مخاطر مقبولة والترتيب في تسويق قروض تجزئة للأفراد لارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بها.

هيكلية تسليف الزبائن وفق طبيعة العمل لعام 2023



هيكلية تسليف الزبائن وفق طبيعة العمل لعام 2024



سعيًا من القائمين على إدارة المخاطر في الالتزام بمبدأ تنويع التوظيفات بالتالي توزيع المخاطر، توجه المصرف في سياسة الاقراض إلى رفع نسبة التسليف للأفراد والتسليف العقاري حيث أصبحت 4.00% في عام 2024 في حين كانت 1.36% في عام 2023، حيث نتج عن هذا التوجه توزيع التسهيلات الائتمانية على أكبر عدد من القطاعات الانتاجية ذات المخاطر المقبولة بما يسمح من جهة بخدمة هذه القطاعات واستقطاب عملاء تسليف جدد، ومن جهة أخرى توزيع مخاطر التسليف حسب القطاع الاقتصادي، كما تم استقطاب طلبات التسليف لأغراض عقارية خاصة بالأفراد حصراً، وبقياً من القائمين على إدارة المخاطر بارتفاع درجة المخاطر الائتمانية المتعلقة بهذه الشرائح مقارنةً بعملاء تسليف المصرف الحاليين، تشدد الإدارة على أن تراعي كافة طلبات التسليف الخاصة بالقطاعات الجديدة المستهدفة سقوف مقبولة من المخاطر ضمن تلك المعتمدة والتي يمكن للمصرف تحملها، على أن تكون مرفقة بضمانات عينية مقبولة.

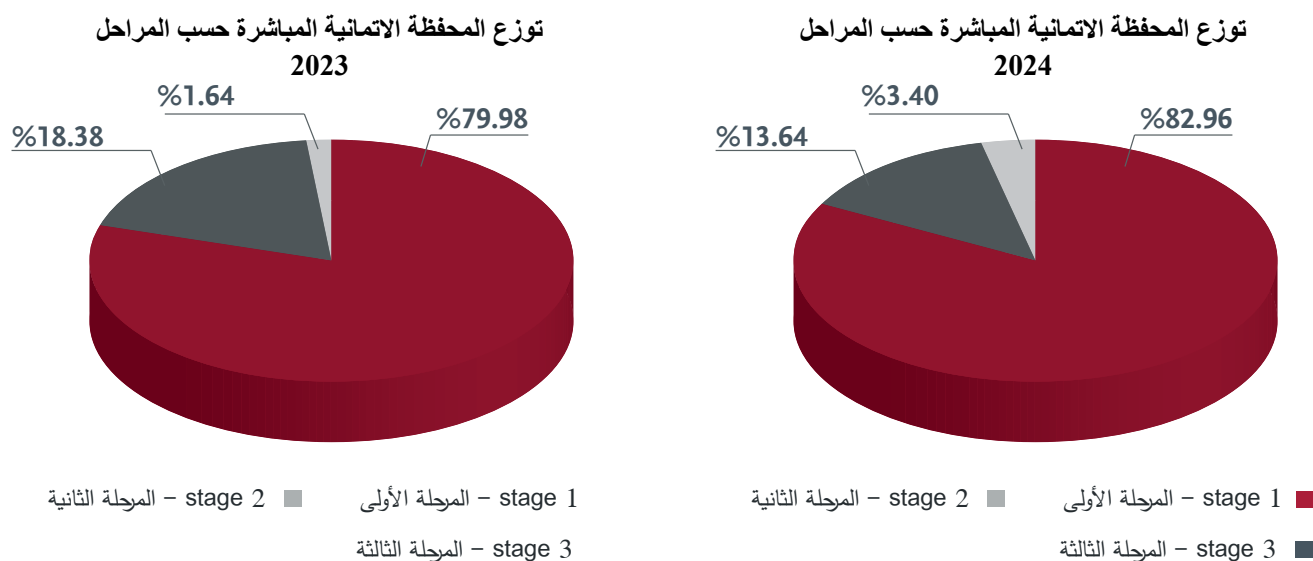
جودة محفظة التسليف

صنّف المصرف محفظة توظيفاته الائتمانية وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي ومعايير المحاسبة الدولية بما فيها المعيار رقم 9 ضمن ثلاث مراحل أساسية وهي، المرحلة الأولى التي تضم الديون الجيدة، والمرحلة الثانية التي تضم الديون التي ازدادت مخاطرها الائتمانية وتتطلب اهتمام الإدارة المصرفية تحوطاً لأي مخاطر تعثر، والمرحلة الثالثة التي تضم العملاء المتعثرين، وتم اعتماد تعاريف ومعايير التعثر حسب قرار مصرف سورية المركزي رقم 4/م.ن تاريخ 14 شباط 2019.

ويعتمد المصرف إدارة متحفظة لمحفظه التسليف، تنص بالحصول على ضمانات عينية و/أو غيرها عند الضرورة تكون كافية بشكل يغطي كامل سقوف الائتمان الممنوحة، فضلاً عن القيام بمتابعة ربعية لحجم الاستعمال الائتماني والتأكد من صحة التصنيف الائتماني وكفاية المخصصات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة لكل منها.

بنهاية عام 2024، سجل المصرف تحسناً في نوعية محفظة تسهيلات الائتمانية المباشرة، حيث ازدادت نسبة الديون المصنفة ضمن المرحلة الأولى (الديون الجيدة) من 80% نهاية عام 2023 إلى 83% نهاية عام 2024 من إجمالي التسهيلات الممنوحة فبلغت حوالي 126.39 مليار ل.س في نهاية عام 2024 مقابل 80.96 مليار ل.س في نهاية عام 2023، قابله ارتفاع في نسبة ديون المرحلة الثانية التي سجلت حوالي 5.17 مليار ل.س مانسبته 3.4% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة في نهاية عام 2024 مقابل 1.66 مليار ل.س مانسبته 1.64% في نهاية العام 2023. هذا الارتفاع جاء نتيجة ازدياد المخاطر الائتمانية لهذه الفئة من العملاء والناجمة أساساً عن عدم توفر بعض المستندات المطلوبة.

كما سجل المصرف نهاية العام 2024 ارتفاعاً في حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة المصنفة ضمن فئة المرحلة الثالثة (ديون متعثرة) فبلغت حوالي 20.78 مليار ل.س. أي ما نسبته 13.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة، مقابل حوالي 18.60 مليار ل.س مانسبته 18.38% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة في نهاية العام 2023، علماً أن الزيادة المسجلة في حجم الديون المتعثرة المباشرة ناتجة من تأثر الجزء من هذه الديون الممنوح بالعملاء الأجنبية والمحتسب بالليرات السورية بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بالإضافة إلى ارتفاع حجم الفوائد المحفوظة الخاصة بها دون أي تغير في بنيتها، في حين يعزى الانخفاض في نسبة الديون المتعثرة إلى الزيادة المسجلة في محفظة التسليف لعام 2024.



ويخلص الجدول أدناه تطور محفظة بنك الشرق الائتمانية بين العامين 2023 - 2024.

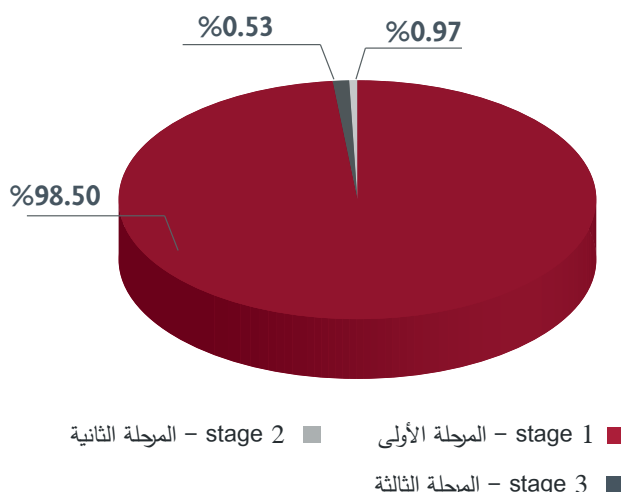
توزيع إجمالي المحفظة الائتمانية المباشرة حسب مراحل التصنيف				
	2023	2024		(الاف ل.س)
المرحلة الأولى - Stage 1	80%	83%	80,966,843	126,391,129
المرحلة الثانية - Stage 2	2%	3%	1,660,336	5,178,619
المرحلة الثالثة - Stage 3	18%	14%	18,604,268	20,789,594
المجموع	100%	100%	101,231,447	152,359,342

بلغ حجم الخسائر الائتمانية لقاء مخاطر التسليف نهاية عام 2024 حوالي 7.748 مليار ل.س. (منها 7.740 مليار ل.س. لقاء التسهيلات المباشرة وحوالي 7.57 مليون ل.س. لقاء تسهيلات غير مباشرة) مقابل حوالي 7.225 مليار ل.س. بنهاية 2023 (منها 7.223 مليار ل.س. لقاء التسهيلات المباشرة وحوالي 2.02 مليون ل.س. لقاء التسهيلات غير المباشرة)، أي بزيادة سنوية بنسبة 7.24%، وقد نتجت هذه الزيادة بسبب زيادة حجم التسهيلات الممنوحة بشكل عام فقد تم اقتطاع مخصصات إضافية مقابل تسهيلات المرحلة الأولى بقيمة 14.54 مليون ل.س.، في حين زادت المخصصات المقطوعة مقابل تسهيلات المرحلة الثانية بقيمة 128.39 مليون ل.س بسبب تراجع تصنيف بعض التسهيلات في المرحلة الثانية، أما المخصصات مقابل المرحلة الثالثة فقد زادت بقيمة 375 مليون ل.س بسبب أثر تدني سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو ما أثر على حجم الخسائر المتوقعة لقاء الديون بهذه العملة المقطوعة سابقاً بنفس العملة والمقومة بالليرات السورية.

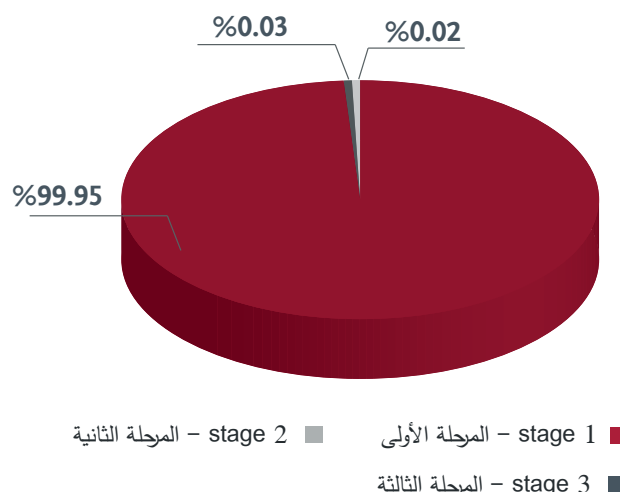
وتحرص إدارة المصرف على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف الائتماني وتكوين المخصصات بشأنها بما يلتزم مع متطلبات المعيار رقم 9 والتعليمات الرقابية بموجب القرار رقم 4/م.ن المشار إليه أعلاه، مع الأخذ بالاعتبار التطورات المستقبلية للنمو الاقتصادي وأثره المرتقب على قدرة العملاء على سداد مستحقاتهم. وعليه فقد كُفِّت إدارة المصرف خلال العام 2024 منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عن فئة ديون المرحلة الأولى لتكون أكثر تحفظاً انطلاقاً من ترقب استمرار الانكماش الاقتصادي وأثره السلبي على نشاط العملاء التجاري. وبالتالي سجل المصرف نسبة تغطية ديون المرحلة الأولى بنهاية العام 2024 فبلغت 0.27%، في حين بلغت نسبة تغطية ديون المرحلة الثانية 3.11%، وبلغت نسبة تغطية ديون المرحلة الثالثة 98.32% وذلك دون احتساب الضمانات العينية المتخذة لقاء هذه الديون. وهي نسب جيدة مقارنة بالنسب القائمة بهذا الخصوص في السوق المصرفي السوري.

تسهيلات غير مباشرة

توزيع المحفظة الائتمانية غير المباشرة حسب المراحل 2023



توزيع المحفظة الائتمانية غير المباشرة حسب المراحل 2024



• تسهيلات غير مباشرة لعمليات الاستيراد والتصدير

بلغ حجم التسهيلات غير المباشرة الممنوحة للزبائن حوالي 22.67 مليار ل.س. في نهاية عام 2024 مقابل حوالي 689.35 مليون ل.س. نهاية العام 2023 لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بعملاء المصرف. ونشير إلى أنّ غالبية هذه التسهيلات هي ضمن فئة ديون المرحلة الأولى، وقد تمّ تكوين مخصصات إجمالية لقاء هذه التسهيلات بقيمة إجمالية بلغت حوالي 7.57 مليون ل.س. بنهاية العام 2024 مقابل 2 مليون ل.س. عام 2023.

• كفالات مصارف مالية

يسجل المصرف مجمل أرصدة كفالات مصارف مالية صادرة في غالبيتها بالعملات الأجنبية بقيمة تعادل حوالي 148.74 مليار ل.س. بنهاية العام 2024، مقابل حوالي 144.93 مليار ل.س. بنهاية العام 2023، علماً أنّ الزيادة المسجلة على هذه الأرصدة والمحتسبة بالليرات السورية ناتجة عن تدني سعر الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.

تمّ تصنيفها بالكامل ضمن المرحلة الأولى، وبلغت المخصصات لقاء مخاطر هذه الكفالات نهاية عام 2024 حوالي 2.747 مليار ل.س. مقابل حوالي 2.742 مليار ل.س. بنهاية العام 2023.

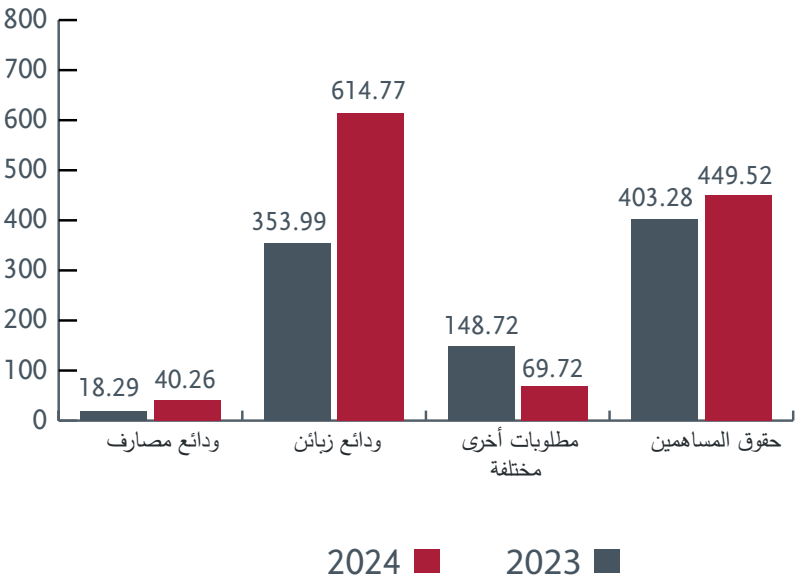
2. إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تشكل ودائع الزبائن وحقوق الملكية المصادر الرئيسية لتمويل المصرف، يعتمد بنك الشرق لتطوير حجم نشاطه التجاري على بناء قاعدة من العملاء المودعين توفر مصادر تمويل مستقرة.

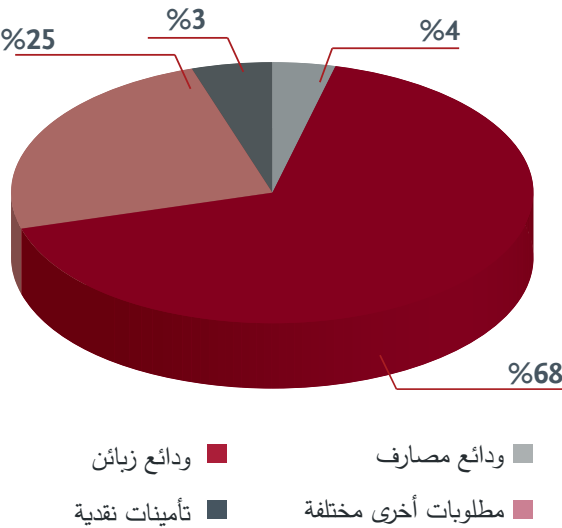
وقد شكلت بنهاية العام 2024 ودائع زبائن المصرف 52.35% من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية مقابل 38.30% نهاية العام 2023، قابله انخفاض في نسبة حقوق الملكية التي شكلت 38.28% نهاية 2024 مقابل 43.63% نهاية عام 2023، كما سجل إرتفاع في نسبة ودائع المصارف حيث شكلت 3.43% من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية مقابل 1.98% للعام السابق.

تبيين المخططات البيانية أدناه تطور هيكلية إجمالي مطلوبات المصرف بين العامين 2023 و2024:

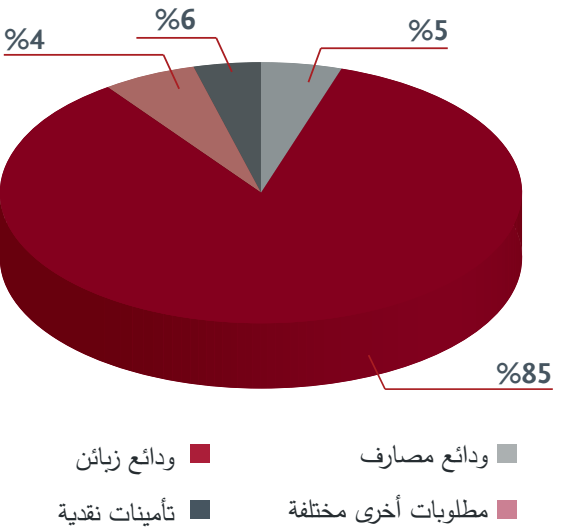
تطور حجم المطلوبات و حقوق الملكية بين 2023 و 2024 (مليارات ل.س)



هيكلية المطلوبات لعام 2023



هيكلية المطلوبات لعام 2024



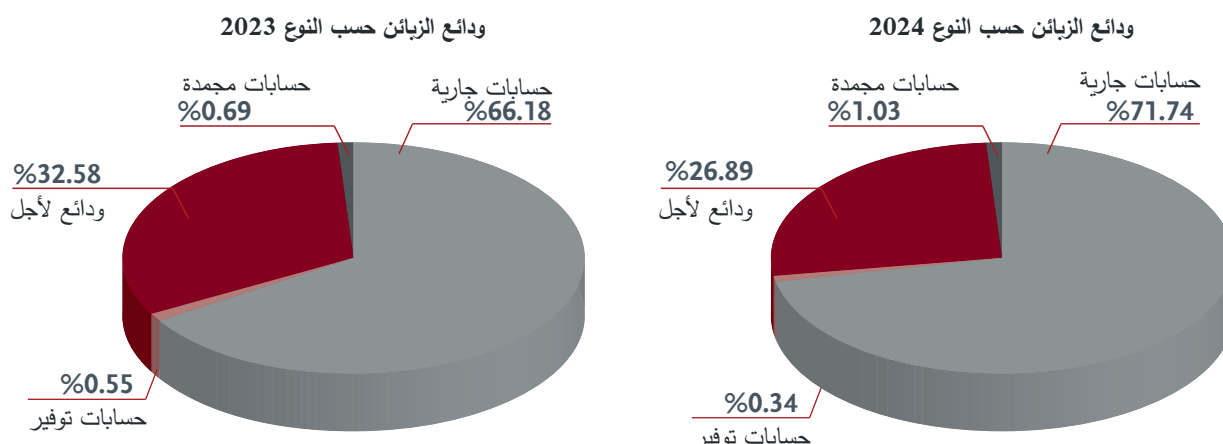
• ودائع العملاء

يسجل زيادة في حجم إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2024 حيث بلغت حوالي 614.76 مليار ل.س مقابل حوالي 353.98 مليار ل.س. بنهاية العام 2023، وبنسبة 73.67% ناجم عن زيادة الودائع بالليرات السورية وانخفاض ودائع العملات الأجنبية مبرر ذلك ما يلي:

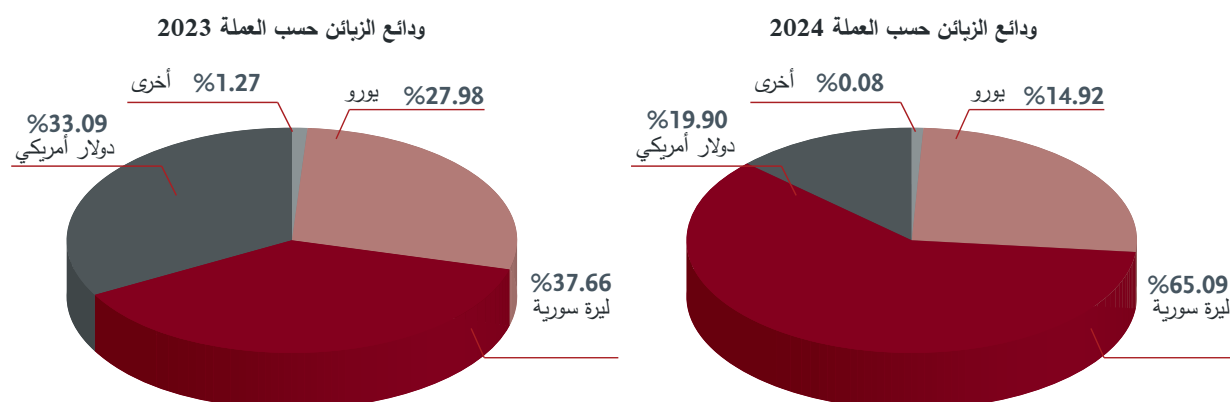
1. زيادة حجم الودائع بالليرة السورية ناتجة عن ودائع القرار 1130 الخاص بتمويل المستوردات عليه كانت نسبة زيادة ودائع الليرات السورية بحدود 200% زيادة عن العام السابق.
 2. تراجع في حجم الودائع بالعملات الأجنبية والمحتسب بالليرات السورية بنسبة 2.75% عن العام السابق، فقد حرصت الإدارة على الحد من كلفة الودائع بالدولار الأميركي وباليورو نتيجة ندرة فرص التوظيف المجدي لها في سورية خلال العام 2024، وتعدّر توظيفها في الخارج نتيجة العقوبات الخارجية على سورية.
- بالنسبة لهيكليّة الودائع فإن نسبة الحسابات الجارية شكلت 71.74% من إجمالي ودائع العملاء بنهاية عام 2024 مقابل 66.18% بنهاية العام 2023، في حين بلغت نسبة الودائع لأجل المكلفة للفوائد 27.89% مقابل 33.58% في العام السابق، وبلغت حسابات التوفير المكلفة للفوائد 0.34% مقابل 0.55% في سنة 2023.

وتظهر المخططات البيانية التالية تطور هيكلية ودائع المصرف بين العامين 2023 و 2024 حسب نوع الحساب:

تطور هيكلية ودائع الزبائن حسب نوع الحساب بين العام 2023 - 2024



هيكلية ودائع الزبائن حسب العملة بين العام 2023 - 2024

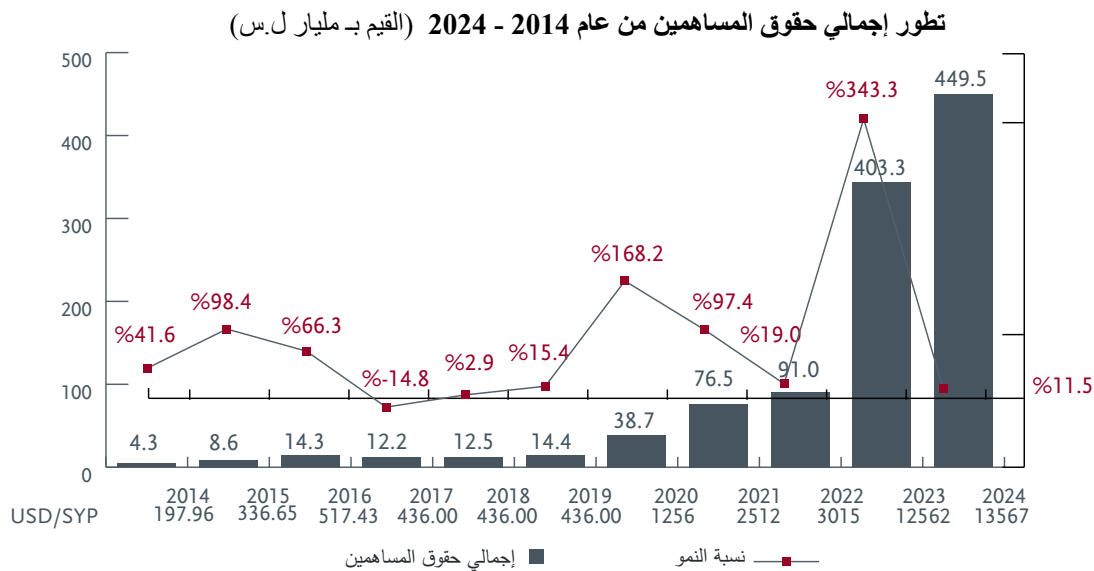


• ودائع المصارف

بلغ حجم ودائع المصارف في نهاية سنة 2024 لدى المصرف ما يقارب 40.25 مليار ل.س مقابل 18.28 مليار ل.س في العام السابق، كان منها 99.48% بالليرات السورية، تم استخدام هذه الزيادة بالودائع من المصارف بشكل مباشر لدعم عملية زيادة حجم التسهيلات الممنوحة في عام 2024، فاستقطاب الودائع من المصارف الأخرى هي وسيلة سريعة وذات تكلفة منخفضة نسبياً لدعم سيولة المصرف، أما بالنسبة لودائع المصارف بالعملة الأجنبية كانت نسبتها فقط 0.52% من إجمالي ودائع المصارف وهي تشكل في مجملها أرصدة في الحسابات الجارية خدمة لتقاص عمليات عملاء المصارف.

• حقوق المساهمين

ازدادت حقوق المساهمين نهاية العام 2024 بنسبة 11.47% حيث بلغت حوالي 449.52 مليار ل.س مقابل حوالي 403.28 مليار ل.س نهاية 2023. نتج بشكل أساسي عن تسجيل أرباح محققة بنهاية العام بقيمة 16.63 مليار ل.س و تسجيل أرباح غير محققة بقيمة 29.78 مليار ل.س، نتيجة إعادة تقييم مركز القطع البنوي للمصرف (لتندي سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية). في ما يلي مخطط يبين تطور إجمالي حقوق المساهمين بين الأعوام 2014 - 2024 والعلاقة الترابطية الإيجابية مع تطور سعر الصرف:



3. الملاءة المالية

تعبّر الملاءة عن قدرة المصرف على مواجهة مختلف أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان، المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية)، ويتم التعبير عن هذه الملاءة من خلال مفهوم كفاية رأس المال والذي يمثل العلاقة بين رأسمال المصرف وهذه المخاطر. وقد حدد مصرف سورية المركزي نسبة 8% كحد أدنى لنسبة كفاية رأس المال في مواجهة كافة المخاطر المحتملة والمرجحة بما يتوافق مع معايير بازل 2.

حافظ بنك الشرق خلال العام 2024 على نسبة ملاءة بلغت 132.45% مقارنةً مع 172.38% للعام السابق، وقد نتج هذا الانخفاض عن العام السابق من الزيادة في المخاطر، على وجه الخصوص المخاطر السوقية والتي تتمثل بشكل أساسي بتقلبات أسعار الصرف التي تنعكس على تقييم مركز القطع الإجمالي حيث بلغت نسبة الارتفاع فيها 173.40%، قابله زيادة في الأموال الخاصة الصافية بنسبة 6.75% الأمر الذي يعكس توجه المصرف في توظيف السيولة الفائضة مع الحفاظ على مخاطر منخفضة.

4. الإيرادات

بنهاية عام 2024 نلاحظ اختلاف تأثير إجمالي إيرادات المصرف حسب كل بند من البنود المكون لها (مقارنة بالعام الماضي):

فمن ناحية إيرادات الفوائد كان تأثيرها إيجابياً فقد شهدت إيرادات الفوائد زيادة عن المحقق العام السابق، ذلك بسبب تحسن نسبة الفوائد من التوظيفات في الخارج وزيادة الفوائد الناتجة عن التسهيلات الممنوحة بالليرات السورية.

بالنسبة للعمولات كان التأثير إيجابياً أيضاً بسبب ارتفاع حجم الإيرادات من عمولات بيع القطع الأجنبي.

بالمحصلة سجل بنك الشرق إجمالي دخل تشغيلي محقق (دون الأخذ بعين الاعتبار أي أرباح غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي) بقيمة حوالي 56.19 مليار ل.س. في نهاية عام 2024 مقابل حوالي 50.57 مليار ل.س. نهاية العام 2023، أي بزيادة بنسبة 11.11%.

4.1. صافي الإيرادات من الفوائد

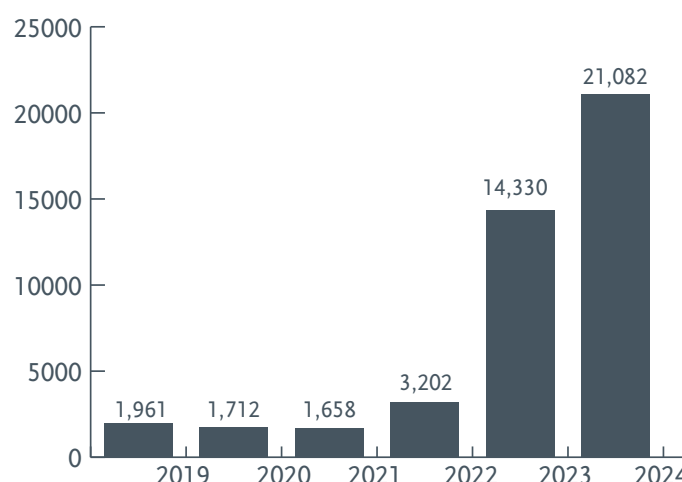
سجل المصرف بنهاية العام 2024 تحسناً ملحوظاً في حجم صافي الإيرادات من الفوائد حيث بلغ نهاية عام 2024 حوالي 21.08 مليار ل.س. مقابل حوالي 14.33 مليار ل.س. بنهاية العام 2023، أي تحقق ارتفاع سنوي بنسبة 47.12%، نتج بشكل أساسي بسبب ارتفاع الفوائد من الزبائن بنسبة 110.03% مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت نهاية عام 2024 مبلغ 20.09 مليار ل.س. مقابل حوالي 9.57 مليار ل.س. للعام السابق وأيضاً بسبب ارتفاع الفوائد من أرصدة وإيداعات لدى المصارف بنسبة 68.34% مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت نهاية عام 2024 مبلغ 15.12 مليار ل.س. مقابل حوالي 8.98 مليار ل.س. للعام السابق.

سبب هذه القفزة النوعية بقيمة الإيرادات من الفوائد يعود بشكل أساسي لارتفاع أسعار الصرف التي أثرت إيجاباً على إيرادات الفوائد من التوظيفات بالخارج من جهة ومن جهة أخرى بسبب ارتفاع معدلات فوائد هذه التوظيفات مقارنةً بالعام السابق.

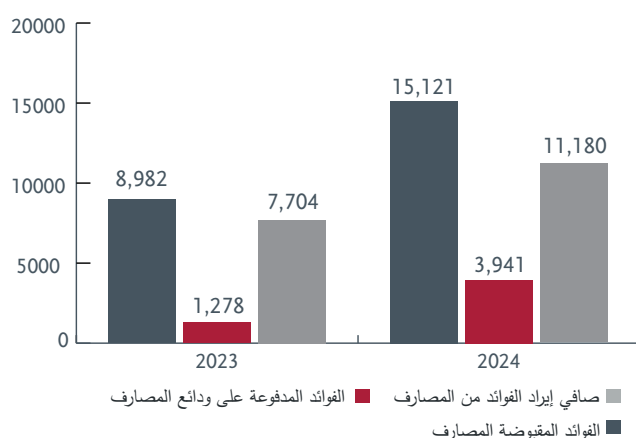
كما كان لزيادة حجم التسهيلات الممنوحة عام 2024 أثر إيجابي على قيمة الفوائد المتولدة عنها، حيث أثرت بشكل ملحوظ في زيادة حجم صافي الإيرادات من الفوائد في عام 2024 مقارنة بعام 2023 فبلغت نسبة الزيادة حوالي 47.12%.

تبين المخططات البيانية أدناه تطور حجم إيرادات المصرف بين الأعوام 2019 – 2024.

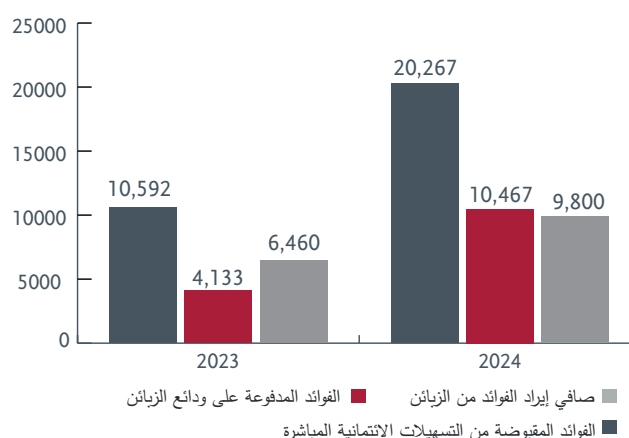
صافي إيرادات الفوائد بين عام 2019 لغاية 2024 (ملايين الليرات السورية)



تطور صافي إيرادات الفوائد من المصارف بين 2023 و 2024 (المبالغ بملايين الليرات السورية)



تطور صافي إيرادات الفوائد من الزبائن بين 2023 و 2024 (المبالغ بملايين الليرات السورية)

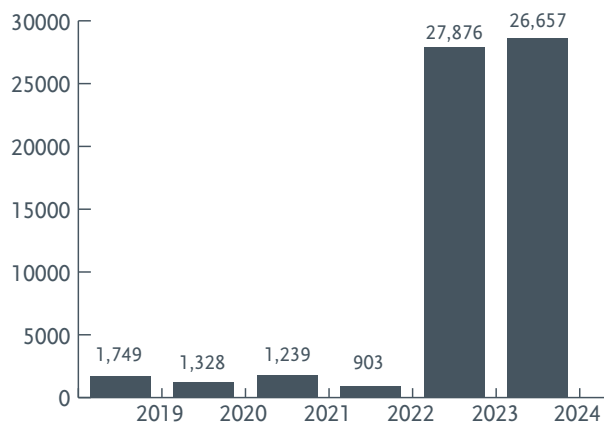


4.2. صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات

سجل المصرف بنهاية العام 2024 زيادة طفيفة بنسبة 2.80% في صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات فبلغ حوالي 28.66 مليار ل.س. مقابل حوالي 27.88 مليار ل.س. نهاية العام 2023، نتج بشكل أساسي عن ارتفاع حجم الإيرادات من عمولات بيع القطع الأجنبي لمصرف سورية المركزي (عمليات الاسترجار النقدي) بالإضافة إلى ارتفاع حجم الإيرادات من العمولات على الخدمات الأخرى من حوالات وشيكات وعمليات سحب.

ويبين المخطط البياني أدناه تطور صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات.

صافي إيرادات العمولات من عام 2019 حتى 2024
(المبالغ بملايين الليرات السورية)

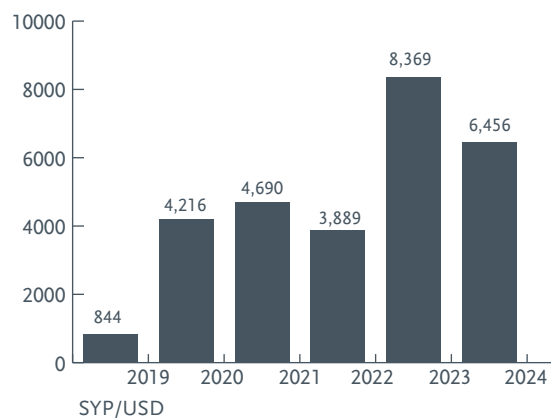


4.3. صافي الأرباح الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية

أسفرت جهود إدارة المصرف في إيجاد قنوات مصرفية جيدة لتنفيذ الحوالات الواردة من الخارج وبشكل خاص تلك التي سمحت باستقبال تحويلات المنظمات الدولية بتأمين مصادر القطع الخارجي المطلوب، وتسهيل تمويل جزء من طلبات تمويل عمليات التجارة الخارجية المسجلة لدى المصرف. ما نتج عنه تسجيل بنهاية العام 2024 صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية فبلغت حوالي 6.45 مليار ل.س.، مقابل حوالي 8.36 مليار ل.س. في نهاية عام 2023 أي تراجعت بنسبة 22.86% مما أثرت سلباً على الإيرادات التشغيلية المحققة بنهاية عام 2024.

ويبين المخطط البياني أدناه التطور الملحوظ للأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية في العام 2024 مقارنةً بالأعوام السابقة:

صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية من عام 2019 حتى 2024
(المبالغ بملايين الليرات السورية)



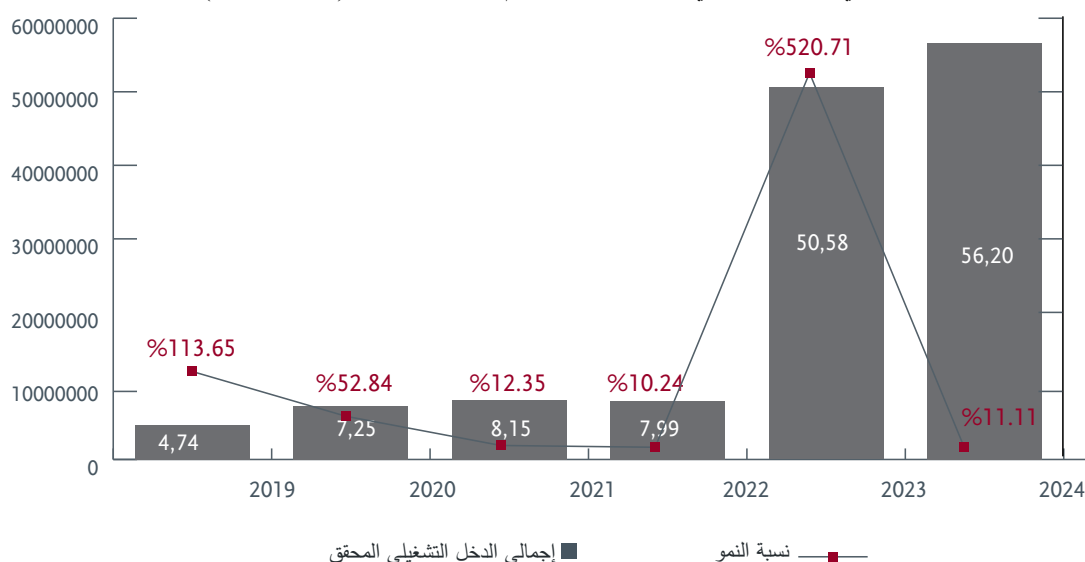
ونشير إلى أن بنك الشرق قد سجل أيضاً بنهاية العام 2024 أرباحاً غير محققة بلغت حوالي 29.78 مليار ل.س.، مقابل 285.87 مليار ل.س. نهاية عام 2023، نتجت عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي للمصرف المكوّن بالدولار الأميركي و الدرهم الإماراتي على أثر تقلب سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية خلال العام 2024، حيث تراجع سعر الصرف الرسمي المعتمد من 12,562 ل.س. للدولار الواحد بنهاية العام 2023 إلى 13,567 ل.س. للدولار الواحد في نهاية عام 2024.

4.4. إجمالي الدخل التشغيلي

نتيجة لما تقدم، سجل بنك الشرق إجمالي دخلًا تشغيلياً (بما فيه الأرباح غير المحققة) بنهاية العام 2024 بلغ حوالي 85.98 مليار ل.س. مقابل حوالي 336.46 مليار ل.س. وفي حال تمّ استبعاد الأرباح غير المحققة، يسجل المصرف إجمالي دخل تشغيلي محقق بنهاية العام 2024 بقيمة حوالي 56.20 مليار ل.س. مقابل 50.58 مليار ل.س. نهاية العام 2023.

ويبين المخطط البياني أدناه تطور إجمالي الدخل التشغيلي المحقق ونسبة نموه السنوية بين الأعوام 2019 - 2024.

إجمالي الدخل التشغيلي المحقق بين الأعوام 2019 - 2024 (مليارات ل.س.)



5. المصاريف والتكاليف التشغيلية

بلغت المصاريف التشغيلية نهاية العام 2024 حوالي 35.89 مليار ل.س. مقابل حوالي 16.49 مليار ل.س. في نهاية العام 2023، أي بزيادة سنوية بحوالي 19.40 مليار ل.س. وبنسبة 117.69%.

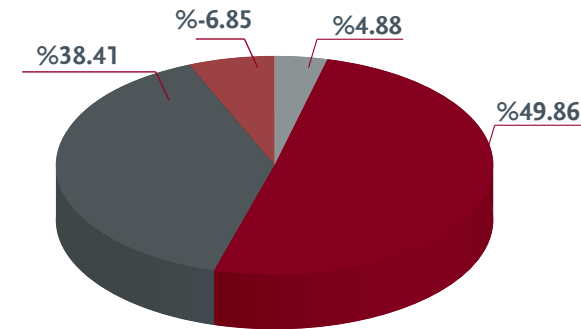
العوامل الأساسية المؤثرة في إجمالي المصاريف التشغيلية بشكل أساسي هي كالتالي:

1. زيادة نفقات الموظفين التي شكلت 54.39% من إجمالي المصاريف التشغيلية المسجلة، حيث يسجل بنهاية العام 2024 ارتفاع في حجم مصروف الموظفين فبلغ حوالي 19.52 مليار ل.س. مقابل حوالي 9.52 مليار ل.س. نهاية العام 2023، أي بزيادة سنوية بنسبة 105%، نتيجة زيادة رواتب الموظفين والتعويضات منذ بداية عام 2024 لتتناسب مع الارتفاع المتصاعد والمستمر لنسبة كلف المعيشة في البلاد خلال هذه السنة.
2. المصاريف التشغيلية الأخرى التي شكلت 39.59% من إجمالي المصاريف التشغيلية المسجلة. حيث يسجل بنهاية العام 2024 ارتفاع في حجم هذه المصاريف بنسبة 93.61% فبلغت حوالي 14.20 مليار ل.س. مقابل 7.33 مليار ل.س. نهاية العام 2023، متأثرة بشكل أساسي بالزيادة في تكلفة استهلاك المصرف من المحروقات خدمة لتوليد الطاقة الكهربائية لتشغيل المصرف بنسبة 75.38% بسبب ارتفاع أسعار المحروقات.
3. الاستهلاكات والاطفاءات التي شكلت 4% من إجمالي المصاريف التشغيلية المسجلة. وقد شهد المصرف بنهاية العام 2024 ارتفاع سنوي في حجم هذه المصاريف بنسبة 55.17% فبلغت حوالي 1.44 مليار ل.س. مقابل 0.93 مليار ل.س. نهاية العام 2023، متأثرة بشكل أساسي بقيمة الإضافات والتحويلات على الأصول الملموسة وغير الملموسة التي بلغت 2.75 مليار ل.س. في نهاية 2024، الأمر الذي انعكس بالزيادة على مصروف الاستهلاكات والاطفاءات.

4. سجل المصرف بنهاية عام 2024، تكوين مخصصات بقيمة صافية حوالي 584 مليون ل.س. مقابل تعرضات المخاطر الائتمانية. بالإضافة إلى تكوين مخصصات متنوعة بقيمة صافية حوالي 130 مليون ل.س. لمواجهة أعباء محتملة وتقلبات أسعار الصرف. حيث أنّ المصرف قد قرر الاحتفاظ بكامل المخصصات المكونة سابقاً مقابل تعرضات مخاطر ما تبقى من توظيفاته المالية في لبنان.

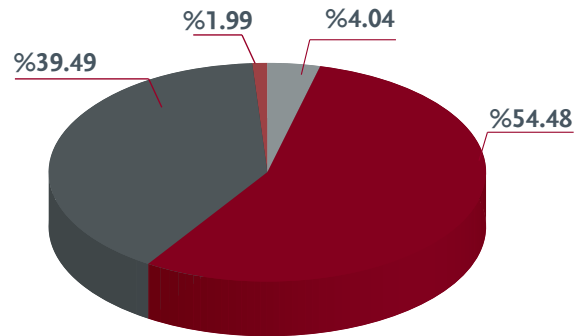
وتظهر المخططات البيانية التالية تطور هيكلية المصاريف التشغيلية بين العامين 2023 - 2024:

هيكلية المصاريف التشغيلية خلال العام 2023



نققات الموظفين
الاستهلاكات والاطفاءات
مصاريف تشغيلية أخرى
مخصص تدني قيمة التسهيلات

هيكلية المصاريف التشغيلية خلال العام 2024



نققات الموظفين
الاستهلاكات والاطفاءات
مصاريف تشغيلية أخرى
مخصص تدني قيمة التسهيلات

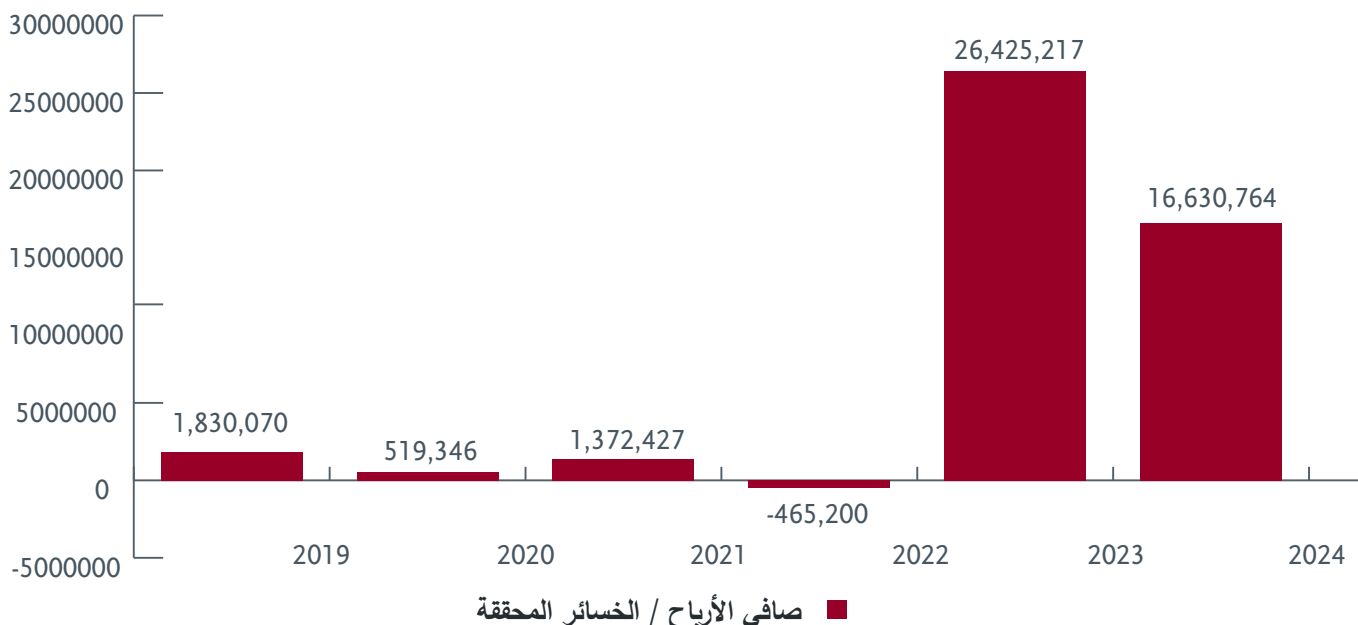
6. صافي الأرباح بنهاية السنة

نتيجة لما تقدم، يظهر بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في نهاية عام 2024 أرباحاً صافية بعد الضريبة بما فيها الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركزي القطع البنوي بحوالي 46.42 مليار ل.س. مقابل حوالي 312.30 مليار ل.س نهاية العام 2023. وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة، يسجل بنك الشرق في نهاية عام 2024 أرباحاً محققة صافية بعد الضريبة بلغت حوالي 16.63 مليار ل.س مقابل أرباحاً محققة صافية بعد الضريبة بلغت حوالي 26.42 مليار ل.س نهاية العام 2023، أي بتراجع بنسبة 37.06%. وقد نتج هذا التراجع في الأرباح عن زيادة بنسبة 117.70% في المصاريف التشغيلية، قابله زيادة بنسبة 11% في الإيرادات التشغيلية المحققة، الأمر الذي انعكس على صافي أرباح السنة.

وتبين المخططات البيانية التالية تطور صافي أرباح المصرف بعد الضريبة بين الأعوام 2019 - 2024 نتيجة احتساب الأرباح غير المحققة واستبعادها.

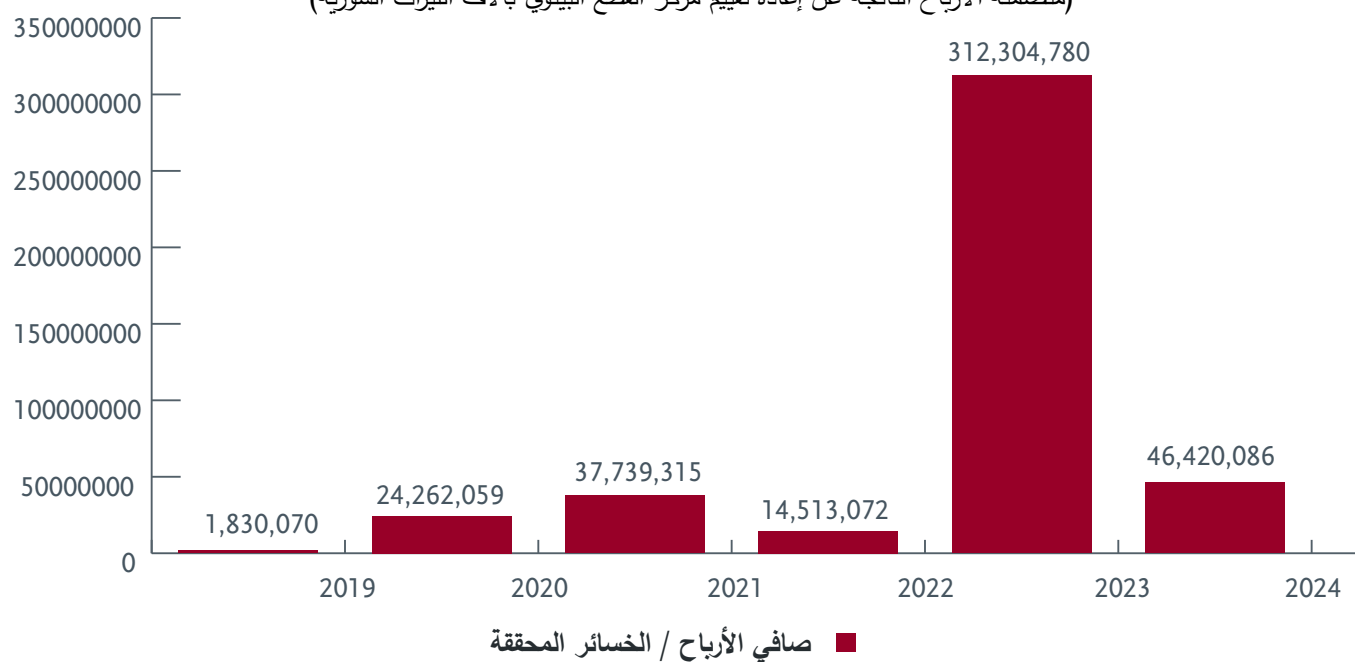
صافي الأرباح المحققة بعد الضريبة من عام 2019 - 2024

(غير متضمنة الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي بالآلاف الليرات السورية)



صافي الأرباح من عام 2019 - 2024

(متضمنة الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي بآلاف الليرات السورية)



يبين الجدول أدناه تطور بنود بيان دخل المصرف بين العامين 2023 - 2024:

		(المبالغ بالآلاف الليرات السورية)
2023	2024	
19,741,144	35,490,809	الفوائد الدائنة
(5,410,901)	(14,408,596)	الفوائد المدينة
14,330,243	21,082,214	صافي إيرادات الفوائد
33,059,261	37,643,849	الرسوم والعمولات الدائنة
(5,183,061)	(8,986,985)	الرسوم والعمولات المدينة
27,876,200	28,656,865	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
42,206,443	49,739,078	صافي الربح من الفوائد والرسوم والعمولات
8,260,787	6,292,190	صافي أرباح / (خسائر) تشغيلية ناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية
285,879,563	29,789,340	صافي أرباح / (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
2,830	0	أرباح بيع موجودات ثابتة مادية
105,531	164,109	إيرادات تشغيلية أخرى بعد أرباح بيع موجودات ثابتة مادية
336,455,153	85,984,716	إجمالي الدخل التشغيلي
(9,525,267)	(19,520,436)	نفقات الموظفين
(678,527)	(1,006,336)	استهلاكات الموجودات الثابتة
(77,402)	(213,852)	إطفاءات الموجودات غير الملموسة
(176,276)	(226,276)	استهلاكات حقوق استخدام أصول المستأجرة
1,402,912	(584,691)	(مصروف) / استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(93,731)	(130,003)	مخصصات متنوعة
(7,338,836)	(14,208,508)	مصاريف تشغيلية أخرى
(16,487,127)	(35,890,102)	إجمالي المصروفات التشغيلية
319,968,027	50,094,614	الربح / (الخسارة) قبل الضريبة
(6,828,911)	(2,014,967)	ضريبة الدخل
(834,336)	(1,659,561)	ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة
312,304,780	46,420,086	ربح / (خسارة) السنة
285,879,563	29,789,340	(استبعاد) صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
26,425,217	16,630,746	ربح / (خسارة) السنة المحققة

خطة بنك الشرق المستقبلية لعام 2025

في ظل السعي لخلق فرص استثمارية وتحفيز نمو الاقتصاد وبشكل خاص القطاعات الإنتاجية، وهو ما يتماشى مع سياسة المصرف واستراتيجيته بتركيز أنشطته المصرفية وخاصة التمويلية لدعم نمو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وعليه اعتمد مجلس إدارة المصرف خطة عمل لعام 2025 تقضي في تعزيز موقعه كمصرف فاعل في النمو الحقيقي للاقتصاد السوري والعمل على تفعيل المنتجات المصرفية الالكترونية بما يتماشى مع التوجهات القاضية بزيادة النفاذ المالي وتعزيز استخدام التطبيقات الالكترونية المصرفية لعملاء بنك الشرق الحاليين وإمكانية استقطاب العملاء من خلال فتح حسابات الكترونية تساهم بتنفيذ عمليات مصرفية بسقف عمليات محددة وأدوات أمانة تضمن أمن معلومات المتعاملين، ونبين فيما يلي أبرز أهداف المصرف للعام المقبل:

1. استقطاب الودائع من كافة شرائح المودعين بكافة العملات لتحقيق استقرار مستدام في مصادر التمويل.
2. زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع تطور السيولة المتوفرة ونمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد السوري، وما تسمح به الأوضاع العامة في البلاد.
3. متابعة العلاقات مع المنظمات الدولية لتلبية أغراض دورها في البلاد، من خلال توفير خدمات البطاقات المصرفية والخدمات الإلكترونية.
4. تكثيف الجهود لترشيد النفقات والمصاريف التشغيلية وخاصة مصاريف الطاقة، والسعي لتأمين مصادر طاقة مستدامة، كما ونشر الوعي لتخفيف الاعتماد على المعاملات الورقية وتخفيض التكاليف المرتبطة بها بما يسهم في تعزيز دور المصرف نحو استخدام أكثر كفاءة للموارد البيئية.
5. المحافظة على إجمالي مركز القطع البنوي للمصرف حمايةً له ودعمًا لملاءته وبنفس الوقت حمايةً لحقوق المساهمين.
6. المحافظة على الكفاءات المصرفية لدى بنك الشرق والعمل على تدريبها وتعزيز جدارتها المهنية، وبذل الجهود لتخفيف نسبة دوران الموظفين.
7. لجهة شبكة الفروع:
 - دعم كادر مديرية إدارة شبكة الفروع بما يساهم بتحقيق أهداف المصرف المرتقبة.
 - تعزيز حضور المصرف من خلال منتجات صيرفة تجزئة وصيرفة رقمية ومنتجات دفع إلكتروني منافسة.
 - تأهيل مقر المصرف الجديد في محافظة حلب / شارع الرازي لافتتاحه في أقرب وقت ممكن بداية العام 2026.
 - بدء أعمال التشييد والإنشاء في منشأة المصرف المقررة في منطقة عدرا الصناعية لافتتاح فرع جديد.
 - متابعة الجهود لشراء فرع في حمص و/أو حماه.
8. السعي لتطوير البنية التكنولوجية في المصرف، والعمل على مواكبة حركة تطوير المنتجات المصرفية الالكترونية المطلوب تسويقها وتلبية حاجات تطويرها بشكل يضمن أمن معلومات المتعاملين وفق المعايير المحلية والعالمية.
9. الالتزام بشفافية الإفصاحات المالية وغير المالية الصادرة عن المصرف، كما والالتزام بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية وتلك الصادرة عن السلطات الرقابية لجهة تصنيف المخاطر وتكوين مخصصات الخسائر التي يمكن أن تنتج عنها داخل سورية وخارجها.



الإمبراطور سيفيروس الكسندر

فترة الحكم: ٢٢٢-٢٣٥م

ماركوس أوريليوس سيفيروس الكسندر آخر إمبراطور على رُومًا من العائلة السيفيرية حكم روما بين عامي (٢٢٢-٢٣٥م)، وهو ابن ماركوس جوليس جيسيوس مارسيانوس وزوجته النبيلة السورية جوليا أفيتا ماميا ابنة جوليا ميسا، جلس على العرش في الرابعة عشرة من عمره خلفاً لسلفه وابن خالته الإمبراطور إيلاجاليوس.

عمل الكسندر خلال فترة حكمه على تعزيز كرامة الدولة؛ ووظّف الفقهاء من المستشارين للإشراف على إقامة العدل، مثل الفقيه والحقوقي الشهير أولبيان. وأنشأ مجلساً بلدياً مكوناً من أربعة عشر عضواً لإدارة شؤون المحافظات الرومانية الأربعة عشر، وفي عهده تضاعف الترف والإسراف المفرط في البلاط الإمبراطوري.

عمل على تحسين قيمة الديناريوس الفضي، وخفض الضرائب خلال فترة حكمه، وشجع الأدب والفنون والعلوم، وسمح بإنشاء مكاتب قروض لإقراض الأموال بمعدل فائدة معتدل بهدف تسهيل حياة الناس*.

* المرجع

- موسوعة الآثار في سورية، الكسندروس سيفيروس، المجلد الثاني.

- سيد أحمد علي الناصري، تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاري (القاهرة ١٩٨٥).

Hisoria Augusta, Life of Severous Alexader, 212.

تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية 2024/12/31

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين المحترمين
بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
دمشق - سورية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك الشرق ش.م.م. عامة سورية "المصرف" والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2024، وكل من بيان الدخل، بيان الدخل الشامل الآخر، بيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2024 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المصرف وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصارف في سورية. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المقاسة بالتكلفة المطفأة هو تقدير جوهري ومعقد يتطلب من الإدارة تقديرات جوهريّة في تقييم جودة الائتمان وتقدير الخسائر الكامنة في المحفظة. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة تنشأ من عدة جوانب وتتطلب حكماً جوهرياً من جانب الإدارة، مثل تقدير احتمالية التخلف عن السداد والخسارة عند التعثر للمراحل المختلفة، وتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان وحالة انخفاض قيمة الائتمان (التعثر) واستخدام تقنيات النماذج المختلفة والأخذ بالاعتبار التعديلات اليدوية. عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، أخذ المصرف في الاعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل من القروض والمحافظ، ويقوم بتقسيم القروض والسلف حسب درجات المخاطر وتقديرات الخسائر لكل قرض بناءً على طبيعتها وملف المخاطر الخاص بها. تتضمن مراجعة هذه الأحكام والافتراضات المعقدة تحدياً لحكم مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف على التعرضات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية"، كما تم اعتمادها من قبل مصرف سورية المركزي. يتم استثناء التعرضات الائتمانية بالليرة السورية الممنوحة للحكومة السورية وبكفالتها من احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لقد قمنا بفهم سياسة المصرف لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (9) وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار رقم (9) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص. كما قمنا بفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة من قبل المصرف من خلال الاستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها:

- الاطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للمصرف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- تحديد حدوث زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان تصنيف التعرضات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف.
- فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، وافتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها.
- مراجعة مبلغ التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات.
- مراجعة احتمال حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والمحتسب بناءً على عدة دورات اقتصادية محددة.
- مراجعة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتسابها بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك.
- مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- فهم العمليات الائتمانية الرئيسية للمصرف المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات ومراجعة نظام الرقابة الداخلي على تلك العمليات.
- مراجعة وفهم المنهجية المستخدمة من قبل المصرف لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل (الأولى والثانية والثالثة)، وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل المصرف.

فروقات أسعار صرف

لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملات الأجنبية، والتي يتم تحويلها إلى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة إعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنهاية كل دورة مالية.

بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف غير متوافقة عند إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

أمور أخرى

إن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 دققت من قبل مدقق حسابات مستقل آخر والذي أصدر رأي غير متحفظ بتاريخ 27 آذار 2024.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي يتم تضمينها في التقرير السنوي من خارج القوائم المالية المرفقة مع تقرير مدقق الحسابات. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا ولا يشمل رأينا حول القوائم المالية هذه المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها. تنحصر مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقدّر فيما إذا كانت غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي اطلعنا عليها من خلال تدقيقنا أو أن هذه المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الإدارة في إعداد البيانات المالية للمصرف

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ. عند إعداد البيانات المالية إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كشركة مستمرة والإفصاح، متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك. إن المكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرياً بشكل فردي أو مجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأيها. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، إن وجدت حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المصرف على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأيها. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المصرف على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم باطلاع المكلفين بالحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية ومدى التزام المصرف بالضوابط القانونية والتنظيمية والرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

المحاسب القانوني

أحمد رضوان الشرايبي

دمشق - سورية

٢٧ / آذار / ٢٠٢٥

بيان الوضع المالي

كما في 31 كانون الأول

2023	2024		
الف ل.س.	الف ل.س.	إيضاح	الموجودات
474,311,520	630,920,928	5	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
305,040,635	334,709,540	6	أرصدة لدى مصارف
8,097,078	8,748,069	7	إيداعات لدى مصارف
82,521,031	131,192,918	8	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
2,316,328	209,592	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
249,173	2,272,897	10	حقوق استخدام الأصول المستأجرة
8,383,297	17,768,197	11	موجودات ثابتة
274,145	785,192	12	موجودات غير ملموسة
5,090,396	4,630,172	13	موجودات أخرى
37,990,801	43,033,902	14	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
924,274,404	1,174,271,407		مجموع الموجودات
المطلوبات			
18,286,134	40,255,438	15	ودائع مصارف
353,989,263	614,768,343	16	ودائع الزبائن
16,657,280	40,616,556	17	تأمينات نقدية
2,931,040	3,057,150	18	مخصصات متنوعة
126,093	96,619	10	التزامات عقود التأجير
7,302,824	2,488,616	19	مخصص ضريبة الدخل
121,699,349	23,465,366	20	مطلوبات أخرى
520,991,983	724,748,088		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
5,156,250	25,781,250	21	رأس المال المكتتب به والمدفوع
1,289,062	3,319,589	22	الاحتياطي القانوني
4,305,769	6,336,296	22	الاحتياطي الخاص
22,673,070	14,438,574	23	أرباح مدورة محققة
369,858,270	399,647,610	23	أرباح مدورة غير محققة
403,282,421	449,523,319		مجموع حقوق الملكية
924,274,404	1,174,271,407		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

رئيس مجلس الإدارة

المدير العام

نائب المدير المالي





إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بيان الدخل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2023	2024	إيضاح	
الف ل.س.	الف ل.س.		
19,741,143	35,490,809	24	الفوائد الدائنة
(5,410,901)	(14,408,596)	25	الفوائد المدينة
14,330,242	21,082,213		صافي إيرادات الفوائد
33,059,261	37,643,848	26	الرسوم والعمولات الدائنة
(5,183,061)	(8,986,984)	27	الرسوم والعمولات المدينة
27,876,200	28,656,864		صافي إيرادات الرسوم والعمولات
42,206,442	49,739,077		صافي الربح من الفوائد والرسوم والعمولات
8,260,787	6,292,190		صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية
285,879,563	29,789,340	23	صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
2,830	-		أرباح بيع موجودات ثابتة مادية
105,531	164,109	28	إيرادات تشغيلية أخرى
336,455,153	85,984,716		إجمالي الدخل التشغيلي
(9,525,267)	(19,520,436)	29	نفقات موظفين
(678,527)	(1,006,336)	11	استهلاكات الموجودات الثابتة
(77,402)	(213,852)	12	إطفاءات الموجودات غير الملموسة
(176,276)	(226,276)	10	استهلاكات حقوق استخدام أصول مستأجرة
1,402,912	(584,691)	30	(مصرف) / استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(93,731)	(130,003)	18	مصرف مخصصات متنوعة
(7,338,835)	(14,208,508)	31	مصاريف تشغيلية أخرى
(16,487,126)	(35,890,102)		إجمالي المصروفات التشغيلية
319,968,027	50,094,614		الربح قبل الضريبة
(6,828,911)	(2,014,967)	19	ضريبة الدخل
(834,336)	(1,659,561)	19	ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة
312,304,780	46,420,086		ربح السنة
1,211.36	180.05	32	حصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة (ليرة سورية)

بيان الدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2023	2024	إيضاح	
الف ل.س.	الف ل.س.		
312,304,780	46,420,086		ربح السنة
-	-		بنود الدخل الشامل الآخر
312,304,780	46,420,086		الدخل الشامل

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية

أرباح السنة	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به والمدفوع	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
-	4,305,769	1,289,062	5,156,250	الرصيد في 1 كانون الثاني 2024
-	-	-	20,625,000	زيادة رأس المال
-	-	-	-	مصاريف زيادة رأس المال
46,420,086	-	-	-	الدخل الشامل لسنة 2024
<u>(46,420,086)</u>	<u>2,030,527</u>	<u>2,030,52</u>	<u>-</u>	تخصيص أرباح السنة
<u>-</u>	<u>6,336,296</u>	<u>3,319,589</u>	<u>25,781,250</u>	الرصيد في 31 كانون الأول 2024
-	896,923	967,472	5,156,250	الرصيد في 1 كانون الثاني 2023
312,304,780	-	-	-	الدخل الشامل لسنة 2023
<u>(312,304,780)</u>	<u>3,408,846</u>	<u>321,590</u>	<u>-</u>	تخصيص أرباح السنة
<u>-</u>	<u>4,305,769</u>	<u>1,289,062</u>	<u>5,156,250,000</u>	الرصيد في 31 كانون الأول 2023

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

أرباح مدورة / (خسائر متراكمة) محققة	أرباح مدورة غير محققة	المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
22,673,070	369,858,270	403,282,421
(20,625,000)	-	-
(179,188)	-	(179,188)
-	-	46,420,086
<u>12,569,692</u>	<u>29,789,340</u>	<u>-</u>
<u>14,438,574</u>	<u>399,647,610</u>	<u>449,523,319</u>
(21,711)	83,978,707	90,977,641
-	-	312,304,780
<u>22,694,781</u>	<u>285,879,563</u>	<u>-</u>
<u>22,673,070</u>	<u>369,858,270</u>	<u>403,282,421</u>

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2023	2024	إيضاح	
الف ل.س.	الف ل.س.		
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:			
319,968,027	50,094,614		الربح قبل الضريبة
			تعديل لمطابقة الأرباح قبل الضريبة مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية:
(285,879,563)	(29,789,340)	23	أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
932,205	1,446,464	12،11،10	الاستهلاكات والإطفاءات
(1,402,912)	584,691		مصرف / (استرداد) مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
93,731	130,003	18	مصرف مخصصات متنوعة
(2,830)	-		أرباح بيع موجودات ثابتة مادية
5,796	4,526		فوائد إيجارات
10,245	-		إطفاء العلاوات - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
33,724,699	22,470,958		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(38,961,025)	(10,706,038)		الزيادة في الإيداعات لدى المصرف المركزي
1,363,115	25,090,515		النقص في الإيداعات لدى المصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
(32,076,654)	(48,570,434)		الزيادة في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
(1,651,669)	460,224		النقص / (الزيادة) في موجودات أخرى
246,935,596	260,779,080		الزيادة في ودائع الزبائن
10,475,000	16,225,000		الزيادة في ودائع المصارف (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
(11,731)	(14,003)		النقص في المخصصات المتنوعة
9,602,648	23,959,276		الزيادة في التأمينات النقدية
117,280,630	(98,233,983)		(النقص) / الزيادة في مطلوبات أخرى
(1,232,358)	-		الزيادة في وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
(512,466)	(8,488,736)	19	ضريبة مدفوعة
344,935,785	185,221,859		صافي الأموال الناتجة عن النشاطات التشغيلية
			التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
(2,575,585)	(2,384,280)	11	شراء موجودات ثابتة
3,500	-		المتحصلات من استبدال أصل
-	(8,028,982)		الزيادة في مشاريع قيد التنفيذ
(270,112)	(702,873)	12	شراء موجودات غير ملموسة
-	2,106,736		استحقاق موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(2,842,197)	(9,009,399)		صافي الأموال المستخدمة في النشاطات الاستثمارية
			التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية
-	(179,188)		مصاريف زيادة رأس المال
-	(2,250,000)		الزيادة في حقوق استخدام الأصول المستأجرة
(34,000)	(2,284,000)		إيجارات مدفوعة
(34,000)	(4,713,188)		صافي الأموال المستخدمة في النشاطات التمويلية
281,755,262	2,904,716		تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد
623,814,850	174,403,988		صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد
147,101,261	770,916,111	33	النقد وما يوازي النقد في بداية السنة
770,916,111	945,320,099	33	النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة
			التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد
18,099,162	33,973,693		فوائد مقبوضة
(3,343,902)	(10,358,789)		فوائد مدفوعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

1. معلومات عامة

بنك الشرق (المصرف) هو شركة مساهمة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من قبل البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. تم تأسيس المصرف في 10 نيسان 2008 بموجب القرار رقم 26/م.و. وبموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001 سجل المصرف في السجل التجاري تحت الرقم 15616 بتاريخ 22 كانون الأول 2008، وفي سجل المصارف تحت الرقم 19 بوصفه مصرفاً خاصاً.

وقد تأسس المصرف برأس مال مقداره 2.500.000.000 ليرة سورية موزع على 2.500.000 سهم بقيمة اسمية 1.000 ليرة سورية للسهم الواحد. بتاريخ 4 أيلول 2012 وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على تعديل القيمة الاسمية لسهم بنك الشرق لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وبتاريخ 30 نيسان 2018، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف وقررت زيادة رأس مال المصرف بمبلغ إجمالي وقدره 250.000.000 ليرة سورية موزع على 2.500.000 سهم وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم المصرف 27.500.000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد.

بتاريخ 8 تموز 2020، عقدت الهيئة العامة غير العادية لبنك الشرق والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المدورة بمبلغ وقدره 1.375.000.000 ألف ل.س. إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة بمبلغ وقدره 4.125.000.000 ألف ل.س. موزع على 41.250.000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد.

بتاريخ 13 حزيران 2022، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم بمقام الهيئة العامة العادية وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المدورة بمبلغ وقدره 1.031.250.000 ليرة سورية إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة بمبلغ 5.156.250.000 ليرة سورية موزع على 51.562.500 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد.

بتاريخ 8 أيار 2024، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وقررت زيادة رأس مال المصرف بنسبة 400% عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة بمبلغ وقدره 20.625.000 ألف ليرة سورية، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة 25.781.250 ألف ليرة سورية موزع على 257.812.500 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد.

اتخذ المصرف مركزاً رئيساً له في دمشق-سورية.

يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مقر إدارته الرئيسي الكائن في دمشق- الشعلان شارع حافظ ابراهيم وفروعه التسعة المنتشرة داخل الجمهورية العربية السورية في دمشق (الشعلان، المالكي، الحريقة، والغساني)، ريف دمشق (جرمانا) وحلب، وحمص، واللاذقية وطرطوس، إضافة إلى مكتبه الكائن في مرفأ اللاذقية. مع الإشارة إلى أنه وفي ظل الظروف الراهنة، تم إيقاف العمل في فرع حمص بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي رقم (3153/16) تاريخ 30 آب 2012.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 19 كانون الأول 2010 وقد بلغ سعر الإغلاق للسهم في السوق 29.2.466 ليرة سورية بتاريخ 31 كانون الأول 2024، علماً أن آخر جلسة تداول كانت بتاريخ 5 كانون الأول 2024.

وافق مجلس الإدارة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 في اجتماع الجلسة الأولى للعام 2025 المنعقدة بتاريخ 13 شباط 2025، وفوض رئيس مجلس الإدارة بالموافقة والتوقيع على البيانات المالية للمصرف والذي وافق على البيانات المالية بتاريخ 27 آذار 2025 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2. اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الجديدة والمعدلة

أ. المعايير المحاسبية الدولية الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية خلال السنة الحالية

قام المصرف بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية إلزامياً للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024، عند إعداد القوائم المالية للمصرف. ولم يكن لتبني هذه المعايير أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ المعروضة في هذه القوائم المالية للسنة الحالية أو السنوات السابقة، إلا أنه قد يكون له تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية.

تعديلات المعيار الدولي المحاسبي (IAS) رقم 7 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 7 الخاص بالأدوات المالية: الإفصاحات - بعنوان "ترتيبات تمويل الموردين"

تضيف هذه التعديلات هدفاً إفصاحياً إلى المعيار الدولي المحاسبي (IAS) رقم 7، ينص على أن المصرف ملزم بالإفصاح عن معلومات تتعلق بترتيبات تمويل الموردين، بما يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم آثار هذه الترتيبات على التزامات المصرف وتدفقاته النقدية. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 7 لإضافة ترتيبات تمويل الموردين كمثال ضمن متطلبات الإفصاح عن مدى تعرض المصرف لمخاطر تركّز السيولة.

تتضمن التعديلات أحكاماً انتقالية خاصة بالفترة السنوية الأولى التي يطبق فيها المصرف هذه التعديلات. ووفقاً للأحكام الانتقالية، لا يُطلب من المصرف الإفصاح عما يلي:

- المعلومات المقارنة لأي فترات تقارير مالية تسبق بداية الفترة السنوية التي يتم فيها تطبيق هذه التعديلات لأول مرة.
- المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات (IAS 7:44H(B)(II)-(III)) كما هي في بداية الفترة السنوية التي يطبق فيها المصرف هذه التعديلات لأول مرة.

تعديلات المعيار الدولي المحاسبي (IAS) رقم 1 - تصنيف الالتزامات كالتزامات متداولة أو غير متداولة

تؤثر هذه التعديلات فقط على عرض الالتزامات كالتزامات متداولة أو غير متداولة في قائمة المركز المالي، ولا تؤثر على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي من الأصول أو الالتزامات أو الإيرادات أو المصروفات، كما أنها لا تؤثر على المعلومات المفصّل عنها بشأن هذه العناصر.

توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يعتمد على الحقوق القائمة في نهاية الفترة المالية، كما تؤكد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كان المصرف سيمارس حقه في تأجيل سداد الالتزام. وتوضح التعديلات أيضاً أن الحقوق تعتبر قائمة إذا تم الامتثال للتعهدات (Covenants) في نهاية الفترة المالية، كما تم إدراج تعريف لمفهوم "التسوية"، بحيث يتضح أن التسوية تعني نقل النقد أو الأدوات المالية أو أصول أخرى أو خدمات إلى الطرف المقابل.

تعديلات المعيار الدولي المحاسبي (IAS) رقم 1 - عرض القوائم المالية - الالتزامات غير المتداولة المصحوبة بتعهدات

تحدد هذه التعديلات أن التعهدات التي يجب على المصرف الامتثال لها في أو قبل نهاية الفترة المالية فقط هي التي تؤثر على حق المصرف في تأجيل سداد الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، وبالتالي، يجب أخذ هذه التعهدات في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام كمتداول أو غير متداول. كما أن هذه التعهدات تؤثر على ما إذا كان الحق في تأجيل السداد قائماً في نهاية الفترة المالية، حتى وإن كان تقييم الامتثال للتعهد يتم فقط بعد تاريخ التقرير المالي (مثل التعهدات المرتبطة بالمركز المالي للمصرف في تاريخ التقرير والتي يتم تقييم الامتثال لها بعد ذلك).

كما حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن حق تأجيل سداد الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير المالي لا يتأثر إذا كان المصرف ملزماً بالامتثال للتعهدات فقط بعد الفترة المالية. ومع ذلك، إذا كان حق المصرف في تأجيل سداد الالتزام مشروطاً بالامتثال للتعهدات خلال الاثني عشر شهراً التالية بعد الفترة المالية، فيجب على المصرف الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم مخاطر احتمالية استحقاق الالتزامات للسداد خلال تلك الفترة. ويشمل هذا الإفصاح معلومات عن التعهدات، بما في ذلك طبيعتها وتوقيت الامتثال لها، والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة، وأي حقائق وظروف قد تشير إلى وجود صعوبات محتملة في الامتثال لهذه التعهدات.

تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 16 - التزام الإيجار في عمليات البيع وإعادة الاستئجار

تضيف التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 16 متطلبات للقياس اللاحق لعمليات البيع وإعادة الاستئجار التي تستوفي متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء" ليتم المحاسبة عنها كعملية بيع. وفقاً لهذه التعديلات، يتعين على البائع-المستأجر تحديد "دفعات الإيجار" أو "دفعات الإيجار المعدلة" بطريقة تضمن عدم الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر تتعلق بحق الاستخدام الذي يحتفظ به البائع-المستأجر بعد تاريخ بدء العقد.

ولا تؤثر هذه التعديلات على المكاسب أو الخسائر التي يعترف بها البائع-المستأجر والمتعلقة بالإنهاء الجزئي أو الكامل لعقد الإيجار. فيدون هذه المتطلبات الجديدة، كان من الممكن أن يعترف البائع-المستأجر بمكاسب ناتجة عن حق الاستخدام الذي يحتفظ به فقط بسبب إعادة قياس التزام الإيجار (على سبيل المثال، نتيجة تعديل عقد الإيجار أو تغيير مدته) وفقاً للمتطلبات العامة في المعيار (IFRS) رقم 16. كان هذا السيناريو شائعاً بشكل خاص في حالات إعادة الاستئجار التي تتضمن دفعات إيجارية متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو سعر.

وكجزء من هذه التعديلات، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتعديل مثال توضيحي في المعيار (IFRS) رقم 16 وأضاف مثالاً جديداً لتوضيح القياس اللاحق لأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار في عمليات البيع وإعادة الاستئجار التي تتضمن دفعات إيجارية متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو سعر. كما توضح الأمثلة التوضيحية أن الالتزام الناشئ عن عملية البيع وإعادة الاستئجار، التي يتم تصنيفها كعملية بيع بموجب المعيار (IFRS) رقم 15، يُعتبر التزام إيجار.

يجب على البائع-المستأجر تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي المحاسبي (IAS) رقم 8 على عمليات البيع وإعادة الاستئجار التي تمت بعد تاريخ التطبيق الأولي، والذي يُعرف على أنه بداية الفترة السنوية التي قام فيها المصرف بتطبيق المعيار (IFRS) رقم 16 لأول مرة.

ب. المعايير المحاسبية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكن غير السارية بعد

في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، لم يتم المصرف بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة والمعدلة التالية، والتي تم إصدارها ولكن لم تصبح سارية بعد. ويتوقع أعضاء مجلس الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات على القوائم المالية للمصرف عند دخولها حيز التنفيذ. كما أنه من غير المتوقع أن يكون لتبني هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على القوائم المالية للمصرف في الفترات المالية المستقبلية، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك أدناه.

المعايير الجديدة والمعدلة

سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد

تسري هذه التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر

تعديلات المعيار الدولي المحاسبي (IAS) رقم 21 – تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي تحت عنوان "عدم قابلية التبادل"

تعديلات المعيار الدولي المحاسبي (IAS) رقم 21 – تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي تحت عنوان "عدم قابلية التبادل"

تحدد هذه التعديلات كيفية تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتبادل، وكيفية تحديد سعر الصرف في حالة عدم قابليتها للتبادل.

وفقاً لهذه التعديلات، تكون العملة قابلة للتبادل بعملة أخرى عندما يكون المصرف قادراً على الحصول على العملة الأخرى خلال فترة زمنية تتيج تأخيراً إدارياً طبيعياً، ومن خلال سوق أو آلية تبادل تخلق حقوقاً والتزامات قابلة للإنفاذ عند إجراء معاملة الصرف.

يقوم المصرف بتقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتبادل بعملة أخرى في تاريخ القياس ولغرض محدد. وإذا لم يكن المصرف قادراً على الحصول إلا على مبلغ غير جوهري من العملة الأخرى في تاريخ القياس لهذا الغرض المحدد، فإن العملة لا تُعتبر قابلة للتبادل بالعملة الأخرى.

يعتمد التقييم الخاص بقابلية التبادل على قدرة المصرف على الحصول على العملة الأخرى وليس على نيته أو قراره بالقيام بذلك.

في حالة عدم قابلية العملة للتبادل بعملة أخرى في تاريخ القياس، يتعين على المصرف تقدير سعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ. ويتمثل الهدف من هذا التقدير في عكس السعر الذي يمكن أن تتم عنده معاملة تبادل منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة.

لا تحدد التعديلات طريقة محددة يجب على المنشأة استخدامها لتقدير سعر الصرف الفوري لتحقيق هذا الهدف. يمكن للمصرف استخدام سعر صرف يمكن ملاحظته دون تعديل أو استخدام تقنية تقدير أخرى. ومن الأمثلة على سعر الصرف القابل للملاحظة:

- سعر الصرف الفوري لغرض غير الغرض الذي يتم تقييم قابلية التبادل من أجله.
- أول سعر صرف يتمكن المصرف من الحصول عليه للعملة الأخرى بعد استعادة قابلية التبادل (سعر الصرف اللاحق الأول).

في حال استخدام المصرف تقنية تقدير أخرى، يمكنه استخدام أي سعر صرف يمكن ملاحظته، بما في ذلك الأسعار الناتجة عن معاملات الصرف في الأسواق أو آليات التبادل التي لا تنشئ حقوقاً والتزامات قابلة للإنفاذ، مع تعديل ذلك السعر عند الحاجة لتحقيق الهدف المذكور أعلاه.

عندما يقوم المصرف بتقدير سعر الصرف الفوري بسبب عدم قابلية العملة للتبادل، يكون ملزماً بالإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية التبادل على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية، أو كيف يُتوقع أن يؤثر عليها.

كما تضيف التعديلات ملحقاً جديداً كجزء أساسي من المعيار (IAS) رقم 21، والذي يتضمن إرشادات تطبيقية بشأن المتطلبات الجديدة. كما تمت إضافة أمثلة توضيحية جديدة مرافقة للمعيار، توضح كيفية تطبيق المصرف لبعض المتطلبات في سيناريوهات افتراضية تستند إلى حقائق محدودة.

بالإضافة إلى ذلك، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإجراء تعديلات تبعية على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 1 لمواءمته مع المعيار (IAS) رقم 21 المعدل عند تقييم قابلية التبادل.

يجب على المصرف تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 18 - العرض والإفصاحات في القوائم المالية

يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 18 محل المعيار الدولي المحاسبي (IAS) رقم 1، مع الإبقاء على العديد من متطلبات (IAS) رقم 1 دون تغيير، بالإضافة إلى إدراج متطلبات جديدة. كما تم نقل بعض الفقرات من (IAS) رقم 1 إلى المعيار الدولي المحاسبي (IAS) رقم 8 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 7. علاوة على ذلك، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإجراء تعديلات طفيفة على المعيار الدولي المحاسبي (IAS) رقم 7 والمعيار الدولي المحاسبي (IAS) رقم 33 "ربحية السهم".

المتطلبات الجديدة وفقاً للمعيار (IFRS) رقم 18:

- تقديم فئات محددة ومجاميع فرعية معرفة في بيان الربح أو الخسارة
- توفير إفصاحات حول مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة (MPMs) في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية
- تحسين تجميع البيانات المالية وفصلها بطريقة أكثر وضوحاً ودقة.

تسري التعديلات على المعايير (IAS) رقم 7 و (IAS) رقم 33، بالإضافة إلى النسخ المعدلة من (IAS) رقم 8 و (IFRS) رقم 7، في نفس الوقت الذي يتم فيه تطبيق المعيار الجديد (IFRS) رقم 18. ويتطلب المعيار (IFRS) رقم 18 التطبيق بأثر رجعي مع بعض الأحكام الانتقالية المحددة.

يسري المعيار الجديد على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 19 – الشركات التابعة التي لا تتمتع بمسؤولية عامة: الإفصاحات

يتيح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 19 للشركات التابعة المؤهلة تقديم إفصاحات مخففة عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في قوائمها المالية.

تكون الشركة التابعة مؤهلة للحصول على الإفصاحات المخففة إذا كانت لا تتمتع بمسؤولية عامة وكان لها شركة أم نهائية أو شركة أم وسيطة تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام وتتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

يعد تطبيق (IFRS) رقم 19 اختياريًا للشركات التابعة المؤهلة ويحدد المتطلبات المتعلقة بالإفصاحات التي يجب على الشركات التابعة التي تختار تطبيقه تقديمها.

لا يُسمح بتطبيق المعيار (IFRS) رقم 19 إلا إذا كانت الشركة تفي بالشروط التالية في نهاية الفترة المالية:

- أن تكون شركة تابعة (يشمل ذلك الشركة الأم الوسيطة).
 - ألا تتمتع بمسؤولية عامة.
 - أن تكون الشركة الأم النهائية أو أي شركة أم وسيطة قد أعدت قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام وتتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.
- تتمتع الشركة التابعة بمسؤولية عامة إذا:

- كانت أدواتها المالية (الديون أو الأسهم) يتم تداولها في سوق عامة أو إذا كانت في عملية إصدار مثل هذه الأدوات للتداول في سوق عامة (مثل البورصات المحلية أو الأجنبية أو السوق خارج البورصة، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)، أو
- كانت تحتفظ بأصول في وضع ائتماني لمجموعة واسعة من الأطراف الخارجية كجزء من أحد أعمالها الأساسية (على سبيل المثال، البنوك، اتحادات الائتمان، شركات التأمين، وسطاء الأوراق المالية/التجار، الصناديق المشتركة، والبنوك الاستثمارية غالباً ما تفي بهذا المعيار الثاني).

يمكن للكيانات المؤهلة تطبيق (IFRS) رقم 19 في قوائمها المالية الموحدة أو المنفصلة أو الفردية. كما يمكن للشركة الأم الوسيطة المؤهلة التي لا تطبق (IFRS) رقم 19 في قوائمها المالية الموحدة تطبيقه في قوائمها المالية المنفصلة.

إذا قرر المصرف تطبيق (IFRS) رقم 19 في فترة مالية سابقة للفترة المالية التي يطبق فيها (IFRS) رقم 18 لأول مرة، فإنه يجب عليه تطبيق مجموعة معدلة من متطلبات الإفصاح الواردة في ملحق المعيار (IFRS) رقم 19. وإذا قرر المصرف تطبيق (IFRS) رقم 19 في فترة مالية سنوية قبل أن يطبق التعديلات على (IAS) رقم 21، فإنه غير مطالب بتطبيق متطلبات الإفصاح في (IFRS) رقم 19 بشأن "عدم قابلية التبادل".

3. السياسات المحاسبية

أ. المعايير المالية المتبعة:

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

ب. إعداد البيانات المالية:

يتم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.

- الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- الاستثمارات في حقوق الملكية.

- الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

قام المصرف بعرض البيانات المالية بآلاف الليرات السورية ما لم يتم ذكر خلاف ذلك، وذلك وفق التعميم رقم 16/ الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 1 تموز 2024.

ج. العملات الأجنبية:

تحوّل كافة العمليات، بما في ذلك الإيرادات والأعباء بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية بسعر صرف يوم الإدخال في القيود، ثم يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات والحسابات خارج الميزانية بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية وفقاً لأسعار الصرف المحددة من قبل المصرف المركزي، 13,567 ليرة سورية للدولار الأمريكي و 18,14,119 ليرة سورية لليورو كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 12,562 ليرة سورية للدولار الأمريكي و 65,13,756 ليرة سورية لليورو كما في 31 كانون الأول 2023). يتم قيد فروقات القطع في بيان الدخل.

إن التدفق النقدي بالعملات الأجنبية الناتج أو المستعمل في مختلف النشاطات كما هو ظاهر في بيان التدفقات النقدية، جرى تحويله إلى الليرة السورية على أساس سعر الصرف في 31 كانون الأول 2024 وذلك باستثناء رصيد النقد وما يوازي النقد في بداية السنة الذي جرى تحويله على أساس سعر الصرف بنهاية السنة السابقة.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

د. الموجودات والمطلوبات المالية:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان الوضع المالي للمصرف عندما يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة. كما تُضاف تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو تطرح منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مباشرة في الربح أو الخسارة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، فإن المصرف يعالج هذا الفرق محاسبياً على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط بيانات من أسواق يمكن ملاحظتها، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة منذ اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة منذ اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف الأولي، يتم تسجيل الربح أو الخسارة المؤجلة إلى الربح أو الخسارة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام.

الموجودات المالية:

تُثبت جميع الموجودات المالية ويعترف بها في تاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع أحد الأصول المالية بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن الإطار الزمني المحدد من السوق المعني، ويقاس مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (FVTPL). كما تُثبت تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في الربح أو الخسارة.

يجب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. وعلى وجه التحديد:

- تقاس أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، لاحقاً بالكلفة المطفأة؛ و
- تقاس أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- تُقاس جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين التي تدار على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) واستثمارات الأسهم بعد ذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك، يجوز للمصرف إجراء الاختيار / التعيين غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالموجودات المالية على أساس كل أصل على حدة:

- يجوز للمصرف أن يختار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار أسهم غير محتفظ بها للمتاجرة أو لاعتبار محتمل معترف به من المستحوذ في مجموعة الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (IFRS 3)، في الدخل الشامل الآخر؛
- يجوز للمصرف اتخاذ قرار غير قابل للإلغاء بتعيين أداة دين تتوافق مع الكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (-FVTOCI) كما يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إزالة عدم التطابق المحاسبي أو تقليله بشكل كبير (يشار إليه بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يعتبر تقييم نماذج العمل لإدارة الأصول المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. كما يحدد المصرف نماذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. لا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمصرف على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يقيم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة على حدة.

لدى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواتها المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لأصوله المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

عندما تُستبعد أداة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، يُعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، وبخصوص الاستثمار في الأسهم المعينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لاحقاً إلى الربح أو الخسارة ولكن تحول ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي تقاس لاحقاً بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للتدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL) هي:

- الموجودات ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي (SPPI) ؛ أو/و
- الموجودات المحتفظ بها في نموذج أعمال بخلاف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو الاحتفاظ بها وبيعها؛ أو
- الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

تقاس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الربح أو الخسارة.

تقييم نموذج الأعمال:

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات صلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أداؤها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها ما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

إعادة التصنيف:

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، فإنه يعاد تصنيف الموجودات المالية المتأثرة. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التي تعقب التغير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للمصرف.

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر انتمائية مماثلة:

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، الموقع، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض). يراقب المصرف مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ:

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة، والعكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة:

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح رقم (36). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية:

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد المصرف التصنيف عن الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة.

ب. تقييم القيمة العادلة:

تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. عند قياس القيمة العادلة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار، خصائص الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

بالإضافة إلى ذلك، ولغايات إعداد التقارير المالية، تم تحديد تسلسل القيمة العادلة الذي يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: إن مدخلات المستوى الأول عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.
- المستوى الثاني: تتمثل مدخلات المستوى الثاني بكافة المدخلات التي لا تعتبر أسعاراً معلناً عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول. هذا وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي، يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، لناعية وجود مؤشرات تدني في قيمتها. يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسي، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء القيد الأولي للموجودات، إن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.

إن خسائر تدني قيمة موجودات مسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المحسومة على أساس نسبة الفائدة الفعلية الأصلية. تقيد الخسائر في الأرباح أو الخسائر وتخفيض القيمة الدفترية للموجودات لتساوي قيمتها الاستردادية المقدرة. حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة، في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود أن القيمة الدفترية للاستثمار بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن حقوق الملكية يتم قيدها في الأرباح أو الخسائر عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل مساهمات، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في الأرباح أو الخسائر. وإن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل ديون، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في بيان حقوق الملكية إلا في حال وجود دليل موضوعي على إلغاء إثبات خسارة التدني في القيمة، حيث يتم عندها تحويل الأرباح أو الخسائر المثبتة ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المتدنية انتمانيا:

يحصل "التدني" في الموجودات المالية انتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية. ويشار إلى الموجودات المالية ذات التدني الانتماني كموجودات المرحلة 3. تشمل الأدلة على التدني الانتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛ أو
- خرق للعقد مثل الحدث الافتراضي أو المتأخر؛ أو
- قيام المصرف بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بسعر مخفض تخفيضاً كبيراً يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

يقوم المصرف وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الأصول المالية إلى موجودات ذات قيمة انتمانية متدنية. يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان قد حصل تدني انتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني انتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، يعتبر المصرف عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة المتدنية إئتمانياً (POCI):

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة المتدنية إئتمانياً (POCI) بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك المصرف جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في الربح أو الخسارة. يؤدي التغير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان:

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية لمدة 12 شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل جوهري منذ الاعتراف المبني. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ما الذي يشكل زيادة جوهرياً في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل جوهري، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغير المهم والجوهري في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث الأولى والثانية والثالثة موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (36).

التخلف عن السداد:

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات نسبة احتمال التعثر (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

تعديل واستبعاد الموجودات المالية:

يحدث التعديل في الموجودات المالية عند إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للموجودات المالية أو تُعدل بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء على الفور أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة لذلك، سيشكل إدخال أو تعديل الموائيق القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه الموائيق الجديدة أو المعدلة بعد على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتماداً على ما إذا كان الميثاق مستوفياً أم لا (على سبيل المثال التغير في زيادة معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم خرق الموائيق).

عند تعديل الموجودات المالية، يقيم المصرف ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقاً لسياسة المصرف، يؤدي التعديل إلى عدم الاعتراف عندما ينتج عنه اختلاف كبير في الشروط.

يلغي المصرف الاعتراف بالأصل المالي فقط عندما تنتهي صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناتجة عن التعديل مع شروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يحول الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم يحول المصرف أو تحتفظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري واستمرت في السيطرة على الموجودات المحولة، فإن المصرف يعترف بحصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظ المصرف بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، فإن المصرف يستمر في الاعتراف بالأصل المالي ويقر أيضاً باقتراض مضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بالكامل، فإنه يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات ومجموع الاعتراف المستلم والمدين والأرباح/الخسائر المتركمة التي تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر وتراكمت في حقوق الملكية في الربح أو الخسارة، باستثناء الاستثمار في الأسهم المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، حيث لا تصنف الأرباح / الخسائر المتركمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يتطلب من إدارة المصرف استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف مفصلة ضمن الإيضاح رقم (36).

هـ. الموجودات الثابتة:

جرى إظهار الموجودات الثابتة، على أساس سعر التكلفة التاريخية بآلاف الليرات السورية بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة ومؤونة التذني في القيمة إن وجدت.

يجري استهلاك الموجودات الثابتة، باستثناء الأرض والدفعات المسبقة على نفقات رأسمالية، بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية باعتماد المعدلات السنوية التالية:

%	
2	أراضي ومباني
10	تحسينات على المباني
15	معدات وأثاث ووسائل النقل
10	أجهزة الحاسب الآلي

يمثل الربح أو الخسارة من التفرغ عن أصل من الموجودات الثابتة الفرق بين عائدات التفرغ والقيمة الدفترية للأصل. يتم قيد الربح والخسارة في بيان الدخل.

في نهاية كل عام يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك وطول مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.

و. الموجودات الثابتة غير المادية:

تظهر الموجودات الثابتة غير المادية على أساس سعر التكلفة التاريخية بآلاف الليرات السورية بعد تنزيل الإطفاء المتراكم ومؤونة التذني في القيمة إن وجدت.

بالنسبة للموجودات الثابتة غير المادية التي عمرها الزمني غير محدد، يتم مراجعة التذني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تذني في قيمتها في بيان الدخل.

يجري إطفاء الموجودات الثابتة غير المادية على مدى الأعمار الإنتاجية كما يلي:

برامج المعلوماتية 5 سنوات (20%).

ز. الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة:

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تذني في قيمتها ويتم قيد خسارة التذني في قائمة الدخل للسنة.

ح. الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة المادية وغير المادية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لأصوله المادية وغير المادية لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الأصول قد أصابها خسارة تذني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الإسترادية للأصل لتحديد مدى خسارة تذني القيمة (إن وجدت)

القيمة الإسترادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الإسترادية للأصل أقل من قيمته الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الإسترادية. تقيد خسارة تذني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تذني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم.

في حال أن خسارة تذني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمتها الإسترادية، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تذني القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تذني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تذني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم.

ط. المؤونات:

يتم تكوين المؤونة عندما يكون هنالك التزام حالي على المصرف (قانوني أو استثنائي) ناتج عن حدث حصل في الماضي، ومن المحتمل تسديد الالتزام ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق به. تمثل المؤونة المكونة أفضل تقدير للمبلغ المتوقع لتسديد الالتزام المالي بتاريخ بيان الوضع المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وعدم اليقين المحيطين بهذا الالتزام. عندما تحدد المؤونة بالاستناد إلى التدفقات النقدية المرتقبة لتسديد الالتزام، فإن قيمتها الدفترية تمثل القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

ي. اشتراكات مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتعويض نهاية الخدمة:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أية التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة. إلا في حالات استثنائية يتم تقديرها من قبل الإدارة التنفيذية وبموافقة مجلس الإدارة.

ك. الاعتراف بالإيراد وتحقق المصروف:

يتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الفوائد على أساس الاستحقاق الزمني بالاستناد إلى الأصل ونسبة الفائدة المطبقة باستثناء الفوائد على القروض والتسليفات الظاهرة على الأساس النقدي بحيث يتم قيد إيرادات الفوائد عند تحققها الفعلي. يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن الخدمات المصرفية عند تحققها بموجب العقود. تتحقق أنصبة الأرباح من الاستثمارات عندما يصبح للمصرف الحق باستلام المبالغ العائدة لها.

ل. القروض والتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق مالي ناشط. تظهر القروض والتسليفات على أساس الكلفة المعدلة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على الأساس النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أو فائدتها.

م. كفالات مالية مصرفية:

إن عقود الكفالات المالية المصرفية هي عقود توجب على المصرف إجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة ترتبت لأن مديناً معيناً عجز عن إجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين. يمكن لهذه العقود أن تأخذ عدة أشكال قانونية للمقاصة (كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان ائتماني). تُقَدَّر مطلوبات الكفالات المالية المصرفية أولاً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تُحْمَل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المعدلة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل إجراء دفعة من جراء الكفالة). تُدرج الكفالات المالية المصرفية ضمن حسابات التسوية (في الموجودات) وفي المطلوبات..

ن. التوزيعات النقدية للأسهم:

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالالتزام ويتم تنزيلها من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل مساهمي المصرف. كما يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح الموافق عليها بعد تاريخ بيان الوضع المالي.

س. المشتقات المالية ومحاسبة التحوط:

يقوم المصرف باستخدام المشتقات المالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، العملات الأجنبية، والمخاطر الائتمانية متضمنة تلك الناشئة عن العمليات المتوقعة المستقبلية.

في بداية إنشاء علاقة التحوط يقوم المصرف بتوثيق العلاقة بين البند المتحوط له وأداة التحوط، وتتضمن عملية التوثيق، طبيعة المخاطر المتحوط لها، وأهداف واستراتيجيات التحوط.

كذلك عند بداية التحوط يتم قياس علاقة التحوط للتأكد من أن أداة التحوط يتوقع لها أن تكون عالية الفعالية في تعويض مخاطر البند المتحوط له، ويتم قياس فعالية التحوط بشكل ربعي.

يتم اعتبار التحوط عالي الفعالية إذا كان التغير في القيمة العادلة أو بالتدفقات النقدية المتعلقة بالمخاطر المتحوط لها خلال السنة التي حددت لها أداة التحوط من المتوقع أن يعمل على تعويض الخسارة في البند المتحوط له بالمدى (125%-80%)

في الحالات التي يكون البند المتحوط له عبارة عن عملية مستقبلية متوقعة (Forecast Transaction) يقوم المصرف بقياس فيما إذا تحقق الحدث مستقبلاً عالي الاحتمالية.

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

التحوط للقيمة العادلة (Fair Value Hedge):

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المصرف. يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في بيان الدخل ربحاً كان أم خسارة.

أما التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له والذي يعزى إلى المخاطر المتحوط لها، تعدل به القيمة الدفترية للبند المتحوط له ويعترف بالتغير في بيان الدخل.

التحوط للتدفقات النقدية (Cash Flow Hedge):

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات المصرف الحالية والمتوقعة (عملية مستقبلية متوقعة).

عندما تتحقق شروط محاسبة التحوط على تحوط التدفقات النقدية فإنه يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء الفعال من أداة التحوط مباشرة ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل في السنة التي يؤثر بها إجراء التحوط على بيان الدخل. أما الجزء غير الفعال فيتم تسجيله في بيان الدخل.

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية:

هو التحوط لمخاطر التغيرات في قيمة صافي الاستثمار في وحدات أجنبية.

عندما تتحقق شروط محاسبة التحوط على تحوط التدفقات النقدية فإنه يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء الفعال من أداة التحوط مباشرة ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل عند بيع الاستثمار في وحدات أجنبية. أما الجزء غير الفعال فيتم تسجيله في بيان الدخل.

ع. تحقق الإيرادات والأعباء:

تقيد إيرادات وأعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة دون العادية ومشكوك بتحصيلها والردئية التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إطفاء الحسومات والعلاوات.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد الظاهرة في بيان الدخل ما يلي:

- فوائد على موجودات ومطلوبات مالية بالكلفة المطفأة.
- فوائد على استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- التغيرات في القيمة العادلة لمشتقات مقبولة، بما فيها عدم فعالية التحوط، والبند المتحوط لها المتعلقة بها عندما تكون مخاطر نسبة الفائدة هي المخاطر المتحوط لها.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وإيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

تتضمن صافي الإيرادات الأخرى من الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر غير تلك المحتفظ بها للمتاجرة ما يلي:

- إيرادات أنصبة الأرباح.
- أرباح / خسائر محققة وغير محققة.
- فروقات الصرف.

يتم الاعتراف بإيراد أنصبة الأرباح عند نشوء الحق باستلام الدفعة. يتم قيد أنصبة الأرباح على الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن الإيرادات الأخرى.

ف. حسابات انتمائية:

تعتقد جميع الحسابات الانتمائية على أسس غير تقديرية وتنتمي المخاطر والمكافآت ذات الصلة إلى أصحاب الحسابات. بناءً عليه، تنعكس هذه الحسابات خارج بيان الوضع المالي.

ص. حصة السهم من الأرباح:

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لأسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال السنة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة العائد لحملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة بجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية، حسبما ينطبق.

ق. ضريبة الدخل:

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة. يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001، والذي حدد الضريبة بمعدل 25% من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة. تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة على إيرادات المصرف المتحققة خارج أراضي الجمهورية العربية السورية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 24/ لعام 2003 والقرار رقم 1238/3 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 29 نيسان 2019، والذي حدد الضريبة بمعدل 7.5% من إجمالي الإيرادات في الخارج بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة.

بموجب أحكام المادة رقم 24 من المرسوم التشريعي رقم 30/ الصادر بتاريخ 28 آب 2023 والقرار رقم 1858/ق. الصادر بتاريخ 5 تشرين الأول 2023 المتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم السابق، تم تعديل معدل ضريبة دخل ريع رؤوس الأموال المتداولة من نسبة 7.5% إلى نسبة 10% من إجمالي الإيرادات في الخارج ابتداءً من 1 تشرين الأول 2023 بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة.

ر. النقد وما يوازي النقد:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل).

ش. معلومات القطاعات:

قطاع العمل يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي الذي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

4. أحكام محاسبية مهمة ومصادر أساسية للتقديرات والافتراضات

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية، على إدارة المصرف أن تستعمل تقديرات وافتراضات متعلقة بالقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات غير المتوفرة من مصادر أخرى. تعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على عامل الخبرة وعلى عوامل أخرى تعتبر ذات صلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بشكل دوري. يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في السنة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كانت هذه المراجعة تؤثر حصرياً على هذه السنة، أو في سنة المراجعة وسنوات لاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على السنة الحالية والسنوات اللاحقة.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي لسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل من أنواع المنتجات/ السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تأثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسائر بافتراض التعثر تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية في الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم المصرف بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

تحديد القيمة العادلة

إن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق يمكن لحظه يتطلب استعمال تقنيات تقييم كما هو مذكور في الإيضاح 3 (د). وبالنسبة للأدوات المالية المتداولة بشكل غير متكرر وأسعارها قليلة الشفافية، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام تعتمد على السيولة، التركيز، عوامل سوق غير أكيدة، افتراضات تسعير، ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة المعنية.

تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤنات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤنات تدني إضافية.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن المصرف يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

5. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
26,859,880	32,310,633	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:
385,792,048	526,253,220	حسابات جارية وتحت الطلب
43,933,667	48,397,471	ودائع لأجل
18,818,874	25,145,830	احتياطي نقدي إلزامي
475,404,469	632,107,154	
1,092,949)	1,186,226)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
474,311,520	630,920,928	

وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على المصرف الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي، وذلك بالاستناد إلى قرار مجلس النقد والتسليف رقم 7 الصادر بتاريخ 21 كانون الثاني 2020 الذي حدد بموجبه الاحتياطي الإلزامي على الودائع بنسبة 5% من متوسط ودائع العملاء (مجموع الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الادخار السكني).

إن هذا الاحتياطي الإلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة المصرف التشغيلية.

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى مصرف سورية المركزي خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024			
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
448,544,589	448,544,589	–	–
131,104,918	131,104,918	–	–
47,311,226	47,311,226	–	–
(48,182,242)	(48,182,242)	–	–
21,018,030	21,018,030	–	–
599,796,521	599,796,521	–	–

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
75,357,285	75,357,285	-	-	75,357,285
172,253,046	172,253,046	-	-	172,253,046
32,310,840	32,310,840	-	-	32,310,840
(39,473,337)	(39,473,337)	-	-	(39,473,337)
208,096,755	208,096,755	-	-	208,096,755
448,544,589	448,544,589	-	-	448,544,589

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
1,092,949	1,092,949	-	-	1,092,949
(20,364)	(20,364)	-	-	(20,364)
987,590	987,590	-	-	987,590
(958,671)	(958,671)	-	-	(958,671)
84,722	84,722	-	-	84,722
1,186,226	1,186,226	-	-	1,186,226

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
390,165	390,165	-	-	390,165
(24,225)	(24,225)	-	-	(24,225)
655,858	655,858	-	-	655,858
(818,839)	(818,839)	-	-	(818,839)
889,990	889,990	-	-	889,990
1,092,949	1,092,949	-	-	1,092,949

6. أرصدة لدى مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2024			
مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
1,899,749	64,383,044	66,282,793	حسابات جارية وتحت الطلب
-	326,928,891	326,928,891	ودائع استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
(4,305)	(58,497,839)	(58,502,144)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
1,895,444	332,814,096	334,709,540	

كما في 31 كانون الأول 2023

المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
79,215,450	76,570,724	2,644,726	حسابات جارية وتحت الطلب
279,759,867	276,759,867	3,000,000	ودائع استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
(53,934,682)	(53,912,182)	(22,500)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
<u>305,040,635</u>	<u>299,418,409</u>	<u>5,622,226</u>	

بلغت الأرصدة التي لا تتقاضى فوائد مبلغ 66,892,796 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 79,212,606 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023).

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى المصارف خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
358,975,317	61,913,985	–	297,061,332	الرصيد كما في بداية السنة
(293,131,276)	(1,095,809)	–	(292,035,467)	نقص ناتج عن التغير في أرصدة لدى المصارف
1,908,079,029	8,821,632	–	1,899,257,397	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(1,581,026,351)	(9,747,393)	–	(1,571,278,958)	الأرصدة المسددة خلال السنة
314,965	3,001,635	–	(2,686,670)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>393,211,684</u>	<u>62,894,050</u>	<u>–</u>	<u>330,317,634</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2023

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
85,591,405	15,359,654	–	70,231,751	الرصيد كما في بداية السنة
(20,208,966)	(22,314,792)	–	2,105,826	زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في أرصدة لدى المصارف
722,783,614	21,429,588	–	701,354,026	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(683,175,175)	(12,277,722)	–	(670,897,453)	الأرصدة المسددة خلال السنة
253,984,439	59,717,257	–	194,267,182	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>358,975,317</u>	<u>61,913,985</u>	<u>–</u>	<u>297,061,332</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

قام المصرف خلال شهر تموز بعملية نقل جزء من أرصدته الموظفة في لبنان إلى فرنسا، وذلك بعد الحصول على كافة الموافقات المطلوبة أصولاً، بما فيها موافقة مجلس النقد والتسليف التي صدرت بموجب قراره رقم 208/م.ن لعام 2022.

وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم 15/م.ن بتاريخ 22 شباط 2022، قام المصرف بتصنيف التعرضات الائتمانية المباشرة لدى المصارف في دولة لبنان ضمن المرحلة الثالثة.

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
53,934,682	4,456,953	–	49,477,729	الرصيد كما في بداية السنة
(4,088,549)	(4,088,549)	–	–	نقص ناتج عن التغير في أرصدة لدى المصارف
14,405,456	14,405,456	–	–	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(9,626,628)	(9,626,628)	–	–	الأرصدة المسددة خلال السنة
3,877,183	(35,686)	–	3,912,869	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
58,502,144	5,111,546	–	53,390,598	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
12,935,927	1,067,753	–	11,868,174	الرصيد كما في بداية السنة
(3,007,583)	64,011	–	(3,071,594)	زيادة ناتج عن التغير في أرصدة لدى المصارف
23,136,298	10,713,264	–	12,423,034	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(20,103,623)	(10,754,998)	–	(9,348,625)	الأرصدة المسددة خلال السنة
40,973,663	3,366,923	–	37,606,740	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
53,934,682	4,456,953	–	49,477,729	الرصيد كما في نهاية السنة

7. إيداعات لدى مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2024			
المجموعة	مصارف محلية	مصارف خارجية	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
8,886,385	–	8,886,385	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر)
(138,316)	–	(138,316)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
8,748,069	–	8,748,069	

كما في 31 كانون الأول 2023			
المجموعة	مصارف محلية	مصارف خارجية	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
8,228,110	–	8,228,110	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر)
(131,032)	–	(131,032)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
8,097,078	–	8,097,078	

فيما يلي الحركة على إيداعات لدى المصارف خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
8,228,110	8,228,110	–	–	الرصيد كما في بداية السنة
276,759,868	276,759,868	–	–	زيادة ناتجة عن التغير في أرصدة لدى المصارف
289,051,878	289,051,878	–	–	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(590,497,067)	(590,497,067)	–	–	الإيداعات المسددة خلال السنة
25,343,596	25,343,596	–	–	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
8,886,385	8,886,385	–	–	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
4,011,985	4,011,985	–	–	الرصيد كما في بداية السنة
(7,525,468)	(7,525,468)	–	–	نقص ناتج عن التغير في أرصدة لدى المصارف
63,310,406	63,310,406	–	–	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(57,057,121)	(57,057,121)	–	–	الإيداعات المسددة خلال السنة
5,488,308	5,488,308	–	–	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
8,228,110	8,228,110	–	–	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
131,032	131,032	–	–	الرصيد كما في بداية السنة
4,361,954	4,361,954	–	–	زيادة ناتجة عن التغير في إيداعات لدى المصارف
4,479,347	4,479,347	–	–	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(9,239,211)	(9,239,211)	–	–	الإيداعات المسددة خلال السنة
405,194	405,194	–	–	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
138,316	138,316	–	–	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
121,334	121,334	–	–	الرصيد كما في بداية السنة
(100,275)	(100,275)	–	–	نقص ناتج عن التغير في إيداعات لدى المصارف
620,444	620,444	–	–	الإيداعات المسددة خلال السنة
(601,403)	(601,403)	–	–	الإيداعات المسددة خلال السنة
90,932	90,932	–	–	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
131,032	131,032	–	–	الرصيد كما في نهاية السنة

8. صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	الشركات الكبرى
23,640,666	34,606,618	حسابات جارية مدينة
75,798,262	111,242,350	قروض وسلف
99,438,928	145,848,968	
		الشركات الصغيرة والمتوسطة
28	-	حسابات جارية مدينة
28	-	
		الأفراد
180,372	1,064,384	حسابات جارية مدينة
377,319	459,778	قروض وسلف
557,691	1,524,162	
		القروض العقارية
1,234,800	4,986,212	قروض وسلف
1,234,800	4,986,212	
101,231,447	152,359,342	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
(7,222,893)	(7,740,873)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(11,487,523)	(13,425,551)	فوائد معلقة (محفوظة)
82,521,031	131,192,918	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة 20,789,594 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 أي ما نسبته 13.65% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مقابل 18,604,268 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023 أي ما نسبته 18.38% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 7,364,043 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 أي ما نسبته 5.30% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (مقابل 7,116,745 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023 أي ما نسبته 7.93% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير المباشرة غير العاملة 4,352 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 وتم حجز مخصصات لها بقيمة 824 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 6,687 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023 وتم حجز مخصصات لها بقيمة 824 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023).

لا توجد تسهيلات ائتمانية منوطة للحكومة والقطاع العام كما في 31 كانون الأول 2024 و 31 كانون الأول 2023.

بلغت الديون المعدومة 6,711 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 922,682 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023).

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
80,966,843	1,660,336	18,604,268	101,231,447	الرصيد كما في بداية السنة
9,186,923	(9,186,858)	(65)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(10,221,463)	10,385,567	(164,104)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(415,699)	(235,584)	651,283	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	(6,711)	(6,711)	الديون المعدومة
(32,409,327)	(1,721,620)	1,670,019	(32,460,928)	(نقص) / زيادة ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
89,324,392	4,296,600	-	93,620,992	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(10,040,538)	(19,822)	(414,596)	(10,474,956)	التسهيلات المسددة خلال السنة
(2)	-	449,500	449,498	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
126,391,129	5,178,619	20,789,594	152,359,342	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2023

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
41,901,461	6,458,062	13,245,92	32,197,478	الرصيد كما في بداية السنة
-	(12,210)	(4,138,101)	4,150,311	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(1)	74,743,88	(4,743,886)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	343,506	(108,597)	(234,909)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(922,682)	922,682)	-	-	الديون المعدومة
(6,282,048)	1,103,222	(1,481,118)	(5,904,152)	(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في أرصدة الزبائن
58,798,912	-	6	58,798,906	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(6,230,494)	(2,331,821)	(601,662)	(3,297,011)	التسهيلات المسددة خلال السنة
13,966,298	13,966,192	-	106	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
101,231,447	18,604,268	61,660,33	80,966,843	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
7,222,893	6,865,291	32,579	325,023	الرصيد كما في بداية السنة
-	(10)	(266,606)	266,616	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(12)	130,685	(130,673)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	7,578	(6,393)	(1,185)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
233,351	161,007	266,008	(193,664)	(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان
(6,711)	(6,711)	-	-	الديون المعدومة
(87,367)	142,084	(111,273)	(118,178)	(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في أرصدة الزبائن
348,303	-	117,217	231,086	سهيلات الجديدة خلال السنة
(146,242)	(105,537)	(1,245)	(39,460)	التسهيلات المسددة خلال السنة
176,646	176,646	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
7,740,873	7,240,336	160,972	339,565	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
2,647,969	2,390,124	132,172	125,673	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	(148,177)	148,177	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(3)	18,762	(18,759)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	4,051	(3,414)	(637)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
89,79	82,499	139,597	(132,306)	(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان
(3,826)	(3,826)	-	-	الديون المعدومة
26.834	(19,661)	(75,051)	121,546	زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
93.895	-	4	93,891	سهيلات الجديدة خلال السنة
(1.345.907)	(1,302,030)	(31,314)	(12,563)	التسهيلات المسددة خلال السنة
<u>5,714,138</u>	<u>5,714,137</u>	<u>-</u>	<u>1</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>7,222,893</u>	<u>6,865,291</u>	<u>32,579</u>	<u>325,023</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

الفوائد المعلقة:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
3,910,797	11,487,523	الرصيد أول السنة
1,280,810	1,846,408	الفوائد المعلقة خلال السنة
(1,037,276)	(181,234)	ينزل الفوائد المحولة للإيرادات
(918.856)	-	ينزل الفوائد المعلقة التي تم شطبها
<u>8,252.048</u>	<u>272,854</u>	فروق أسعار صرف
<u>11,487,523</u>	<u>13,425,551</u>	الرصيد آخر السنة

9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
209,592	209,592	مساهمات في مؤسسات مالية *
2,106,736	-	سندات حكومية **
2,316,328	209,592	

كما في 31 كانون الأول		
2022	2023	
الف ل.س.	الف ل.س.	
4,019,840	4,341,440	سندات (مصرف لبنان المركزي) ***
(4,019,840)	(4,341,440)	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة **
-	-	

* بتاريخ 30 آب 2021 صدرت شهادة ملكية أسهم في مؤسسة ضمان مخاطر القروض لصالح بنك الشرق بملكية 2,095,915 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد ما يعادل 4.12% من رأسمال المؤسسة وقد سددت هذه القيمة كاملة. تم اعتبار القيمة العادلة لهذه الاسهم بتاريخ 31 كانون الأول 2024 و 2023 مطابقة للتكلفة التاريخية.

وبناءً على اجتماع الهيئة العامة غير العادية لمؤسسة ضمان مخاطر القروض المنعقدة بتاريخ 27 آب 2024، قامت المؤسسة بزيادة رأسمالها بمقدار 10,000,000,000 ليرة سورية، وقام المصرف بشراء 4,146,221 سهم بقيمة 414,622,100 ليرة سورية، وسيقوم المصرف بسداد قيمة حصته في زيادة رأس مال المؤسسة خلال عام 2025.

** تم بتاريخ 1 كانون الثاني 2018 شراء سند من مصرف لبنان المركزي بقيمة 320,000 دولار أمريكي.

وفق المواصفات التالية:

المصدر: مصرف لبنان المركزي.

درجة التصنيف الحالية: CCC.

دورية الفائدة: نصف سنوية.

معدلات الفائدة: 6.15%

معدلات العائد: 5.96%

استحقاقات السند: 19 حزيران 2020.

تم استحقاق هذه السندات بتاريخ 19 حزيران 2020. لم يتم الالتزام بدفع قيمة هذه السندات والفوائد المستحقة عليها وعليه قامت إدارة المصرف بتشكيل مؤونة عن كامل قيمة هذه السندات مع الفوائد. إن الزيادة في كل من قيمة السندات ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المقابل لها ناتجة عن تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

*** قام بنك الشرق خلال شهر آب 2022 بشراء 1.050 سند من سندات الخزينة والتي تم طرحها للإكتتاب بمزاد الأوراق المالية الحكومية رقم 2 لعام 2022 بقيمة 2,000,000 ليرة سورية لكل عقد وبمعدل عائد مرجح (سعر الكوبون) 8.41% لأجل سنتين، مع العلم أن الإكتتاب تم بعلاوة إصدار بما يعادل 20,691,753 ليرة سورية، واستحققت هذه السندات بتاريخ 13 آب 2024.

10. حقوق استخدام الأصول المستأجرة / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
732,906	2,982,906	حقوق استخدام أصول مستأجرة
(483,733)	(710,009)	مجمع استهلاك حقوق استخدام موجودات مستأجرة
249,173	2,272,897	صافي حقوق استخدام موجودات مستأجرة
126,093	96,619	التزامات عقود التأجير

تتوزع حقوق استخدام أصول مستأجرة والتزامات عقود التأجير كما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
425,449	249,173	الرصيد كما في بداية السنة
-	2,250,000	إضافات
(176,276)	(226,276)	مصرف الاستهلاك
<u>249,173</u>	<u>2,272,897</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

تتوزع التزامات عقود التأجير كما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
154,297	126,093	الرصيد كما في بداية السنة
-	2,250,000	إضافات
(34,000)	(2,284,000)	مبالغ مسددة
5,796	4,526	مصرف الفوائد
<u>126,093</u>	<u>96,619</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

11. موجودات ثابتة

يتكون هذا البند مما يلي:

المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	معدات وأثاث ووسائل نقل	تحسينات المباني	أراضي ومباني	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
الكلفة التاريخية:					
8,625,071	147,947	2,416,306	2,891,930	3,168,888	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022
946,543	35,192	843,701	67,650	-	إضافات
44,398	-	-	44,398	-	تحويلات
(22,003)	(6,450)	(11,506)	(4,047)	-	استيعادات
9,594,009	176,689	13,248,50	2,999,931	3,168,888	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023
2,384,280	95,500	2,146,672	142,108	-	إضافات
372,166	-	336,326	35,840	-	تحويلات
12,350,455	272,189	5,731,499	3,177,879	3,168,888	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024
الاستهلاكات المتراكمة:					
(2,182,561)	(69,030)	(965,846)	(807,744)	(339,941)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022
(678,527)	(22,975)	(324,558)	(268,671)	(62,323)	إضافات أعباء السنة
21,334	6,412	11,212	3,710	-	استيعادات
(2,839,754)	(85,593)	(1,279,192)	(1,072,705)	(402,264)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023
(1,006,336)	(30,190)	(633,436)	(280,387)	(62,323)	إضافات أعباء السنة
(3,846,090)	(115,783)	(1,912,628)	(1,353,092)	(464,587)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024
مشاريع قيد التنفيذ:					
44,398	-	-	44,398	-	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022
21,629,04	-	-	235,117	1,393,925	إضافات
(44,398)	-	-	(44,398)	-	تحويلات
21,629,04	-	-	235,117	1,393,925	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023
8,006,956	-	92,475	58,075	7,856,406	إضافات
-	-	257,352	(257,352)	-	مناقلات
(372,166)	-	(336,326)	(35,840)	-	تحويلات
9,263,832	-	13,501	-	9,250,331	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024
صافي القيمة الدفترية:					
17,768,197	156,406	3,832,372	1,824,787	11,954,632	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024
8,383,297	91,096	1,969,309	2,162,343	4,160,549	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023

*تكلفة الموجودات الثابتة المستهلكة بالكامل ولا تزال قيد الاستعمال 990,687 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024. (مقابل 898,049 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023).

12. موجودات غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

برامج معلوماتية	
الف ل.س.	القيمة الدفترية:
135,179	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022
221,138	إضافات
(59)	استيعادات
<u>15,311</u>	تحويلات
371,569	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023
702,873	إضافات
22,026	تحويلات
<u>1,096,468</u>	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024
الإطفاءات المتراكمة:	
(69,055)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022
(77,402)	أعباء السنة
59	استيعادات
(146,398)	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023
<u>(213,852)</u>	أعباء السنة
<u>(360,250)</u>	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024
مشاريع قيد التنفيذ:	
15,311	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022
48,974	إضافات
<u>(15,311)</u>	تحويلات
48,974	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023
22,026	إضافات
<u>(22,026)</u>	تحويلات
<u>48,974</u>	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024
صافي القيمة الدفترية:	
<u>785,192</u>	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024
<u>274,145</u>	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023

13. موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول	
2023	2024
الف ل.س.	الف ل.س.
فوائد محققة غير مستحقة القبض:	
67,189	-
2,775	3,654
1,391,851,330	1,513,463
1,641,982	1,517,117
470	522
41,226	100,727
711,653	552,013
350,000	-
6,649	10,017
10,462	34,171
39,416	127,067
896,687	896,687
1,391,851	1,391,851 **
5,090,396	4,630,172

* عبارة عن تكليف بضريبة رواتب وأجور مع غرامات مستحقة عليها، صادر عن مديرية مالية دمشق عن السنوات من 2013 إلى 2020. حيث قامت إدارة المصرف بتسديد مبلغ التكليف مع الاعتراض على صحته والتأكيد على عدم قبول المصرف به، كما تم الاعتراض إلى لجنة الطعن كون هذا التكليف لا يستند إلى أي حقائق أو أساس واضح ومنطقي، لاحقاً صدر قرار لجنة الطعن برفض هذا الاعتراض، وعليه قامت إدارة المصرف برفع اعتراض إلى لجنة إعادة النظر بالتزامن مع اتخاذ إجراءات أخرى لحفظ حقوق المصرف تتمثل برفع دعوى قضائية إلى الجهات المختصة مدعمه بمجموعة من الحقائق والبراهين التي تؤكد على عدم أحقية هذا التكليف وتحفظ المصرف عليه. حتى تاريخ صدور هذه البيانات لم يصدر قرار لجنة إعادة النظر ولا تزال الدعوى منظورة أمام القضاء المختص وموجلة إلى 2 آذار 2025 بتاريخ إعداد هذا التقرير.

** هي عبارة عن عقارات آلت ملكيتها لبنك الشرق بنتيجة مشاركته بمزاد علني طرح لبيعها، لاحقاً سيتم تسجيل (بيع) هذه العقارات.

14. وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة (19) للفقرة (1) من القانون رقم (28) لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف. يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول	
2023	2024
الف ل.س.	الف ل.س.
278,598	2,304,602
37,712,203	40,729,300
37,990,801	43,033,902

بلغت فروقات أسعار الصرف على الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي 3,017,097 ألف ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 27,750,055 ألف ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023).

فيما يلي الحركة على وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
37,990,801	—	—	37,990,801	الرصيد كما في بداية السنة
2,026,004	—	—	2,026,004	الأرصدة الجديدة خلال السنة
3,017,097	—	—	3,017,097	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>43,033,902</u>	<u>—</u>	<u>—</u>	<u>43,033,902</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
9,008,388	—	—	9,008,388	الرصيد كما في بداية السنة
81,232,35	—	—	81,232,35	الأرصدة الجديدة خلال السنة
27,750,055	—	—	27,750,055	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>37,990,801</u>	<u>—</u>	<u>—</u>	<u>37,990,801</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

15. ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2024			
المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
6,255,438	—	6,255,438	حسابات جارية
200,000	—	200,000	ودائع لأجل (تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)
33,800,000	—	33,800,000	ودائع لأجل (تستحق أكثر من ثلاثة أشهر)
<u>40,255,438</u>	<u>—</u>	<u>40,255,438</u>	

كما في 31 كانون الأول 2023			
المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
511,134	—	511,134	حسابات جارية
200,000	—	200,000	ودائع لأجل (تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)
17,575,000	—	17,575,000	ودائع لأجل (تستحق أكثر من ثلاثة أشهر)
<u>418,286,13</u>	<u>—</u>	<u>418,286,13</u>	

16. ودائع الزبائن

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
234,256,106	441,040,753	حسابات جارية وتحت الطلب
1,947,355	2,095,775	ودائع التوفير
115,334,784	165,324,223	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
2,451,018	6,307,592	الحسابات المجمدة
<u>353,989,263</u>	<u>614,768,343</u>	

بلغت ودائع القطاع العام السوري 34,990,036 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 أي ما نسبته 5,69% من إجمالي الودائع (مقابل 15,918,014 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023 أي ما نسبته 4.5% من إجمالي الودائع).

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 447,348,345 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 أي ما نسبته 72,77% من إجمالي الودائع (مقابل 236,707,124 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023 أي ما نسبته 66.87% من إجمالي الودائع).

بلغت الحسابات المجمدة (مقيدة السحب) المكونة من حسابات المتوفين وحسابات خاصة بالبيع العقاري وحسابات شركات قيد التأسيس مبلغ 6,307,592 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 2,451,018 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023).

17. تأميمات نقدية

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
13,662,000	18,487,022	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
402,013	19,855,192	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
2,493,387	2,136,212	تأمينات مقابل تعهدات تصدير
99,880	138,130	تأمينات نقدية أخرى*
<u>16,657,280</u>	<u>40,616,556</u>	

* تمثل التأمينات النقدية الأخرى تأمينات مقابل الصناديق الحديدية المؤجرة لعملاء المصرف.

18. مخصصات متنوعة

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023	كما في 31 كانون الأول 2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
2,742,350	2,747,575	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - كفالات مصارف مالية
661	-	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المستغلة
2,029	7,575	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المستغلة
50,000	30,000	مخصص لمواجهة أعباء محتملة
136,000	272,000	مخصص تقلبات أسعار القطع
<u>2,931,040</u>	<u>3,057,150</u>	

بناءً على المادة السابعة من القرار رقم 362/م.ن/ب1 يجب على المصارف أن تقوم في نهاية كل شهر بتكوين مؤونة مقابل تقلب أسعار القطع تعادل على الأقل نسبة 5% من وسطي مركز القطع التشغيلي الصافي خلال الشهر السابق.

كما في 31 كانون الأول 2024						
رصيد نهاية السنة	فروقات أسعار الصرف	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	بداية السنة	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
						مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والتسهيلات غير المستغلة (المباشرة و غير المباشرة):
6,751	-	(322)	-	5,207	1,866	مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الأولى
-	-	(9)	-	9	-	مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الثانية
824	-	-	-	-	824	مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الثالثة
7,575	-	(331)	-	5,216	2,690	
2,747,575	74,388	(79,569)	-	10,406	2,742,350	مصرف مخصص كفالات خارج الميزانية
30,000	-	(35,997)	(14,003)	30,000	50,000	مخصص لمواجهة أعباء محتملة
272,000	-	(229,000)	-	365,000	136,000	مخصص تقلبات أسعار القطع
<u>3,057,150</u>	<u>74,388</u>	<u>(344,897)</u>	<u>(14,003)</u>	<u>410,622</u>	<u>2,931,040</u>	

كما في 31 كانون الأول 2023

رصيد نهاية السنة	فروقات أسعار الصرف	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال السنة	المكون خلال السنة	بداية السنة	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
						مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والتسهيلات غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة):
1,866	-	(3,339)	-	4,921	284	المرحلة الأولى
-	-	(5,680)	-	5,377	330	المرحلة الثانية
824	-	=	-	-	482	المرحلة الثالثة
2,69	-	(9,019)	-	10,298	11,41	
2,742,350	2,106,697	(25,460)	-	-	3661,11	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة -كفالات مصارف مالية
50,000	-	(8,269)	(11,731)	50,000	20,000	مخصص لمواجهة أعباء محتملة
136,000	-	(102,000)	-	154,000	84,000	مخصص تقلبات أسعار القطع
<u>2,931,040</u>	<u>2,106,697</u>	<u>(144,748)</u>	<u>(144,748)</u>	<u>214,298</u>	<u>766,524</u>	

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
689,359	6,687	3,625	679,047	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	(20,125,462)	20,125,462	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,335)	18,000,967	(17,998,632)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
21,455,608	-	-	21,455,608	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(148,407)	-	-	(148,407)	التسهيلات المسددة خلال السنة
<u>673,788</u>	<u>-</u>	<u>2,126,830</u>	<u>(1,453,042)</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>22,670,348</u>	<u>4,352</u>	<u>5,960</u>	<u>22,660,036</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
25,606,06	34,094	6,687	35,646,84	الرصيد كما في بداية السنة
12,422,087	(12,422,087)	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(8,184,456)	8,184,456	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	(22,213)	-	(22,213)	نقص ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
94,315	471,958	-	566,273	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(20,945,078)	-	-	(20,945,078)	التسهيلات المسددة خلال السنة
711,686,11	3,757,417	-	415,443,53	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>679,047</u>	<u>3,625</u>	<u>6,687</u>	<u>689,359</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على السقوف والتسهيلات غير المستغلة (المباشرة و غير المباشرة) خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
2,020,000	-	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
(2,020,000)	-	-	-	التسهيلات المسددة خلال السنة
<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
-	100,000	-	100	الرصيد كما في بداية السنة
2,020,000	-	-	-	التسهيلات الجديدة خلال السنة
-	(100,000)	-	(100,000)	التسهيلات المسددة خلال السنة
<u>2,020,000</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والتسهيلات غير المستغلة (المباشرة و غير المباشرة) خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
1,866	-	-	824	الرصيد كما في بداية السنة
9	(9)	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(5)	5	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(9)	4	-	(5)	(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان
1,510	-	-	-	زيادة ناتجة عن التغير في أرصدة الزبائن
3,687	-	-	-	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(307)	-	-	-	التسهيلات المسددة خلال السنة
<u>6,751</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>824</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2023

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
1,411	482	330	284	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	(4,127)	4,127	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(3,252)	-	-	(3,252)	نقص ناتج عن التغير في مخاطر الائتمان
886)	-	(1,553)	766	زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
5,504	-	5,377	712	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(87)	-	-	(87)	التسهيلات المسددة خلال السنة
<u>2,690</u>	<u>482</u>	<u>-</u>	<u>61,86</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة كفالات مصارف مالية خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
144,939,382	7,018	-	144,932,364	الرصيد كما في بداية السنة
(7,018)	(7,018)	-	-	الأرصدة المسددة خلال السنة
<u>3,817,139</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>3,817,139</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>148,749,503</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>148,749,503</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2023

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
34,069,964	7,018	-	34,062,946	الرصيد كما في بداية السنة
(277,702)	-	-	(277,702)	نقص ناتج عن التغير في أرصدة كفالات مصارف مالية
<u>111,147,120</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>111,147,120</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>144,939,382</u>	<u>7,018</u>	<u>-</u>	<u>144,932,364</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - كفالات مصارف مالية خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
2,742,350	7,018	-	2,735,332	الرصيد كما في بداية السنة
(62,145)	-	-	(62,145)	نقص ناتج عن التغير في أرصدة كفالات مصارف مالية
(7,018)	(7,018)	-	-	الأرصدة المسددة خلال السنة
<u>74,388</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>74,388</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>2,747,575</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,747,575</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2023				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
661,112	654,094	–	7,018	الرصيد كما في بداية السنة
(25,459)	(25,459)	–	–	نقص ناتج عن التغير في أرصدة كفالات مصارف مالية
2,106,697	2,106,697	–	–	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
2,742,350	2,735,332	–	7,018	الرصيد كما في نهاية السنة

19. موجودات ضريبية مؤجلة / مخصص ضريبة الدخل

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023	كما في 31 كانون الأول 2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
7,302,824	2,488,616	مخصص ضريبة الدخل

*قام المصرف خلال عام 2022 بتشكيل موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن خسارة السنة وذلك نتيجة تقدير المصرف أن هذه الضريبة المؤجلة سوف يتم الاستفادة منها خلال السنوات الخمس القادمة، وتم استخدامها خلال عام 2023

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي واحتساب ايراد ضريبة الدخل المؤجل:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
319,968,027	50,094,614	صافي الربح قبل الضريبة
يضاف:		
62,323	62,323	استهلاك المباني
263,979	272,628	استهلاك تحسينات المباني عن فروع مشتراة
644,602	1,309,324	مصرف مخصص التعرضات الائتمانية المنتجة
52,000	136,000	مخصص تقلبات أسعار القطع
41,731	-	مصرف مخصصات متنوعة (إيضاح 18)
ينزل:		
(815,187)	(922,725)	استرداد مخصص التعرضات الائتمانية المنتجة*
(1,342,117)	-	خسائر ضريبية من سنوات سابقة 2021
-	(5,997)	استرداد مخصصات متنوعة (إيضاح 18)
(8,163,390)	(13,829,675)	فوائد محققة خارج الجمهورية العربية السورية
(285,879,563)	(29,789,340)	أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
24,832,405	7,327,152	الربح الضريبي
25%	25%	معدل الضريبة
6,208,101	1,831,788	مصرف ضريبة الدخل
620,810	183,179	ضريبة إعادة الإعمار 10%
6,828,911	2,014,967	ضريبة الدخل
بلغت ضريبة الدخل 2,014,967,058 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 6,828,911,188 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023).		
احتساب ضريبة ربع رؤوس أموال متداولة على فوائد محققة من الخارج:		
4,842,369	-	الفوائد المحققة في الخارج الخاضعة للمرسوم القديم
3,321,022	13,829,675	الفوائد المحققة في الخارج الخاضعة للمرسوم الجديد
8,163,391	13,829,675	الفوائد المحققة في الخارج
695,280	1,382,967	ضريبة ربع رؤوس الأموال في الخارج
69,528	138,297	ضريبة إعادة الإعمار 10%
69,528	138,297	ضريبة إدارة محلية 10%
834,336	1,659,561	إجمالي ضريبة ربع رؤوس الأموال في الخارج

بلغت ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة 1,659,560,993 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 834,335,783 ليرة سورية كما في 30 أيلول 2023).

إن حركة مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
152,781	7,302,824	الرصيد بداية السنة
(512,466)	(8,488,736)	ضريبة مدفوعة
834,336	1,659,561	ضريبة ربع على فوائد محققة من الخارج*
6,828,911	2,014,967	ضريبة دخل السنة
(738)	—	موجودات ضريبية مؤجلة
<u>7,302,824</u>	<u>2,488,616</u>	الرصيد نهاية السنة

* يحتسب المصرف مؤونة ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة على إيرادات المصرف المتحققة خارج أراضي الجمهورية العربية السورية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 24/ لعام 2003 والقرار رقم 1238/3 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 29 نيسان 2019، والذي حدد الضريبة بمعدل 7.5% من إجمالي الإيرادات في الخارج بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة ابتداءً من 1 كانون الثاني 2019.

بموجب أحكام المادة رقم 24 من المرسوم التشريعي رقم 30/ الصادر بتاريخ 28 آب 2023 والقرار رقم 1858/ ق. الصادر بتاريخ 5 تشرين الأول 2023 المتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم السابق، تم تعديل معدل ضريبة دخل ربع رؤوس الأموال المتداولة من نسبة 7.5% إلى نسبة 10% من إجمالي الإيرادات في الخارج ابتداءً من 1 تشرين الأول 2023 بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة.

بتاريخ 8 كانون الأول 2020 صدر قرار لجنة الطعن عن تكاليف الأعوام 2012، 2013، 2014، 2015، و 2016 والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذه السنوات، ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة.

بتاريخ 1 شباط 2021 صدر قرار لجنة الطعن عن تكليف عام 2017 والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذا العام، ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة.

تاريخ 7 كانون الأول 2021 صدر قرار لجنة الطعن عن تكليف عام 2018، والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذا العام ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة. وبذلك تكون كافة التكاليف الضريبية عن الأعوام 2009 لغاية 2018 هي تكاليف قطعية.

** تم الاستمرار بتطبيق التعميم رقم ص 16\1445 الصادر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ 23 آذار 2022 المتضمن اعتبار مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة كنفقة مقبولة ضريبياً.

20. مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023	كما في 31 كانون الأول 2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
933,568	1,698,538	فوائد مستحقة لحسابات المصارف
1,133,431	2,351,269	فوائد محققة غير مستحقة الدفع لحسابات الزبائن
116,515,201	15,541,399	شيكات مصرفية وأوامر دفع
292,517	1,032,340	شيكات مصدقة
64,274	121,011	اشتراكات مؤسسة التأمينات الاجتماعية المستحقة
687,321	349,166	ضرائب مقتطعة على رواتب وأجور الموظفين
77,877	272,987	ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة (ضريبة غير مقيم)
85,273	12,254	رسوم حكومية مستحقة
49,850	160,600	مصاريف كهرباء وهاتف مستحقة الدفع
799,342	902,612	دائنون مختلفون
81,451	141,643	موردون
99,934	87,800	أرصدة دائنة أخرى
4,949	50,409	دائنون مختلفون على عمليات التقاص (تقاص)
874,361	743,338	نفقات مستحقة الدفع
<u>121,699,349</u>	<u>23,465,366</u>	

21. رأس المال المكتتب به والمدفوع

إن أسهم المصرف البالغة 257.812.500 سهم موزعة بين ليرة سورية ودولار أمريكي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2024	عدد الأسهم	دولار أمريكي	ليرة سورية	القيمة المعادلة بتاريخ الاكتتاب
			ألف ل.س.	ألف ل.س.
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	11,738,300	–	1,173,830	1,173,830
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي	13,261,700	28,954,529	–	1,326,170
زيادات رأس المال بالليرة السورية	218,721,944	–	21,872,194	21,872,194
زيادات رأس المال بالدولار الأمريكي	14,090,556	1,066,335	–	1,409,056
	<u>257,812,500</u>	<u>30,020,864</u>	<u>23,046,024</u>	<u>25,781,250</u>

كما في 31 كانون الأول 2023	عدد الأسهم	دولار أمريكي	ليرة سورية	القيمة المعادلة بتاريخ الاكتتاب
			ألف ل.س.	ألف ل.س.
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	11,738,300	–	11,738,300	1,173,830
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي	13,261,700	28,954,529	–	1,326,170
زيادات رأس المال بالليرة السورية	12,471,944	–	1,247,194	1,247,194
زيادات رأس المال بالدولار الأمريكي	14,090,556	1,066,335	–	1,409,056
	<u>51,562,500</u>	<u>30,020,864</u>	<u>12,985,494</u>	<u>5,156,250</u>

بتاريخ 8 أيار 2024، عقدت الهيئة العامة عبر العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف، وقررت زيادة رأس المال بنسبة 400% عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 بمبلغ وقدره 20,625,000 ألف ليرة سورية، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة 25,781,250 ألف ليرة سورية موزع على 257,812,500 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد، وتوزيع الأسهم الناجمة عن هذه الزيادة للمساهمين مجاناً وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية. بلغت مصاريف زيادة رأس المال المدفوعة 179,188,000 ليرة سورية كما في 30 أيلول 2024 توزعت بين 94,875,500 ليرة سورية رسم الطابع على زيادة رأس المال و 8,000,000 ليرة سورية بدل دراسة طلب إصدار أسهم زيادة رأس المال و 61,875,000 بدل التسجيل لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية و 14,437,500 بدل التسجيل لدى سوق دمشق للأوراق المالية/مركز المقاصة والحفظ المركزي.

بتاريخ 16 تموز 2024، حصل المصرف على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بزيادة رأس المال وتم تخصيص الأسهم المذكورة (كأسهم مجانية) على المساهمين المسجلين بتاريخ اكتساب الحق المعتمد من الهيئة يوم 9 تموز 2024 كل بحسب نسبة مساهمته في رأس المال وعليه عدلت المادة رقم 6/ من النظام الأساسي تبعاً لذلك.

بلغت قيمة الأسهم المجانية بالعملة الأجنبية 1,943,068 درهم اماراتي ما يعادل 7,178,101,236 ليرة سورية، قام المصرف بتشكيل مركز قطع بنوي بنفس القيمة، وحصل المصرف على موافقة مصرف سورية المركزي على عملية ترميم مركز القطع البنوي بالقرار رقم (210/ل إ) الصادر بتاريخ 13 آذار 2025.

كما في 31 كانون الأول		كما في 31 كانون الأول	
2023		2024	
ألف ل.س.		ألف ل.س.	
89,934,781		376,999,517	
الرصيد كما في بداية السنة			
1,185,173		7,565,343	
الأرصدة الجديدة خلال السنة			
285,879,563		29,789,340	
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف			
376,999,517		414,354,200	
الرصيد كما في نهاية السنة*			

*بلغ مركز القطع البنوي المكوّن بالدولار الأمريكي 8,965,788 ومركز القطع البنوي المكوّن بالدرهم الإماراتي 79,236,252 كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 8,965,788 بالدولار الأمريكي و 77,293,184 بالدرهم الإماراتي كما في 31 كانون الأول 2023).

22. الاحتياطي القانوني والخاص

حددت المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 الاحتياطي القانوني بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية بحيث يمكن التوقف عند بلوغه 25 % من رأس المال.

حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 الاحتياطي الخاص بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس المال.

تم تعريف الأرباح الصافية حسب المادة 200 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 بأنها تشكل الفارق بين مجموع الإيرادات المحققة ومجموع المصروفات والاستهلاك قبل تنزيل مخصص ضريبة الدخل على الأرباح.

بلغ الاحتياطي القانوني 3,319,589,893 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 1,289,062,500 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023).

بلغ الاحتياطي الخاص 6,336,296,743 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 4,305,769,350 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023).

بالاستناد إلى ما سبق وبالإشارة إلى التعميمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي رقم 369/100/3 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 والتعميم رقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، تم احتساب الاحتياطي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2023	2024	
ل.س.	ل.س.	
319,968,027	50,094,614	الربح قبل الضريبة
285,879,563)	29,789,340)	صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
34,088,464	20,305,274	
321,590	2,030,527	الاحتياطي القانوني (10% - 0,94%)
3,408,846	2,030,527	الاحتياطي الخاص (10%)
إن حركة الاحتياطي القانوني كما يلي:		
2023	2024	
ل.س.	ل.س.	
967,472	1,289,062	رصيد بداية السنة
321,590	2,030,527	يضاف احتياطي قانوني
<u>1,289,062</u>	<u>3,319,589</u>	رصيد نهاية السنة
إن حركة الاحتياطي القانوني كما يلي:		
2023	2024	
ل.س.	ل.س.	
896,923	4,305,769	رصيد بداية السنة
3,408,846	2,030,527	يضاف احتياطي خاص
<u>4,305,769</u>	<u>6,336,296</u>	رصيد نهاية السنة

23. أرباح مدورة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 /م.ن/ ب 1 لعام 2008 والتعميم رقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل الأرباح المدورة لفروقات القطع غير المحققة وهي أرباح غير قابلة للتوزيع وغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب الأرباح المدورة.

حقق المصرف أرباح محققة صافية بعد الضريبة وقيل تخصيص الاحتياطات القانوني والخاص للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 مبلغ 16,630,745,882 ليرة سورية (مقابل 26,425,217,193 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023).

بلغ رصيد الأرباح المتراكمة المحققة كما في 31 كانون الأول 2024 مبلغ 14,438,573,902 ليرة سورية (مقابل أرباح متراكمة محققة كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 22,673,069,812 ليرة سورية).

تم عام 2024 تخفيض المصاريف المتعلقة بزيادة رأس المال بشكل مباشر من الأرباح المدورة والتي تتضمن ما يلي:

المبلغ	
الف ل.س.	
8,000	بدل دراسة طلب إصدار الأسهم لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
14,437	إيداع أسهم الزيادة لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي
94,876	ضريبة رسم الطابع النسبي على زيادة رأس المال
61,875	بدل تسجيل أسهم زيادة رأس المال في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
179,188	

بلغ رصيد الأرباح المدورة غير المحققة كما في 31 كانون الأول 2024 مبلغ 399,647,610,049 ليرة سورية (مقابل 369,858,270,184 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2023).

حقق المصرف صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 مبلغ 29,789,339,864 ليرة سورية (مقابل 285,879,563,052 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023).

24. الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند من فوائد ناتجة عن:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
31,442	66,415	حسابات جارية مدينة
9,534,851	20,025,641	قروض وسلف
1,026,193	175,151	استردادات من فوائد محفوظة
10,592,486	20,267,207	
8,165,744	13,829,675	أرصدة وإيداعات لدى مصارف خارجية
816,548	1,291,242	أرصدة وإيداعات لدى مصارف داخلية
166,365	102,685	استثمارات مالية - سندات حكومية
9,148,657	15,223,602	
19,741,143	35,490,809	

25. الفوائد المدينة

يتكون هذا البند من أعباء فوائد ناتجة عن:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
		ودائع زبائن:
77	–	حسابات جارية
192,079	209,116	ودائع توفير
3,864,930	10,045,807	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
75,683	212,362	التأمينات النقدية
4,132,769	10,467,285	
1,278,132	3,941,311	ودائع مصارف
<u>5,410,901</u>	<u>14,408,596</u>	

26. الرسوم والعمولات الدائنة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
468,014	397,606	عمولات تسهيلات مباشرة
894,878	1,680,662	عمولات تسهيلات غير مباشرة
266,764	665,317	عمولات إدارة الحسابات وإصدار بطاقات
31,385,328	34,778,072	عمولات التحويلات والشيكات وعمليات نقدية أخرى
43,970	119,965	عمولات الاشتراكات (صناديق حديدية)
307	2,226	عمولات أخرى
<u>33,059,261</u>	<u>37,643,848</u>	

27. الرسوم والعمولات المدينة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
5,183,061	8,986,984	عمولات مدفوعة على العمليات بين المصارف
<u>5,183,061</u>	<u>8,986,984</u>	

28. إيرادات تشغيلية أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
105,531	164,109	استرداد مصاريف مستحقة وإيرادات أخرى
<u>105,531</u>	<u>164,109</u>	

29. نفقات موظفين

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
4,401,648	11,015,101	رواتب الموظفين
188,590	585,554	نفقات التدريب والتأهيل
441,206	985,902	مساهمة المصرف في التأمينات الاجتماعية
13,946	-	تعويض نهاية الخدمة
3,299,640	4,557,967	مكافآت وعلاوات
234,510	110,118	ملابس موظفين
54,710	107,894	نفقات توظيف *
159,264	650,970	تعويضات خاضعة لضريبة الرواتب **
134,454	266,452	مزايا أخرى خاضعة للضريبة
168,399	437,987	التأمين الصحي
<u>428,900</u>	<u>802,491</u>	تنقلات
<u>9,525,267</u>	<u>19,520,436</u>	

* يتألف هذا البند من نفقات فحوصات طبية ما قبل التوظيف، رسوم إقامة للموظفين الأجانب ورسوم أخرى.

** يتألف هذا البند من تعويض مدارس، أتعاب عمل إضافي وتعويض صندوق.

30. (استرداد) / مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

يتكون هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
مصروف / (استرداد) مخصص أرصدة لدى مصرف سورية المركزي		
(187,205)	8,555	المرحلة الأولى
(187,205)	8,555	
مصروف مخصص أرصدة لدى المصارف		
22,276	690,279	المرحلة الأولى
2,816	–	المرحلة الثالثة
25,092	690,279	
استرداد مخصص إيداعات لدى المصارف		
(81,234)	(397,910)	المرحلة الأولى
(81,234)	(397,910)	
استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – كفالات مصارف مالية		
(25,459)	(62,145)	المرحلة الأولى
–	(7,018)	المرحلة الثالثة
(25,459)	(69,163)	
استرداد مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة		
199,350	14,542	المرحلة الأولى
(99,593)	128,393	المرحلة الثانية
(1,235,142)	205,110	المرحلة الثالثة
(1,135,385)	348,045	
مصروف / (استرداد) مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة وتسهيلات غير مستغلة (مباشرة و غير مباشرة):		
1,582	4,885	المرحلة الأولى
(303)	–	المرحلة الثانية
1,279	4,885	
(1,402,912)	584,691	

31. مصاريف تشغيلية أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2022	2023	
الف ل.س.	الف ل.س.	
320,922	539,349	نفقات سفر متعلقة بالأنشطة التشغيلية للمصرف
112,422	278,371	الاشتراكات في هيئات
314,262	332,838	الرسوم والضرائب ونفقات قانونية
353,474	362,190	الدعاية والإعلان وعلاقات عامة
85,047	133,574	نفقات استقبال
544,895	1,801,733	أتعاب مهنية واستشارية
1,482,116	2,564,498	الصيانة والإصلاح ونفقات حراسة
250,788	514,933	تأمين ضد الأخطار والحريق
2,308,377	4,048,331	المياه والكهرباء والتدفئة
175,441	399,318	نفقات الاتصالات وتقانة المعلومات
448,263	1,018,489	المطبوعات والقرطاسية
77,663	125,631	مصاريف إيجار
165,598	306,424	البريد والشحن
513,914	1,624,225	تعويضات مجلس الإدارة ومصاريف الهيئة العامة
67,904	77,120	مصاريف السيارات
82,584	68,196	مصاريف البطاقات
535,16	13,288	أخرى مختلفة
57,338,83	14,208,508	

32. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تم احتساب حصة السهم الأساسية والمخفضة كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
312,304,780,245	46,420,085,746	صافي ربح السنة (ليرة سورية)
257,812,500	257,812,500	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
1,211,36	180,05	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (ليرة سورية)

تتطابق ربحية السهم الأساسية والمخفضة في القيمة لعدم وجود أدوات أصدرها المصرف ذات تأثير على حصة السهم في الأرباح عند تحويلها.

33. النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
412,651,927	558,563,853	النقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي*
		يضاف:
358,975,318	393,211,684	أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)
		ينزل:
(711,134)	(6,455,438)	ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)
<u>770,916,111</u>	<u>945,320,099</u>	

* لا يستخدم احتياطي الودائع لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

34. عمليات الأطراف ذات العلاقة

تتضمن الأطراف ذات العلاقة:

1. المساهمين الذين يمتلكون 10% أو أكثر من حقوق التصويت في المصرف أو الشركة الحليفة ويقصد بذلك التعاملات مع الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي.
2. أعضاء مجلس إدارة المصرف والشركات المرتبطة بهم وأقربائهم من الدرجة الرابعة وأنسابهم حتى الدرجة الثانية.
3. الإدارة التنفيذية وتشمل المدير العام ومساعديه ومدراء المديرية التنفيذية وغير التنفيذية ورؤساء الوحدات.

كما في 31 كانون الأول 2024

الشركة الأم	الشركات الحليفة	أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين وكبار الموظفين	المجموع	كما في 31 كانون الأول 2023	أ- بنود بيان الوضع المالي/ داخل الميزانية
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
حسابات مدينة					
62,894,051	328,417,884	-	391,311,935	76,570,724	أرصدة لدى المصارف
(53,390,599)	(5,089,598)	-	(58,480,197)	(49,487,484)	مؤونة مكونة على الحسابات الجارية
-	8,886,385	-	8,886,385	284,987,978	ودائع لأجل لدى المصارف
-	(138,316)	-	(138,316)	(4,537,101)	مؤونات مكونة على ودائع لأجل
-	1,133,425	-	1,133,425	1,170,127	فوائد مستحقة غير مقبوضة
-	(17,642)	-	(17,642)	(18,629)	مؤونات مكونة على فوائد مستحقة غير محققة
-	-	129,272	129,272	197,632	قروض كبار الموظفين
<u>9,503,452</u>	<u>333,192,138</u>	<u>129,272</u>	<u>342,824,862</u>	<u>308,883,247</u>	
حسابات دائنة					
-	-	2,768,827	2,768,827	2,737,661	حسابات أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين وكبار المساهمين
<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,768,827</u>	<u>2,768,827</u>	<u>2,737,661</u>	
ب- بنود خارج الميزانية					
-	148,749,503	18,671,561	167,421,064	144,939,382	كفالات مصارف مالية
-	-	(19,605,139)	(19,605,139)	-	ضمانات كفالات مصارف مالية
-	(2,747,575)	-	(2,747,575)	(2,742,350)	مخصصات كفالات مصارف مالية
<u>-</u>	<u>146,001,928</u>	<u>(933,578)</u>	<u>145,068,350</u>	<u>142,197,032</u>	
ج- بنود بيان الدخل					
-	13,829,675	13,172	13,842,847	78,179,95	فوائد دائنة
-	-	(7,603)	(7,603)	(7,263)	فوائد مدينة
-	13,829,675	5,569	13,835,244	8,172,694	
336	336,570	1,661,188	1,998,094	1,380,712	عمولات دائنة
(8,877,479)	-	-	(8,877,479)	(5,108,122)	عمولات مدينة
(8,877,143)	336,570	1,661,188	(6,879,385)	(3,727,410)	
<u>(8,877,143)</u>	<u>14,166,245</u>	<u>1,666,757</u>	<u>6,955,859</u>	<u>4,445,284</u>	

إن جميع التعاملات المسموحة مع الأطراف ذوي العلاقة تتم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات السارية مع الزبائن. بلغت معدلات الفوائد على القروض الممنوحة لكبار الموظفين بين 8.5% و 10% في عام 2024 وفي عام 2023. بلغ معدل الفائدة على الودائع لدى المصرف الأم 4,38% على الدولار الأمريكي في عام 2024 (مقابل 5.15% على الدولار الأمريكي في عام 2023). بلغ معدل الفائدة على الودائع لدى المصارف الحليفة 3,88% على الدرهم الإماراتي في عام 2024 (مقابل 4.9% على الدرهم الإماراتي في عام 2023). بلغ معدل الفائدة على الودائع لدى المصارف الحليفة 2,8% على اليورو في عام 2024 (مقابل لم يكن هناك ودائع لدى المصارف باليورو في عام 2023). تم تعويض أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمساهمين خلال عام 2024 بمبلغ إجمالي قدره 1,576,886 ألف ليرة سورية مقابل تعويض عضوية مجلس إدارة وتحمل المسؤوليات بما فيها مصروف الضريبة على هذا التعويض، بالإضافة إلى مصاريف الانتقال والإقامة لحضور اجتماعات المجلس ولجانه ومهام الإشراف على عمل إدارة المصرف (مقابل مبلغ 498,994 ألف ليرة سورية عن عام 2023). أقرت الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها بتاريخ 8 أيار 2024 عدم تخصيص أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويتهم في المجلس للعام 2023 بناءً على طلبهم.

دفعيات الإدارة التنفيذية

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
	2024	2023
	الف ل.س.	الف ل.س.
رواتب الإدارة العليا	6,914,224	3,135,573
المكافآت	3,231,155	2,231,021
تعويضات نهاية خدمة	-	13,946
إجازات مدفوعة	15,758	6,481
	<u>10,161,137</u>	<u>5,387,021</u>

35. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

أولاً: القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية.

31 كانون الأول 2023			31 كانون الأول 2024			
النتيجة غير المعترف بها	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	النتيجة غير المعترف بها	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الموجودات المالية
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
-	474,311,520	474,311,520	-	630,920,928	630,920,928	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
-	305,040,635	305,040,635	-	334,709,540	334,709,540	أرصدة لدى المصارف
-	8,097,078	8,097,078	-	8,748,069	8,748,069	إيداعات لدى المصارف
11,361,961	93,882,992	82,521,031	(4,168,092)	127,024,826	131,192,918	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
-	2,316,328	2,316,328	-	209,592	209,592	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	37,990,801	37,990,801	-	43,033,902	43,033,902	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
المطلوبات المالية						
-	18,286,134	18,286,134	-	40,255,438	40,255,438	ودائع مصارف
10,587	353,978,676	353,989,263	235,078	614,533,265	614,768,343	ودائع الزبائن
-	16,657,280	16,657,280	-	40,616,556	40,616,556	تأمينات نقدية
11,372,548			(3,933,014)			

تم الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المالية ذات تواريخ استحقاق دون السنة بالقيمة الدفترية، وبالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية ذات تواريخ استحقاق أكثر من سنة بالقيمة العادلة، وذلك باحتساب التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة منها باستخدام معدل حسم بلغ 19.31% للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية و15% للودائع بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل معدل حسم بلغ 29.31% للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية و15% للودائع بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2023).

ثانياً: تحديد المستويات الثلاث لقياس القيمة العادلة بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة.

كما في 31 كانون الأول 2024					
القيمة العادلة مقاسة من خلال					
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	الموجودات المالية
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
209,592	209,592	-	-	209,592	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

كما في 31 كانون الأول 2024

القيمة العادلة مقاسة من خلال

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	الموجودات المالية:
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
2,316,328	2,316,328	-	-	2,316,328	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تشمل القيمة الدفترية للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على القيمة الإسمية للأصل مضافاً إليه صافي العلاوة (بعد تنزيل الإطفاء من تاريخ الشراء لتاريخ الميزانية وفق أسلوب الفائدة الفعالة).

تقنيات التقييم والافتراضات المستعملة لأغراض قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية باستعمال مستويات التقييم التالية:

المستوى الأول: يمثل القيمة العادلة للأسعار المتداولة (غير المعدلة) لموجودات مماثلة في أسواق فعالة.

المستوى الثاني: يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم اشتقاقها من الأسعار).

المستوى الثالث: يمثل الموجودات غير المرتبطة ببيانات السوق.

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

هي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة استحقاق أقل من سنة وتكون قيمتها الدفترية مقارنة بقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر فائدة ثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

36. إدارة المخاطر

تنتج المخاطر من عوامل مالية وغير مالية من المحتمل أن تؤثر على النتائج والأهداف المرتقبة، ويقوم مفهوم إدارة المخاطر على عملية معرفة إدارة الخسائر المتوقعة (Expected Loss) والخسائر غير المتوقعة (Unexpected loss).

يقوم دور إدارة المخاطر على كشف مصادر المخاطر والعمل على تقييم أثاره المحتملة والرقابة المستمرة للمخاطر ومتابعة الحدود الرقابية الداخلية للتعرضات المقبولة من قبل مجلس الإدارة وفق شهية المخاطر (Risk Appetite) المحددة من قبله وقدرته على التحمل (Risk Tolerance)، وعرض تقارير للإدارة العامة ومجلس الإدارة وكافة المديرين ذات الصلة ويشمل هذا العرض كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ائتمانية، سيولة، سعر الفائدة، سعر الصرف، تشغيلية، سمعة، قانونية، وأي مخاطر أخرى) للمساعدة على رفع التوصيات من قبل لجنة المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة من قبل مجلس الإدارة.

إن عملية إدارة المخاطر هي عمل مشترك و مستمر بين وحدات و دوائر المصرف كل حسب دوره لخلق بيئة ضبط داخلي فعالة وذلك يعتمد على أدوات الضبط الداخلي التي يتم بناؤها على أسس سليمة والاعتماد عليها لتوفير حوكمة مصرفية فعالة.

أنظمة إدارة المخاطر لدى بنك الشرق

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة مخاطر المصرف ويحدد المستويات لكافة أنواع المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف، كما يصادق على استراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر بكافة أنواعها ويراجع دورياً تقارير قياس المخاطر لضمان حسن تنفيذ السياسات المعتمدة واتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية المناسبة عند الحاجة.

وبعمل مجلس الإدارة على إدارة المخاطر من خلال اللجان المنبثقة عنه لاسيما لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق والالتزام ولجنة التسليف التي ترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها وتوصياتها.

أما على الصعيد التنفيذي، تتحمل الإدارة العامة التنفيذية مسؤولية إيجاد البنى التحتية اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ووضع السياسات والإجراءات والمخططات التنظيمية التي تساعد على تحديد المسؤوليات بما يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب أي تعارض بين مختلف الأقسام، وتفعيل نظم الضبط الداخلي للتأكد من الالتزام بالسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

استراتيجية إدارة المخاطر

تهدف استراتيجية إدارة المخاطر إلى ما يلي:

- التأكد من اعتماد سياسات وإجراءات عمل لإدارة المخاطر (إئتمانية، سوقية، تشغيلية، سيولة، سمعة، التزام، ... الخ) بهدف التحقق من قدرة المصرف على تأمين تغطية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف التزاماً بحوكمة المصرف وبتوصيات لجنة بازل للإشراف على المصارف والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.
- اعتماد نظام التقارير الدورية لمختلف المخاطر مرفقة بالتوصيات المناسبة ورفعها إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة.
- التأكد من توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر وضمان استقلالية عمل مديرية المخاطر.
- التأكد من فعالية واستمرارية عمل خطط الطوارئ بهدف ضمان استمرارية العمل ومواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
- وضع معايير وضوابط للعمليات الائتمانية والاستثمارية لضمان الالتزام بالقوانين المرعية الإجراء ضمن سقف المخاطر المقبولة من قبل المصرف بهدف تحديد الوسائل والإجراءات المتوفرة لإدارة وتخفيف المخاطر التي قد تنجم عنها.
- السعي من خلال السياسات الائتمانية والاستثمارية لتحقيق التوازن الأمثل ما بين العائد لصالح المصرف وعوامل المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.
- تنويع مصادر التمويل في المصرف والتأكد من فعالية وكفاية إجراءات إدارة مخاطر السيولة بهدف المحافظة على سلامة المصرف المالية ومواجهة الظروف الطارئة وتداعياتها السلبية التي تنشأ عن تقلبات الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

مسؤولية لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

- تتكون لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل على ألا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد فقط وعلى أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً، بالإضافة إلى مدير مديرية إدارة المخاطر، وتتم اجتماعاتها بشكل دوري. تهدف لجنة إدارة المخاطر إلى مساعدة مجلس الإدارة على وضع سياسة إدارة مخاطر المصرف بما ينسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله تحمل المخاطر ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية في إدارة كافة المخاطر المصرفية من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل والالتزام والتركز والسمعة وغيرها. وترتكز المهام الأساسية للجنة على ما يلي:
- العمل بشكل متواصل مع مديرية إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد ومراجعة سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي جديد، ورفع توصية لمجلس الإدارة للمصادقة عليها.
 - تحديد صلاحيات إدارة المخاطر ومراجعتها سنوياً، بحيث تتضمن بشكل أساسي استراتيجيات إدارة المخاطر ومستويات وحدود المخاطر المقبولة ورفعها لمجلس الإدارة للمصادقة عليها.
 - إعداد تقرير تقييم لتنفيذ خطط الطوارئ وإدارة الأزمات التي يتم وضعها واختبارها من قبل مديرية الأمن وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة التنفيذية للمصرف.
 - مراجعة التقارير الدورية حول المخاطر التي يتعرض لها المصرف، والمتابعة مع الإدارة التنفيذية لمعالجة التجاوزات التي يتم التقرير عنها، ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة وتقديم الإحصائيات بخصوص كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف مقابل الحدود المعتمدة والتغيرات والتطورات التي قد تطرأ على إدارة المخاطر.
 - مراجعة تقارير اختبار الجهد لكفاية رأس المال ومراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بمعايير ومتطلبات لجنة بازل.
 - التأكد من قيام الإدارة العامة التنفيذية باتخاذ الإجراءات المناسبة لتأسيس وإيجاد بنية أساسية ملائمة وكافية (بما فيها الهيكل التنظيمي، العمليات، السياسات والإجراءات، الكادر الكفاء والأنظمة التكنولوجية) التي تكفل وباستمرار إدارة المخاطر لجهة تحديدها وحصرها وقياسها ومتابعتها وضبطها بما ينسجم وحدود وسياسات المخاطر المصادق عليها. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر وضمان استقلالية موظفي مديرية المخاطر في المصرف عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.

مسؤولية لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتألف لجنة التدقيق من رئيس مستقل وثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وبحضور المدير العام التنفيذي ومدير التدقيق الداخلي، وتجتمع بشكل دوري أربعة اجتماعات لها خلال السنة بوتيرة اجتماع واحد كل ربع. وتهدف لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى مساعدة المجلس على الإشراف على الأمور التالية:

- مراجعة التقارير المالية وتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية بما فيها استقلالية التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وحسن أدائها.
- مراجعة التقارير الصادرة عن المراقبين المصرفيين الداخليين المعتمدين والتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت كافة الإجراءات لتصحيح القصور التي تمت الإشارة لها ضمن تقارير المهام الرقابية ومهام التدقيق.
- تتأكد اللجنة من التزام المصرف بالتطبيق السليم للقوانين والتعليمات النافذة الصادرة عن السلطات الرقابية، وللسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من مجلس الإدارة.
- مساعدة المجلس في تحديد أطر عمل المدقق الخارجي وتنسيق مهامه وتقييم استقلاليته وموضوعيته وقبول خطاب تعيينه وتحديد تعويضاته.

مسؤولية لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتألف لجنة التسليف من ثلاث أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين، وتتم اجتماعاتها بشكل دوري. تهدف اللجنة إلى مراجعة وإقرار التسهيلات الائتمانية وفق حدود وسقف يتم إقرارها ومراجعتها دورياً كما تصادق على قرارات التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل لجنة التسليف الإدارية.

مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

وهي مسؤولة عن متابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة، حيث تقوم بمراجعة السياسات اللازمة للإدارة والحد من مخاطر السيولة ومخاطر السوق المقدمة من قبل مديرية المخاطر. وتعمل اللجنة على مراقبة حسن تطبيق السياسات المعتمدة بهذا الخصوص والالتزام بالسقف المحددة والنسب الرقابية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

مسؤولية مديرية إدارة المخاطر

تهدف مديرية إدارة المخاطر في المصرف إلى:

- إعداد وتحديث سياسات وإجراءات إدارة المخاطر كافة ورفعها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- وضع حدود ومقاييس للمخاطر التي يتعرض لها المصرف ومراقبتها بشكل مستمر، ودراسة سيناريوهات اختبارات الجهد وتقييم نتائجها ثم رفع التقارير بشأنها إلى الإدارة العامة التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- العمل بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية بهدف التأكد من التقيد بالإجراءات والسياسات المعتمدة لجهة إدارة كافة أنواع المخاطر ضمن جميع أصعدة نشاط المصرف.
- إعداد تقارير دورية شاملة لكافة أنواع المخاطر متضمنة مقترحات وتوصيات لمعالجة القصور ورفعها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- متابعة الامتثال بتطبيق أحكام بازل والقوانين والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ذات الصلة وسائر الجهات الرقابية لضمان سلامة المصرف المالية والتشغيلية.
- موائمة السياسات والإجراءات المطلوبة لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 بما يتوافق مع تعليمات المصرف المركزي.
- إجراء تقييم مستقل لطلبات الاقتراض ومراجعة الملفات المقدمة والإضاءة على مواطن الخطر ونقاط الضعف، مما يساهم في زيادة قدرة المصرف على التحوط أو تخفيض المخاطر بدرجة كبيرة ورفع توصيات إلى لجان التسليف، ومتابعة الإجراءات بما يتعلق بتحصيل ديون العملاء المتعثرين..

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي

وتشمل مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي توفير خدمات تأكيدية واستشارية حول كفاية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وعملية إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة، وذلك من خلال تقديم تقييمات موضوعية ومستقلة إلى كل من مجلس إدارة المصرف عن طريق لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من جهة وإلى الإدارة التنفيذية من جهة أخرى. حيث تهدف هذه التقييمات إلى مساعدة المصرف في تحقيق أهدافه من خلال تحسين كفاءة مختلف العمليات المصرفية. ترفع مديرية التدقيق الداخلي تقاريرها وبشكل دوري إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة حول نتائج أنشطة مديرية التدقيق الداخلي المختلفة.

مسؤولية مديرية مراقبة الالتزام

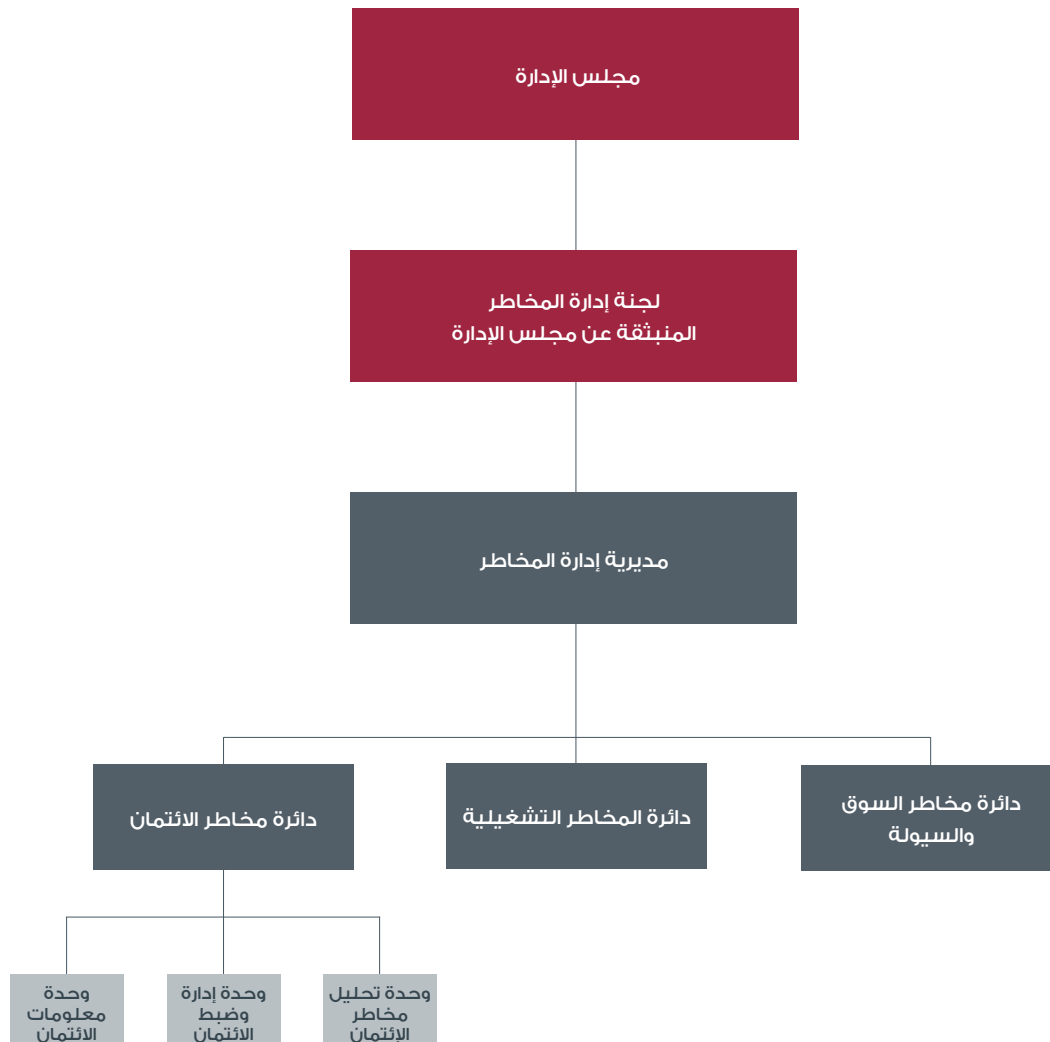
هي مديرية إشرافية رقابية مستقلة تهدف لنشر ثقافة الالتزام و التخفيف من المخاطر المرتبطة بعدم الالتزام، تعنى بمراقبة التزام مختلف أنشطة المصرف بالأنظمة والقوانين النافذة ولا سيما النازمة للعمل المصرفي وتوجيهات مجلس النقد والتسليف ولجنة إدارة هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات وضوابط العمل المعتمدة لدى المصرف وبالتشريعات والضوابط الدولية، بما في ذلك التقيد بأحكام قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا). وتقوم هذه المديرية بإعداد ورفع تقاريرها حول مخاطر الالتزام بهذا الشأن لكل من مجلس إدارة المصرف ومفوضية الحكومة لدى المصارف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (حسب الاختصاص).

أنظمة تقارير وقياس المخاطر

تقوم مديرية المخاطر بتأدية عملها بشكل مستقل لكنه يتبع مباشرةً للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تقوم بأداء مهامها وواجباتها وإعداد تقارير متابعة رقابية ليتم إرسالها إلى كل من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والإدارة العليا والمديريات ذات الصلة.

يلتزم المصرف بمعايير لجنة بازل لقياس كافة المخاطر التي يتعرض لها وهي:

- بالنسبة لمخاطر السوق، يعتمد المصرف طريقة القياس المعيارية.
- بالنسبة للمخاطر التشغيلية، يعتمد المصرف طريقة المؤشر الأساسي.
- بالنسبة للمخاطر الائتمانية، يعتمد المصرف طريقة المنهج الأساسي للتصنيف الداخلي (Internal Rating-Based Approach) كبديل عن المنهج المعياري (Standardized Approach).

الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة المخاطر

فيما يتعلق باستقلالية وظائف مديرية إدارة المخاطر وعمليات المساءلة المتعلقة بها فإن عمليات التعويضات والصرف والعزل تتم عن طريق لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة بناءً على اقتراح مشترك من الإدارة التنفيذية كونها تتابع إدارياً عمل مديرية إدارة المخاطر ومن لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة كونها تتابع فنياً عمل هذه المديرية، هذا وإن صلاحيات التعيين والعزل لكوادر الإدارة العليا ومديرية المخاطر لا تتم إلا من خلال لجنة الترشيحات والتعويضات وموافقة مجلس الإدارة.

المخاطر الائتمانية

هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة أو رغبة العميل في السداد وبالتالي احتمال عدم تحصيل الديون في المواعيد المتفق عليها. حيث يحرص المصرف بشكل دائم على جودة عملية التسليف والتعامل مع العملاء المتميزين عن طريق السيطرة على المخاطر الائتمانية والعمل على تخفيض احتمالات التعثر وذلك بإجراء الدراسة الائتمانية المعمقة وتحديد نقاط القوة والضعف ومدى قدرة العميل على السداد. يتم اعتماد إجراءات رقابة ومتابعة مستمرة للتسهيلات الممنوحة والتي ستمنح بما يكفل حماية مصلحة المصرف لجهة إدارة مخاطر الائتمان والحرص على أن تكون نسبة (المخاطرة على العائد) هي ضمن النسب المثلى بالنسبة للمصرف.

تتألف وحدة إدارة المخاطر الائتمانية من ثلاث أقسام:

- وحدة تحليل مخاطر الائتمان: تقوم هذه الوحدة بدراسة مخاطر تعثر طلبات التسهيلات الائتمانية ومتابعة جودة المحفظة الائتمانية والتأكد من ملائمة الطلب الائتماني للقوانين والتشريعات السارية إضافة لاستراتيجية المصرف وسياساته.
 - وحدة متابعة وضبط الائتمان: تقوم هذه الوحدة بدور أساسي في ضمان حسن سير العملية الائتمانية ومنح التسهيلات من خلال قيامه بضمان صحة تنفيذ موافقات لجان التسليف على الملفات الائتمانية. وهذا يتضمن: إنشاء ملف مركزي متكامل يحوي جميع الثبوتيات والمستندات والبيانات المالية والضمانات، ومراقبتها وتحديثها بشكل دوري.
 - إنشاء ملف مركزي متكامل يحوي جميع الثبوتيات والمستندات والبيانات المالية والضمانات، ومراقبتها وتحديثها بشكل دوري.
 - عملية منح التسهيلات الائتمانية على النظام المصرفي بما يتوافق مع القوانين والتعاميم الصادرة.
 - عملية المراجعة الرقابية للملف الائتماني، الخطوط الائتمانية، الاستخدامات والتجاوزات، تركيزات المخاطر الائتمانية، التصنيف الائتماني، وذلك من خلال إصدار تقارير دورية للإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة.
 - وحدة معلومات الائتمان: تعمل على تأمين معلومات متعلقة عن العملاء المدينين، تؤمن هذه الوحدة معلومات حديثة لجهة حجم ونوع وعملية التسهيلات ومدى التزام العميل بالشروط التعاقدية، حيث تساهم في التحقق من مدى موثوقية المعلومات التي يزودنا بها العميل بالإضافة لعملية تقاطع هذه المعلومات مع بيانات قسم الأخطار المصرفية في مصرف سورية المركزي.
- اعتمد مجلس إدارة المصرف سياسة منح التسهيلات الائتمانية المقترحة من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه بناءً على الضوابط التالية:

توصيات سياسة التسليف

القيام بعملية المراجعة الدورية لقيمة سقوف محافظ التسهيلات الائتمانية والاستثمارية وفقاً لكل عملة وتحديد ما يتناسب مع خطة وتوجه المصرف خلال كل ربع إضافة لذلك تم السماح بتمويل متوسط وطويل الأجل للمشاريع الإنتاجية الصناعية والخدمية. من جهة أخرى تم السماح أيضاً بتمويل قروض استهلاكية وقروض سكنية وتحديد حجم المحفظة المطلوب.

وللحد من المخاطر المرتبطة بعمليات المنح تم تحديد التمويل بالمناطق الآمنة مع الأخذ بعين الاعتبار توزيع فروع المصرف وانتشار قاعدة عملائه، إضافة إلى عدم منح تسهيلات لعملاء كان المصرف قد قام بشطب جزئي أو كلي لمديونيتهم السابقة دون اتفاق مسبق موثق أصولاً مع المصرف، إلا إذا قام هذا العميل بسداد المبلغ المشطوب.

أما بالنسبة للضمانات فيتم قبول التأمينات على الأصول العقارية ضمن المناطق الآمنة.

توصيات سياسة التصنيف الائتماني ومتابعة القروض المتعثرة:

التقيد بأحكام ومتطلبات القرارات والتعاميم المرعية الإجراء وخاصة قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4 / م.ن) تاريخ 14/2/2019 المتضمن التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS 9) الخاص بالأدوات المالية (Financial Instruments)، التأكيد على عملية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل ربعي على الأقل والاعتراف بها دون أي تأخير، تُقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل ربعي، بحيث تعكس مبلغاً مُقدراً باحتمال مبني على المعلومات التاريخية والحالية ومرجح بكافة المعلومات المعقولة والمتاحة عن الظروف المستقبلية (Probability-Weighted Amount) ، ويجب أن يكون هذا التقدير غير متحيز (Unbiased) من خلال استخدام سيناريوهات لا تأخذ بالاعتبار الحالة الأفضل (The Best Case Scenario) ولا الحالة الأسوأ (The Worst Case Scenario)، متابعة الديون ضمن المرحلة الثانية والتي تتضمن التعرضات الائتمانية التي شهدت زيادة هامة في مخاطر الائتمان (Significant Increase In Credit Risk) والديون ضمن المرحلة الثالثة وتتضمن هذه المرحلة التعرضات الائتمانية التي ينطبق عليها تعريف التعثر، للتوصل إلى تسويات مع العملاء مع الأخذ بعين الاعتبار قيام المصرف بمباشرة الإجراءات القضائية والتفويض على كافة الضمانات المتخذة لقاء الديون المتعثرة.

توصيات حول تركيز المخاطر الائتمانية:

العمل على الحد من التركيز في زبائن التسليف من حيث حجم التسهيلات بما يتوافق مع القرارات والأنظمة النافذة، إضافة إلى القيام بالتنوع على مستوى محفظة الائتمان من حيث القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية و بما يتوافق مع الظروف الراهنة.

تخفيف المخاطر الائتمانية

هي المخاطر التي تنشأ من احتمال عدم قدرة الملتزمين تجاه المصرف على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند الاستحقاق، وعليه تقضي سياسة المصرف للتخفيف من التعرض إلى المخاطر الائتمانية بالعمل على تحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال وضع سقف لها على مستوى العميل الواحد، ومجموعة من العملاء وتحديد القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية ونوع التسهيلات والسقوف الممنوحة حسب العملة ويتم كل ذلك وفق التعليمات والحدود الرقابية لقرارات وتعاميم مصرف سورية المركزي بالإضافة إلى الحدود الرقابية الداخلية ومراقبة مؤشرات الإنذار المبكر التي تهدف لوضع الإجراءات العلاجية الضرورية قبل التعرض للمخاطر. ويتم إعداد تقارير دورية بالتعرضات الائتمانية إلى لجنة إدارة المخاطر حيث توضع التوصيات وفق تطور الظروف السوقية، ومن ثم يصادق مجلس الإدارة على سياسة واستراتيجية التسليف الرامية إلى الحفاظ على محفظة التسهيلات المثلى المنشودة. ويعتمد المصرف إجراءات التخفيف من مخاطر الائتمان على مستويات مختلفة وهي:

- على مستوى التحليل الائتماني: تضمن إجراءات عمل قسم التحليل الائتماني تقيماً موضوعياً ودقيقاً لكل عميل على حدة، وقدرته المالية ومصادر السداد ومصداقية التزامه. كما يقوم هذا القسم بتحليل وضع القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية التي يقع نشاط العميل ضمنها. ويعتمد اتخاذ قرارات الإقراض لدى قسم التحليل الائتماني وإجراءات العمل على مبدأ تنويع المحفظة الائتمانية والتأكد من الالتزام بحدود التركيزات المعتمدة من قبل المصرف من جهة وعلى قرارات مجلس النقد والتسليف على مستوى العميل ومجموعة مترابطة من العملاء ولكل قطاع أو منطقة جغرافية من جهة أخرى.
- الضمانات المقبولة: تقضي إجراءات المصرف للتخفيف من مخاطر الائتمان بالحصول على ضمانات مقبولة، وأهمها:
 - بالنسبة للتمويل التجاري والاستثماري: الرهونات على الأصول العقارية و/أو الألات و/أو المخزون ضمن المناطق الآمنة إضافة إلى الضمانات النقدية.
 - بالنسبة للقروض الشخصية: رهن الأصول ضمن المناطق الآمنة بالإضافة إلى الضمانات النقدية وتتضمن تحويل الرواتب لجهة المصرف.
- تراقب الإدارة القيمة السوقية لكافة الضمانات المقبولة بشكل دوري وخاصة عند تجديد ملف التسهيلات الممنوحة الذي يجري مرة على الأقل خلال العام. ومن الممكن أيضاً طلب ضمانات إضافية كالكفالات الشخصية و/أو بوالص التأمين على الحياة أو بوليصة التأمين ضد الحريق و/أو أي أخطار أخرى محتملة ممكن أن تؤثر على القدرة التشغيلية واستمرارية العمل وذلك بالاتفاق مع العميل. كما تتم دراسة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م.ن) لعام 2019.
- إعداد التقارير الدورية لمراقبة نوعية وكمية محفظة التسليف وتطورها، والتركيزات المختلفة، وجودة المحفظة، ومدى كفاية المخصصات والضمانات المقبولة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي متدني ائتمانياً (Credit-Impaired Financial Asset) عند وقوع أو ظهور حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. وعلى سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- صعوبات مالية قد تواجه المقرض أو مُصدر الأداة المالية.
- عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، كتجاوز موعد الاستحقاق أو التعثر في السداد،
- قيام المصرف بمنح المقرض تنازل أو تعديل بالشروط التعاقدية تعود لأسباب اقتصادية أو صعوبات مالية للمقرض،
- التغيرات السلبية الهامة في مؤشرات السوق الخاصة بالأصل المالي والناجمة عن الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان لهذه الأداة،
- شراء أو طرح أداة مالية بسعر خصم كبير أو ارتفاع التسعير بشكل ملحوظ بما يعكس حجم المخاطر الائتمانية،
- مؤشرات على عدم قدرة العميل بالسداد واحتمال الإفلاس أو إعادة التنظيم المالي

الأصول المالية المشتراة أو التي منحت أساساً مع تدني في قيمتها الائتمانية

لا يتم إدراج الأصول والالتزامات المالية المشتراة أو تلك التي منحت أساساً مع تدني في قيمتها الائتمانية ضمن المرحلة الأولى. (Purchased or Originated Credit Impaired Financial Assets) ويتم مراجعة هذه الأصول وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدى العمر المتوقع لها وبشكل أكثر دورية، وتتضمن الأدلة على أن الأصل المالي يعاني من ضعف ائتماني بتاريخ الشراء أو المنح عند توفر بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- الزيادة في هامش الفائدة/العائد (Credit Spread) على التعرضات الائتمانية التي يمكن منحها أو الاستثمار بها والمشابهة لتعرضات قائمة من حيث الشروط والطرف المقابل نتيجة زيادة في مخاطر الائتمان؛
- التغير الهام في شروط منح تعرضات ائتمانية مشابهة لتعرضات قائمة، وقد يشمل ذلك زيادة قيمة الضمانات والكفالات أو طلب تغطية أكبر لدخل العملاء أو أية شروط أخرى أكثر تشدداً؛
- التغير الهام في مؤشرات السوق الخاصة بأداة دين معينة أو أدوات دين مشابهة والناجمة عن الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان لهذه الأداة/الأدوات، وقد تشمل التغيرات السلبية الهامة في الأسعار السوقية لأدوات الدين أو حقوق الملكية الصادرة عن أحد العملاء، أو أية مؤشرات أخرى من هذا القبيل؛
- إذا كان (للمقرض/المصدر) تصنيف ائتماني داخلي أو خارجي منخفض؛

تعريف التعثر (Definition of Default)

تتضمن الأصول المالية التي لديها دليل موضوعي للتدهور (التعثر) في تاريخ التقرير، وباختصار عند ظهور أحد هذه المؤشرات:

- إذا تبين للمصرف، عدم رغبة المدين أو قدرته على الوفاء بأي من التزاماته تجاه المصرف حتى ولو لم يلجأ هذا الأخير لملاحقة العميل باستعمال حقه القانوني في تملك أو تصفية أو تنفيذ الضمانات أو الكفالات أو التعهدات المقدمة من المدين عند منحه القرض.
- احتمال قيام العميل بإعلان إفلاسه أو عدم قدرته على السداد.
- إذا تأخر المدين فترة من ٩٠ يوم فأكثر عن موعد تسديد التزاماته المتوجبة تجاه المصرف.
- عند إعلان العميل إفلاسه أو وضعه تحت التصفية.
- فقدان الاتصال مع العميل لمدة تزيد عن 90 يوماً.
- تكبد العميل خسائر لمدة ٣ سنوات متتالية، وعدم وجود مصادر دخل أخرى مما يؤثر على قدرة العميل للوفاء بالتزاماته.
- اعتماد المصرف على تسهيل الضمانات المقدمة لسداد الدين، في حال كان مصدر التسديد الوحيد يعتمد على تسهيل هذه الضمانات.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي في البنك

نموذج التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء محافظة التسهيلات الائتمانية (الشركات):

تم تصميم نماذج تصنيف ائتماني داخلي تتضمن معايير نوعية وكمية لكل من:

- الشركات القائمة.
 - المشاريع الجديدة.
 - المشاريع الجديدة لغايات تمويل شركات التطوير العقارية.
- حيث يقوم نموذج التصنيف الائتماني بتقييم قدرة الشركة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، وبالتالي تصنيف الجهة المقترضة ضمن أحد درجات التصنيف المعتمدة وهي 10 درجات تصنيف رئيسية (Grades) منها سبع درجات للتعرضات الائتمانية غير المتعثرة (Non-De-faulted) حيث يوجد ثلاث درجات فرعية في كل درجة رئيسية باستثناء الدرجة الأولى، وثلاث درجات للتعرضات الائتمانية المتعثرة (Defaulted)، حيث تم تحديد وتعريف داخلي لكل مستوى مخاطر تعكسه كل درجة، وبالنسبة لتضمن كافة الدرجات الرئيسية 22 درجة فرعية/فئة (Rates). وكل فئة من الفئات مربوطة باحتمالية تعثر العميل (Probability of Default).

التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء محفظة التسهيلات الائتمانية (الأفراد):

حيث يتم تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء الأفراد بناءً على معايير وشروط محددة مسبقاً، وبالتالي يتم حساب احتمال التعثر لتعرضات التجزئة على مستوى كل مجموعة من التعرضات (Pool) وذلك لأن هذه التعرضات متجانسة ولها نفس صفات المخاطر الائتمانية.

نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمؤسسات المالية:

تم تصميم نموذج تصنيف ائتماني داخلي يتضمن معايير نوعية وكمية للمصارف من خلال دراسة (الربحية، السيولة، الملاءة المالية، الأخطار المرتبطة بالسوق والمتاجرة والعملات)، إضافة إلى التثقيف الأكبر المرجح لدرجة تصنيف المؤسسات المالية خارجياً.

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss ECL)

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمال التعثر $\times$ الخسارة عند التعثر $\times$ التعرض الائتماني عند التعثر

Expected Credit Loss = Probability of Default X Loss Given Default X Exposure at Default

$$\text{ECL} = \text{PD} \times \text{LGD} \times \text{EAD}$$

محفظة التسهيلات الائتمانية

احتمال التعثر (Probability of Default)

تم استخدام بيانات التسهيلات الائتمانية منذ عام 2011 وذلك لغاية حساب معدل التعثر (Default Rate) التاريخي كنقطة بداية لحساب احتمال التعثر على مستوى كل فئة من فئات التصنيف الائتماني الداخلي، كما تم معايرة هذه البيانات بالمعلومات المعقولة وذات الصلة المتوفرة ولا سيما ذات النظرة المستقبلية من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتوفرة ولا سيما معدل النمو للنتاج الإجمالي المحلي الحقيقي (Real GDP Growth rate) وبالتالي تحويل احتمال التعثر من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتوفرة (TTC (Through the Cycle إلى PIT (Point-in-Time وذلك بالنسبة لفئات التصنيف ضمن المرحلة الأولى والثانية، يتم تقدير احتمال التعثر في نقطة زمنية (Point-in-Time) ولمدة 12 شهر بالنسبة للتعرضات المصنفة في المرحلة الأولى (Stage 1) أو على مدى العمر المتبقي (Remaining lifetime PD) للتعرضات المصنفة في المرحلة الثانية (Stage 2) ويتم تطبيق احتمال تعثر بنسبة 100% على فئات التصنيف ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3).

الخسارة عند التعثر (LGD):

تم استخدام بيانات التسهيلات الائتمانية منذ عام 2011 وذلك لغاية احتساب معدل الاسترداد التاريخي (Historical Recovery Rate) على مستوى كل تعرض من التعرضات المضمونة وغير المضمونة، ونظراً لانخفاض حالات التعثر وحالات لجوء المصرف لتسييل الضمانات، الأمر الذي يؤثر على نتائج تقدير معامل الخسارة عند التعثر، تم الاعتماد على تعليمات القرار (4 م.ن) لعام 2019 لجهة اعتماد نسب خسارة عند التعثر لا تقل عن الحدود الدنيا ضمن تعليمات تطبيق القرار. بناءً على نوع المحفظة (تجزئة-شركات)، نوع الضمانة وعدد أيام التأخر عن السداد.

وبالتالي النسب المحددة أعلاه لا تقل عن النسب المحدد في التعليمات التنفيذية القرار (4 م.ن) وهي متوافقة مع البيانات التاريخية للمصرف بالرغم من انخفاض الحالات ضمن عينة الديون المتعثرة.

نوع الضمانة على الجزء المغطى من التعرض *	نسبة الخسارة عند التعثر		نسبة الخسارة عند التعثر	
	تأخير لغاية 179 يوم	تأخير بين 180-359 يوم	تأخير 360 يوم فأكثر	نسبة الخسارة عند التعثر
	تجزئة	شركات		
الضمانة النقدية	%0	%0	%50	%100
الرهن العقاري	%25	%25	%50	%100
وكالة بالرهن العقاري	%50	%40	%50	%100
الكفالة الشخصية	%50	%45	%50	%100
الكفالات المصرفية	%20	%20	%50	%100
كفالة مؤسسة ضمان مخاطر القروض	%20	%20	%50	%100
أوراق مالية (أسهم)	%25	%25	%50	%100
* على التسهيلات بدون ضمانة والجزء غير المغطى بضمانة	%50	%45	%50	%100

بطريقة مشابهة لاحتمال التعثر يتم معايرة نسب الخسارة عند التعثر، ولدى حساب قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة يتم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر وفقاً لنوع الضمانة على الجزء من التعرض المغطى بقيمة الضمانات المقبولة ولكل ضمانة على حدى. مع ملاحظة أنه في حال اختلاف عملة الضمانة عن عملة التعرض الممنوح لقائها يتم تخفيض قيمة هذه الضمانة بنسبة اقتطاع 10% إضافية (أي تخفيض قيمة الجزء المغطى من التعرض).

التعرض الائتماني عند التعثر (EAD):

بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3) يتم تقدير قيمة التعرض بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل) (بعد التحويل بالنسبة للتعرضات غير المباشرة) مطروحاً منه الفوائد المعلقة)، أما بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية (Stage 1 & 2) فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المحققة غير المستحقة ومع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية لكافة التدفقات النقدية المتوقعة استخدامها من قبل العميل قبل تاريخ وقوع التعثر، ويتم تقدير هذه التدفقات استناداً لخبرة تاريخية موثقة مع مراعاة المعلومات الحالية والمستقبلية المعقولة وذات الصلة، ويُراعى في هذا الشأن استخدام معاملات التحويل الائتماني (Credit Conversion Factors) بالنسبة للتعرضات الائتمانية غير المباشرة.

تتضمن عملية قياس قيمة المبالغ المستعملة من الأدوات المالية الممنوحة على شكل تسهيلات مباشرة و/أو غير مباشرة، بالإضافة لقيمة التسهيلات الممنوحة وغير المستخدمة من السقوف الائتمانية للتسهيلات المباشرة وفق ما يلي:

- التسهيلات المباشرة المستخدمة: القروض القصيرة والطويلة الأجل والمبالغ المستخدمة من الحساب الجاري المدين بنسبة تثقيف 100%.
- التسهيلات غير المباشرة المستخدمة: المبالغ المستخدمة من التسهيلات غير المباشرة بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان (CCF Credit Conversion Factor) وفق النسب المعتمدة من بازل أو النسب الرقابية.

1. تُعطى بدائل الائتمان المباشر (Credit Substitutes) معامل تحويل ائتماني بنسبة 100% بما في ذلك كفالات الدفع بكافة أنواعها (وتشمل كفالات ضمان التسهيلات الائتمانية وكفالات توريد البضائع وأية كفالات أو اعتمادات من هذا القبيل)، والاعتمادات المستندية للاستيراد مؤجلة الدفع أو غب الاطلاع التي يتجاوز أجلها 180 يوم وتعزيزها والقبولات.

2. تُعطى كفالات الأداء (Performance Bonds) والكفالات الأولية لقاء الدخول في العطاءات والمناقصات (Bid Bonds) معامل تحويل ائتماني بنسبة 50%، بما في ذلك كفالات حسن التنفيذ وجودة الأداء والصيانة والشحن وأية التزامات أخرى تعمل عمل هذه الالتزامات، كما تُعامل نفس المعاملة تعهدات تغطية أو تمويل شراء الجزء غير المكتتب به من إصدارات الأوراق المالية؛

3. تُعطى الاعتمادات المستندية (للاستيراد) غب الاطلاع التي لا يزيد أجلها عن 180 يوماً والتي تكون ذاتية التصفية (لا ترتبط بتعهد تمويل) ومضمونة بالبضائع معامل تحويل ائتماني بنسبة 20%، ويُعامل تعزيز هذه الاعتمادات ذات المعاملة؛

4. تُعطى الكفالات الصادرة مقابل كفالات واردة (Counter Guarantee) والاعتمادات والتعهدات التي تعمل عمل هذه الكفالات معامل تحويل ائتماني بحسب نوعها وفق المنصوص عنه أعلاه؛

5. تُعطى السقوف الائتمانية الممنوحة غير المستغلة (Credit Commitments) غير القابلة للإلغاء وبغض النظر عن مدة استحقاقها الأصلية معامل تحويل ائتماني بنسبة 40%؛

6. تُعطى السقوف الائتمانية الممنوحة غير المستغلة (Credit Commitments) القابلة للإلغاء بدون أي إشعار مسبق وبغض النظر عن مدة استحقاقها الأصلية معامل تحويل ائتماني بنسبة 10%.

ويتم تجميد كافة السقوف الممنوحة غير المستغلة لأي عميل (مقترض/مصدر) تم تصنيف تعرضات المصرف الائتمانية اتجاهه ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3)، ولا يجوز تجديد أو زيادة تعرضاته الائتمانية القائمة أو منحه تسهيلات ائتمانية جديدة مباشرة أو غير مباشرة.

المؤسسات المالية

احتمال التعثر (Probability of Default)

يتم استخراج واعتماد مصفوفات الانتقال للتعثر للمؤسسات المالية، المصدرة من قبل وكالة التصنيف (Standard and Poors) وتم اعتماد المصفوفات للتعرضات الائتمانية ذات المدد (12 شهر و3 سنوات) للفترة ما بين 1981-2018، ومن ثم تم احتساب معدلات التعثر حسب المعادلات الإحصائية المعتمدة لدى المصرف.

كما تم معايرة هذه البيانات بالمعلومات المعقولة وذات الصلة المتوفرة ولا سيما ذات النظرة المستقبلية من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتوفرة ولا سيما معدل النمو الحقيقي للناتج الإجمالي المحلي (Real GDP Growth rate) وكذلك تم اعتماد معامل ارتباط الأصول (Asset correlation) المتعلق بالمؤسسات المالية حسب بازل 3، وبالتالي تحويل احتمال التعثر من TTC (Through the Cycle) إلى PIT (Point-in-Time).

وقد تم تعديل احتمالية التعثر لكل إصدار باستخدام سقف احتمالية تعثر بلد التعرض له كحد أدنى لغايات احتساب احتمالية التعثر بحيث لا تكون احتمالية التعثر لأي إصدار أقل من احتمالية تعثر بلد التعرض له.

وفي حال عدم توفر احتمالية التعثر للمصدر يتم اعتماد احتمالية التعثر لبلد التعرض كاحتمالية التعثر للمصدر.

علماً بأنه يتم احتساب احتمالية التعثر للتعرضات ضمن لبنان لمدة 365 يوماً.

أما بالنسبة للتعرضات بالليرة السورية تجاه الحكومة السورية اعتمدنا نسبة 0% حسب المادة 8-1-1 من القرار 4 م.ن تاريخ 14 شباط 2019، ونسبة 4.5% للتعرضات بالعملة الأجنبية مع مصرف سورية المركزي حسب التعميم رقم ص/5181.

أما بالنسبة للتعرضات بالليرة السورية تجاه المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية فقد تم اعتماد نسبة 0.05% حسب القرار 4 م.ن تاريخ 14 شباط 2019.

الخسارة عند التعثر (LGD)

تم استخدام بيانات المؤسسات المالية، والتوظيفات المالية الأخرى وذلك لغاية احتساب معدل الاسترداد التاريخي (Historical Recovery Rate) على مستوى كل تعرض من التعرضات الائتمانية، ونظراً لعدم وجود حالات تعثر، لم نستطع اعتماد أو تقدير معامل الخسارة عند التعثر وبالتالي تم الاعتماد على تعليمات القرار (4/م.ن) لعام 2019 لجهة اعتماد نسب خسارة عند التعثر لا تقل عن الحدود الدنيا ضمن تعليمات تطبيق القرار والتي تبلغ للبنوك والحكومات ما يلي:

التعرض الائتماني	البنوك والحكومات	الحدود الدنيا
مساند	75%	
غير مغطى بضمانة مقبولة	45%	
في حال مضي 90 فأكثر		20%
في حال مضي 180 فأكثر		50%
في حال مضي 360 فأكثر		100%

التعرض الائتماني عند التعثر (EAD)

بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3) بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل) (بعد التحويل بالنسبة للتعرضات غير المباشرة) مطروحاً منه الفوائد المعلقة)، أما بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية (Stage 1 & 2) فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المحققة غير المستحقة ومع الأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية المتوقعة استخدامها قبل تاريخ وقوع التعثر، ويتم تقدير هذه التدفقات استناداً لخبرة تاريخية موثقة مع مراعاة المعلومات الحالية والمستقبلية المعقولة وذات الصلة، ويُراعى في هذا الشأن استخدام معاملات التحويل الائتماني (Credit Conversion Factors) بالنسبة للتعرضات الائتمانية غير المباشرة.

متطلبات الحوكمة في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9لجنة تطبيق المعيار IFRS 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن)

تم زيادة مهام لجنة التسليف الإدارية لتشمل المهام التي حددها القرار رقم (4/م.ن) لما يخص تطبيق المعيار IFRS9، حيث يتم ذلك بشكل دوري ضمن اجتماع اللجنة وبحضور كل من الإدارة التنفيذية العليا ومسؤولي إدارة الائتمان ومراجعة الائتمان والمخاطر والمالية وتكنولوجيا المعلومات.

مسؤولية اللجنة:

- تطوير وتدريب الكادر المسؤول عن التطبيق
- إعداد أدلة السياسات والإجراءات
- التحقق من جودة نتائج الأنظمة
- كفاية المؤونات واجبة التكوين
- الإفصاحات المطلوبة
- البت بكافة الآراء الحكيمة
- رفع تقارير دورية للجنة التدقيق والمخاطر المنبثقين عن مجلس الإدارة ووضع دائرة التدقيق الداخلي بصورة كافة المجريات
- التنسيق مع مديرية مفوضية الحكومة في كافة المواضيع ذات الصلة.

مسؤولية مديرية المخاطر:

- اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بموائمة السياسات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان مع متطلبات تطبيق المعيار رقم 9.
- إصدار التوصيات اللازمة لضمان حسن سير وفعالية المنهجيات والأنظمة المستخدمة ومتابعة تطويرها وجودة مخرجاتها ومدى انعكاس مستوى مخاطر الائتمان في حجم الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تأمين الاتصال الأفقي اللازم مع دائرة الإدارة المالية والدوائر المسؤولة عن الأنشطة التشغيلية مثل إدارة الائتمان وتحليل مخاطر الائتمان والتمويل التجاري والخزينة والمؤسسات المالية المراسلة.

مسؤولية مديرية الالتزام:

- لتأكد من التزام المصرف بتعليمات القرار (4/م.ن) لعام 2019 ومتطلبات المعيار رقم 9 وكافة الأنظمة والتعليمات النافذة ذات الصلة.
- التأكد من إعداد أدلة السياسات والإجراءات المنصوص عنها في تطبيق القرار رقم (4/م.ن)، وتوزيع الصلاحيات المناطة بها على المستويات الإدارية ذات الصلة.
- تقييم مدى جدية المصرف في تصميم بناء متين للتطبيق واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومتابعة تطوير هذا التصميم والتحقق من صحته وفعاليته.
- التأكد من كفاية المؤونات بشكل دوري.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي:

- إجراء تقييم مستقل لمدى التزام الإدارة التنفيذية والأقسام المختلفة ولاسيما إدارة المخاطر بالسياسات والإجراءات التي يعتمدها مجلس إدارة المصرف والمنصوص عنها بموجب تعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن).
- تقييم أنظمة الضبط الداخلي المتعلقة بألية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ولاسيما فيما يخص تقدير الآراء الحكيمة وتوثيقها.
- اختبار فعالية نظام التصنيف الائتماني الداخلي وأنظمة تقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وصلاحيات النماذج والأنظمة المستخدمة وتقييم المصرف بمخرجاتها مرة كل سنة على الأقل.

مسؤولية مديرية المالية:

- تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بالنماذج التي ستقوم بوضعها بناءً على تعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن)، بشكل ربعي وضمن المهل التي يتم تحديدها بهذا الخصوص، مصادق عليها من قبل مدقق الحسابات الخارجي ومرفقة بتقرير التدقيق/ المراجعة (حسب الحال).
- تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بنسخة من تقرير مدقق الحسابات الخارجي حول صحة عمليات التصنيف والقياس وكفاية الإفصاحات ومدى ملائمة السياسات والإجراءات التي أعدها المصرف لغاية تطبيق متطلبات المعيار 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن)، ومدى صلاحية وفعالية نظام التصنيف الائتماني الداخلي والمنهجيات والأنظمة والنماذج الأخرى المستخدمة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك لدى التطبيق الأولي (لمرة واحدة) وعندما تقوم مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بطلب مثل هذا التقرير.
- تدقيق البيانات ونتائج الاحتساب والتسجيل المحاسبي لكل هذه النتائج على النظام المحاسبي.
- تصنيف المؤسسات المالية، والعمل على تحديث البيانات المستخدمة للتصنيف بالتنسيق مع مديرية الخزينة.
- احتساب معدل التعثر للمؤسسات المالية واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمؤسسات المالية بالتنسيق مع وموافقة مديرية المخاطر.

مسؤولية مجلس الإدارة:

- تعزيز دور الدوائر المسؤولة عن مراجعة الائتمان والتي تقابل وحدة تحليل المخاطر الائتمانية ووحدة إدارة وضبط الائتمان، وضمان فعاليتهم وحياديته وموضوعية أحكامهم وتوصياتهم وتأمين اتصالهم المباشر مع مدير إدارة المخاطر.
- تلافى حالات التحيز أو تضارب المصالح التي قد تنشأ لدى المسؤولين المباشرين عن منح الائتمان في إطار تقديمهم للمعلومات الخاصة بالتعرضات الائتمانية.
- ضمان هيكل الحوكمة الملانم لتطبيق متطلبات المعيار 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن).
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز وتطوير البنى التحتية اللازمة لتلبية متطلبات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك بناء وتطوير نماذج لأغراض تفعيل نظام التصنيف الائتماني الداخلي واحتساب معاملات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المنهجيات التي يعتمدها المصرف بهذا الخصوص.
- المصادقة على كافة السياسات والإجراءات الهامة ذات الصلة.
- ضمان كفاية المؤونات الخاصة واحتسابها بما يتسق مع السياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن)، ويكون مجلس الإدارة المسؤول الأخير عن ملائمة وحصافة ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المصرف ومثانة وفعالية بيئة الضبط الداخلي ذات العلاقة لديه.
- التأكد من قيام الوظائف المستقلة بكل تدقيق وتقييم وخبرة للتأكد من صلاحية وفعالية الأنظمة والنماذج المستخدمة ومدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة.
- يمارس مجلس الإدارة دوره الإشرافي ويطلع على كافة المبريات عن كُتب ويُقِيم النتائج والمخرجات من خلال:
 - لجنة المخاطر المنبثقة عنه: وفق المسؤوليات التالية:
 - القيام بالاجتماعات الدورية مع اللجنة المُشكَّلة المعنية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 واستلام تقاريرها بما يتعلق بممارسة مسؤولياتها.
 - استلام التقارير التي تردها عن طريق دائرة إدارة المخاطر بما يتعلق بممارسة مسؤولياتها وتقييم أدائها ومعالجة أوجه القصور حال وجودها.
 - لجنة التدقيق المنبثقة عنه: التي تمارس دورها من خلال:
 - معالجة مخرجات عمليات التدقيق الداخلي والخارجي.
 - مسؤولية عن التحقق من كفاية المؤونات الخاصة وفقاً لمتطلبات تعليمات تطبيق القرار رقم (4/م.ن) الخاص بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 الأدوات المالية (Financial Instruments).

الإفصاحات الكمية:

مخاطر الائتمان:

(1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
أ - بنود داخل الميزانية:		
447,451,640	598,610,295	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
305,040,635	334,709,540	أرصدة لدى المصارف
8,097,078	8,748,069	ايداعات لدى المصارف
<u>760,589,353</u>	<u>942,067,904</u>	
التسهيلات الائتمانية المباشرة:		
547,759	1,516,721	الأفراد
80,744,285	124,726,582	الشركات الكبرى
<u>1,228,987</u>	<u>4,949,615</u>	القروض العقارية
<u>82,521,031</u>	<u>131,192,918</u>	
سندات إسناد وأذونات:		
2,316,328	209,592	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,641,981	1,517,117	الموجودات الأخرى
<u>37,990,801</u>	<u>43,033,902</u>	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>41,949,110</u>	<u>44,760,611</u>	
<u>885,059,494</u>	<u>1,118,021,433</u>	
ب - بنود خارج الميزانية:		
46,628,172	39,751,427	تعهدات تصدير
687,329	22,662,773	كفالات زبائن
142,197,032	146,001,928	كفالات مالية مصرفية
<u>2,019,339</u>	<u>-</u>	سقوف تسهيلات غير مباشرة (غير مستعملة)
<u>191,531,872</u>	<u>208,416,128</u>	
<u>1,076,591,366</u>	<u>1,326,437,561</u>	

(2) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9/ كما في 31 كانون الأول 2024 وفق الجدول التالي:

الشركات					
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	تسهيلات غير مباشرة
1,520,415	4,936,903	119,933,811	–	126,391,129	المرحلة الأولى
84	–	5,178,535	–	5,178,619	المرحلة الثانية
3,663	49,309	20,736,622	–	20,789,594	المرحلة الثالثة
1,524,162	4,986,212	145,848,968	–	152,359,342	المجموع
–	(9,849)	(13,415,702)	–	(13,425,551)	يطرح فوائد معلقة
(7,441)	(26,748)	(7,706,684)	–	(7,740,873)	يطرح مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
1,516,721	4,949,615	124,726,582	–	131,192,918	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9/ كما في 31 كانون الأول 2023 وفق الجدول التالي:

الشركات					
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	تسهيلات مباشرة
548.905	1,153,733	79,264,205	–	380,966,84	المرحلة الأولى
296	81,067	1,578,973	–	1,660,336	المرحلة الثانية
8,490	–	18,595,750	28	18,604,268	المرحلة الثالثة
557,691	1,234,800	99,438,928	28	7101,231,44	المجموع
–	–	(11,487,495)	(28)	(11,487,523)	يطرح فوائد معلقة
(9.932)	(5,813)	(7.207.148)	–	(7,222,893)	يطرح مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
547.759	1,228,987	80,744,285	–	82,521,031	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

تتوزع التعرضات الائتمانية غير المباشرة والتعرضات غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة) وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9/ كما في 31 كانون الأول 2024 وفق الجدول التالي:

الشركات					
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	تسهيلات غير مباشرة
-	-	22,659,176	860	22,660,036	المرحلة الأولى
-	-	3,625	2,335	5,960	المرحلة الثانية
-	-	4,352	-	4,352	المرحلة الثالثة
-	-	22,667,153	3,195	22,670,348	المجموع
-	-	(7,575)	-	(7,575)	يطرح: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
-	-	22,659,578	3,195	22,662,773	صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة وغير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة)

تتوزع التعرضات الائتمانية غير المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9/ كما في 31 كانون الأول 2023 وفق الجدول التالي:

الشركات					
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	تسهيلات غير مباشرة
-	-	2,698,187	860	2,699,047	المرحلة الأولى
-	-	3,625	-	3,625	المرحلة الثانية
-	-	4,352	2,335	6,687	المرحلة الثالثة
-	-	2,706,164	3,195	2,709,359	المجموع
-	-	(2,685)	(5)	(2,690)	يطرح: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
-	-	2,703,479	903,1	2,706,669	صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة وغير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة)

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4/م.ن والصادر بتاريخ 14 شباط 2019 وتعليمات مصرف سورية المركزي الخاصة بتطبيق معيار التقارير الدولية، معيار رقم 9 يتم تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى عشر درجات وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين يتم تصنيفه وتوزع التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

أ. توزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

إجمالي التعرض الائتماني

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	احتمال التعثر	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	%	
14,703,697	–	–	14,703,697	0.856 – 0.50	الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية
105,230,114	–	–	105,230,114	2.506 – 1.023	الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية
5,178,535	–	5,178,535	–	14.788 – 2.997	الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية
<u>20,736,622</u>	<u>20,736,622</u>	<u>–</u>	<u>–</u>	100	الدرجة 8-10 ديون متعثرة
<u>145,848,968</u>	<u>20,736,622</u>	<u>5,178,535</u>	<u>119,933,811</u>		

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

إجمالي التعرض الائتماني

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	احتمال التعثر	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	%	
6,458,902	–	–	6,458,902	0.874 – 0.50	الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية
69,553,020	–	–	69,553,020	2.671 – 1.053	الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية
4,831,256	–	1,578,973	3,252,283	14.935 – 3.217	الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية
<u>18,595,778</u>	<u>18,595,778</u>	<u>–</u>	<u>–</u>	100	الدرجة 8-10 ديون متعثرة
<u>99,438,956</u>	<u>18,595,778</u>	<u>1,578,973</u>	<u>79,264,205</u>		

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024			
الخسائر الائتمانية المتوقعة			
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
115	-	-	115
318,759	-	-	318,759
160,965	-	160,965	-
<u>7,226,845</u>	<u>7,226,845</u>	<u>-</u>	<u>-</u>
<u>47,706,68</u>	<u>7,226,845</u>	<u>160,965</u>	<u>318,874</u>

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023			
الخسائر الائتمانية المتوقعة			
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
1,336	-	-	1,336
261,277	-	-	261,277
87,734	-	30,477	757,25
<u>6,856,801</u>	<u>6,856,801</u>	<u>-</u>	<u>-</u>
<u>7,207,148</u>	<u>6,856,801</u>	<u>30,477</u>	<u>319,870</u>

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة للأفراد والقروض العقارية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024					
إجمالي التعرض الائتماني					
احتمال التعثر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
%	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية	2,006,594	-	-	42,006,59	0.856-0.50
الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية	4,450,724	-	-	4,450,724	2.506-1.023
الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية	-	84	-	48	14.788 - 2.997
الدرجة 8-10 ديون متعثرة	-	-	52,972	52,972	100
	6,457,318	84	52,972	6,510,374	

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023					
إجمالي التعرض الائتماني					
احتمال التعثر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
%	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية	1,022,898	-	-	1,022,898	0.874 - 0.50
الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية	679,740	-	-	679,740	2.671 - 1.053
الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية	-	81,363	-	81,363	14.935 - 3.217
الدرجة 8-10 ديون متعثرة	-	-	8,490	908,4	100
	1,702,638	81,363	8,490	11,792,49	

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024			
الخسائر الائتمانية المتوقعة			
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
64,40	-	-	4,406
16,285	-	-	16,285
7	-	7	-
<u>13,491</u>	<u>13,491</u>	<u>-</u>	<u>-</u>
<u>934,18</u>	<u>13,491</u>	<u>7</u>	<u>20,691</u>

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023			
الخسائر الائتمانية المتوقعة			
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
22,13	-	-	2,132
3,021	-	-	3,021
22,10	-	2,102	-
<u>908,4</u>	<u>8,490</u>	<u>-</u>	<u>-</u>
<u>15,745</u>	<u>8,490</u>	<u>2,102</u>	<u>5,153</u>

تتوزع التعرضات الائتمانية غير المباشرة والتعرضات غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024					
إجمالي التعرض الائتماني					
احتمال التعثر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
%	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية	8,256	-	-	8,256	0.856-0.50
الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية	22,651,780	-	-	22,651,780	2.506-1.023
الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية	-	5,960	-	5,960	14.788 - 2.997
الدرجة 8-10 ديون متعثرة	-	-	4,352	4,352	100
	<u>22,660,036</u>	<u>5,960</u>	<u>4,352</u>	<u>22,670,348</u>	

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023					
إجمالي التعرض الائتماني					
احتمال التعثر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
%	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
الدرجة من 1-2 مرتفع الجودة الائتمانية	-	-	-	-	0.874 - 0.50
الدرجة 3-4 متوسط الجودة الائتمانية	2,699,047	-	-	2,699,047	2.671 - 1.053
الدرجة من 5-7 منخفض الجودة الائتمانية	-	3,625	-	3,625	14.935 - 3.217
الدرجة 8-10 ديون متعثرة	-	-	6,687	6,687	100
	<u>2,699,047</u>	<u>3,625</u>	<u>6,687</u>	<u>2,709,359</u>	

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024			
الخسائر الائتمانية المتوقعة			
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
12	-	-	12
6,739	-	-	6,739
-	-	-	-
824	824	-	-
7,575	824	-	6,751

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023			
الخسائر الائتمانية المتوقعة			
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
-	-	-	-
1,866	-	-	1,866
-	-	-	-
824	824	-	-
2,690	824	-	284,356

ب. توزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2024:

كما في 31 كانون الأول 2024

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	الخسائر الائتمانية المتوقعة المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:			
599,796,521	–	–	599,796,521
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة الائتمانية			
–	–	–	–
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة الائتمانية			
–	–	–	–
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة الائتمانية			
–	–	–	–
–	–	–	–
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثرة			
599,796,521	–	–	599,796,521
إجمالي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي			
(1,186,226)	–	–	(1,186,226)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			
598,610,295	–	–	598,610,295
صافي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي			
0.2	–	–	0.2
نسبة التغطية (%)			
أرصدة لدى المصارف:			
328,417,885	–	–	328,417,885
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة الائتمانية			
–	–	–	–
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة الائتمانية			
1,899,749	–	–	1,899,749
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة الائتمانية			
62,894,050	62,894,050	–	–
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثرة			
393,211,684	62,894,050	–	330,317,634
إجمالي أرصدة لدى المصارف			
(58,502,144)	(53,390,598)	–	(5,111,546)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			
334,709,540	9,503,452	–	325,206,088
صافي أرصدة لدى المصارف			
15	85	–	2
نسبة التغطية (%)			

كما في 31 كانون الأول 2024

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	الخسائر الائتمانية المتوقعة المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
إيداعات لدى المصارف:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة الائتمانية	-	-	-
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة الائتمانية	8,886,385	-	8,886,385
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة الائتمانية	-	-	-
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعززة	-	-	-
إجمالي إيداعات لدى المصارف	8,886,385	-	8,886,385
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(138,316)	-	(138,316)
صافي إيداعات لدى المصارف	8,748,069	-	8,748,069
نسبة التغطية (%)	2	-	2
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة الائتمانية	8,256	-	8,256
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة الائتمانية	22,651,780	-	22,651,780
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة الائتمانية	-	5,960	5,960
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعززة	-	-	4,352
إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	22,660,036	5,960	22,670,348
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(6,751)	-	(7,575)
صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	22,653,285	5,960	22,662,773
نسبة التغطية (%)	0.03	-	0.03

تتوزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2023:

كما في 31 كانون الأول 2023

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	الخسائر الائتمانية المتوقعة المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:			
448,544,589	-	-	448,544,589
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة الائتمانية			
-	-	-	-
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة الائتمانية			
-	-	-	-
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة الائتمانية			
-	-	-	-
-	-	-	-
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثرة			
448,544,589	-	-	448,544,589
(1,092,949)	-	-	(1,092,949)
447,451,640	-	-	447,451,640
0.24	-	-	0.24
نسبة التغطية (%)			
أرصدة لدى المصارف:			
297,061,332	-	-	297,061,332
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة الائتمانية			
-	-	-	-
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة الائتمانية			
-	-	-	-
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة الائتمانية			
-	-	-	-
-	-	-	-
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثرة			
297,061,332	-	-	297,061,332
(4,456,953)	-	-	(4,456,953)
292,604,379	-	-	292,604,379
2	-	-	2
نسبة التغطية (%)			

كما في 31 كانون الأول 2023

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الرصيد	الخسائر الائتمانية المتوقعة المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
إيداعات لدى المصارف:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة	-	-	-
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة	8,228,110	-	8,228,110
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة	-	-	-
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثر	-	-	-
إجمالي إيداعات لدى المصارف	8,228,110	-	8,228,110
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(131,032)	-	(131,032)
صافي إيداعات لدى المصارف	8,097,078	-	8,097,078
نسبة التغطية (%)	2	-	2
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى مرتفع الجودة	-	-	-
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى متوسط الجودة	2,699,047	-	2,699,047
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى منخفض الجودة	-	3,625	3,625
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات الائتمانية المتعثر	-	-	6,687
إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	2,699,047	3,625	2,709,359
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,866)	-	(2,690)
صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	2,697,181	3,625	2,706,669
نسبة التغطية (%)	0.07	-	0.1

(3) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات:

أ. توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات المباشرة:

كما في 31 كانون الأول 2024				
الضمانات مقابل ديون:	الأفراد	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
مرحلة أولى	5,029,385	119,824,073	–	124,853,458
مرحلة ثانية	–	5,178,534	–	5,178,534
مرحلة ثالثة	49,309	470,516	–	519,825
المجموع	5,078,694	125,473,123	–	130,551,817
منها:				
تأمينات نقدية	–	16,286,267	–	16,286,267
رهن عقاري	4,936,201	109,116,529	–	114,052,730
كفالة أشخاص طبيعيين	142,493	70,327	–	212,820
المجموع	5,078,694	125,473,123	–	130,551,817

إن قيمة الضمانات لا تزيد عن قيمة الدين لكل زبون.

كما في 31 كانون الأول 2023				
الضمانات مقابل ديون:	الأفراد	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
مرحلة أولى	1,338,167	77,666,599	–	679,004,76
مرحلة ثانية	81,067	1,578,972	–	1,660,039
مرحلة ثالثة	–	522,724	–	522,724
المجموع	1,419,234	79,768,295	–	81,187,529
منها:				
تأمينات نقدية	–	6,670,041	–	6,670,041
رهن عقاري	1,272,315	72,261,054	–	73,533,369
كفالة أشخاص طبيعيين	146,919	837,200	–	984,119
المجموع	41,419,23	79,768,295	–	81,187,529

إن قيمة الضمانات لا تزيد عن قيمة الدين لكل زبون

ب. توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات غير المباشرة والتعرضات غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة):

كما في 31 كانون الأول 2024				
الضمانات مقابل ديون:	الأفراد	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
مرحلة أولى	-	24,787,958	860	24,788,818
مرحلة ثانية	-	3,625	2,335	5,960
مرحلة ثالثة	-	1,352	-	1,352
المجموع	-	24,792,935	3,195	24,796,130
منها:				
تأمينات نقدية	-	20,888,965	3,195	20,892,160
رهن عقاري	-	3,903,970	-	3,903,970
كفالة أشخاص طبيعيين	-	-	-	-
المجموع	-	24,792,935	3,195	24,796,130

كما في 31 كانون الأول 2023				
الضمانات مقابل ديون:	الأفراد	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
مرحلة أولى	-	3,171,573	860	3,172,433
مرحلة ثانية	-	3,625	-	3,625
مرحلة ثالثة	-	1,352	2,335	3,687
المجموع	-	3,176,550	3,195	3,179,745
منها:				
تأمينات نقدية	-	2,515,517	2,335	2,517,852
رهن عقاري	-	6628,31	-	6628,31
كفالة أشخاص طبيعيين	-	32,717	860	33,577
المجموع	-	3,176,550	3,195	3,179,745

تم توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات غير المباشرة فقط، حيث أن باقي الأصول المالية بدون ضمانات.

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة (المرحلة الثالثة) وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب إعادة جدولة أصولية حيث بلغ رصيدها 65,308 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل أنه تم إغلاقها بشكل كامل كما في 31 كانون الأول 2023).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، يبلغ رصيدها 774,746 ألف ليرة سورية بتاريخ 31 كانون الأول 2024 (مقابل 3,146,393 ألف ليرة سورية بتاريخ 31 كانون الأول 2023).

أثر الظروف الحالية الطارئة

بناءً على قرار مصرف سورية المركزي وفقاً لأحكام القرار رقم (1699/ل) والتعميم 6088/16/ص الصادرين بتاريخ 30 كانون الأول 2024، فإنه يسمح للمصارف وبعد دراسة التدفقات النقدية للمعملاء المتأثرين من الظروف الحالية الطارئة ومن أجل ضمان عدم تعثر العملاء، تأجيل كافة الأقساط المستحقة في حال رغبة العميل اعتباراً من تاريخ 1 كانون الأول 2024 وذلك لمرة واحدة ولمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخه، دون اعتبار ذلك هيكله أو جدولة مع الحفاظ على التصنيف الائتماني الداخلي والمرحلة التي تم تصنيف العملاء ضمنها والمخصصات المحتجزة بغض النظر عن تأجيل هذه الأقساط بالإضافة إلى إلزام المصارف بعدم فرض أي عمولات أو غرامات أو فوائد تأخير على هذه الأقساط المؤجلة، وقد بلغت الأقساط التي استفادت من سماحية هذا القرار والتعميم اللاحق والتي تستحق حتى تاريخ 31 كانون الأول 2024 (متضمنة الأقساط المؤجلة بتاريخ 30 تشرين الثاني 2024 إضافة إلى الأقساط المؤجلة بتاريخ 31 كانون الأول 2024) مبلغاً قدره 6,810,649,064 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024.

(1) التركيز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموع	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل الجمهورية العربية السورية	البند / المنطقة الجغرافية
	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
598,610,295	-	-	598,610,295	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
334,709,540	323,310,643	9,503,452	1,895,445	أرصدة لدى مصارف
8,748,069	8,748,069	-	-	إيداعات لدى مصارف
131,192,918	-	-	131,192,918	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة:
1,516,721	-	-	1,516,721	للأفراد
4,949,615	-	-	4,949,615	القروض العقارية
124,726,582	-	-	124,726,582	للشركات الكبرى
209,592	-	-	209,592	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,517,117	1,513,463	-	3,654	الموجودات الأخرى
<u>43,033,902</u>	-	-	<u>43,033,902</u>	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>1,118,021,433</u>	<u>333,572,175</u>	<u>9,503,452</u>	<u>774,945,806</u>	الإجمالي
<u>885,059,494</u>	<u>296,595,966</u>	<u>12,436,256</u>	<u>576,027,272</u>	الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2023

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وفق مراحل التصنيف، تماشياً مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2024				
المنطقة الجغرافية / المرحلة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
داخل الجمهورية العربية السورية	769,804,452	5,017,647	123,707	774,945,806
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	9,503,452	9,503,452
أوروبا	333,572,175	-	-	333,572,175
الاجمالي	1,103,376,627	5,017,647	9,627,159	1,118,021,433

كما في 31 كانون الأول 2023				
المنطقة الجغرافية / المرحلة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
داخل الجمهورية العربية السورية	574,148,062	1,627,756	251,454	576,027,272
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	12,436,256	12,436,256
أوروبا	296,595,966	-	-	296,595,966
الاجمالي	870,744,028	1,627,756	12,687,710	885,059,494

(2) التركيز حسب القطاع الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

كما في 31 كانون الأول 2024				
مالي	صناعة	تجارة	عقارات	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	598,610,295	–	–	–
أرصدة لدى مصارف	334,709,540	–	–	–
ايداعات لدى مصارف	8,748,069	–	–	–
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	–	78,926,354	19,924,348	4,949,614
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	209,592	–	–	–
موجودات أخرى	1,513,463	–	–	443
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	43,033,902	–	–	–
الإجمالي	986,824,861	78,926,354	19,924,348	4,950,057
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2023	2800,428,95	53,129,99	11,474,036	1,229,705

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموع	خدمات	أفراد	زراعي	حكومي
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
598,610,295	-	-	-	-
334,709,540	-	-	-	-
8,748,069	-	-	-	-
131,192,918	18,865,932	458,654	8,068,016	-
209,592	-	-	-	-
1,517,117	-	3,211	-	-
<u>43,033,902</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>
<u>1,118,021,433</u>	<u>18,865,932</u>	<u>461,865</u>	<u>8,068,016</u>	<u>-</u>
<u>885,059,494</u>	<u>10,790,242</u>	<u>359,081</u>	<u>5,540,747</u>	<u>-</u>

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وفق مراحل التصنيف، تماشياً مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2024				
القطاع الاقتصادي / المرحلة	المرحلة الأولى الف ل.س.	المرحلة الثانية الف ل.س.	المرحلة الثالثة الف ل.س.	المجموع
مالي	977,321,409	-	9,503,452	986,824,861
صناعة	77,495,569	1,395,398	35,387	78,926,354
تجارة	19,363,429	502,230	58,689	19,924,348
عقارات	4,920,426	-	29,631	4,950,057
حكومي	-	-	-	-
زراعي	8,068,016	-	-	8,068,016
أفراد	461,865	-	-	461,865
خدمات	15,745,913	3,120,019	-	18,865,932
الإجمالي	1,103,376,627	5,017,647	9,627,159	1,118,021,433

كما في 31 كانون الأول 2023				
القطاع الاقتصادي / المرحلة	المرحلة الأولى الف ل.س.	المرحلة الثانية الف ل.س.	المرحلة الثالثة الف ل.س.	المجموع
مالي	787,992,696	-	12,436,256	800,428,952
صناعة	51,581,500	1,548,495	-	53,129,995
تجارة	11,222,582	-	251,454	11,474,036
عقارات	1,150,717	78,988	-	1,229,705
حكومي	2,106,736	-	-	2,106,736
زراعي	5,540,747	-	-	5,540,747
أفراد	359,081	-	-	359,081
خدمات	10,789,969	273	-	10,790,242
الإجمالي	870,744,028	1,627,756	12,687,710	885,059,494

ب- مخاطر السوق:

هي مخاطر ترتب خسارة في الإيرادات وحقوق المساهمين نتيجة حدوث تقلبات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو تأثير القيمة السوقية أو التصنيف الائتماني أو التدفقات النقدية لأداة مالية.

- إدارة مخاطر السوق:

يعمل قسم إدارة مخاطر السوق والسيولة على مراقبة المخاطر التي قد تواجه المصرف فيما يتعلق بمخاطر السوق بشقيه مخاطر أسعار الفوائد وأسعار الصرف ومدى تأثيرها على الوضع المالي للمصرف، تقوم هذه الوحدة بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية بمراقبة جميع مخاطر السوق الناشئة عن أنشطة المصرف، وتقوم بفحوصات ضاغطة لاختبار قدرة المصرف على مواجهة ظروف غير اعتيادية وفق سيناريوهات محتملة. يتم ذلك عن طريق إصدار تقارير من وإلى لجنة الموجودات والمطلوبات حيث أن إدارة مخاطر السوق هي جزء أساسي من مسؤولياتها ليتبع ذلك رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة تحت مظلة متطلبات الحوكمة.

- أساليب تخفيف مخاطر السوق:

إن المراقبة الدورية المستمرة للتقارير الداخلية والخارجية والمتابعة اليومية لأخبار البنوك التي يتعامل معها المصرف وخاصة الصادرة عن وكالات التصنيف العالمية كفيلة بأن تبين احتمالية حدوث خطر ما وبالتالي العمل على تجنبه. هذا بالإضافة إلى بذل العناية اللازمة في تجنب كافة أنواع التركزات سواء في العملات أو بلدان أو بنوك معينة وذلك وفقاً لمعايير وسقوف محددة مسبقاً بحسب السياسات والإجراءات.

(1) مخاطر أسعار الفائدة:

تتجمل مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف المستقبلية أو على القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين بالإضافة لأثرها على القيمة السوقية للأدوات المالية. يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومعايرة حجم القروض إلى الودائع للوصول للمستوى الأمثل الذي يخفف من تعرض المصرف لتقلبات أسعار الفائدة.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدوداً لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية كما وتتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة - التغير بسعر الفائدة:

زيادة سعر الفائدة (2%)

كما في 31 كانون الأول 2024			
العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
دولار أمريكي	94,782,761	1,895,655	1,421,741
يورو	30,960,879	619,218	464,414
ليرة سورية	(61,825,831)	(1,236,517)	(927,388)
فرنك سويسري	13	-	-
درهم إماراتي	312,773,393	6,255,468	4,691,601
عملات أخرى	(471,689)	(9,434)	(7,076)

كما في 31 كانون الأول 2023			
العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
دولار أمريكي	111,499,877	2,229,998	1,672,499
يورو	3,338,028	66,761	50,071
ليرة سورية	50,686,997	1,013,740	760,305
فرنك سويسري	14	-	-
درهم إماراتي	276,729,084	5,534,582	4,150,937
عملات أخرى	2,863	57	43

نقص سعر الفائدة (2%)

كما في 31 كانون الأول 2024			
العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
دولار أمريكي	94,782,761	(1,895,655)	(1,421,741)
يورو	30,960,879	(619,218)	(464,414)
ليرة سورية	(61,825,831)	1,236,517	927,388
فرنك سويسري	13	-	-
درهم إماراتي	312,773,393	(6,255,468)	(4,691,601)
عملات أخرى	(471,689)	9,434	7,076

كما في 31 كانون الأول 2023

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
دولار أمريكي	111,499,877	(2,229,998)	(1,672,499)
يورو	3,338,028	(66,761)	(50,071)
ليرة سورية	50,686,997	(1,013,740)	(760,305)
فرنك سويسري	14	-	-
درهم اماراتي	276,729,084	(5,534,582)	(4,150,937)
عملات أخرى	2,863	(57)	(43)

(2) مخاطر أسعار الصرف:

هي المخاطر الناجمة عن تغير قيمة العملات الأجنبية قياساً بالعملة المحلية وما ينتج عن هذه التغيرات من خسائر بالأرباح أو قيمة أصول ومطالب المصرف.

يعتبر المصرف الليرة السورية العملة الرئيسية له.

يقوم بنك الشرق بضبط مخاطر تغير أسعار الصرف عن طريق:

1. تبني سياسة متحفظة في إدارته لعملياته بالعملة الأجنبية بما يساهم في تجنب التقلبات الكبيرة.
 2. المحافظة على نسبة سيولة مرتفعة بالعملات الأجنبية.
 3. تنفيذ اختبار جهد بدراسة أثر تغير نسبة ١٠% في أسعار الصرف على ربحية وأداء المصرف.
- يقوم المصرف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف.
- زيادة (10%) في سعر الصرف.

كما في 31 كانون الأول 2024

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
دولار أمريكي-تشغيلي	(24,265,164)	(2,426,516)	(1,819,887)
دولار أمريكي-بنوي	121,638,846	12,163,885	12,163,885
يورو	9,070,433	907,043	680,282
درهم اماراتي-تشغيلي	16,284,406	1,628,441	1,221,331
درهم اماراتي-بنوي	292,715,354	29,271,535	29,271,535
عملات أخرى	(470,401)	(47,040)	(35,280)

كما في 31 كانون الأول 2023

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
دولار أمريكي-تشغيلي	(3,518,731)	(351,873)	(263,905)
دولار أمريكي-بنوي	9112,628,22	311,262,82	11,262,823
يورو	(2,971,383)	(297,138)	(222,854)
درهم اماراتي-تشغيلي	609,100,8	6910,08	682,565
درهم اماراتي-بنوي	264,371,288	926,437,12	26,437,129
عملات أخرى	1,093	109	82

نقص (10%) في سعر الصرف

كما في 31 كانون الأول 2024			
العملية	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
دولار أمريكي-تشغيلي	(24,265,164)	2,426,516	1,819,887
دولار أمريكي-بنوي	121,638,846	(12,163,885)	(12,163,885)
يورو	9,070,433	(907,043)	(680,282)
درهم اماراتي-تشغيلي	16,284,406	(1,628,441)	(1,221,331)
درهم اماراتي-بنوي	292,715,354	(29,271,535)	(29,271,535)
عملات أخرى	(470,401)	47,040	35,280
كما في 31 كانون الأول 2023			
العملية	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
دولار أمريكي-تشغيلي	(3,518,731)	351,873	263,905
دولار أمريكي-بنوي	9112,628,22	(11,262,823)	(11,262,823)
يورو	(2,971,383)	297,138	222,854
درهم اماراتي-تشغيلي	609,100.8	(910,086)	(682,565)
درهم اماراتي-بنوي	264,371,288	(26,437,129)	(26,437,129)
عملات أخرى	1,093	(109)	(82)

(3) فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

كما في 31 كانون الأول 2024	دون الشهر	من شهر حتى 3 أشهر	من ثلاثة حتى 6 أشهر	من ستة حتى 9 أشهر	من تسعة أشهر إلى سنة	من سنة إلى سنتين
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	526,253,220	-	16,237,011	15,654,592	16,505,868	-
أرصدة لدى مصارف	393,211,684	-	-	-	-	-
إيداعات لدى مصارف	-	-	-	-	8,886,385	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-
حقوق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-	-	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	16,284,906	3,565,152	5,211,931	4,515,269	33,954,311	43,015,847
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	935,749,810	3,565,152	21,448,942	20,169,861	59,346,564	43,015,847
المطلوبات:						
ودائع المصارف	6,455,438	4,525,000	18,550,000	7,225,000	3,500,000	-
ودائع الزبائن	485,974,771	27,216,358	45,584,901	23,241,751	23,300,562	9,450,000
تأمينات نقدية	-	16,458,530	-	1,650,000	378,492	-
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
التزامات عقود الآجار	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	492,430,209	48,199,888	64,134,901	32,116,751	27,179,054	9,450,000
فجوة إعادة تسعير الفائدة	443,319,601	(44,634,736)	(42,685,959)	(11,946,890)	32,167,510	33,565,847
فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	443,319,601	398,684,865	355,998,906	344,052,016	376,219,526	409,785,373

كما في 31 كانون الأول 2024 / (تابع)	من سنتين إلى ثلاثة	من ثلاثة إلى أربعة	من أربعة إلى خمسة	أكثر من خمس سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	56,270,237	630,920,928
أرصدة لدى مصارف	-	-	-	-	(58,502,144)	334,709,540
إيداعات لدى مصارف	-	-	-	-	(138,316)	8,748,069
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	209,592	209,592
حقوق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-	2,272,897	2,272,897
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	23,735,284	1,122,005	101,415	63,629	(376,831)	131,192,918
موجودات ثابتة	-	-	-	-	17,768,197	17,768,197
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	785,192	785,192
موجودات أخرى	-	-	-	-	4,630,172	4,630,172
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	43,033,902	43,033,902
مجموع الموجودات	23,735,284	1,122,005	101,415	63,629	65,952,898	1,174,271,407
المطلوبات:						
ودائع المصارف	-	-	-	-	-	40,255,438
ودائع الزبائن	-	-	-	-	-	614,768,343
تأمينات نقدية	-	-	-	-	22,129,534	40,616,556
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	3,057,150	3,057,150
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	2,488,616	2,488,616
التزامات عقود الآجار	-	-	-	-	96,619	96,619
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	23,465,366	23,465,366
مجموع المطلوبات	-	-	-	-	51,237,285	724,748,088
فجوة إعادة تسعير الفائدة	23,735,284	1,122,005	101,415	63,629	14,715,613	449,523,319
فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	433,520,657	434,642,662	434,744,077	434,807,706	449,523,319	449,523,319

كما في 31 كانون الأول 2023	دون الشهر	من شهر حتى 3 أشهر	من ثلاثة حتى 6 أشهر	من ستة حتى 9 أشهر	من تسعة أشهر إلى سنة	من سنة إلى سنتين
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	385,792,048		14,739,436	14,210,735	14,983,496	-
أرصدة لدى مصارف	79,215,450	279,759,868	-	-	-	-
إيداعات لدى مصارف	-	-	-	-	8,228,110	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	2,106,736	-	-
حقوق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-	-	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,459,063	702,541	3,516,597	11,635,697	6,544,483	24,435,722
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	471,466,561	280,462,409	18,256,033	27,953,168	29,756,089	24,435,722
المطلوبات:						
ودائع المصارف	711,134	1,800,000	10,550,000	3,225,000	2,000,000	-
ودائع الزبائن	272,560,962	27,906,767	25,922,435	11,974,200	15,324,899	300,000
تأمينات نقدية	-	13,112,000	-	-	550,000	-
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
التزامات عقود الآجار	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	273,272,096	42,818,767	36,472,435	15,199,200	17,874,899	300,000
فجوة إعادة تسعير الفائدة	198,194,465	237,643,642	(18,216,402)	12,753,968	11,881,190	24,135,722
فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	198,194,465	435,838,107	417,621,705	430,375,673	442,256,863	466,392,585

المجموع	بنود غير حساسة	أكثر من خمس سنوات	من أربعة إلى خمسة	من ثلاثة إلى أربعة	من سنتين إلى ثلاثة	كما في 31 كانون الأول 2023 / (تابع)
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
الموجودات:						
474,311,520	44,585,805	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
305,040,635	(53,934,683)	-	-	-	-	أرصدة لدى مصارف
8,097,078	(131,032)	-	-	-	-	إيداعات لدى مصارف
2,316,328	209,592	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
249,173	249,173	-	-	-	-	حقوق استخدام الأصول المستأجرة
82,521,031	(106,147)	104,233	1,162,734	21,426,407	6,639,701	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
8,383,297	8,383,297	-	-	-	-	موجودات ثابتة
274,145	274,145	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
5,090,396	5,090,396	-	-	-	-	موجودات أخرى
<u>37,990,801</u>	<u>37,990,801</u>	-	-	-	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>924,274,404</u>	<u>42,611,347</u>	<u>104,233</u>	<u>1,162,734</u>	<u>21,426,407</u>	<u>6,639,701</u>	مجموع الموجودات
المطلوبات:						
18,286,134	-	-	-	-	-	ودائع المصارف
353,989,263	-	-	-	-	-	ودائع الزبائن
16,657,280	2,995,280	-	-	-	-	تأمينات نقدية
2,931,040	2,931,040	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
7,302,824	7,302,824	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
126,093	126,093	-	-	-	-	التزامات عقود الآجار
<u>121,699,349</u>	<u>121,699,349</u>	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
<u>520,991,983</u>	<u>135,054,586</u>	-	-	-	-	مجموع المطلوبات
<u>403,282,421</u>	<u>(92,443,239)</u>	<u>139,463,333</u>	<u>1,162,734</u>	<u>21,426,407</u>	<u>6,639,701</u>	فجوة إعادة تسعير الفائدة
<u>403,282,421</u>	<u>403,282,421</u>	<u>495,725,660</u>	<u>495,621,427</u>	<u>494,458,693</u>	<u>473,032,286</u>	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية

(4) التركيز في مخاطر العملات الأجنبية:

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

المجموع	أخرى	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 كانون الأول 2024
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
الموجودات:					
289,964,652	1,277	-	56,716,409	233,246,966	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
333,496,643	65	7307,928,10	72,260,025	(46,691,554)	أرصدة لدى المصارف
8,748,070	-	-	-	8,748,070	إيداعات لدى المصارف
139	-	-	57	82	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,536,548	-	1,112,560	43,950	380,038	موجودات أخرى
40,729,299	--	-	-	40,729,299	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
674,475,351	1,342	309,040,667	129,020,441	236,412,901	إجمالي الموجودات
المطلوبات:					
210,663	-	-	177,010	33,653	ودائع المصارف
214,592,060	471,743	40,907	91,736,511	122,342,899	ودائع الزبائن
35,885,539	-	-	19,605,139	16,280,400	تأمينات نقدية
2,745,740	-	-	2,745,740	-	مؤونات لمواجهة أخطار وأعباء محتملة
6,067,875	-	-	5,685,608	382,267	مطلوبات أخرى
259,501,877	471,743	40,907	119,950,008	139,039,219	إجمالي المطلوبات
414,973,474	(470,401)	308,999,760	9,070,433	97,373,682	صافي التركيز داخل الميزانية

المجموع	أخرى	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 كانون الأول 2023
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
الموجودات:					
280,560,792	1,191	-	53,709,957	4226,849,64	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
300,927,742	4,469,446	272,342,250	458,104,70	(33,988,658)	أرصدة لدى المصارف
8,097,078	-	-	-	8,097,078	إيداعات لدى المصارف
64	-	-	-	64	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,538,506	-	1,167,773	7021,7	3348,96	موجودات أخرى
37,712,203	-	-	-	37,712,203	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>628,836,385</u>	<u>4,470,637</u>	<u>273,510,023</u>	<u>111,836,431</u>	<u>239,019,294</u>	إجمالي الموجودات
المطلوبات:					
191,326	-	-	172,465	18,861	ودائع المصارف
220,661,770	4,469,544	37,875	99,034,076	117,120,275	ودائع الزبائن
12,562,000	-	-	-	12,562,000	تأمينات نقدية
2,733,458	-	-	2,733,458	-	مؤونات لمواجهة أخطار وأعباء محتملة
<u>13,076,475</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>512,867,81</u>	<u>208,660</u>	مطلوبات أخرى
<u>249,225,029</u>	<u>4,469,544</u>	<u>37,875</u>	<u>114,807,814</u>	<u>129,909,796</u>	إجمالي المطلوبات
<u>379,611,356</u>	<u>1,093</u>	<u>273,472,148</u>	<u>(2,971,383)</u>	<u>109,109,498</u>	صافي التركيز داخل الميزانية

- مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع المصارف بصفة عامة، ومنها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤثرات السلبية على نتائج الأعمال. تقوم إدارة المصرف بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثرها على نتائج الأعمال والوضع المالي للمصرف.

- مخاطر الدفع المسبق:

إن مخاطر الدفع المسبق تكمن في تعرض المصرف إلى خسائر مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء لالتزاماتهم أو مستحقاتهم قبل استحقاقها، مثل رهونات ذات معدلات فائدة ثابتة عندما تتدنى معدلات الفائدة، إن عوامل السوق الأخرى التي تؤدي إلى الدفع المسبق هي غير جوهرية في الأسواق التي يعمل بها المصرف، وبالتالي، فإن المصرف يعتبر تأثير مخاطر الدفع المسبق على صافي الفائدة المقبوضة غير جوهري، بعد الأخذ بعين الاعتبار أية غرامات تعاقدية مقبوضة قد تنتج عن الدفع المسبق.

ج- مخاطر السيولة:**مخاطر السيولة**

تنشأ مخاطر السيولة في احتمال عدم قدرة المصرف على تلبية التزامات مالية معينة عند استحقاقها أو أن يتكبد المصرف خسائراً مالية من أجل تلبية التزاماته.

إدارة مخاطر السيولة جزء أساسي من مسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تم تبني سياسة لإدارة السيولة والموجودات المتداولة للحد من هذه المخاطر وذلك ضمن عملية تقييم التدفقات النقدية في ظل ظروف طبيعية وضاعطة تبعاً لسيناريوهات محتملة الحدوث، وقام المصرف بتطوير إجراءات وحدود رقابة داخلية وخطة طوارئ للسيولة حيث تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

وتعتمد إجراءات إدارة مخاطر السيولة في المصرف على قياس ومراقبة السيولة اليومية وقياس مخاطر التركيز وفجوات الاستحقاق ووضع التوصيات بما يتناسب مع المتغيرات الداخلية والخارجية، ويحافظ المصرف على نسب سيولة وافرة وخاصة بالعملاء الأجنبية آخذين بالاعتبار الظروف الحالية التي يمر بها السوق السوري.

ويؤكد مجلس إدارة المصرف على مبدأ أهمية اعتبار ودائع العملاء مصدر تمويل رئيسي للنشاط الائتماني، وعليه يعتمد سياسة تهدف إلى تحفيز الودائع لأجل مختلفة وتوسيع قاعدة العملاء بهدف الحد من مخاطر التركيز في الودائع. وتتم الرقابة على هذا المبدأ عن طريق مراقبة حجم التسهيلات على ودائع العملاء بالعملة المحلية والعملاء الأجنبية والسعي الدؤوب لتطبيق نسب الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

يسعى المصرف بشكل عام إلى تنويع مصادر التمويل المتوفرة لديه في السوق المصرفية ولأجل متوسطة وطويلة وذلك لمواجهة أي نقص مفاجئ في مصادر التمويل من جهة، وللمحد من فجوات الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات كما والحد من مخاطر الفوائد من جهة أخرى.

تخفيف مخاطر السيولة:

اعتمد المصرف في سعيه لتخفيف مخاطر السيولة خطة طوارئ معتمدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصرف ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لمواجهة مشاكل السيولة. توضح هذه الخطة في بنودها الوسائل التي يلجأ إليها المصرف في حالات الطوارئ مثل: الحد من التسليف و/أو العمل على استرداد بعض التسهيلات دون تجديدها، التوجه إلى الشركات الكبيرة، توظيف ودائع من مصارف أخرى، وتنفيذ عمليات مقايضة مع مصرف سورية المركزي.

أما فيما يتعلق بمخاطر التركيز في الودائع ومخاطره المحتملة على حركة السيولة في المصرف ومن أجل استقطاب شريحة أوسع من الزبائن، يتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة وتم حساب نسبة السيولة بناء على قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨/ الصادر بتاريخ 22 تشرين الثاني 2009.

والجدول التالي يظهر نسبة السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام:

نسبة السيولة	2024	2023
المتوسط	%162.37	%166.49
الحد الأعلى	%174.33	%174.63
الحد الأدنى	%140.34	%156.19

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ البيانات المالية:

كما في 31 كانون الأول 2024	عند الطلب وأقل من 8 أيام الف ل.س.	بين ثمانية أيام وشهر الف ل.س.	من شهر إلى 3 أشهر الف ل.س.	من ثلاثة أشهر حتى 6 أشهر الف ل.س.
الموجودات:				
لنقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	558,563,853	-	-	16,237,011
رصدة لدى المصارف	379,092,503	14,119,180	-	-
يداعات لدى المصارف	-	-	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	15,891,004	397,565	3,565,152	5,211,931
حقوق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-
موجودات ثابتة	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-
موجودات أخرى	1,141,536	20,865	790,346	1,135,566
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-
مجموع الموجودات	954,688,896	14,537,610	4,355,498	22,584,508
المطلوبات:				
ودائع المصارف	6,255,438	-	4,725,000	18,550,000
ودائع الزبائن	450,817,805	29,041,873	27,216,358	51,699,993
تأمينات نقدية	-	138,130	38,449,934	-
مخصصات متنوعة	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-
لتزامات عقود الآجار	-	-	-	96,619
مطلوبات أخرى	74,166	130,300	2,823,134	18,790,054
مجموع المطلوبات	457,147,409	29,310,303	73,214,426	89,136,666
فجوة الاستحقاقات	(497,541,487)	(14,772,693)	(68,858,928)	(66,552,158)

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	من تسعة أشهر إلى سنة	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
630,920,928	23,959,604	–	16,505,868	15,654,592
334,709,540	(58,502,143)	–	–	–
8,748,069	(138,316)	–	8,886,385	–
209,592	209,592	–	–	–
131,192,918	(380,492)	68,038,178	33,954,311	4,515,269
2,272,897	2,272,897	–	–	–
17,768,197	17,768,197	–	–	–
785,192	785,192	–	–	–
3,238,327	–	–	8,253	141,761
<u>43,033,902</u>	<u>43,033,902</u>	<u>–</u>	<u>–</u>	<u>–</u>
<u>1,172,879,562</u>	<u>29,008,433</u>	<u>68,038,178</u>	<u>59,354,817</u>	<u>20,311,622</u>
40,255,438	–	–	3,500,000	7,225,000
614,768,343	–	9,450,000	23,300,562	23,241,752
40,616,556	–	–	378,492	1,650,000
3,057,150	3,057,150	–	–	–
2,488,616	2,488,616	–	–	–
96,619	–	–	–	–
<u>23,465,366</u>	<u>–</u>	<u>90,676</u>	<u>944,475</u>	<u>612,561</u>
<u>724,748,088</u>	<u>5,545,766</u>	<u>9,540,676</u>	<u>28,123,529</u>	<u>32,729,313</u>
<u>448,131,474</u>	<u>23,462,667</u>	<u>58,497,502</u>	<u>31,231,288</u>	<u>(12,417,691)</u>

كما في 31 كانون الأول 2023	عند الطلب وأقل من 8 أيام الف ل.س.	بين ثمانية أيام وشهر الف ل.س.	من شهر إلى 3 أشهر الف ل.س.	من ثلاثة أشهر حتى 6 أشهر الف ل.س.
الموجودات:				
النقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	412,651,927	-	-	14,739,436
أرصدة لدى المصارف	79,215,450	-	279,759,868	-
إيداعات لدى المصارف	-	-	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,140,101	318,962	702,541	3,516,597
حقوق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-
موجودات ثابتة	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-
موجودات أخرى	907,150	46,535	1,290,244	1,314,463
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-
مجموع الموجودات	498,914,628	365,497	281,752,653	19,570,496
المطلوبات:				
ودائع المصارف	511,134	200,000	1,800,000	10,550,000
ودائع الزبائن	240,910,364	29,430,580	27,906,767	28,142,453
تأمينات نقدية	515,299	935,296	14,635,906	920,77
مخصصات متنوعة	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-
لتزامات عقود الآجار	-	-	-	126,093
مطلوبات أخرى	93,547	117,988,945	1,486,180	1,735,772
مجموع المطلوبات	242,030,344	148,554,821	45,828,853	740,575,09
فجوة الاستحقاقات	256,884,284	(148,189,324)	800,235,923	(21,004,601)

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	من تسعة أشهر إلى سنة	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
474,311,520	17,725,926	–	14,983,496	14,210,735
305,040,635	(53,934,682)	–	–	–
8,097,078	(131,032)	–	8,228,110	–
2,316,328	209,592	53,768,798	–	2,106,736
82,521,031	(106,148)	–	6,544,483	11,635,697
249,173	249,173	–	–	–
8,383,297	8,383,297	–	–	–
274,145	274,145	–	–	–
3,698,546	–	–	10,678	6129,47
<u>37,990,801</u>	<u>37,990,801</u>	<u>–</u>	<u>–</u>	<u>–</u>
<u>922,882,554</u>	<u>10,661,071</u>	<u>53,768,798</u>	<u>29,766,767</u>	<u>428,082,64</u>
18,286,134	–	–	2,000,000	3,225,000
353,989,263	–	300,000	15,324,899	11,974,200
16,657,280	–	–	550,000	–
2,931,040	2,931,040	–	–	–
7,302,824	7,302,824	–	–	–
126,093	–	–	–	–
<u>121,699,349</u>	<u>15,461</u>	<u>1,096</u>	<u>114,186</u>	<u>264,162</u>
<u>520,991,983</u>	<u>10,249,325</u>	<u>301,096</u>	<u>17,989,085</u>	<u>15,463,362</u>
<u>401,890,571</u>	<u>411,746</u>	<u>53,467,702</u>	<u>11,777,682</u>	<u>212,619,28</u>

ثانياً: بنود خارج الميزانية:

كما في 31 كانون الأول 2024	لغاية سنة	من سنة لغاية خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
تعهدات تصدير	39,751,427	-	-	39,751,427
كفالات زبائن	22,670,348	-	-	22,670,348
كفالات مالية مصرفية	148,749,503	-	-	148,749,503
السقوف غير المستعملة (مباشرة وغير مباشرة)	-	-	-	-
211,171,278	211,171,278	-	-	211,171,278

كما في 31 كانون الأول 2023	لغاية سنة	من سنة لغاية خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
تعهدات تصدير	46,628,172	-	-	46,628,172
كفالات زبائن	689,359	-	-	689,359
كفالات مالية مصرفية	144,939,382	-	-	144,939,382
السقوف غير المستعملة (مباشرة وغير مباشرة)	2,020,000	-	-	2,020,000
194,276,913	194,276,913	-	-	194,276,913

المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها المخاطر المتعلقة بتقديم الخدمات ومختلف المنتجات المصرفية التي تنشأ نتيجة لوجود قصور أو فشل في (الإجراءات المتعلقة بالعمليات الداخلية أو أنظمة التشغيل أو الأشخاص أو من الأحداث الخارجية)، وذلك عند عدم كفاية تغطية كل أسباب الحوادث من قبل الضوابط المعتمدة، حيث تؤثر المخاطر التشغيلية على الأصول الملموسة وغير الملموسة المعرضة للمخاطر (كالنقد والسمعة والمعلومات والالتزام). يعتمد المصرف أسلوب المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach) حسب مقررات اتفاقية بازل ٢، وذلك بأن تغطي الأموال الخاصة للمصرف كحد أدنى نسبة مئوية ثابتة مقدارها ١٥% من متوسط إجمالي الإيراد خلال السنوات الثلاث السابقة وعدم الأخذ بعين الاعتبار السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل سالباً والاستعاضة عنها بإجمالي الدخل الإيجابي للسنة التي تسبقها.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

- تعمل إدارة المخاطر التشغيلية كأداة لتحسين مستوى وفعالية أنظمة الرقابة للوصول إلى توافق المصرف مع كل من: التوصيات الصادرة عن لجنة بازل للإشراف على المصارف، وقرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي الخاصة بالمخاطر التشغيلية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 106 م/ن/ب 4 بتاريخ 13/02/2005. كما تعمل على التأكد من أن المخاطر يتم السيطرة عليها للدرجة أو المستوى الذي يعتبره مجلس الإدارة مقبولاً، وبالتالي إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالمخاطر التشغيلية التي تحتاج تعزيز بيئتها الرقابية.

- وتلعب إدارة المخاطر التشغيلية الدور الرئيسي في ذلك من خلال:

• التحقق من السياسات والإجراءات والعقود وأدوات الرقابة الداخلية: من خلال متابعة تطبيق سياسة المخاطر التشغيلية لدى دوائر المصرف، ومراجعة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من مراعاتها لمبادئ الرقابة الداخلية كالفصل في المهام والرقابة الثنائية، ومراعاة العقود المبرمة مع الجهات الخارجية والتوصية وفق الآليات المعتمدة للحد من المخاطر وهي:

1. تحديد الحد الأقصى الذي يمكن أن يتحمله المصرف
2. تخفيف احتمالية وأثر وقوع الحدث التشغيلي عن طريق معالجة الأسباب أو الوقاية منها.
3. تجبير المخاطر التي لا يمكن التحكم بها إما بعقود مقاولات مع أطراف خارجية أو باللجوء إلى شركات التأمين
4. تجنب مصدر الخطر في حال عدم القدرة على التحكم به عن طريق إلغاء النشاط المتعلق به.

• إدارة ورش العمل الخاصة بتعريف ملفات المخاطر في البنك: حيث يتضمن ملف المخاطر المراحل التالية:

- مرحلة تعريف محددات الملف والمخاطر والإجراءات والقدرة على التحمل والإجراءات الرقابية على مستوى كل وحدة،

- مرحلة ربط المخاطر بالإجراءات الرقابية وقياس مدى تعرض هذه الوحدة للمخاطر وبالتالي تحديد نقاط الضعف

- مرحلة اقتراح التوصيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف.

• المشاركة في اختبار خطة استمرارية العمل وتقييمها ومراقبة فعاليتها ورفع التقارير الخاصة بها إلى الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر متابعة "خطة عمل المصرف لتنفيذ متطلبات بازل 2" وتقديم التقارير الخاصة بذلك إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة من خلال متابعة البنود مع الدوائر المعنية من حيث نسبة الإنجاز والمدة المتوقعة للإنجاز.

• مراجعة حساب قيمة مخاطر التشغيل في نسبة كفاية رأس المال.

• نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة أنظمة الرقابة المتعلقة بمخاطر العمليات: من خلال نشرات التوعية المرسلة للعاملين أو الدورات التدريبية ومن خلال التواصل المباشر مع الموظفين والزيارات الميدانية الهادفة إلى تعريف الموظفين بالمخاطر وأنواعها وكيفية الحد منها وتوعية الموظفين بأهمية الالتزام بالإجراءات الرقابية وتشجيعهم على ممارستها (بناء ثقافة رقابية لإدارة المخاطر في البنك).

• تحليل الأحداث التشغيلية التي يتم الإبلاغ عنها من خلال تقارير الحوادث (Event Reports) التي يتم إرسالها إلى إدارة المخاطر التشغيلية عند وقوع أي حدث تشغيلي حيث تعتبر عملية الإبلاغ عن الأحداث التشغيلية مسؤولية أي موظف ضمن المصرف أياً كان مستواه الوظيفي وذلك بإشراف مسؤولي الوحدات ومدراء الأقسام واقتراح إجراءات تصحيحية وتوصيات من شأنها تعزيز البيئة الرقابية للمخاطر ذات العلاقة وذلك بالتنسيق مع الأقسام المعنية والإدارة العامة وذلك لتلافي هذه الحوادث أو التخفيف من أثارها في المستقبل.

• تلقي تقارير الجهات الرقابية الداخلية والخارجية المتعلقة بالوحدات والعمليات، والعمل على استخراج الأحداث التشغيلية ونقاط الضعف المتعلقة بأدوات الرقابة الداخلية من خلالها، واستخدامها في تعزيز البيئة الرقابية للوحدة أو العمليات المعنية.

• إعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية بشكل دوري.

• مساعدة جميع وحدات وخطوط الأعمال في إدارة المخاطر المرتبطة بمشاريعهم ومنتجاتهم وأنشطتهم وعملياتهم وأنظمتهم بشكل صحيح.

• دراسة المنتجات أو الخدمات الجديدة التي سيقوم المصرف بإطلاقها إضافة إلى دراسة التعاقد مع الجهات الخارجية التي ستقوم بتقديم هذه الخدمات.

خطط الطوارئ وتأمين استمرارية العمل

التزاماً بمبادئ بازل وقراري مجلس النقد والتسليف رقم (391/م.ن.ب4) تاريخ 5/5/2008 ورقم (106/م.ن.ب4) تاريخ 13/2/2005، تم وضع خطط طوارئ تتضمن استمرارية العمل في المصرف وذلك في مواجهة أي مخاطر تشغيلية محتملة وذلك من خلال تحديد أماكن عمل رديفة يتم الانتقال إليها في حالات الطوارئ حيث يتم تجهيز موقعين محددين بكافة الوسائل التقنية مع إمكانية الاتصال بمركز المعلومات الرئيسي أو بمركز معلومات بديل ضمان استمرارية العمل بالنظام المصرفي المعتمد والربط الشبكي لفروع المصرف وتأمين وسائل اتصال بديلة للتواصل، أما فيما يعود للموارد البشرية فقد تم تحديد فريق عمل أساسي لإدارة الأنشطة الرئيسية والحيوية خلال حالات الطوارئ حيث أجرى هذا الفريق اختبارات دورية ضمن موقع العمل البديل وفق سيناريوهات مختلفة وتم من خلالها تجربة جميع العمليات والبرامج وفق ظروف متعددة وتم وضع التوصيات وتطوير الإجراءات وفق نتائج الاختبار.

السيناريوهات المطبقة لتنفيذ اختبارات الضغط وفق المخاطر الائتمانية والسيولة والسوقية والتشغيلية

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد بشكل شهري على محفظة المصرف الائتمانية وتوظيفاته بشكل عام لتقييم مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها من جراء حدوث فرضيات تؤثر سلباً على نشاط المصرف، وتحديد حجم المخصصات المتوجب تشكيلها لتغطية الخسائر التي قد تنتج في حال تحققت هذه الفرضيات.

وفيما يعود لمخاطر السيولة، تقوم وحدة مخاطر السيولة بإجراء فحوصات ضاغطة بشكل مستمر تقوم على دراسة العديد من العوامل ومنها حجم السيولة غير المستقرة وتركزات السيولة بالنسبة للقطاعات والمودعين بالإضافة لحجم الطلبات المستقبلية على السيولة، ويتم رفع النتائج للجنة الموجودات والمطالب ولجنة إدارة المخاطر لوضع الإجراءات المناسبة.

أما في ما يتعلق بمخاطر السوق والتشغيل فيقوم المصرف باعتماد اختبارات جهد وفقاً لنماذج مصرف سورية المركزي يحسب من خلالها أثر هذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى أثرها على الأرباح / الخسائر بالنسبة إلى مخاطر السوق.

كما يقوم المصرف بتنفيذ اختبارات جهد على خطط الطوارئ واستمرارية العمل حسب سيناريوهات متوقعة ومعتمدة في المصرف تراعي: توقف الخدمات المسؤولة عن تنفيذ وإدارة العمليات في موقع إدارة بنك الشرق الرئيسي والعمل على تشغيل الخدمات الاحتياطية، وانقطاع الاتصال الرئيسي بين الإدارة والفروع وتشغيل خطوط الاتصال البديلة، وسيناريو عدم قدرة الموظفين على الوصول إلى مقر الإدارة العامة الرئيسي، والجوء إلى موقع العمل البديل.

37. التحليل القطاعي

أ. معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

يتم تنظيم المصرف لأغراض إدارية من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء والأعمال الصغيرة ومنحهم القروض والديون والخدمات الأخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

31 كانون الأول 2024					
البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	4,130,813	43,397,981	38,455,922	-	85,984,716
مصروف مخصص الخسائر الائتمانية	(25,093)	(327,837)	(231,761)	-	(584,691)
نتائج أعمال القطاع	4,105,720	43,070,144	38,224,161	-	85,400,025
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	(35,305,411)	(35,305,411)
الربح قبل الضرائب	-	-	-	-	50,094,614
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-	-	(3,674,528)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	46,420,086
موجودات القطاع	461,865	130,734,706	976,101,590	-	1,107,298,161
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	66,973,246	66,973,246
مجموع الموجودات	461,865	130,734,706	976,101,590	66,973,246	1,174,271,407
مطلوبات القطاع	163,077,074	492,307,825	40,255,438	-	695,640,337
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	29,107,751	29,107,751
مجموع المطلوبات	163,077,074	492,307,825	40,255,438	29,107,751	724,748,088
مصاريف رأسمالية	-	-	-	13,139,858	13,139,858
استهلاكات وإطفاءات	-	-	-	1,220,188	1,220,188

31 كانون الأول 2023					
البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	30,624,107	8,936,371	296,894,676	-	336,455,154
مصروف مخصص الخسائر الائتمانية	1,815	1,132,291	268,806	-	1,402,912
نتائج أعمال القطاع	30,625,922	10,068,662	297,163,482	-	337,858,066
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	(17,890,039)	(17,890,039)
الربح قبل الضرائب	-	-	-	-	319,968,027
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-	-	(7,663,247)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	312,304,780
موجودات القطاع	359,081	84,271,462	789,298,031	-	873,928,574
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	50,345,830	50,345,830
مجموع الموجودات	359,081	84,271,462	789,298,031	50,345,830	924,274,404
مطلوبات القطاع	114,401,446	256,245,078	18,286,134	-	388,932,678
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	132,059,305	132,059,305
مجموع المطلوبات	114,401,466	256,245,078	18,286,134	132,059,305	520,991,983
مصاريف رأسمالية	-	-	-	2,647,359	2,647,359
استهلاكات وإطفاءات	-	-	-	755,930	755,930
استبعادات موجودات ثابتة	-	-	-	21,393	21,393

ب. معلومات التوزيع الجغرافي:

يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيسي في القطر ولا يوجد لديه فروع أو مساهمات في الخارج

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف:

31 كانون الأول 2024			
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
85,984,716	30,130,506	55,854,210	إجمالي الدخل التشغيلي
1,174,271,407	343,075,627	831,195,780	مجموع الموجودات
13,139,858	-	13,139,858	المصروفات الرأسمالية

31 كانون الأول 2023			
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	
الف ل.س.	الف ل.س.	الف ل.س.	
4336,455,15	1,784,824	334,670,330	إجمالي الدخل التشغيلي
924,274,404	309,032,222	615,242,182	مجموع الموجودات
2,647,359	-	2,647,359	المصروفات الرأسمالية

38. إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب تعليمات مصرف سورية المركزي (8% حسب لجنة بازل الدولية)، كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركيزات.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

كفاية رأس المال:

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
5,156,250	25,781,250	رأس المال المكتتب به والمدفوع
1,289,062	3,319,589	الاحتياطي القانوني
4,305,769	6,336,296	الاحتياطي الخاص
22,673,070	14,438,574	أرباح مدورة محققة
369,858,270	399,647,610	أرباح مدورة غير محققة*
(209,592)	(209,592)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(274,145)	(785,192)	صافي الموجودات الثابتة غير ملموسة
(869,907)	(1,391,851)	إطفاء أصول مستملكة من قبل البنك
-	(18,671,561)	مبالغ ممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم (أيهما أكبر)
401,928,777	428,465,123	صافي الأموال الخاصة الأساسية
		بنود رأس المال المساعد:
2,611,644	3,362,704	مخصصات لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة***
2,611,644	3,362,704	الأموال الخاصة المساعدة
404,540,421	431,827,827	صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)
180,883,353	239,124,552	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
28,048,177	29,891,768	حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
9,101,953	24,884,438	مخاطر السوق
16,645,897	32,137,800	المخاطر التشغيلية
234,679,380	326,038,558	مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
%172.38	%132.45	نسبة كفاية رأس المال (%)
%171.27	%131.42	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
%99.66	%95.32	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الحقوق الملكية

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب4 تاريخ 26 شباط 2014، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب4 لعام 2007.

** وفقاً للقرار (4/م.ن) يتوجب طرح قيمة الأصول المستملكة من قبل البنك من الأموال الخاصة الأساسية في حال استمرار تملك المصرف لتلك الأصول بعد انتهاء الفترة المحددة قانوناً (سنتين)، وقد قررت إدارة المصرف لإطفاء 50% من قيمة الأصول المستملكة من قبل البنك بعد مرور سنة من تاريخ تملكها.

*** بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م.ن) يتم الاعتراف بالمخصصات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة، وذلك على ألا تتجاوز قيمة المخصصات المعترف بها ضمن هذه الأموال، مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (في حال وجوده)، ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان المحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية.

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب4 تاريخ 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8% مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.

39. ارتباطات والتزامات محتملة

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2023	2024	
الف ل.س.	الف ل.س.	
		إرتباطات والتزامات إئتمانية
		كفالات زبائن:
-	1,507,800	تأمينات أولية
689,359	21,162,548	حسن تنفيذ
46,628,172	39,751,427	تعهدات تصدير
47,317,531	62,421,775	
144,939,382	148,749,503	كفالات مالية مصرفية
2,020,000	-	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة (مباشرة وغير مباشرة)
194,276,913	211,171,278	

40. القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد على المصرف أية دعاوى كما في 31 كانون الأول 2024، كما يوجد مجموعة من دعاوى تحصيل الديون مرفوعة من قبل المصرف على الزبائن.

41. أحداث طارئة

نتيجة الظروف التي مرت بها البلاد بتاريخ 8 كانون الأول 2024، فإننا نفيد:

- أن مصرفنا قد استعاد عمله في كافة مراكزه على الأراضي السورية ابتداءً من صباح يوم الثلاثاء الواقع في 10 كانون الأول 2024 بعد أن توقف هذا العمل نظراً للظروف التي مرت بها البلاد لمدة يومين اعتباراً من 8 كانون الأول 2024 ولغاية 9 كانون الأول 2024.
- لم يحصل لدينا أي ضرر مادي ذات كلفة مهمة، واقتضى الأمر ببعض الأضرار التي حصلت في مكتب مصرفنا المفتوح في مرفأ اللاذقية، والذي اقتصر على كسر بعض الزجاج الخارجي، الذي تمت صيانته بتكلفة 12,506,250 ليرة سورية.

عناوين بنك الشرق

الإدارة العامة

الشعلان، شارع حافظ إبراهيم، مبنى
بنك الشرق

صندوق البريد 7732

دمشق، سورية

هاتف + 963 11 66 80 30 00

فاكس + 963 11 66 80 33 00

سويفت SHRQSYDA

info@bankalsharq.com

www.bankalsharq.com

شبكة الفروع

دمشق

فرع الشعلان (الفرع الرئيسي)

شارع حافظ إبراهيم، مبنى بنك الشرق

هاتف + 963 11 66 80 30 00

فاكس + 963 11 66 80 33 10

مدير الفرع: سامر هروش

فرع المالكي

شارع عبد المنعم رياض، جانب

مالكي مول

هاتف + 963 11 66 80 30 00

+ 963 11 33 54 021

فاكس + 963 11 33 54 022

مدير الفرع: لؤي جرجس

فرع الحريقة

شارع طارق بن زياد

هاتف + 963 11 66 80 30 00

+ 963 11 22 17 490

فاكس + 963 11 22 17 545

مدير الفرع: سليمان الصوفي

فرع الغساني

شارع ابن قتيبة (شارع حلب)

هاتف +963 (11) 66 80 3000

+963 (11) 44 76 861

فاكس +963 (11) 44 76 864

مدير الفرع: وسيم عريش

فرع جرمانا

شارع الباسل - جانب مشفى جرمانا
الجرلي

هاتف +963 (11) 66 80 3000

+963 (11) 56 10 130

فاكس +963 (11) 56 10 191

مدير الفرع: ربيع الزيلع

حلب

فرع حلب - وسط المدينة

العزبانية، شارع الشهداء، مجمع سيتي
ستار التجاري،

هاتف + 963 66 80 30 00

+ 963 21 21 17 860

فاكس + 963 21 21 17 870

مدير الفرع: بشر آل هاشم

اللاذقية

فرع اللاذقية

شارع بغداد، مبنى الزين

هاتف + 963 66 80 30 00

+ 963 41 48 62 16

فاكس + 963 41 48 62 17

مدير الفرع: سابا بدر

مكتب مرفأ اللاذقية

صالة النافذة الواحدة

هاتف + 963 66 80 30 00

+ 963 41 37 70 73

فاكس + 963 41 48 62 17

مسؤول العمليات: دينا عيسى

طرطوس

فرع طرطوس - الميناء

شارع الميناء، برج الميناء التجاري

هاتف + 963 66 80 30 00

+ 963 43 23 30 60

فاكس + 963 43 23 30 65

مدير الفرع: باسم الخوري

حمص

فرع حمص - الحافظة

مقفل مؤقتاً بسبب الأزمة، ويعمل حالياً
من خلال فرع المالكي في دمشق

هاتف + 963 11 66 80 30 00

+ 963 11 33 54 021

فاكس + 963 11 33 54 022

